جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الشعبة: العلوم السياسية./ فرع: العلاقات الدولية **التخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.**

السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية في ظل التحولات الجيوسياسية بعد 2011.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث.

إعداد الطالبة

ضاوية بوزريدة

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

الرمز: ع س / د. أ.

الشعبة: العلوم السياسية./ فرع: العلاقات الدولية **التخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية.**

السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية في ظل التحولات الجيوسياسية بعد 2011.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث.

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

ضاوية بوزريدة **أ.د رياض بوريش**

أعضاء لجنة المناقشة

رضا دمدوم	أستاذ محاضر أ	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	رئيسا
رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	مشرفا ومقررا
سامي بن حملة	أستاذ التعليم العالي	الإخوة منتوري قسنطينة 1	عضوا مناقشا
صليحة كبابي	أستاذ محاضر أ	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	عضوا مناقشا
يوسف معلم	أستاذ محاضر أ	الإخوة منتوري قسنطينة 1	عضوا مناقشا
العيفة سالمي	أستاذ محاضر أ	الجزائر 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/ 2020

تصريح شرفي

أنا الممضي ادناه،

السيدة: ضاوية بوزريدة طالبة دكتوراه الطور الثالث،

الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 105076449 والصادرة بتاريخ:2017/06/13

المسجلة بكلية: العلوم السياسية قسم: العلاقات الدولية

والمكلفة بإنجاز أعمال أطروحة دكتوراه، عنوانها: **السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي اتجاه الدول المغاربية في ظل التحولات الجيوسياسية بعد 2011.**

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/01/21

إمضاء المعني

شكر وتقدير

اللهم صلي وسلم وبارك على سيد الخلق محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

في بادئ الأمر الشكر لله تعالى بفضله عز وجل تم هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات العرفان والتقدير للأستاذ الدكتور بوريش رياض

على قبوله الإشراف على هذا البحث، والذي لم يبخل بتقديم نصائحه وتوجيهاته

وتقييمه للبحث طوال سنوات الإنجاز فكان نعم المشرف

فلك مني جزيل الشكر والتقدير.

إلى عميدة كلية العلوم السياسية الدكتورة فريمش مليكة.

إلى كل أساتذة كلية العلوم السياسية قسنطينة-3-

إلى الدفعة الثانية دكتوراه.

إلى كل من ساندني ورفع معنوياتي من قريب أو بعيد

لكم جميعا جزيل الشكر والتقدير.

ضاوية.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع بكل معاني الحب والإحترام والتقدير للوالدين الكريمين.

أمي أمي ثم أمي حفظك الله ورعاك كنت ولازلت خير سند، وخير حبيبة، فلك حبي وإمتناني.

أبي العزيز حفظك الله ورعاك الكريم الطيب، السند والدعم، فلك كل حبي وإحترامي.

زوجي العزيز ورفيق الدرب الذي شجعني ودعمني طوال مسيرة البحث.

إبنتي الغالية والعزيزة **تسنيم** حفظك الله ورعاك.

ابني الرائع محمد عبد المغيث حفظك الله ورعاك.

إلى إخوتي الأعزاء وزوجاتهم وأولادهم.

إلى أختي الحبيبة وأولادها.

إلى كل العائلة الكريمة.

إلى صديقاتي وزملائي

ملخص

يسعى الإتحاد الأوروبي للمحافظة على الدور الإستراتيجي في المنطقة المغاربية، وهذا بعد تشكيل منظومة أمنية أوروبية دفاعية تسعى لتحقيق الأمن والإستقرار لشعوبها بعيدا عن المظلة الأمريكية التى سادت قبل نهاية الحرب الباردة، بحيث إعتمدت السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية على جملة من الآليات ضمن مسار برشلونة والتي كرست مبدأ التبعية أكثر منه شراكة وتعاون حيث

أدى الإنفجار الشعبوي في المنطقة المغاربية والذي دفعت به جملة من الأسباب والعوامل، إلى تحولات سياسية، إختلف وترواح مدى صداها من دولة إلى أخرى لإعتبارات وخصوصية كل دولة، لكن تداعيات هذه التحولات السياسية شملت المنطقة المتوسطية ككل بضفتيها الجنوبية والشمالية، بحيث أسالت هذه الأحداث المغاربية سياسات دول الإتحاد الأوروبي بحكم أن مايحدث في جنوب المتوسط يأثر مباشرة في

سياسات شماله، فأحدث الإتحاد الأوروبي بعض التغييرات في سياسة الجوار الأوروبية التي سنت عام 2004 وذلك لخلق نوع من المرونة للتعامل مع المستجدات في المنطقة المغاربية، ومحاولة التعامل مع الموقف بنوع من المعيارية أكثر منها براغماتية.

وقد تم تناول الموضوع عن طريق الإستعانة بجملة من الإجراءات المنهجية لتحليل وفهم مسار العلاقات بين الدول من جهة ومن جهة أخرى تحليل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة المغاربية بداية بتناول أهم النظريات المفسرة لهذا الحقل الواسع ثم تناول الآليات والإجراءات المتبعة من كلا الطرفين لتحقيق الأهداف.

تبحث أوروبا عن الأمن والإستقرار في ظل الأزمات الداخلية والفوضى في المنطقة المغاربية والدول العربية ككل والتحديات الأمنية الجديدة، من خلال تطبيق سياسات أمنية لتحقيق أهدافها البراغماتية والتي أساس العلاقة بين الطرفين، ويبقى الثابت والمستمر في سياستها الأمنية الخارجية إتجاه القضايا الجوارية هو تحقيق الأمن والإستقرار أمام المتغير البسيط والطفيف في الآليات المطبقة وليس أهداف سياستها الأمنية الخارجية المشتركة.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي، المنطقة المغاربية، السياسات الأمنية، التحولات السياسية، الأحداث المغاربية.

Abstract :

The European Union serves to preserve the Maghreb strategic role after the establishment of a European security system aimed at ensuring the security and stability of its peoples, far from the American umbrella that prevailed before the end of the cold war. The security policy of the Maghreb European Union has adopted a number of mechanisms in the Barcelona Process which has enshrined the principle of subsidiarity rather than partnership and cooperation.

The populist explosion of the Maghrib has been at the origin of a number of reasons and factors that have led to political changes, particularly in the whole of the Mediterranean region and on its southern and northern shores. Because of what is happening in the southern Mediterranean, the European Union has made direct changes to the politics of its north: it has modified the European Neighborhood Policy adopted in 2004 to create a kind of flexibility to make facing developments in the Maghreb region, The position of a kind of normative rather than pragmatic.

The ussue was dealt with through the help of a set of methodological procedures to analyze and anderstand the course of relation between the European Uinion and the countries of the magrebe region initially by adressing the moste important theories explained by this broad fold , then dealt with the mechanisms and procedures followed by both parties to achieve the desired.

Europe seeks security and stability in the light of internal crises and chaos in Maghreb and Arab countries and new security challenges related to the implementation of security policies aimed at achieving its pragmatic objectives, which form the basis of relations between the two parties, by focusing on the mechanisms applied and not on the objectives of its common foreign security policy.

Keywords : European Union , The Maghreb , Security Policies, Political Transformation, Maghreb Events.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص.	02
فهرس الأشكال والجداول.	09
فهرس الخرائط.	09
مقدمة.	10
الفصل الأول: السياسات الأمنية والإتحاد الأوروبي ومنطقة المغرب العربي: دراسة في المفاهيم والمقاربات.	
تمهيد الفصل الأول.	21
1.1 السياسات الأمنية ومقاربات الأمن.	22
1.1.1. مفهوم الأمن والسياسة الأمنية.	23
2.1.1. المقاربات التقليدية للأمن.	35
3.1.1. المقاربات الحديثة للدراسات الأمنية.	43
2.1. التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي وسياسته الأمنية والدفاعية المشتركة .	58
1.2.1. منهج التكامل الدولي.	58
2.2.1. مراحل نشأة الإتحاد الأوروبي وبناءه المؤسساتي.	65
3.2.1. تطور السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة,	80
3.1. الإطار الجيوسياسي لدول المغرب العربي.	89
1.3.1. تحديد مفهوم المغرب العربي.	89
2.3.1. الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي بالنسبة لأوروبا.	93
ملخص الفصل الأول.	98
الفصل الثاني: التحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية بعد 2011.	100
تمهيد الفصل الثاني.	102
1.2. التحول الجيوسياسي في المنطقة المغاربية ووصف أحداث ثورات الربيع العربي.	103
1.1.2. مفهوم ثورات الربيع العربي.	113
2.1.2. الثورات العربية وإستراتيجية الوصاية.	

3.1.2. البعد الجيوسياسي لثورات الربيع العربي.	124
2.2. الإنتقال الديمقراطي في تونس.	130
1.2.2. بيئة النظام السياسي في تونس.	132
2.2.2.. متغيرات تفجير الثورة في تونس.	136
3.2.2. ديناميات التغيرات السياسية في تونس.	141
3.2. الثورة في ليبيا.	147
1.3.2. نظام الحكم في ليبيا وأسباب ثورة يناير 2011.	148
2.3.2. التغيرات السياسية في ليبيا.	154
3.3.2. ليبيا من الدولة الفاشلة إلى اللادولة.	158
4.2. التحولات السياسية في كل من المغرب/ الجزائر.	163
1.4.2. المملكة المغربية.	164
2.4.2. الربيع العربي والجزائر.	170
ملخص الفصل الثاني.	179
الفصل الثالث: تواجد الإتحاد الأوروبي الإقليمي في المتوسط، وأهم مواقفه من التحولات السياسية في ظل التحديات الأمنية في المنطقة المغاربية.	
تمهيد الفصل الثالث.	183
1.3. سياسة الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية بعد الحرب الباردة.	185
1.1.3. أهم مشاريع السياسة الأوروبية في المنطقة المغاربية.	187
2.1.3. نماذج للشراكة الأوروبية المغاربية.	196
2.3. الأزمات الداخلية والتحديات الأمنية لسياسة الإتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة المغاربية بعد 2011.	207
1.2.3. التحديات الداخلية والخارجية إتجاه القضايا الجوارية.	208
2.2.3. التحديات الأمنية الخارجية في المنطقة بعد 2011.	220
3.3. مواقف الإتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية.	238
1.3.3. منطلقات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية.	239
2.3.3. موقف الإتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض لأحداث الربيع العربي في المنطقة المغاربية.	245
ملخص الفصل الثالث.	256
الفصل الرابع: السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي إتجاه الدول المغاربية واقع وآفاق.	

تمهيد الفصل الرابع.	258
1.4. الثابت والمتغير في السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي بعد 2011 إتجاه المنطقة المغاربية.	259
1.1.4. التوتر بين الإعتبارات الإستراتيجية والإخلاقية.	262
2.1.4. مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.	264
2.4. تقييم سياسات الإتحاد الأوروبي من خلال نموذج مكافحة الهجرة غير شرعية في منطقة غرب المتوسط.	288
1.2.4. المقاربة الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير شرعية بعد 2011.	289
2.2.4. مهمة صوفيا كآلية أمنية لمكافحة الهجرة غير شرعية.	296
3.4. واقع ومستقبل السياسات الأمنية الأوروبية في المنطقة المغاربية.	302
1.3.4. الإتحاد الأوروبي بين التفكك والإستمرار.	302
2.3.4.الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي بين الإستمرار والتغير.	307
ملخص الفصل الرابع.	312
خاتمة.	315
قائمة المراجع.	322

فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الخصائص الديمغرافية للمغرب العربي	71
2	الموارد الإقتصادية لدول المغرب العربي	86
3	عدد أعضاء البرلمان لكل دولة عضو عام 2012.	92
4	المسيرة التاريخية لتكوين الإتحاد الأوروبي.	95
5	مؤشر مدركات الفساد في تونس مابين 2008-2010.	139
6	مؤشر مدركات الفساد لليبيا مابين 2008- 2010	152
7	المبادلات التجارية الجزائرية مع العالم.	197
8	حجم التبادلات التجارية لتونس مع الإتحاد الأوروبي وبقية الدول الأخرى	203
9	التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي وباقي دول العالم.	205

10	بيانات حول سياسات إستجابة الإتحاد الأوروبي للإصلاحات في المغرب العربي.	275
11	تطورات لسياسة الجوار الأوروبية في سنة 2014/ 2015/2011.	287

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نسبة الأعضاء في كل مجموعة سياسية داخل البرلمان الأوروبي لعام 2014.	72
2	مؤسسات الإتحاد الأوروبي.	86
3	الإجراءات القانونية العادية في عملية صنع القرار للإتحاد الأوروبي.	77
4	صياغة السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية.	85
5	مبادئ ومفاهيم السياسة الأوروبية للجوار 2015/2011.	287

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	دول المغرب العربي.	69
2	دول الإتحاد الأوروبي ودول الجوار.	96
3	أهم مناطق إنطلاق المهاجرين غير شرعيين من شمال إفريقيا نحو أوروبا.	231

مقدمة

تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وماعقبها من إفرازات للعولمة مست كل المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية،...ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتهديدات، ماجعل الأبعاد الأمنية للتحولات العالمية في المتوسط تحتل الصدارة في مجمل العلاقات التي تقام بين أطراف منطقة المتوسط الشمالية والجنوبية منها، ويعتبر الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي من أهم أطراف علاقات التعاون والشراكة منذ نهاية الحرب الباردة، فبدأ التحرك الفعلي لدول الإتحاد الأوروبي لإمتلاك سياسة أمنية مشتركة حيث أعيد الطرح الذي لازم الإهتمامات الأوروبية فيما يتعلق بالأمن والدفاع داخل حلف شمال الأطلسي، وتعتبر معاهدة ماستريخت اللبنة الأساسية الأولى في تشكيل السياسة الأمنية الأوروبية من خلال تأثيرها في قدرة الإتحاد على إمتلاك سياسة أمنية ودفاعية مشتركة في ظل التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وزوال القطب السوفياتي.

في ظل هذه الأحداث بدأ الأمن الأوروبي يواجه تهديدات أمنية جديدة غيرت كثيرا من مفهومه وأبعاده، كما إستعملت مصطلحات ومفاهيم جديدة مثل الأمن الإقتصادي، الأمن الإجتماعي بالإضافة للأمن العسكري، إذ بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات مثل الهجرة غير شرعية، الإرهاب، ورغم تطور المفهوم الأمن ظل هاجس إستعمال القوة حاضرا لدى دول الإتحاد الأوروبي، كل هذا أمام الحديث عن تحول في مفاهيم وأطروحات حول مضامين الأمن بعد نهاية الحرب الباردة والتى أثرت على مجال ومقاربات البحث في العلاقات الدولية والسياسة الأمنية بصفة أخص.

وهذا ما دفع بدول الإتحاد الأوروبي لسعيها لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي تشكل محورا أساسيا للسياسات الأمنية، لذا تعد منطقة المغرب العربي من المناطق الهامة بالنسبة للاستراتيجية الأوروبية لما تمثله من موقع إستراتيجي ولها علاقات تاريخية، إقتصادية، منذ زمن، مما دفع بالإتحاد الأوروبي لإيجاد آليات وصيغ أمنية سياسية للتواجد بالمنطقة المغاربية من خلال التعاون والشراكة التي إتخذت مسميات عدة إنطلاقا من مسار برشلونة، أدرك الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي أنهم بحاجة للتعاون والشراكة فيما بينهم لحل المشاكل التي تعاني منها دول المغرب الفساد، التنمية، والتحديات التي يعاني منها دول الإتحاد كالهجرة والإرهاب، والتي تعتبر تهديدات خطيرة فشل العملاق الإقتصادي لوحده في التصدي لها، وكذا تعتبر منطقة المغرب غنية جدا بمصادر الطاقة التي تعتبرها دول الإتحاد المورد الأساسي والهام للإقتصاد الأوروبي.

شهدت منطقة المغرب العربي كسائر الدول العربية جملة من الإحتجاجات والثورات الهادفة لإسقاط النظام وإحداث تغييرات جذرية للحالة السياسية والإجتماعية، والتي إنطلقت من ثورة الياسمين بتونس، التي شهدت تقريبا تحولا ديمقراطيا، ثم ليبيا التي وقعت فريسة الحرب الداخلية مع التدخل العسكري الخارجي، وجملة الإصلاحات التي عرفتها كل من المغرب والجزائر على إثر الإحتجاجات التي إنطلقت عام 2011، ساهمت جملة من الأسباب والعوامل للدفع بقيام كذا إنتفاضات شعبية والتي أعتبرت نقلة نوعية في العالم العربي، والتي لها إنعكاسات وتداعيات على دول المغرب العربي وتداعيات خارجية مست دول الإقليم كالإتحاد الأوروبي بحكم القرب الجغرافي والعلاقات القائمة بين الطرفين ضمن البحر الأبيض المتوسط.

إذن أسفرت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية عن جملة من السياسات الأمنية الأوروبية، التي بادرت بها دول الإتحاد بعد إنفجار الأحداث في جنوب المتوسط وذلك يعود لإعتبارات كثيرة منها السياسية، الأمنية والاستراتيجية في بعدها الخارجي في المنطقة المتوسطية، وجدت دول الإتحاد نفسها أمام مفارقة بين مؤيد ومعارض للأحداث المغاربية، فهناك من الدول أسرعت لمساندة الصحوة الشعبوية لإسقاط الأنظمة، وأخرى رفضت هذه الإحتجاجات وقدمت يد المساعدة للأنظمة للقضاء على هذه الإحتجاجات، أمر آخر أن هذه المواقف تغيرت مع الوقت أي بعد مرور زمن على هذه الإنتفاضات وهذا يعود إلى تغليب المصلحة الأوروبية على كافة الحسابات، وهو أن الإتحاد الأوروبي بعد هذه التغيرات في المنطقة لم يعد يستطيع مواصلة تغليب المصالح الإقتصادية على الإعتبارات الأخلاقية والمتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية، لأن هذا يعتبر إجهاض للعملية الديمقراطية في أولها.

عرفت السياسات الأمنية الأوروبية جملة من التغيرات في الآليات المتبعة ضمن مسار العلاقات مابين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، في إطار التحولات السياسية في جنوب المتوسط وذلك لمواكبة التداعيات الناتجة عن هذه الإنتفاضات الشعبية أو ماسمي بثورات "الربيع العربي"، كدعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، والدعم المالي لمساعدة هذه الدول لتخطي حالة الفوضى الناتجة عن هذه الإنتفاضات العربية، لكن يبقى دائما الثابت في السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة اتجاه القضايا الجوارية الإعتبارات الأمنية، الاستراتيجية، الطاقوية ضمن منطقة دول المغرب العربي، وهو المستمر في سياستها الخارجية.

الإشكالية:

تمثل التحولات السياسية والأمنية في الدول المغاربية بعد 2011 وماحملته من تداعيات إقتصادية، أمنية سياسية داخل دول منطقة المغرب العربي وخارج حدوده الجوارية خاصة، تحديا كبيرا لإجراء تعديلات طموحة لسياسة الجوار الأوروبية وفي هذا السياق تعهد الإتحاد الأوروبي لإعادة تركيز سياساته على بناء ديمقراطيات عميقة، تعزيز النمو الشامل وتطوير شراكات المجتمع المدني مع جيرانه، ومنه تكون صياغة السؤال على نحو: **مامدى مواكبة السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي لأحداث الدول المغاربية بعد 2011؟.**

ومنه نصيغ جملة من الأسئلة:

1- ماهي الآليات السياسية، الأمنية والإقتصادية التي وظفتها دول الإتحاد الأوروبي لمواكبة التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي؟.
2- كيف شكلت الأحداث العربية تهديدا أمنيا جديدا للأمن الأوروبي؟.
3- وماهو الدور الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي في حل القضايا الجوارية؟.
4- مامدى مطابقة الآليات الأوروبية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان مع المنطلقات والثوابت المصلحية الأوروبية لتحقيق مصالحها في المنطقة؟.
5- ما تأثير الأحداث المغاربية على وحدوية السياسة الخارجية الأوروبية.

الفرضيات:

- إذا كان هناك تعدد الإتجاهات والمواقف في سياسات دول الإتحاد الأوروبي تجاه التحولات السياسية المغاربية بعد 2011 هدا يدل على غياب الوحدة الأوروبية الخارجية.
- شكلت الأحداث في المنطقة المغاربية تحديا كبيرا لسياسات الإتحاد الأوروبي للعب الدور الإستراتيجي في المنطقة، في حال تأثر هذه الأخيرة بما سوف تؤول اليه هذه الأحداث من تداعيات عابرة للحدود.
- الثابت في السياسة الأمنية الأوروبية يستمر في تحديد سياستها الجوارية أمام الإستثناء المتغير إتجاه الأحداث المغاربية والتهديدات التي تشكل تهديدا أمنيا بالنسبة لأوروبا، لمواكبة هذه الأحداث بمرونة لجأت إلى تجديد في سياستها الأمنية كتعزيز الديمقراطية وطريقة تناول ملف الهجرة غير شرعية.

منهج الدراسة:

إتخذت الدراسة عدة مناهج علمية لتسهيل عملية تناول الموضوع بطريقة علمية وسهولة الوصول إلى النتائج المرجوة:

منهج التحليل المقارن: في خانة التحليل تم تناول المقاربات الأمنية التفسيرية والتكوينية والتي تكون كمسار يتبع من طرف الدول لصنع سياساتها الأمنية، وكذا تحليل أحداث ثورات الربيع العربي في دول منطقة المغرب العربي والتي إختلفت في نهاياتها، تناول الأسباب والتداعيات والديناميكيات ومقارنتها مع بعضها البعض، أيضا تحليل أهم السياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة المغاربية بعد أحداث 2011 ومدى توافق هذه الآليات للتوجهات والمنطلقات الأمنية الأوروبية من جهة ومطالب وحاجات دول المنطقة المغاربية من جهة أخرى، أيضا تناول الدور الأوروبي في المنطقة من خلال هذه الأحداث هل عرقل أم كسبت نقاط إجابية لصالحها.

منهج تحليل المضمون: تم الإشارة إلى هذا المنهج من خلال تحليل مضمون الإتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، وكذا الإستدلال ببعض الأرقام التي تترجم العلاقات التجارية بين الطرفين.

المنهج التاريخي الوصفي: تناول أهم المراحل التاريخية التي مر بها تكوين الإتحاد الأوروبي من كتلة إقتصادية وصولا إلى السياسة الأمنية المشتركة، أيضا تاريخ العلاقات الأوروبية المغاربية التي حددت معالم العلاقات الحالية، ثم وصف الأحداث العربية التي إنطلقت شرارتها الأولى من مدينة تونس وصولا إلى باقي الدول وكيف أثرت على سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة.

مبررات وأهداف الدراسة:

تمحورت الدراسة حول جملة من الأهداف والمبررات تراوحت مابين المبررات الذاتية وأخرى موضوعية.

المبررات الذاتية: ترجع المبررات الذاتية في تناول كذا موضوع هو رغبة منها في محاولة تناول تركيبة الأحداث التي عرفتها منطقة المغرب العربي عام 2011 كغيرها من الدول العربية في المشرق العربي، لما أحدثته من تحولات جذرية على مستويات سياسية إجتماعية وكان لها تداعيات محلية وإقليمية دولية، أسالت حبر العديد من الكتاب والمحللين نظرا لعدم توقع العالم حدوث هكذا ثورات وإنتفاضات من عمق الشعب العربي، وبالتالي هو حدث مفصلي أثر في نطاق واسع من العالم، كما أرادت الباحثة ربط

الأحداث بأهم التوجهات السياسية والأمنية للإتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة المغاربية بعد 2011 لما يربط الطرفين علاقات تعاون وشراكة..، وبالتالي هناك تأثير لهذه الأحداث على شكل العلاقة في ظل محاولة الإتحاد الأوروبي بناء مقاربة أمنية شاملة موحدة.

المبررات الموضوعية: تعود الأهداف العلمية للدراسة إلى:

- أحداث ثورات الربيع العربي أدت إلى إحداث تغيرات وتحولات جذرية عميقة تراوحت مابين إسقاط النظام إلى إحداث إصلاحات دستورية سياسية في دول المغرب العربي.
- تناول ظاهرة الهجرة غير شرعية كمهدد خطير من بين التهديدات الأمنية التي تهدد الشباب العربي والأمن الأوروبي وتناول أهم السياسات الأوروبية لمواجهة كذا تهديد لها في إطار بناء مقاربة أمنية شاملة.
- ساهمت أحداث ثورات الربيع في جنوب المتوسط الغربي إلى إعادة الإتحاد الأوروبي محورت سياساته وإستراتيجياته الأمنية في المنطقة في إطار سياسة جوار متجدد.
- لايمكن القضاء على الهوة بين الشمال والجنوب في إطار الشراكة الأورومتوسطية، لأن هناك عدم توازن بين الطرفين سواء من حيث الإمكانات أو من حيث المبادرات والشروط المفروضة، المصلحة الأوروبية الإقتصادية المنطلق الأساسي لأى مبادرة في المتوسط.
- أيضا تبقى العلاقات البينية لدول المغرب العربي عامل ضعف للقضاء على مظاهر التخلف والفساد والنهوض بركب التنمية والتطور، وبناء مواقف سياسية متناسقة فيما بينها وحتى علاقات تجارية وإقتصادية محاولة لإحياء الإتحاد المغاربي.
- زادت الأحداث المغاربية من حدة التناقض الموجود بين السياسات الداخلية لدول الإتحاد الأوروبي خاصة الدول الفاعلة فيه، حيث كان هناك إنقسام في طبيعة المواقف من الأحداث المغاربية، وكذا إختلاف في بلورت السياسات الجديدة مابعد 2011، خاصة مسألة الهجرة غير شرعية، غياب الوحدة في سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية.
- يبحث الإتحاد الأوروبي عن الهيمنة الكاملة لمنطقة جنوب المتوسط لإعتباره الوريث الشرعي والوحيد له، أمام حدة التنافس الممثل في التواجد الصيني من جهة والتركي من جهة أخرى، في ظل ما يواجهه من تحديات داخلية كأزمة اليورو، الإنسحاب البريطاني، مظاهرات السترات الصفراء التي قد تعصف بالإتحاد الأوروبي ككيان على أرض الواقع.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة ضمن إطارها الجغرافي والزماني كمايلي:

1- الإطار الجغرافي: محاولة منا الإلتزام بالدقة في تناول موضوع البحث تم تناول الموضوع ضمن منطقة المتوسط الغربي والذي يشمل دول منطقة المغرب العربي من الجهة الجنوبية والتى لها بعد جيواستراتيجي مهم في المنطقة ودول الإتحاد الأوروبي من الجهة الشمالية والذي يمثل كتلة إقتصادية لها وزنها الجغرافي، أيضا تعتبر منطقة غرب المتوسط منطقة مهمة بالنسبة للسياسات الأوروبية الموجهة لمنطقة المغرب العربي منذ فترات زمنية بعيدة تمثلت في علاقات تعاون، شراكة، وتبعية، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي هذه المنطقة بمثابة إمتداد للطاقة هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر مصدر تهديدات أمنية كالهجرة، الإرهاب تهدد أمن أوروبا، ففي كلتا الحالتين يعطي الإتحاد الأوروبي أهمية بالغة في علاقاته مع دول المغرب العربي.

2- الإطار الزماني: تم تناول الدراسة في الفترة الزمنية التي شهدت جملة من الأحداث العربية والتي عنونت بأحداث "الربيع العربي" كتعبير شعبوي صاخط على الأنظمة والحياة المعيشية المزرية وكل أنواع الحرمان والتهميش، جاء كل هذا مابعد 2011 التى أعتبرت سنة مفصلية للكثير من الدول العربية ونخص هنا بالدراسة منطقة المغرب العربي التي تراوحت مابين الإنتفاضة، الثورة، اللادولة، الإصلاح الدستوري، كل هذا شكل رد فعل من الطرف الأوروبي الذي كما قلنا يعتبر شريك رئيسي لدول المغرب العربي، وبالتالي بلور الإتحاد الأوروبي جملة من السياسات مواكبة لأحداث الربيع العربي في منطقة المغرب العربي والتي أعطت قراءات جديدة نوعا ما لطبيعة العلاقة بين الطرفين.

الدراسات السابقة:

لتناول أي موضوع علمي لابد الإنطلاق من الدراسات السابقة التي قد تتقاطع مع موضوع بحثنا في نقاط وقد تختلف في نقاط أخرى، ومن بين أهم هذه الدراسات السابقة المرتبة حسب علاقتها أكثر بالموضوع نجد:

1- دراسة خليل سامي أيوب المعنونة ب: **موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، والذي تناول أهم مواقف الدول الفاعلة في الإتحاد الأوروبي إتجاه أحداث الربيع العربي والتي تراوحت بين مؤيد ومعارض كل حسب مصالحه في المنطقة، تم الإعتماد على هذه الدراسة نظرا لأنها ترتبط

بجزء من الأطروحة بشكل مباشر والتي تناول مواقف دول الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية بالتفصيل.

2- دراسة Timo Behr والمعنونة ب: After the revolution, the EU and the **Arab transition, notre Europe** تناول الكاتب ضمن هذه الدراسة جملة من النقاط تمحورت حول إعادة صياغة سياسة الإتحاد الأوروبي إتجاه أحداث الثورات العربية في منطقة المغرب العربي، وكإستجابة لتداعيات هذه الأحداث قام صانعو السياسة الأوروبية بإعادة تنظيم موقفه لدعم الشعب بعد أن كان داعما للأنظمة الحاكمة، وتقوم السياسة المتجددة على المشروطية الجديدة أي تقديم الحوافز مقابل المزيد من الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وغير ذلك....، أيضا قدم الكاتب نقدا لهذه المشروطية ومنطلقات الإتحاد الأوروبي التي لا تتطابق حرفيا مع ماتريد تناوله مابعد أحداث الثورات العربية من سياسات.

3- دعاء محمود محمد عويضة، **تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي منذ عام 2011 دراسة حالات: مصر، ليبيا، تونس**، تناولت في جزء من هذا الكتاب أهم الأسباب وديناميكيات العملية الثورية والإحتجاجات التي مست دول شمال إفريقيا، حيث رصدت جملة من الأسباب الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، التي أدت إلى هذه التحولات السياسية في المنطقة، أيضا تناولت أهم المحطات التاريخية التي مرت بها دول المنطقة وصولا لما آلت إليه الآن، كما تناولت مواقف القوى الإقليمية في دول محل الدراسة، أخيرا مآلات التحول الديمقراطي في المنطقة.

من خلال هذه الدراسة نجد أن الكاتب حاول تطبيق أكثر من حالة وكل حالة تمثل معطيات ونتائج مختلفة لمآلات الأحداث العربية في المنطقة، هناك تشابه كبير بين هذه الدراسة وبين البحث قيد الإنجاز مع دراسة حالات جديدة كإضافة للوصول لنتائج أكثر دقة.

4- محمد رضا الطيار، **أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي**، تناول بالتفصيل في فصول الكتاب ثورة تونس وتحديات التحول الديمقراطي وكذا ثورة مصر وأهم المحطات التي مرت بها الثورة.

5- غسان العزي، **الأمن الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط بعد الربيع العربي**، تناول ضمن هذا المقال طبيعة السياسة الأوروبية بعد أحداث ثورات الربيع العربي في جنوب المتوسط وتداعياته، هناك تباطئ في سرعة الإستجابة للإتحاد الأوروبي إتجاه هذه الأحداث العربية، لأن السياسة

الأوروبية الأمنية تخضع لمنطق حكومي يفرض مواقفة المجلس الإتحاد المكون من 28 دولة على كل مبادرة، كان معطى الأمن هو المنطلق الأساسي للسياسات الأوروبية في المنطقة نظرا للتهديدات الأمنية التي ترى فيها أوروبا خطر كبير يهدد أمنها وإستقرارها.

6- Jamas Rosenau من خلال **The united nation an a turbulent world ,(الأمم المتحدة عالم مضطرب)** تناول ضمن هذه الدراسة أن الأمن لد يعد يقتصر على المفهوم التقليدي المعني بالحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما إتخذ أبعاد أشمل ,أطلق عل هذه المرحلة الثورة في الدراسات والشؤون الأمنية مع زيادة الإعتماد المتبادل، في ظل تعدد القضايا العابرة للحدود أمام عجز الدول في تناول هذه القضايا ومعالجتها وفق آليات وإستراتيجيات محلية.

7- حسين طلال مقلد بمقال معنون ب **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة،** تناول ضمنها منطلقات ومحددات السياسة الخارجية الأوروبية والتي حددت أغراض هذه السياسية وأهدافها من خلال معاهدة ماستريخت التي إعتبرت اللبنة الأساسية لإنطلاق تطبيق الحلم الأوروبي للتوحيد على أرض الواقع، كما حملت جملة من الأهداف التي تعزز المصالح المشتركة بين دول الإتحاد وتعزيز التعاون مع دول الجوار حسب إتفاقية لشبونة 1992.

8- أيضا دراسة هشام صاغور حول **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط- حالة الجزائر**- تناول في جزء من كتابه العلاقات التجارية والإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

المقاربة المنهجية:

تم تناول البحث ضمن أربعة فصول ولكل فصل جملة من المباحث والمطالب للتوضيح.

الفصل الأول والذي يتمحور، **دراسة في المفاهيم والمقاربات** تم تناول ضمن هذا الفصل في **المبحث الأول** مفهوم السياسة الأمنية والأمن فالأمن هو المطلب الأساسي وراء كل سياسة أوروبية في المنطقة المغاربية والذي يتموقع مابين المقاربات التقليدية التفسيرة القائمة على أساس القوة والمصلحة بدرجة كبيرة ومابين المقاربات الحديثة التكوينة التي ترجح كفة العلاقات والتعاون والأمن الإنساني بدل أمن الدول، **المبحث الثاني** دراسة جيوسياسية لدول المغرب العربي نظرا لأهمية هذه المنطقة ضمن سياسات الإتحاد الأوروبي فوجب تناول الموقع الجغرافي وأصل التسمية للإنطلاق لتوضيح هذه الأهمية الجيوإستراتيجية لدول المغرب العربي ضمن المتوسط، أيضا التطرق في فرع من الفروع إلى الخلفية التاريخية للتواجد

الأوروبي بالمنطقة، ثم كآخر **المبحث الثالث** الإتحاد الأوروبي وسياسته الأمنية والدفاعية المشتركة إنطلاقا من مراحل نشأة الإتحاد وبناءه المؤسساتي ضمن المسار التكاملي، وكيف يتم صناعة القرار ضمن هذه المؤسسات، ثم كيف تطورت السياسية الأمنية الأوروبية لتصل إلى شكلها الحالي.

الفصل الثاني: والمعنون ب **التحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية بعد 2011.** وتم التطرق إلى دراسة الأحداث التي عرفتها الدول المغاربية كغيرها من الدول العربية بعد 2011 تراوحت مابين الإنتفاضات، الثورة، الإصلاحات السياسية، ضمن ماسمي بثورات "الربيع العربي"، تناول **المبحث الأول** توصيف المشهد العربي من خلال التطرق لأسباب وأبعاد التحولات السياسية في المنطقة العربية ككل، ثم في بقية **المباحث الثلاث** تم تناول دراسة الحالات الثلاث من الدول المغاربية بالتفصيل بدأ من الإنتقال الديمقراطي في تونس، الثورة في ليبيا، ثم المظاهرات والإنتفاضات في كل من المغرب والجزائر كحالة تجاوزت هذه الأحداث بجملة من الإصلاحات السياسية، والتطرق بالتفصيل البيئة السياسية لكل حالة وأهم الأسباب المؤدية لهذه الأحداث والتحولات السياسية وأخيرا مآلات هذه الأحداث.

الفصل الثالث: تم تناول في الفصل الثالث **تواجد الإتحاد الأوروبي الإقليمي، وأهم مواقفه من التحولات السياسية في ظل التحديات الأمنية في المنطقة المغاربية،** في **المبحث الأول** سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة وذلك من خلال التطرق لعلاقات الشراكة بين الدول الأوروبية والدول المغرب العربي وأهم الآليات الأوروبية في المنطقة بعد الحرب الباردة في ظل زوال الخطر الشيوعي والتوجه الإستراتيجي نحو جنوب المتوسط الذي يعتبر منطقة حيوية وهامة للسياسة الأوروبية الخارجية، أما **المبحث الثاني** فقد تمحور حول الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية لسياسات الإتحاد الأوروبي التي تتمثل في أزمة اليورو خاصة وكل الأحداث التي يعرفها الإتحاد التى أدت إلى فوضى صنع القرار في الداخل، والتى تنعكس بالضرورة على صناعة السياسة الخارجية إتجاه القضايا الجوارية، أما في شق الثاني من نفس المبحث تناولنا أهم التحديات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي بعد التحولات السياسية في جنوب المتوسط والتي يعتبرها الإتحاد مهدد أمني بالدرجة الأولى، والمتمثلة في الهجرة غير شرعية، صعود الإسلاميين للحكم، الإرهاب والتى إعتبرت كتداعيات خطيرة لأحداث الربيع العربي، **المبحث الثالث** تم تناول رد فعل دول الإتحاد الأوروبي للأحداث المغاربية بحكم العلاقات التي تجمع الطرفين وبحكم مصالح أوروبا بالمنطقة، تراوحت سياسات أهم دول الإتحاد بين مؤيد ومعارض بحكم تضارب المصالح لكل دولة، وأيضا تم التطرق كآخر نقطة في هذا المبحث تداعيات التحولات السياسية في الدول المغاربية على الوحدة الأوروبية.

الفصل الرابع: السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي إتجاه الدول المغاربية واقع وآفاق، والتي حاولنا من خلال هذا الفصل تناول أهم نقاط التغيير في السياسة الأوروبية بعد تداعيات التحولات السياسية في المنطقة المغاربية والتي إعتبرت مهددة لأمن ومصلحة أوروبا بالمنطقة لذا فوجب عليها تكييف سياستها في المنطقة وفقا للمستجدات الحديثة، **المبحث الأول** يدور حول الثابت والمتغير في السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي بعد 2011 إتجاه المنطقة المغاربية والتي تراوحت مابين الإعتبارات الإستراتيجية والأخلاقية المعيارية، حيث جرت مراجعت سياسة الجوار الأوروبية وإعادة النظر في المشروطية التي تشوبها جملة من الإنتقادات، في **المبحث الثاني** حاولنا تقديم نموذج مكافحة الهجرة غير شرعية من خلال المعالجة الأوروبية بآلياتها الأمنية، كتقييم لسياسات الإتحاد في المنطقة المغاربية بعد 2011 مابين المستر والثابت، **المبحث الثالث** وهو آخر مبحث ضمن الفصل الرابع تم تناول آفاق السياسة الأمنية في المنطقة المغاربية من خلال تموقع الإتحاد الأوروبي مابين التفكك والإستمرار في ظل التحديات الداخلية والخارجية وبالتالي تراجع سياسته الأمنية الخارجية، ومستقبل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وبين دول المغرب العربي التي تعرف حسابات أخرى.

الفصل الأول

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة حيوية بالنسبة لأوروبا ترى فيها آلية إستراتيجية لسياستها المتوسطية والإفريقية، وخلال الحرب الباردة كانت أهمية المنطقة المغاربية ضمن الصراع بين القطبين الشرقي والغربي، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد بالمنطقة لصد المد الشيوعي إليها، ومع نهاية الحرب الباردة ومعه التهديد السوفياتي الشيوعي، برز تنافس جديد بين الولايات المتحدة وحليفها السابق الإتحاد الأوروبي الذي وجه إهتمامه الإستراتيجي للمنطقة بإعتبار لما لها من أهمية جيوإستراتيجية في المتوسط، ومركز نفوذ تاريخي وثقافي لها، حاول الإتحاد الأوروبي منذ إتفاقية ماستريخت عام 1992 إنتهاج سياسة أمنية مستقلة عن الأطر الأمنية التقليدية التى ميزت مرحلة الحرب الباردة، خاصة حلف شمال الأطلسي NATO وفي إطار هذا المسار بلور الإتحاد الأوروبي صياغة جديدة للأمن من خلال التهديدات الأمنية البارزة في المنطقة بعد الحرب الباردة، فبعد إن كان التهديد بالنسبة لأوروبا يتمثل في النزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل، تغير المفهوم والخطر ليشمل كل أنواع التهديدات اللاتماثلية بعد أن كانت صلبة تتمثل خاصة في إستعمال القوة والسلاح، وتعتبر الهجرة على رأس هذه التهديدات القادمة من جنوب المتوسط وكذا الإرهاب، والطاقة بإعتبار أن أمن الطاقة الأوروبية من جنوب المتوسط.

في ظل الحديث عن المسار التكاملي للإتحاد الأوروبي في الأوساط الأكاديمية والدوائر السياسية بمسار ضمن الإقليمية، حيث شكل من خلال التفاعلات عبر الوطنية والتي تصب في الهيكل الأوروبي ماوراء سيادة الدول المحلية صناعة قرار من طرف الحكومات لا الدول، بحيث أصبح يمكن الحديث عن بناء سياسي نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة، السياسة الأمنية نابعة من تصورات وقيم كل دولة أو تكتل أو إتحاد دولي وهذا راجع إلى الخصائص التي يتمتع بها كل فاعل إلا أنه برغم من الإختلافات والتفاوتات في مكونات وخصائص كل دولة إلا أن الدول تبنى نفس المستويات من أجل تحقيق أمنها وإستقرارها.

حاول الإتحاد الأوروبي بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة في تعامله مع القضايا الدولية وخاصة منها الجوارية، ليتمكن من تحقيق الأمن والإستقرار الذى يعتبر منطلق أساسي في سياسته الخارجية، خاصة اتجاه منطقة المغرب العربي والتحولات السياسية والأمنية الجارية بعد 2011 وماحملته من متغيرات مست دول الربيع العربي ودول الجوار.

1.1.السياسات الأمنية ومقاربات الأمن.

هناك علاقة بين السياسة الأمنية والمضامين المختلفة للأمن لذا سوف نتناول المفاهيم المختلفة لكلا المفهومين في العلاقات الدولية، وذلك من خلال تناول المفهوم التقليدي للأمن الذى يتمحور على أمن الدولة كأداة لإقامة التوازن الإستراتيجي في البيئة الدولية حيث كان موضوع الأمن يهدف لخدمة مصلحة الدولة لاغير بعيدا عن دور الفواعل الأخرى في تحقيق الأمن، هذه النظرة كانت تسيطر عليها المدرسة الواقعية في فترة الحرب الباردة، غير أن فترة التسعينات مابعد نهاية الحرب الباردة قد عرفت تغيرات هامة وبرزت فيها تهديدات جديدة استدعت بروز منظومة مفاهيمية أمنية مغايرة للمفاهيم السابقة تقوم على أساس التعاون الدولي لمواجهة تلك التهديدات التى إتخذت طابعا دوليا إلا أن المجتمع الدولى أصبح أكثر قناعة بتبني عقيدة أمنية جديدة تتجاوب وطبيعة التحديات المعاصرة.

1.1.1. مفهوم الأمن واالسياسة الأمنية.

- **مفهوم الأمن.**

نتطرق إلى مفاهيم الأمن والمنظومة التاريخية لظهور كذا مصطلح في الأدبيات السياسية ولأي غرض وجد، وكذا إعادت القراءات التى مست هذا المفهوم ليعبر عن علاقات جديدة تتمحور حول معطيات فرضتها السياسة الدولية والمنظومة العالمية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ إستخدام مصطلح "الأمن" تزامنا مع تيار من الأدبيات التي تبحث في تجاوز الحرب وتحقيق الأمن والسلم، وبالتالي ظهور وبروز نظريات الردع والتوازن وأيضا أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريمي عام 1974م، إنتشر إستخدام مفهوم الأمن بمستوياته في البيئة الدولية حاجة دعت لها الظروف العالمية، (حسين، www.islamonline.net)، أسست معاهدة وستفاليا عام 1648 الدولة الوطنية أو الدولة الأمة (Nation– State) وبالتالي تعتبر لبنة أساسية لظهور مصطلح الأمن في القرن السابع عشر، حيث شكلت حقبة الحرب الباردة الإطار المناسب لصياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية لمفهوم الأمن، أيضا حملت حقبة الحرب الباردة جملة من المصطلحات مثل الإحتواء، توازن القوى التعايش السلمي كمقاربات تهدف إلى إحلال السلم والأمن محل الحروب التي ميزت النصف الأول من القرن العشرين. (حسين، www.islamonline.net

إذن فالأمن القومي ارتبط مع معاهدة وستفاليا 1648 إلا أنه كانت المدرسة الواقعية هي من تبنته وساهمت في بلورته لكن نهاية الحرب الباردة أعيدت مراجعة المقاربات الأمنية الواقعية نتيجة للتغيرات التى حدثت على مستوى النظام الدولي وماجائت به العولمة فسارت جهود الباحثين نحو البحث عن مقاربات أمنية جديدة تفسر وتحقق ماعجزت عنه المقاربات التقليدية المتعلقة بالأمن.

لم يعد الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي المعني بالحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما إتخذ أبعاد أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع بإتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه،(عبد الله، ص 9)،" هذه الفترة الإنتقالية ساهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات والشؤون الأمنية خاصة مع تزايد أهمية وتيرة ظاهرة الإعتماد المتبادل بين مختلف الفواعل النظام الدولي فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية أو حتى عبر إتفاقيات رسمية أو غير رسمية خاصة وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجؤون إلى فواعل أخرى لتحقيق مصالحهم" (Rosenau 1992 , p 28)

يصعب إعطاء تعريف واضح وشامل متفق عليه لمصطلح الأمن وذلك لسببين أساسيين أديا إلى هذا الغموض في مفهوم الأمن، "غياب **أرضية مشتركة** في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له وأيضا **المصادر المهددة** للأمن وأشكال تحقيقه، التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية بشكل خاص"(بليس، 2004، ص410).

حيث عرف الكيالي الأمن على أنه:" مفهوم نسبي يختلف بإختلاف الدول سواء من ناحية كونها دول كبرى أو صغرى متقدمة أو متخلفة ديمقراطية أو غير ديمقراطية كمأنه يتداخل مع كثير من المفاهيم الأخرى كمفهوم المصلحة الوطنية، القوة والسلطة، أيضا مفهوم الأمن الجماعي Sécurité Collective الذي هو نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يوحي ميثاقها بهدف الحرص على الأمن السلام، وفض النزاعات بالطرق السلمية على إعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول(الكيالي، 1999، ص330).

ويمكن ذكر بعض التعاريف التي حاولت توضيح مفهوم الأمن:

قد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة الأمن مرادفة للطمأنينة ونقيض للخوف وتعني السلامة فكلمة **الأمن لغة** "مصدر الفعل أمن، أمنا، أمانا وأمنة: أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ويقال: أمن من الشر أي سلم منه وكذلك يقال أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه، وهي هنا تعني الإطمئنان بأن الشئ في حرز وحماية من الخطر" (طشطوش، ص11)، والأمن مرادف للكلمة الإنجليزية Security، وبالفرنسية Sécurité.

وهو متفق مع ماورد في القرآن الكريم حيث نجد كلمة الأمن في صيغ مختلفة، فالأمن في الأصل هو الإطمئنان الناتج عن الوثوق **بالله** وهو الإيمان وهو ماينجر عنه من راحة النفس، بإستثناء مفاهيم الأمن والأمناة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني، فإن كلمة الأمن وحدها وردت خمس مرات وسبعة بصيغة (آمنين) ومنها ثلاث مرات ذكر فيها الأمن بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالى:"(فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)" (سورة قريش الآية ¾) وقوله تعالى:"(وليبدلنهم من بعد خوفا أمنا)(سورة النور الآية 83/4) "، وقوله تعالى (وإذا جاءهم أمن من الأمن أو الخوف أذاعو به) (سورة النساء الآية 83/4).

أما **المعني الاصطلاحي** للأمن فهو:" ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الإجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو إقتصاديا بل أنه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد إستقلالها".(طشطوش، ص11).

فمصطلح الأمن:" يشير إلى غياب ما يهدد القيم النادرة وهو مصطلح نسبي من الناحية التجريبية (Empirically) وقد إعتبر الأمن تاريخيا قيمة جوهرية وهدف أسمى لسلوك الدول وكان هذا الموقف في كثير من الأحيان ضمنيا ومفترضا وليس ظاهريا ومصرح به" (ايفانز، ص446).

أما **هنري كيسنجر** فقد عرفه بأنه: "أي تصرفات يسعي المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، ولكن يعتبر **ماكنمار** هو أبرز من نظر لمفهوم الأمن وربطه بالتنمية بعلاقة ترابطية عضوية حيث قال

"إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة، وقال إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاظر أو المستقبل" (طشطوش، مرجع سابق، ص12)

ونجد **Arnold Wolfers** الذي سار في هذا الاتجاه ولكن مع بعض التفسير لقضية الخوف، حيث يؤكد أن الأمن:"هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"(Richmond)

تعريف **باري بوزان Barry Buzan** أن الأمن:" لتعريف الأمن لابد من الإحاطة بثلاث أساسيات على الأقل في ظل تعقده، بدأ بالسياق التاريخي لمفهوم الأمن ثم الإنتقال إلى تناول الأبعاد المختلفة له وفي نهاية المطاف نصل لمرجلة تطبيقه في العلاقات الدولية وهذا مايؤدى لنهاية الغموض والإلتباس"($Buzan^{A}$,1991 ,p31)

تعريف **ميكائيل ديلون Michael Dillon** الأمن على أنه:" مفهوم مزدوج اذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق إنتشاره وبما أن الأمن أوجده الخوف فلأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن (بن عنتر أ، 2005، ص14).

كما يمكن أن نعرف الأمن إنطلاقا من مفهوم التهديد وهذا ما ذهب إليه بعض من الدارسين ومنه عرف **كنيث والتز Kenneth Waltz** الدراسات الأمنية:" بأنها الدراسات التي تدرس التهديد" (Hough ,2004,p7)

تعريف **والتر ليبمان Walter L'ippman** الأمن على أنه:" حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لحمايتها"(بليس، مرجع سابق، ص 225) ركز ليبمان في تعريفه لمفهوم الأمن على وجوب المحافظة على القيم الأساسية للجماعة لكن دون تحديد مضمون هذه القيم المشتركة أو الأساسية هل هي بقاء الدولة أم هي الرفاهية الإقتصادية أم الهوية الثقافية.

تعريف **بوث وويلر Both Wheeler** الأمن على أنه:" لايمكن للأفراد والدول تحقيق الأمن والإستقرار إلا إذا إحترمو أمن وحدود الأفراد والدول الآخرين وبالتالي مفهوم الأمن ينطلق من مفهوم التحرر "(Buzan B ,1991,pp 18,19)

وينقسم الأمن إلى أربعة أبعاد أو مستويات في التحليل:

أمن الأفراد: حماية الأفراد من الأخطار والتهديدات التي تهدد أمن وسلامته.

الأمن الوطني: وهو المعني بالدرجة الأولى بأمن الدولة وحسب كل منAMOS JORDAN,W. TAYLARأن مصطلح الأمن الوطني كمصطلح علمي ظهر منذ الحرب العالمية الثانية (.Keohane ,1977 ,p6)

الأمن الإقليمي Regional Security: الأمن هو إشتراك مجموعة من الدول لمفهوم الأمن الواحد ذات الإقليم الواحد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تسعى لتنسيق لكافة قدراتها وقواها لتحقيق أمن وإستقرار محيطها الإقليمي بما يمنع التدخلات الخارجية المهددة له. (طشطوش، مرجع سابق، ص17).

الأمن الدولي: وهو الأمن الذي تتولاه المنظمات الدولية ومجلس الأمن لتحقيق أمن الدول من أي تهديدات داخل الدولة الواحدة أو في النظام الدولي.

من خلال هذه التعاريف وعلى الرغم من عدم حصرها يمكن إعطاء تعريف إجرائي وشامل للأمن حيث يمكن القول بأنه:" قدرة الدولة على إستعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية الإقتصادية والعسكرية والإجتماعية وباقي القدرات في شتى القطاعات للحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل ومن الخارج في السلم ووقت الحرب وذلك مع إستمرار هذا الفعل في الحاظر والمستقبل".

لقد كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بهدف توفير السلم والإستقرار وكبديل لحالة الخوف بإختلاف تقييم هذه الحالة من دولة إلى أخرى وقد رسمت معاهدة وستفاليا وكرست مفهوم الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها الفاعل الأساسي في النظام الدولي ولم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية رغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية في طبيعة الدول ولذلك كان لزاما أن يفهم الأمن داخل هذه الوحدة، فندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التى تصيغ وتوجه الأمن الوطني والقومي للدولة بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي (Banescu,p 1)

وإعادة التفكير في مسلمات الواقعية من خلال إعطاء مفهوم موسع للأمن لاسيما في شرق وغرب أوروبا وبروز مصطلحات جديدة مثل الأمن المشترك، الديمقراطية، حقوق الانسان، نزع السلاح، المجتمع المدني (Booth ,1994, p3)

- **السياسة الأمنية.**

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تحولات هامة في بنية النظام الدولي على مستوى المفاهيم والفواعل وأيضا على مستوى طبيعة التهديدات، أصبح للفواعل الدولية الحكومية والفوق الدولية دور في رسم معالم النظام الدولى متجاوزة الدور الرئيسي للدولة كفاعل أساسي في ظل لم يعد التهديد يرتكز على الجانب العسكري فقط، فأصبحت بذلك التهديدات تمس جانب الأفراد والمجتمعات أكثر منها الدولة على المستوى الخارجي، وظهور مايعرف بالتهديد للأمن الإنساني بالدرجة الأولى بالإضافة إلى تهديد الأمن الوطني والدولي مثل، الأمراض المعدية، الأوبئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية ..، وهذا مافرض على فواعل النظام الدولي سواء شكل الدولة أو في شكل تنظيم جماعي إقليمي معين، محاولة التصدي لهذه المخاطر والتهديدات التي تمس جميع مستويات النظام الدولي داخل وخارج الدولة في حد ذاتها من خلال رسم ووضع جملة من السياسات الأمنية محاولة إسترجاع الأمن والسلم.

لم تعد تقتصر السياسة الأمنية على السياسة الدفاعية فقط بل تسعى إلى تحقيق الأمن والإستقرار بشكل دائم في ظل التحولات التي مست مفهوم الأمن في الدراسات السياسية في فترة مابعد الحرب الباردة، الإنتقال من المفهوم الضيق للأمن الذي يتمحور حول الجانب العسكري فقط وتحقيق أمن الدول

وحدودها من أي أخطار خارجية، إلى المفهوم الموسع الذي يقوم بالأساس على أمن الأفراد ويشمل جميع أبعاد الأمن بالإضافة إلى البعد العسكري، والتحول في طبيعة التهديدات.

وقبل التطرق إلى مفهوم السياسة الأمنية وجب توضيح مفهوم السياسة العامة والتي تعتبر السياسة الأمنية أحد فروعها الثلاث:

يعرف **بوريش رياض** السياسة العامة على أنها:" كل الإجراءات من جانب السلطات العامة وبشكل عام كل ما قررت الحكومة فعله أو عدم القيام به"، أيضا يمكن النظر للسياسة العامة على أنها ممارسة صنع القرار وصنع السياسات التي تعمل على الحفاظ على الهيكل التنظيمي لمختلف قطاعات الدولة وتنفيذ إجراءات تهدف إلى حماية المجتمع داخليا وخارجيا" (Bouriche[A], 2006, p88)

يعرف **الخليفة فهمي الفهداوي** السياسية العامة على أنها:" تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها، والمتغيرات ذات العلاقة من خلال إستجابتها الحيوية فكرا وفعلا بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الإجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المسطرة في حل المشكلات والقضايا الحالية والمستقبلية وتجنيد الآليات والموارد البشرية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنظمات لأغراض تنفيذ وتطبيق ومتابعة هذه السياسية لما يخدم المصلحة المشتركة في المجتمعات" (الفهداوي، 2001، ص38)، من خلال هذا التعريف المطول للسياسة العامة نجد أنها عبارة عن إستجابة عملية وعلمية لحل القضايا والمشاكل القائمة والمستقبلية داخل الدولة عبر نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها، أيضا يعرف عبد الفتاح السيسي السياسة العامة بقوله:" تعبير عن سلوك الحكومات وأعمالها".

يحمل مفهوم السياسة العامة عدة معاني نذكر منها: (حمودي، 2017، ص22)

- هي برنامج عمل حكومي إزاء مشكلة ما في قطاع ما.
- هي حصيلة التفاعل بين فواعل رسمية وأخرى غير رسمية.
- هي سلوك هادف وقصدى أي مخطط له مسبقا.
- عبارة عن مجموعة من التدابير والإجراءات والقرارات.
- وأخيرا السياسة العامة تختص بتقدير السياسة العامة.

وتقسم السياسات العامة إلى أربع أصناف: (Bouriche[A], op cit,p 87)

1- السياسات التنظيمية والتى تعنى بتنظم سلوك الأفراد من خلال إصدار معايير إلزامية.

2- سياسات التوزيع أي توزيع السلطات العامة للسلع العامة.

3- سياسات إعادة التوزيع بمعنى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لتزويد الفقراء بميزات مالية أو غيرها من المزايا وفقا لمعايير معينة.

4- السياسات التأسيسية وهي تلك التي تحدد القواعد المتعلقة بالقانون، أي تلك التي يتمثل هدفها في الترويج أو تغيير مؤسسات الدولة أو المجتمع مثل إصلاحات قانون العقوبات.

وتتمحور السياسة العامة على ثلاث محاور رئيسية حيوية:(Bouriche B ,p18)

- السياسات العامة الإقتصادية التي تنظر في الحفاظ على النمو الإقتصادي.
- السياسات الإجتماعية والتي تتوقع تحسين الظروف المعيشية للمجتمع.
- السياسات العامة الأمنية وهي السياسة التي تقدر وتصور صيانة النظام العام والأمن القومي.

السياسة الأمنية العامة:

يعتبر الأمن من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية وبصفة أخص فيما يسمى بأدبيات الدراسات الأمنية، كما أنه دائم الحضور في الإهتمامات اليومية لكافة الأفراد فهو يشمل كل جوانب الحياة الإنسانية ويمكن إعتبار الأمن من بين أهم المحددات التى تحكم سلوك الأفراد والجماعات وحتى الوحدات السياسية إذ أن سعي الإنسان الدائم إلى البحث عن حالة الأمن هو الذى أدى إلى تكوين التجمعات البشرية ويمكن إعتبار عملية البحث عن الأمن صفة غريزية فطرية، وهو من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة يتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة سواء تعلق ذلك بأمن الأفراد أو الدولة أو النظام الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والتي تتسم بالغموض ولقد إحتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التى عادتا ماتتخذ الأمن هدفا من أهدافها والذي يتم تحقيقه بإتخاذ إجراءات وقائية أخرى علاجية من خلال جملة من السياسات الأمنية الداخلية والخارجية التي تتخذها جهات رسمية وأخرى غير رسمية في إطار قرارات وإنجازات لمواجهة مشكلة ما، وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحسب ما أطلق عليه Arnold Wolfers " أهداف البيئة "

ومنه يتضمن مفهوم السياسة الأمنية العامة مفهومين مفهوم الأمن والذي تم التطرق إليه بالتفصيل في الفرع السابق، ومفهوم السياسة العامة التي تشمل كقطاع من قطاعاتها السياسة الأمنية العامة، وتحليل السياسة العامة الوطنية مرتبطة بالأمن لأن الحفاظ على نظام العام الوطني مسألة حاسمة، ويتطلب الأمن الذي يعتبر إنشغالا هاما ورهانا رئيسيا إجابات فعالة من طرف المسؤولين السياسين وطبعا من قبل السياسات العامة خاصة به.

ويعرف **بوريش رياض** السياسة الأمنية العامة على أن:" هناك سياسات عامة أمنية عندما تحاول سلطة عامة محلية أو إقليمية تعديل الوسط الأمني لمختلف الفواعل ضمن ضبط المنطق القطاعي من خلال برنامج عمل منسق"(Bouriche [B] , op cit,p17)

تتعلق معظم السياسات العامة الأمنية بتعريف المشكلات وطبيعة العلاقات بين قطاع الأمن والسياسات القطاعية العالمية، وكذلك البحث عن نظام مرجعي سياسي للقطاع الأمن.

حسب الباحث سبيستيان روشي:" تتكون السياسات العامة الأمنية من جميع الأحكام التشريعية والتظيمية المتخذة لإدارة المجال الأمني، وكذلك إجراءات عامة أو البرامج التي التي تم تنفيذها من قبل المسؤولين المحليين والوطنيين المنتخبين، أو الإداريين لوحدهم أو بالشراكة مع الجمعيات الشريكة الأخرى أو التجار، وهي تستهدف مرتكبي أعمال العنف، ولكن أيضا للضحايا والرأي العام" (حمودي، مرجع سابق، ص34)، من خلال هذا التعريف نجد أن الباحث ركز على أن السياسات الأمنية عبارة عن قرارات قانونية موجه بالدرجة الأولى المشاكل الأمنية التى يعاني منها المجتمع وأيضا نجد الكاتب يعرف السياسة العامة الأمنية إنطلاقا من من فكرة توسع الفواعل صانع القرار ولم تعد الدولة حكرا للقوة والقانون وهذا مايتماشى مع تطور مفهوم الأمن الذي تجاوز فكرة الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وحتى داخل الدولة الواحدة فيمكن لأجهزة غير رسمية بإتخاذ قرارات أمنية مهمة للحفاظ على أمن وسلامة الأفراد بالدرجة الأولى.

وأيضا هذا التعريف الذي يطرح نفس فكرة تراجع دور الدولة المركزية في إحتكار صنع السياسات الأمنية، **لفرنسوا ديو** للسياسات الأمنية العامة:" هي مجموعة منسقة من القرارات الأمنية والإجراءات المتخذة من قبل الهيئات العامة الشرعية، تهدف على وجه التحديد هو أن تحقق من خلال تعبئة الأجهزة

الأمنية للسيطرة الإجتماعية، وإذا لزم الأمر، الشركاء من القطاعين العام والخاص الآخر، إستجابة فعالة لمختلف أشكال إنعدام الأمن الناجم عن ظاهرة الإجرام" (Bouriche[C] ,2011,p56)

وتعرف **السياسة الأمنية** على أنها: "عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري، والتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة، وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في توسيع المثمر للبرنامج الأمني" (بيورن، ص 453)، السياسة الأمنية هي عبارة عن برنامج محدد لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات، فوجب على الدولة في رسم سياستها الأمنية أن تراعي مصالح ومطالب أفرادها الأساسية، والتكيف مع البيئة الخارجية المتغيرة لحدوث مستجدات أمنية على الساحة الدولية.

تسعى الوحدات السياسية في وضع سياساتها الأمنية لضمان أمن أفرادها، وتحقيق مصلحتها على المستوى الدولى، أي تجمع بين الأمن الإنساني والأمن الدولي، لكن هناك رأي آخر، يرى بعض الباحثين أن بعض الدول الكبرى ومن خلال إيدولوجياتها تزعم أن سياستها الأمنية تهدف إلى تحقيق كل مايسعى إليه الإنسان، وفي هذا الصدد يقول **فريديريك:** "إن الأيدولوجيات قد إستطاعت أن تصبح قوة محركة هائلة في عصرنا لأنها جميعا تدعي أن بإمكانها أن تطور حياة الإنسان، بل بإمكانها أن تحقق للإنسان السعادة والرفاهية". (مصطفي، 2006، ص23).

تعد السياسة العامة الأمنية نمط معين من الأساليب التي تتخذها المجتمعات جماعيا أو عن طريق ممثلين لمعالجة مشاكل امنية والتي تصب في المصلحة العامة للأفراد والمجتمعات، بمعنى أن السياسة العامة الأمنية هي جملة التدابير والقراررات الحازمة لتحقيق الأمن العام.(زياني، 2011، ص74).

أصبحت الدولة أمام تحديات كبيرة لمواجهة المخاطر والتهديدات التي جرفت بها العولمة لتوفير الأمن بمستوياته، وحماية الأفراد والمجتمع ككل، فالمخاطر الجديدة التي أفرزتها الحقبة المعاصرة تفرض على الدولة التعامل على أساس وضع كل الإحتمالات، وأن تبني قراراتها من خلال تقييم تلك الإحتمالات والإفتراضات، بالنظر إلى تلك التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الأفراد بالدرجة الأولى. (مصباحأ، 2006، ص216).

تراوحت هذه التعاريف للسياسة الأمنية العامة بين إتخاذ قرارات ورسم سياسات تخدم داخل المجتمع أي مواجهة المشاكل ورسم سياسات داخل حدود الدولة الواحدة، وبين إتخاذ قرارات ورسم سياسات على

مستوى خارج حدود الدولة الواحدة فقد يكون منظمة أو إتحاد كالإتحاد الأوروبي وتتراوح هذه السياسة بين سياسة عسكرية، دبلوماسية، إلى غير ذلك، أيضا المهم هو تجاوز الدولة المركزية في صناعة السياسة العامة الأمنية في ظل تعدد الفواعل المحلية والدولية وهذا راجع إلى تغير في المفاهيم في العلاقات الدولية وبروز قضايا وأجندات جديدة تحمل مشكلات جديدة وجب إيجاد الحلول الأمنية من خلال الفواعل الرسمية وغير الرسمية في النظام الدولي.

حتى يتمكن صانعي القرار السياسي صياغة السياسات الأمنية، يسطرون الأهداف الوطنية، ثم صياغة المبادئ العامة لمفهوم الأمن الوطني وبلورته إلى حقائق سياسية في إطار الإستراتيجية العليا وللخروج بسياسة أمنية واضحة المعالم لابد أن تكون هناك مراحل تمر بها.

- **مراحل صنع السياسة الأمنية.**

أ- إدراك مصادر التهديد: لرسم سياسة أمنية فعالة يجب أن يكون هناك إجماع وطني وقومي حول تحديد نوع التهديد، والمتمثل في الجهاز الدبلوماسي للدولة (وزارة الخارجية)، بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى مثل أجهزة الإستخبارات والأمن المتخصصة التابعة لوزارة الدفاع للدولة.

ب-صياغة الإلتزامات الأمنية: يختص مجلس الأمن الوطني بصياغة الإلتزامات الوطنية، ووضع أولوياتها في التفاوض لتطبيق سياسة أمنية في إطاره.

ت-تعبئة قدرات الدولة: عندما تشعر الدولة أو(مجموع دول) بالتهديد وإنعدام الأمن، تتدافع مجالس الأمن الوطني للدول لتعبة قدراتها بما يمكنها من مواجهة التهديد وإعادة الأمن، ومن بين أشكال تعبئة القدرات الخاصة في مواجهة التهديد خارجيا التعاون بين دولة ودول أخرى، كالإنضمام لحلف أو عقد معاهدة دفاع ،....

ث-السياسة الدفاعية: أصبحت السياسات الدفاعية تمثل العديد من الجوانب أو الأبعاد الأمنية، ولم تعد تقتصر على الجانب العسكري فقط، وإن ظل الجانب العسكري هو الشكل الأكثر فعالية لمواجهة التهديدات، وتحدد الإتفاقيات والترتيبات دور كل جهاز أو (دولة) في السياسة الأمنية وحدوده، وقد أفرزت السياسات الأمنية الحديثة شكلا مدمجا للمجالات المتعددة في شكل لجان (مجالس) سياسية، عسكرية، إقتصادية وإعلامية، يمكنها من خلال التعددية في التخصص إدارة صراع قوى وناجح ضد مصادر التهديد.(بهار، 2011http://riadhbahar.blogspot.com

ج- الممارسات الأمنية: بمأن مصادر التهديد الداخلية والخارجية للمجتمع، فإنها تواجه سياسات أمنية داخلية وخارجية.

أولا: السياسات الأمنية الداخلية: تهدف هذه السياسة إلى تقوية الجبهة الداخلية للمجتمع، وزيادة ترابطه لذلك فهي تعمل لإزالة التوترات الداخلية التي تكون في مجملها مطالب لإقامة العدالة الإجتماعية (توزيع الموارد والمناصب)، والتمسك بشرعية الحكم، ووضع سياسات إقتصادية تنموية لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع،وبالت الي السياسة الأمنية في شقها الداخلي ترتكز على البرامج السياسية والإقتصادية والإجتماعية داخل حدود الدولة.

ثانيا: المقاربة الأمنية الخارجية: تهدف هذه السياسة إلى حماية الدولة والحفاظ على مصالحها الحيوية الخارجية، وتكون بوسائل وأدوات دبلوماسية، إقتصادية، عسكرية، إعلامية وثقافية، وتتضمن إما إندماج أو وحدة أو إتحاد مثل الإتحاد الأوروبي أو تكامل، ويكون هذا الشكل المتخذ إما شاملا لكل أبعاد الأمن الوطني بحيث ينطبق على كل الدولة أو في بعد واحد فقط حسب قوة مصادر التهديد ودرجة خطورتها على كيان الدولة (بهار، مرجع سابق).

من خلال ماتم تناوله حول مفهوم الأمن ومفهوم السياسة الأمنية نجد أن هناك علاقة بين المفهومين ربما هي علاقة تكاملية بحيث كل مفهوم يكمل الآخر فلايمكن الحديث عن السياسات الأمنية دون التطرق إلى الأمن ولا وجود للأمن دون قرارات وسياسات تسعى للحفاظ على الأمن العام، أو هي علاقة تلازمية ترابطية لايمكن تصور أحد المفاهيم دون الآخر في صناعة القرار والسعى لتحقيق مطالب الأفراد والجماعات وحل المشاكل الأمنية خاصة.

تسعى الدول إلى ضمان حاجيات مواطنيها ويعتبر الأمن أهم هذه الحاجيات الأساسية، فلايمكن الحديث عن السياسات الأمنية دون الحديث عن الأمن لأن الأمن مطلب أساسي ومهم في إستمرار حياة الأفراد والدول، وتبني الدول سياساتها على معطى الأمن لأن تحقيق الأمن والإسقرار وهو مطلب تسعى كل الدول لتحقيقه حتى تضمن البقاء والإستمرار في النظام الدولى، فالدولة التي تعاني من الحروب ولا إستقرار ولا أمن لايمكن أن تبنى سياسات أمنية لايمكن أن تتخذ قرارات لحل المشاكل الآنية والمستقبلية وبالتالي تحقيق الأمن والإستقرار للأفراد أو الجماعة.

فقضايا الأمن من أهم القضايا التى تسعى السياسة الأمنية إلى إستيعابها فمثلا لايمكن الحديث عن تنمية أو ديمقراطية في منطقة ما تشهد إضطرابات سياسة كمنطقة المغرب العربي وماشهدته من تحولات سياسية بعد عام 2011 لأن الأمن والإستقرار مطلب مهم وأساسي لإتخاذ قرارات سياسية أمنية تهدف لإجاد حلول للوضع الراهن في إطار بيئة أمنة.

أيضا يرتبط مفهوم الأمن بمستويات تنتقل من الأفراد إلى خارج الدولة الواحدة أي مايحدث مثلا في دولة قد يؤثر مباشرة في إقليمها ودول الجوار، فعلى سبيل المثال أن ماحدث في دول المغرب العربي من تحولات سياسية وإحتجاجات ومظاهرات وثورات أثرت مباشرة في صياغة السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي، حيث سعى الإتحاد إلى تكييف سياسته الأمنية مع المستجدات الإقليمية وهذا يدل على أن الأمن من عدمه هو من يصيغ ويبلور السياسات الأمنية سواء داخل الدولة الواحدة أو السياسات الخارجية لها.

في إطار العلاقة بين السياسة الأمنية والأمن لايمكن صياغة سياسة أمنية وإتخاذ قرارات تهدف إلى حل مشاكل الأفراد أو الدول دون أمننة هذه المشاكل وهذا ماطرحته مدرسة كوبنهاغن في إطار فكرة توسيع الأمن، بحيث جعل المشاكل في مصاف المطالب الأمنية المستعجلة حتى يمكن صياغة حلول أمنية سياسية لها، وطور مفهوم الأمننة من طرف (أول ويفر) بهدف تجاوز الصعوبات التي تواجه تعريف الأمن، فاللجوء للأمن يسمح بتكييف رهانات وقضايا على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة أمنية إستثنائية **(سوف نتناول فكرة مدرسة كوبنهاقن بالتفصيل في النقاط اللاحقة)**، وعلى سبيل المثال تم أمننة الهجرة غير شرعية مع فكرة توسيع الأمن نظرا للإنعكاسات الأمنية الخطيرة لهذه الظاهرة التي تفاقمت بصورة مطردة في الآونة الأخيرة، لأنه لايمكن القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة دون أمننتها وإعتبارها مهدد أمني لإستقرار وأمن الدول.

2.1.1. المقاربات التقليدية للأمن.

تميزت العلاقات الدولية إبان معاهدة وستفاليا بسيطرة منظومة مفاهيمية تمركزت حول مفاهيم المساواة والسيادة، توازن القوى ، عدم التدخل في الشؤون الدولية، مع ترتيب أمن الدولة القومية من أولوياتها.(سليم، 2004، ص 39).

فمع بداية الثمانينات من القرن الماضي، بدا أن حقل العلاقات الدولية يقتصر على ثلاثة منظورات متضاربة (هي الواقعية، الليبرالية، الماركسية)، غير أنها تتقاسم عدة إفتراضات أساسية من بينها، أنها تتبنى النزعة الموضوعية العلمية المعتمدة على فكرة الحيادية أي تناول الواقع بعيدا عن التأثيرات الذاتية للباحث ومحاولة تفسيره بناء على مبدأ السببية في إطار فلسفي وضعي، إلى جانب إعتماد التجريبية كإختيار منهجي، وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن النظريات التفسيرية، التي تنظر إلى العالم بوصفه شيئا يقع خارج نظرياتنا عنه، يعتبر مفهوم الأمن مرادف لمصطلح المصلحة الوطنية من وجهة نظر المنظورات التقليدية بالإعتماد على القوة العسكرية حيث إرتبط هذا المفهوم بالقوة وكيفية توظيفها لإدارة المخاطر الخارجية التي تهدد أمنها وإستقرارها في إطار مواجهة الدول الأخرى أو الخطر الخارجي. (زقاغ، www.geocities.com)، مع إحتكار المدرسة الواقعية للحقل المعرفي وما جالت به الحرب الباردة من ظروف مواتية لذلك تطورت الدراسات الأمنية في هذا الإطار (Baldwin , 1995, p123).

- **التصور الواقعي للأمن**

الواقعية الكلاسيكية CLASSICAL REALISM:

تمثل الواقعية الكلاسيكية مقاربة في العلاقات الدولية تعيدنا للمؤرخ الإغريقي ثوسيديديس Thucydides في القرن الخامس قبل الميلاد وإلى التصورات التي وضعتها الحرب البيلوبونزية فهي تعترف بالدور المركزي للقوة في السياسة بكل أنواعها لكن تعترف أيضا بجوانب القصور المرتبطة بالقوة وتشدد على حساسيتها إتجاه المعضلات الأخلاقية والمضامين العملية والحاجة إلى أن يكون الفرد مبنيا على المصالح المشتركة والإقناع (دان، 2016، ص167).

يرى الواقعيون أن العالم ماهو قائم وأن المجتمع الدولي مشكل من دول ذات سيادة والعلاقة بين الدول كما وضح (ريمون آرون) هي التي تشكل اللبنة الأساسية في العلاقات الدولية، وبسبب حتمية وجود هذه الدول وحرصها الشديد على ضمان بقائها وإستمرارها من الطبيعي أن تضع سياسات وأهداف لتحقيقها

لغاية البقاء، وبالتالي من أولويات المصلحة الوطنية للدول هو البقاء والإستمرار في ظل تضارب و تضاد المصالح إلى حد الدخول في صراعات وحروب ونزاعات طويلة وتكون إدارة الصراع وحتى نتيجته بحسب قدرات وإمكانات الدول المتاحة لذلك. (فهمي، 2010، ص83).

حسب النظرية الواقعية أن الدول التي يقودها الأفراد هم نفسهم يحملون طبيعة شريرة ويميلون إلى الحطيئة وحب إمتلاك القوة الصلبة التي يرون أنها الأداة الفعالة في تحقيق المصلحة الدولية، وهذا مايزيد من قناعة النظرية الواقعية بصعوبة تحقيق الأمن والسلام الدولي باللجوء للقوانين والمنظمات الدولية في ظل غياب حوكمة عالمية تفرض هذه القوانين على المجتمع الدولي.(فهمي، المرجع نفسه،ص 84).

وأن إستخدام الدولة للقوة حسب (نيبور) لا يحقق المصلحة الوطنية فقط وإنما تحقيق توازن القوى ولايمكن للأخلاق أن تحقق هذه العدالة، أيضا (نيكولاس سبيكمان) الذي ذهب إلى أن العدالة لكي تضمن بقاءها وإستمرارها وجب عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادة في القوة وأن القوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض غمار الحرب، فإن الدول تؤكد دائما على أهمية بناء قوتها العسكرية وإنطلق في تحليله لتوازن القوي من منطلق جيوبوليتيكي أي قيام التحالفات بين الدول (فهمي، المرجع نفسه، ص89).

فالسياسة الدولية عند الواقعية هي صراع مستمر على السلطة في خضم حالة الفوضى السياسية المستمرة ولابد من الدولة أن تكون قوية لحماية المصلحة الوطنية لذا كانت القوة العسكرية هي المطلب الأهم ويسند الواقعيون على عملية بناء التحالفات وعلى دور الدولة كفاعل رئيسي والحفاظ على توازن القوى والرفض المطلق للمنظمات الدولية كعناصر أساسية في النظام الدولي (ويلكينسن، 2013، ص10).

أما "**هانز مورغنثاو**" الذي يعتبر من أكثر منظريها وضوحا في تفسير العوامل المتحكمة في العلاقات بين الدول حيث ينطلق من الثنائية المركبة التي تنطوي على القوة + المصلحة فدافع لأي دولة هو تحقيق مصلحتها وحماية وجودها المادي كوحدة دولية في المجتمع الدولي، أيضا المصلحة والقوة يعتبران وسيلة وغاية لتحقيق المصلحة القومية فجوهر السياسة الدولية عند مورغنثاو هو الصراع من أجل القوة وأن القوة هي وحدها القادرة على تحقيق المصلحة ولايعترف بوجود فاعلين دوليين بخلاف الدولة ووجب على الدولة الاعتماد على ذاتها لحماية نفسها من التهديدات الخارجية (فهمي، مرجع سابق، ص 92).

ماذا تعني الدولة بالنسبة للواقعية: ترى الواقعية أن الدولة كيان مستقل ويملك سلطة عليا ولايوجد أي جهاز في النظام الدولي يعلو عليه.

الهدف من الدولة: ترى الواقعية أن الغاية التي يجب أن تسخر الدولة كل إمكانياتها من أجلها تعظيم المصلحة القومية، أي أن تسعى الدولة لتوسيع رقعة مصالحها في العالم بصرف النظر عن أخلاقية الطريقة المؤيدة إلى تلك المصلحة، فحيثما وجدت المصلحة وجب على الدولة أن تسعى لها بكل الوسائل.

كيف تحقق الدولة غايتها: غاية الدولة هي توسيع دائرة مصالحها، لكن السؤال بأي آلية توسع الدولة مصالحها، يرى الواقعيون أن المصالح لاتتناول من خلال قوة المنطق بل من خلال منطق القوة، فهم لايؤمنون بدور المنظمات الدولية ولا يعترفون أصلا بالنظام الدولى وأن الحرب حالة طبيعية لتوسيع مصالح الدولة وفي ظل فوضوية النظام الدولى القوة هي اليد العليا وليست القوانين والأخلاق (بن نهار، 2016، ص43).

نجد أن المفهوم المحوري للأمن لدى أنصار النظرية الواقعية يتمثل في مفهوم الأمن القومي أو أمن الدولة القومية إنطلاقا من كون الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية والنظام الدولي الذي يتكون من مجموع الدول المستقلة ذات السيادة لاتعترف بوجود سلطة مركزية أعلى منها ومن ثم يمكن فهم السياسة الدولية من خلال التركيز على سلوك الدول والتفاعل فيما بينها بدلا من تحليل سلوك الأفراد أو الشركات الدولية أو الإقرار بوجود أطراف فاعلة غير الدول في السياسة الدولية (مقلد، 1982، ص49).

ويؤكد أنصار النظرية الواقعية على أن تطوير القوة العسكرية للدولة ليس هدفا في حد ذاته وأن أهمية قوة الدولة الإقتصادية تتوقف على مدى إستخدامها في تطوير القوة العسكرية ومن هذا المنطلق يركز أنصار النظرية الواقعية على أهمية البعد العسكري دون غيره كأداة لتحقيق الأمن القومي ومنه الأمن القومي يتحقق فقط من خلال الأداة العسكرية، ويشار إلى الأمن العسكري والإستراتيجيات العسكرية على أنها سياسات عليا Highpdities بينما القضايا الإقتصادية والإجتماعية يشار إليها على أنها سياسات دنيا Lowpolitics (دورتي، 1985، ص6).

وعليه فإن الواقعية عند حديثها عن الأمن فإنها تركز على ثلاث: (سالم، ص120)

_ وحدة التحليل في الدراسات الأمنية هي الدولة.

_ تسعى الدول إلى حماية مصالحها القومية في ظل بيئة دولية فوضوية.

_ يعتمد مفهوم الأمن على البعد العسكري في تفسير العلاقات بين الدول.

الواقعية الجديدة أو البنيوية:

أما بالنسبة لأنصار الواقعية الجديدة لايختلف مفهوم الأمن عن الواقعية الكلاسيكية كثيرا، إذ يرتكز مفهوم الأمن لدى الواقعيون الجدد على أمن الدولة القومية إنطلاق من أن الدول خاصة الكبرى منها هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وهدفها الأساسي هو السعي لتحقيق أمنها القومي وأن هيكل النظام الدولي بالنسبة للواقعيون الجدد هو ليس صراع من أجل الحصول على القوة من قبل الدول المختلفة كما ورد بالنسبة للواقعيون الكلاسيك بأن القوة من تحدد **السياسة الخارجية للدول**، وأن الفوضى لاتعني الهمجية بالنسبة لهم فعادة ماتستعمل الفوضى كمرادف لعدم النظام والتشوش والإرتباك غير أن إعتبار النظام الدولي نظام فوضوي لايعني لدى الواقعية الجديدة أنه نظام مشوش بالضرورة بل إن الفوضى تعني أنه لاتوجد هناك سلطة مركزية عليا قادرة على ضبط سلوك الدول أو تنظيم العلاقات فيما بينها (عبد المالك، www.politics-dz.com)

كما يرى الواقعيون الجدد أن الوضع النسبي للدول يحدد بمقدراتها وتوزيع هذه المقدرات هو الذي يحدد هيكل النظام، لذا فالتغيير في هيكل النظام ينعكس بالضرورة على تغيير في توزيع المقدرات ومن ثم يترتب على ذلك أن أمن الدولة أو غيابه يعد نتيجة أساسية لطبيعة هيكل النظام الدولي (مصباح ب، 2005، ص192)

ويتفق الواقعيون حول صعوبة تحقيق التعاون بين الدول في النظام الدولي نتيجة سعي كل دولة لتحقيق مصالحه الذاتية، مما يضع حدود صارمة حول إمكانية حدوث التعاون في النظام الدولي (Burchilln, 1996, p70)

تقوم الواقعية البنيوية على مجموعة من الفرضيات في تصورها للأمن الدولي، التأكيد على مرجعية **الدولاتية Statism** أي أن الدولة القومية ذات سيادة وهي الفاعل المركزي والوحيد في العلاقات الدولية ونتيجة هذه الفرضية يعتقد الواقعيون أن الدولة عبارة عن كينونة ووحدة مدمجة ومتماسكة تتمتع بالسيادة التي تشير إلى وجود مجمع سياسي مستقل يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيه، **فوضوية النظام**

الفرضية الثانية تؤكد على فوضوية النظام الدولي بمعنى أن هناك قوة هرمية في السياسة الدولية إلا أنه لاتوجد سلطة هرمية فوق الدول لأن الدول متفاوتة من حيث القوة (مصباح[ب]، مرجع سابق، ص 151)

يعتقد **والتز** أن التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان وأن هناك فرصا للتعاون فيما بينها لكن هناك حدود معينة لهذا التعاون لأن الدول كانت وستبقي خائفة من قيام الآخرين بنقض أي إتفاقية تعقد بينهما وقد إختبر هذا الاعتقاد بالقول أن الدول ترتبط بتحالفات وتوقع إتفاقيات للحد من إنتشار الأسلحة، إلا أنها تبقى حذرة ومدركة للحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي في نهاية المطاف (بليس، مرجع سابق، ص 47).

وتنقسم الواقعية الجديدة إلى وجهات نظر في تركيزها على موضوع الأمن وهي الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية

أولا: <u>الواقعية الدفاعية Defensive Realists</u>: ويمثل هذا الاتجاه كل من كنيث والتز Kennth Waltz وروبرت جيرفز Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder الذين يعتقدون أن مع التطورات التكنولوجية التي أدخلت على الأسلحة الحديثة أصبحت الحرب جد مكلفة ومن ثم أصبح إستخدام القوة العسكرية كإستراتيجية أمنية مرفوضة لدى معظم القادة في وقت أصبح للإعتماد المتبادل والعولمة مكانا مميزا فيه وهذا يعني أن المبادرة بإعلان الحرب سلوك غير عقلاني مقارنة مع ماهو متوفر وهذا السلوك تلجأ إليه بعض الدول العسكرية المسيطرة على الحكم أو القوى الإثنية المتمردة، وبدل إستعمال القوة العسكرية ترى الواقعية الدفاعية تحقيق الأمن عبر إنشاء بعض **المؤسسات الأمنية** التي يمكن تجنب بها الحرب مثل الأحلاف والمعاهدات الدولية والتعاون، لكن مع ذلك تبقى النظرة التشاؤمية للدفاعية والتي تشترك معها الواقعية الهجومية في مسألة فوضوية النظام وإمكانية قيام الحروب في العلاقات الدولية (مصباح[ج]، 2010، ص94).

ثانيا: <u>الواقعية الهجومية Offensive Realists</u>: والتي يمثلها **جون ميرشيمر** وتذهب إلى أن الدولة لابد أن تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي وهذا يعني أن صناع القرار في حكومات الدول أن يصنعو السياسات الأمنية التي لاتضعف أعدائهم المحتملين وتزيد قوتهم النسبية بالنسبة لكل الدول الأخرى، على إفتراض أن العلاقات الدولية هي مبادرة المأزق السجين بتعبير أنصار نظرية المباراة، بحيث تعكس ذلك التضارب في المصالح الدولية بشكل

يعزز من خاصية التنافس بين الفواعل الدولية التي هي في الحقيقة خاصية ملازمة لطبيعة النظام الدولي المتسم بالفوضى (مصباح ج، المرجع نفسه، ص 93).

وفقا لهذا الإتجاه يعني مفهوم الأمن حماية مصالح الدولة الوطنية من أي مخاطر وتهديدات خارجية بإستخدام القوة العسكرية للتحلص من التهديدات الخارجية وضمان بقاء وإستمرار الدول ومصالحها، وهذا لايتحقق إلا إذا توفر في الدولة الفوة العسكرية الكافية التي تشعرها بالأمان والرضا أمام تهديد مصالحها.

- **الطرح الليبرالي للأمن.**

الليبرالية (LIBERALISM).

إرتبط التحول في السياسة العالمية خلال السنوات الستين الماضية بثلاث ظواهر رئيسية متزامنة له ومتداخلة معه ومرتبطة بالليبرالية وبتركيزها على الإمكانات الكامنة في المؤسسات المحلية وعبر الوطنية للتأثير في صنع السلام (دان، مرجع سابق، ص 251)، من خلال إنتشار الديمقراطية عبر معظم أرجاء العالم، الشبكات المتعددة للتواصل والتجارة والتمويل التي عادة ماتلخص بالعولمة، تضاعف أعداد المنظمات الحكومية وفوق القومية في النظام العالمي، وكل واحدة من هذه الظواهر تدعمها وتعززها وكل منها تعمل على التقليل من حدة الصراع بين الدول التي ترتبط بمعاهدات وخير مثال نجد أوروبا التي تشكلت بهذه الطريقة، وقد شهدت النظرية الليبرالية تطورا كبيرا في السبعينات من القرن الماضى تزامنا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل مع كتابات **روبرت كيوهان وجوزيف ناي.**

يرى أصحاب المدرسة الليبرالية والذي من بينهم **جون لوك John Locke، هيوغو غروتيوس Hugo Grotius وايمنويل كانط،** أن الغاية التي تبحث عنها الدولة هي مصالحها لكن في إطار أخلاقي قانوني، فلايجوز للدولة أن تفعل فعلا يخالف مبادئها أو القانون الدولي حتى ولو كان ذلك الفعل يحقق لها مصالحها الخاصة، فلابد أن تكون المصلحة مؤطرة بإطار أخلاقي قانوني (عطية، ص 49).

من أهم تصورات الليبراليون للأمن مفهوم (الأمن الجماعي Collective Security) الذي يحل محل مفهوم الأمن القومي عبر تأسيس منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تساهم في تحقيق الأمن والإستقرار عبر آليات التعاون والتبادل. (حمدوش، 2008، ص 275).

أيضا أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي وإنما إلى جانب الدول توجد فواعل أخرى رسمية وأخرى غير رسمية دوليين ومنهم ناشطون في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، الشركات المتعددة الجنسيات..، ويطرح الليبراليون فكرتهم حول الأمن والسلم إنطلاقا من أن الديمقراطيات لا تتصارع ومن ثم فإنه كلما زاد عدد الديمقراطيات قلت إحتمالات الحروب، فالحكومات الديمقراطية تتسم بوجود أجهزة نيابية التي توافق بالضرورة على قرارات الحرب (Doyle, 1996,p 80).

وتتمثل إفتراضات الليبرالية الأساسية في الإطار الذي وضعه كانط على عقلانية الأفراد والإيمان بضرورة إستمرار الحياة الإجتماعية وتطورها والقناعة بأن الإنسان على الرغم من حبه لمصلجته الشخصية يستطيع الدخول في عملية التعاون وبناء مجتمع أكثر أمن وسلمية، ومنه قد وضفت ليبرالية كانط هذه المعتقدات على المستوى الدولي من خلال التغلب على الحروب والصراعات أو تحفيظها عن طريق التغيرات المنسقة في السلطة المحلية والدولية. (دان، مرجع سابق، ص 254).

الليبرالية الجديدة (المؤساساتية) NeoLiberalism:

تعتبر الليبرالية الجديدة هي شكل من أشكال النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، تركز على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في الحصول على مخرجات جماعية دولية ولهذا تسمى أيضا المؤسساتية الليبرالية الجديدة.

مثلت الليبرالية الجديدة تحديا نظريا أكثر تطورا للنظرية الواقعية المعاصرة من خلال توضيح دور المؤسسات في التقليل من الحروب في العلاقات الدولية، وخلق إطار تعاوني بين الفواعل النظام الدولي عن طريق المؤسسات، وأن المؤسسات قادرة على التحكم في فوضى النظام الدولي عن طريق التعاون لتأمين المصالح الوطنية (Galbreath, pp 4 ,5) وتتبني النظرية الليبرالية الجديدة أو التعدددية أو المؤسساتية في تصورها لمفهوم الأمن الدولي فرضيات متباينة عن تلك التي إنطلقت منها النظرية النيواقعية حيث تعتمد على أجندة موسعة من حيث الوحدات ومستويات وأبعاد الأمن (دان، مرجع سلبق، ص 296).

ومن بين الفرضيات التي تنطلق منها الليبرالية الجديدة هي **أن الدولة ليست فاعل وحيد** في النظام العالمي بل تضيف وحدات مهمة في السياسة العالمية إذ أن المنظمات الغير حكومية وعبر الوطنية كمنظمات حقوق الانسان وحماية البيئة زاوية مهمة في صناعة السياسة العالمية وقضايا الأمن الدولي.

ينتقد الليبراليون الواقعية بقولها أن الدولة فاعل عقلاني، فصدام المصالح والمساواة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلى إتباع مسار صناعة القرار العقلاني تبعا إلى سوء الإدراك والبيروقراطية التي تهيمنان على صناعة القرار بالمقابل يعتقد الليبراليون بأنه يمكن التقليل من التركيز على مفهوم السيادة المطلقة للدولة فليس من الناحية الواقعية حتى إذا كانت الدولة ذات سيادة من الناحية القانونية والنظرية أنه لاتتفاوض مع جميع العناصر الفاعلة الأخرى وتفتح قنوات متعددة معها لتجد في النهاية أن حريتها في العمل كما تمليها سيادتها قد تتقلص وبشكل كبير، بالإضافة إلى أن الأجندة السياسة العالمية في توسع من حيث القضايا الإقتصادية، القضايا الإجتماعية، البيئية، بالاضافة إلى المسائل السياسية بمعنى أن الأمن العسكري لم يعد المطلب الوحيد في السياسة الدولية، ولايقبل الليبراليون الفصل بين السياسة العليا والسياسة الدنيا بل يجب أن تحظى هذه الأخيرة بنفس الدرجة التي تتمتع بها المسائل العليا وفي مقدمتها المسائل العسكرية (Doyle, Op. cit, p 82.).

لقد ساهم نجاح بعض المؤسسات الإندماجية كالإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي في تطوير النظم الأمنية مع نهاية الحرب الباردة على تعزيز الطرح الليبيرالي المؤسساتي وكانت بمثابة آلية لتلطيف وتخفيف حدة المخاوف بين الدول التي سادت في الفترة السابقة.(بليس، مرجع سابق، ص 426).

3.1.1. المقاربات الحديثة للدراسات الأمنية.

مع إنهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وفشل النظريات التقليدية في التنبؤ بهذا الحدث المفصلي في العلاقات الدولية أدى إلى التشكيك في تلك الإدعاءات، والإتجاه نحو إعادة النظر في الأسس الإبستمولوجية التي تقوم عليها تلك النظريات، حيث ساد الإعتقاد بأن إخفاقها في التنبؤ يرجع إلى إغفالها لدور الأفكار والبنى الاجتماعية في التحليل وهو ما لا يتفق مع المنظورات التفسيرية في دراسة دور القوى المادية، كتوزيع القوة (بدل الأفكار) في إحداث التغيير على المستوى بين الدول، فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت تتعالى الأصوات النقدية لتجاوز الأطروحات التقليدية بخصوص التنظير للعلاقات الدولية، وبذلك ظهرت مجموعة من النظريات المناهضة للتفسيرية، أصبحت تعرف إبستمولوجيا بالنظريات التكوينية، وهي: النظرية النقدية الاجتماعية، النظريات النسوية، ما بعد الحداثية، والنظرية البنائية، وقد عرف حقل العلاقات الدولية محاورة تنظيرية جمعت هذه النظريات مجتمعة بأطروحاتها ما بعد الوضعية في مواجهة النظريات التفسيرية بأطروحاته الوضعية التقليدية.

- **الطرح النقدي للأمن.**

النظرية النقدية.

التحولات الحديثة التي حدثت أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي، تعتبر النقدية نفسها على أنها تهتم أكثر بظواهر الفكر الغربي التنويري خاصة ما تعلق منها بالسلم، المعرفة والإختلاف والروايات الكبرى، أيضا تدعي النقدية أنها تمتلك أدوات تحليل لفهم مسار الأمن من خلال الأمن النقدي، وفب هذا الصدد نجد قول **كين بوث:**" إن طريقتي في التعامل مع النقاش النقدي هو الترحيب بأي مقاربة مناسبة أو متاحة لمواجهة الأسس الإستراتيجية للحرب الباردة، وبالتالي الوصول إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي يعني الإنعتاق مع الحفاظ على مفهوم القوة في العلاقات الدولية، والإنعتاق حسب بوث يجسد فكرة التحرر من القيود كالفقر، الإظطهاد، والجهل وغير ذلك."(ياماامورا،www.geocities.com)

يتم محاولة تسليط الضوء في الدراسات النقدية من خلال نقد مفهوم القوة لدى المدرسة الواقعية وتناول مواضيع غنية ومتنوعة، كما يتم الحديث عن طبيعة التهديدات التي تهدد الأمن والإستقرار وكيفية التصدي لهذه التهديدات في نفس الوقت وبالتالي البحث عن الإحتمالات والإمكانات الممكنة لتجنب

المعضلات الأمنية وهي المهمة المميزة في الدراسات الأمنية النقدية والفواعل هي أدواة منهجية وديناميكية في السياسة العالمية بالنسبة لها (Krause, 1998, p 299)

رفضت الدراسات النقدية ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من ذلك إلى التركيز على مفهوم أكثر إجابية وقد تزعمها **Johan Galtung** (**السلام الاجابي**)، و**Bouldin Kennath** (**السلام المستقر**)، فلأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب أن لايقتصر على غياب الحرب (**العنف المباشر**) بل يجب أن يتضمن القضاء على حدة العنف غير المباشر (Moller, 2000).

وقد تدعمت فكرة إعادة صياغة مفهوم الأمن من خلال تقرير **Egon Bahr** المقدم للجنة **Palme** 1982 والذي عنونه **الأمن المشترك Common Security** ويرى أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الإعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني غير الواقعي فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة إقتصادية، بيئية وحتى ثقافية كما وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كالمنظمات الإرهابية (زقاغ، مرجع سابق)

ويقول **سميث** أن الهدف الأساسي للنقديين من دراستهما هو فتح النقاش حول معنى الأمن وإحتمالات التفكير فيه بشكل آخر وليس التأسيس لمدرسة جديدة للتفكير في العلاقات الدولية.

مدرسة كوبنهاغن وتوسيع مضامين الأمن.

عمدت مدرسة كوبنهاغن إلى توسيع مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من خلال أعمال أبرز منظريها **باري بوزان Barry Buzan** في كتابه" الخوف، الدول والناس: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية،

States and people, fear : The Security problems in international relations

وأولي ويفر Weaver Ole ، **جاب دوويلد Jaabe de Wilde** بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاغن لدراسات السلام، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الإجتماعية للأمن، و لقد سعى باري بوزان إلى ايجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية، إقتصادية ومجتمعية وبيئية بلإضافة إلى الجانب العسكري (Buzan^{B,} op. cit, p 219)

وتصنف مدرسة كوبنهاغن عند بعض الباحثين ضمن الواقعية البنيوية إلا أن معظم الباحثين يصنفونها ضمن الصياغة الأمنية الجديدة والمعروفة بالتحليلات الأمنية النقدية تحت إسم مدرسة كوبنهاغن لبحوث السلام، ويرى **باري بوزان** ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة القريبة جغرافيا إنطلاقا من فكرة أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للإعتماد المتبادل، ومن إضافات باري بوزان ماسمي**(بالأمن المركب)** في إشارة إلى أنه أصبح من الصعب فهم وتصور أمن دولة ما بعيدا عن أمن دولة خارجية خاصة مع تزايد التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، وبالتالي أصبح مفهوم الأمن مرتبط إرتباط وثيق بالأبعاد الخارجية لدولة واحدة أو الإقليم.

ومن إسهامات مدرسة كوبنهاغن **فكرة التوسيع والتعميق** للأمن من تعميق في المستويات للفواعل إلى توسيع في القطاعات للأمن محاولة طرح إطار أكثر إتساعا لمفهوم الأمن يتجاوز الطرح التقليدي الواقعي الذي إختزله في مفهوم القوة فقط وذلك بالإقتراح التركيز على وحدات مرجعية غير الدول أي تصبح الدولة ليست الفاعل الوحيد والوحدوي وتوسيع الأمن إلى قطاعات أخرى غير العسكرية تشمل الأبعاد السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية تتضمن مختلف أشكال التهديد (بن عنتر أ، مرجع سابق، ص 24)

إنطلق باري بوزان في تحليله للعلاقات الدولية على ثلاث مستويات للتحليل وهي مستوى الفرد ومستوى الدولة وأخيرا مستوى النظام الدولي، في إشارة إلى صعوبة تحديد مرجعية الأمن غير أن أمن الأفراد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة بإعتبارها الوحدة المرجعية الأهم ولكنها ليست الموضوع الوحيد لتحديد السلوكات الأمنية، ولقد ربط بوزان قوة الدولة بمدى إستقرارها المؤسساتي ومدى إنسجامها السياسي والإجتماعي الداخلي.

يرى بوزان وفقا لأنصار النهج الواقعي الجديد أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تؤثر في سلوكيات وحداته مما يجعلها تخضع لمعضلة أمنية، غير أنه يعتقد في إمكانية تخفيف هذه المعضلة وحتى تجاوزها، ويعتبر **توسيع الأمن** الإسهام الثاني ليشمل قطاعات أمنية جديدة بالإضافة إلى القطاع العسكري كما ذكرنا سابقا ويؤكد بوزان أن هذه القطاعات تعمل بشكل متكامل للتعبير عن المسألة الأمنية ويمكن إختصار هذه القطاعات فيمايلي:

- **الأمن العسكري:** يعتبر هذا القطاع أولى القطاعات إهتماما من طرف الدولة لأن التهديدات العسكرية تمس مكونات الدولة ككل ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وقوتها.
- **الأمن السياسي:** ضمن هذا القطاع تتبني ثلاث مرجعيات أمنية هي الدول والأنظمة الدولية والحركات العابرة للحدود الوطنية، فالتهديدات هنا ليست عسكرية بل تكون في الجانب المؤسساتي للدول والجماعات الوطنية والإلمام بمختلف التهديدات التي تمس الأمن والإستقرار.
- **الأمن البيئي:** يعتبر الأمن البيئي قضية أساسية ومحورية في إطار الأمن الإنساني حيث يمثل هواجس عالمية من حيث نقص الموارد والتدهور البيئي، ومن ثم تبرز تهديدات مثل نقص نصيب الفرد من المياه النقية الصالحة للشرب، ففي عام 1990 كان هناك حوالي 1،3 بليون شخص في العالم النامي لايحصلون علي مياه نقية، كما يشار في هذا الإطار إلى نقص الموارد البيئية، سواء من حيث إزالة أجزاء من الغابات أو تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة التملح، خاصة البلدان النامية وكذا في الدول الأوروبية أيضا (العدوي، ص 14، www.policemc.gov.bh).
- **الأمن الإقتصادي:** يمثل هذا القطاع في الموارد والإمكانات الإقتصادية ومدى قدرة الدول للوصول إلى الموارد والأسواق والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاه والسلطة في النظام الدولي، غير أنه ينتفي الإجماع حول الطريقة التي يحصل بها هذا النوع من الأمن لأن السوق يعمل وفق مبدأ المخاطرة فكما أوضح بوزان فإن الوضع الطبيعي للفاعلين_في إقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة العنيفة واللايقين (Stone, 2009, pp 2 ,3)
- **الأمن المجتمعي:** يركز مفهوم الأمن المجتمعي على الهوية **Identy** وقدرة المجتمع للحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات، ويرى بوزان أن غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة أساسية كنتيجة لتحولات النظام العالمي، إذ أضحى هناك مصدريين هامين من مصادر تهديد الأمن المجتمعي هما الهجرة والصراع بين أبناء الأثنيات والعرقيات المختلفة أو مايطلق عليه بالهويات المتصارعة.

إن الهويات المتصارعة في نظر باري بوزان تنبع من الهجرة خوفا من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان وكما أن الصراع بين أبناء الأثنيات المختلفة يؤثر على تماسك المجتمع ومنه يؤثر على الأمن المجتمعي، لكن ومع ذلك فمازال باري بوزان يؤكد على أمن الدولة وأن الدولة بصفة عامة مازالت هي

الهدف الأساسي لأي سياسة أمنية، ولهذا يرى أنه لايعني بالضرورة أن يحل الأمن المجتمعي محل الأمن القومي (زغدار، ص94).

أيضا من إسهامات مدرسة كوبنهاغن فكرة أو **مفهوم الأمننة** أي إضفاء الطابع الأمني Securitization / Sécurisation وهو مفهوم مطور أساسا من طرف **أول ويفر Ole Weaver**

يهدف مفهوم الأمننة بالأساس إلى تجاوز صعوبات تعريف واحد للأمن وبالتالي إحتمالية الوصول إلى الإجماع ، فكل التعاريف المقدمة له واجهة صعوبات في مرجلة التطبيق على أرض الواقع وهنا تذهب مدرسة كوبنهاغن إلى تجسيد فكرة الأمننة التي تسمح بتعميم التهديد على مختلف القضايا والرهانات أو المشكلات الأمنية التي تتطلب معالجة إستثنائية وأمنية بالدرجة الأولى.(زقاغ، مرجع سابق).

ومن خلال فعل الخطاب تم أمننة بعض الظواهر التي لم تكن تشكل خطرا أو تهديدا في السابق أي إضفاء الطابع الأمني عليها عبر الخطابات النخبوية على أن تلك الظاهرة تشكل تهديدا أمنيا يستدعي وضعها في حالة إستثنائية أمنية (Buzan^{C}, 1998, p32).

لقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن في إخراج مفهوم الأمن من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة من خلال تعميق مستويات الأمن وأيضا إعطاء قراءة جديدة تشمل قطاعات مختلفة، وعلى المستوى النظري ساهمت هذه المدرسة في مراجعة المستوى النظري من خلال بروز عدة مفاهيم كالأمن الإنساني، الأمن الشامل والذي تطور في إطار الدراسات الأمنية النقدية.

- **الطرح البنائي للأمن.**

شهدت العقود الأخيرة في مجال دراسة العلاقات الدولية تطورا كبيرا إذ برزت مداخل ونظريات جديدة تنافس النظريات التقليدية كالواقعية والليبرالية التي إعتمدت الفلسفة الوضعية كأساس لفرضياتها الإبستمولوجية والمنهجية وقد تعددت الإتجاهات الجديدة وأخذت دورها في ماسمي بالجدل الراهن في العلاقات الدولية ومن بين النظريات الجديدة النظرية البنائية التي تعتبر على أنها جسر يصل النظريات الوضعية بالنظريات النقدية أو مابعد الوضعية.

دخلت البنائية العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وتعتبر مدخلا يتألف من مجموعة من المفاهيم والإفتراضات التي تساعد الباحث على دراسة العلاقات بين مجموعة من الفاعلين

في النظام الدولي، لكنها لا تكون نظرية في حد ذاتها بالمفهوم الوضعي للنظرية، أي أنها لا تقدم تفسيرات عامة للسلوك الأفراد ولاتقدم تنبؤات للتغيير في النظام الدولي، بل تحاول أن تجعل من الممكن وضع أسس نظرية لظواهر مختلفة، لأن مفاهيم هذه الظواهر عادة منفصلة وغير متكاملة، و لقد أخذت البنائية حيزا كبيرا في أدبيات العلاقات الدولية.

تزامن ظهور المقاربة البنائية مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة من تراجع الدولة بالمفهوم الوستفالي وبروز أشكال من النزاعات الإثنية والعرقية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، كإنتقاد للإتجاهات النظرية التي كانت سائدة في العلاقات الدولية (Guzzini, p4).

برزت البنائية من خلال كتابات كل من **Nichola Onuf** في كتابه **world of your making**، ويعتبر أول من إستعمل هذا المصطلح عام 1989، حيث ركز على إنتقاد أعمال الواقعية البنيوية، فالدول والمجتمعات والعالم بالنسبة ل"أنوف" ماهي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البينية، فجوهر البنائية هو أن الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد (المصري، 2014، ص318)، ومقالات ألكسندر واندت**Alexender Wendt** الملقب بأبي البنائية لاسيما من خلال صدور مقالته سنة 1992 تحت عنوان" **الفوضي هي ماتصنعه الدول التفسير الإجتماعي لسياسة القوة**" **Anarchy What States make of it**، و أشار واندت إلى أن الفوضى(غياب سلطة مركزية عن النظام الدولي) أو الإعتماد على الذات هي رؤية ناتجة عن عملية تفاعل إجتماعي بين الفاعلون في النظام الدولي والتي أثرت وتأثرت بالوقت نفسه في بنية هذا النظام.

ومن إسهامات وندت تحدث عن **البناء أو الإطار Structure** الذي يحدد بالأفكار الناتج عن العلاقات الإنسانية لا المادية، المصلحة والهوية **Identity or Tnterest** للفاعل على مستوياته الثلاث (الفرد، الجماعة، الدولة)، كما يرى واندت الفوضى تعني ما يراه الفاعلون وهذه الرؤية ليست ثابتة سواء إيجابية أو سلبية بل هي ناتجة عن العلاقات الإجتماعية وعمليات التفاعل بين الوحدات بعضها بعضا والوحدات والبناء أي يرفض القول بأن طبيعة النظام الدولي فوضوية (المصري، المرجع نفسه، ص-ص، 322،323). وقد أصبح هذا البردايم الأكثر بروزا على نحو متزايد في العلاقات الدولية منذ ظهوره، إذ يعتمد على مزيج بين المنهج السوسيولوجي والنظرية النقدية (Williams,2008,p61)

من الناحية الانطولوجية ترى البنائية أن المجتمع الدولى مكون من فواعل ليست فقط الدول وغنما المنظمات الدولية والتي تعتبر فواعل ذات شخصية مستقلة ، بالإضافة إلى الفواعل عبر الوطنية والحركات الإجتماعية (Klotz , 1999, pp,51,58)، كما أن المجتمع الدولي **حسب البنائية** يؤثر ويتأثر بأجزائه ولابمكن الفصل بين البئة **الداخلية و الدولية** حسب توجهات البنائية في تحليل وفهم سلوك الفواعل الدولية وهذا مايتجسد في رفضهم لمفهوم التقليدي المادي للمصلحة، بل ذهبو إلى أبعد من ذلك حيث يمكن توظيف المصلحة النابعة من البناء القيمي والإجتماعي للفواعل السياسية (Klotz, Ibid, p51)

إرتكزت البنائية على الأفكار الجديدة التي تشدد على العوامل المعيارية اللامادية في تحليل النظام الدولي والتي أهملتها المقاربات التقليدية، فإنطلقت في تحليلها للسلوك الدولي إنطلاقا من دور القواعد والمعايير والهوية ودور الأفكار في تحديد وتوجيه سلوك الفاعليين الدوليين وتنظيم العلاقات بين الفواعل الدولية عكس الطرح الواقعي الليبرالي الذي يركز على الأساس المادي للوحدات السياسية في النظام الدولي، حيث أن المعايير تساهم في تشكيل الهوية التي بواسطتها تحدد سلوك الفواعل كما أن للأفكار والإدراكات المشتركة دور في تحديد وتغيير طريقة تفكير حول الشؤون الدولية (Smit- Reus1996, p2)

فالمقاربة البنائية تركز على دور الأفكار والبنى الإجتماعية في تشكيل الواقع الدولي، فالنظام الدولي حسب البنائيين هو عبارة عن **بناء إجتماعي**، وبنت تصورها على أساس الخلاف النظري بين الإتجاه العقلاني والإتجاه التأملي محاولة تشكيل جسر الهوة بين الطرفين وذلك من خلال بناء تصوراتهم على نقائص الإفتراضات الرئيسية لكل من الواقعيين والليبراليين لكن مع رفض البنائية لبعض المنطلقات العقلانية والبحث في أطر إجتماعية جديدة معرفية للإعتماد عليها(.Reus _ Smit , Op.cit, p 2)

إتجه البنائيون في تفسير سلوكيات الدول من خلال البنى الإجتماعية والإبتعاد عن المنطلقات الواقعية وإعادة الإعتبار للفاعلين الإجتماعيين والتفاعلات المرتبطة بالإثنية والقومية والثقافة أي تتجاوز الطرح الدولاتي للدراسات الأمنية وصولا إلى التصور الجماعي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الفواعل، وتتلخص **الإفتراضات الأساسية** التي تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية حسب كل من **بول فيوتي ومارك كوبي** إلى أربعة إفتراضات: (المصري، مرجع سابق، ص 317).

1_ ترفض النظرية البنائية الأخذ بالمفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية كما هي حسب موقف النظريات الوضعية (المصلحة الوطنية، الهوية، الأمن القومي)، كما تعطي أهمية بالغة للفواعل الدولية غير الدول مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مع التركيز على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في العلاقات البينية.

2_ يتشكل النظام الدولي حسب البنائية من بنى إجتماعية تتمثل في جملة من القيم والقواعد والقوانين وهذه البنية تؤثر في هوية ومصلحة الفاعلين الدوليين.

3_ بالنسبة إلى البنائيين العالم هو قضية متجددة ليس شيئا تم وإنتهى وعلينا قبوله كما هو وهذا موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين بنظرتهم للبناء.

4_ يرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه، كما ترفض البنائية إفتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية أي فصل الذات عن الموضوع (المصري، مرجع سابق، ص 317).

أهم المفاهيم في العلاقات الدولية بالنسبة للبنائية:

مفهوم الدولة والقوة: يرى البنائيون أنه لايمكن تحليل السياسة الدولية بالتركيز فقط على بنية النظام الدولي كما يعتقد الواقعيون الجدد بأنه توزيع للقوة بشكل أتوماتيكي يؤثر في سلوك الدول، أي أن السياسة الدولية عند البنائيين ليست محكومة بالقوة والمصلحة فقط وإنما هناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة وعدم التدخل التي أصبحت جزءا من الإطار الإجتماعي لسلوك الدول، أما بالنسبة للدولة فهي بالنسبة للبنائيين بناء إجتماعي ووحدة سياسية وتمثل الفاعل الأساسي لكن ليس الوحيد في العلاقات الدولية. (المصري، المرجع نفسه، ص، 325)

مفهوم المصلحة الوطنية: يعد مفهوم المصلحة من المفاهيم المركزية للنظرية الواقعية إذ ينظر إليه على أنه شئ تملكه الدول ويرتكز على بعض الأسس أهمها موقع الدولة الجغرافي والموادر التي تحتويها الدولة وعدد السكان، والأهداف الإستراتيجية للدولة، أما بالنسبة للبنائية فالمصلحة الوطنية ليست شئيا محددا بشكل موضوعي والبنائيون مهتمون إهتماما كبيرا بالعلاقة بين المصلحة Interest والهوية Identity فإن أتباع البنائية يعتقدون أن الهوية والأفكار والمصلحة مفاهيم لايمكن الحديث عن أحدهم دون الآخر (المصري، المرجع نفسه، ص–ص، 325– 326).

أهمية الهوية في النظرية البنائية: تعتبر الهوية من المفاهيم المهمة لدى البنائية حيث تفترض أن الهوية تمنح للفاعل حرية التصرف فيما يراه ملائما، وتركز البنائية على العوامل والطرائق التي تحدد الهوية للفاعل، كيف تتغير هذه الهوية فهم قريبون بذلك من أفكار مابعد الحداثة في توظيفها لمنهج تحليل الهوية، وهذا الأسلوب يعتمد على أن لكل هوية معيارا مخالفا له، فعدم وجود الآخر يلغي وجود الآنا

والهوية ولكن يختلفون عنهم في أن البنائية تنطلق من علم النفس الإجتماعي وليس الفلسفة (المصري، المرجع نفسه، ص 327)

مفهوم الأمن لدى البنائية: أما فيما يخص أفكار البنائية حول الأمن، فإنها تقر بعامل البنى الإجتماعية كأساس تشكل بفعله عناصر الأمن، فإذا كانت الدول هي الوحدات الأساسية في التحليل لكن لم تعد كذلك في وقت أصبح هناك جدلا بينها وبين باقي القيم والقواعد والمؤسسات، فالهويات الإجتماعية على مستوى الدولة هي أساس الوحدات التي يجب ضمان أمنها، لاسيما أن الدول ليست معطى مسبق وإنما هي محصلة نهائية لتفاعل الهوية، المصلحة من سياق عملية إجتماعية (سعدي، 2006، ص302).

وقد ركزت الدراسات البنائية حول الأمن على ثلاث محاور هي:

أولا: ترتكز على أن تحقيق الأمن والسلام من أولويات الحكومة المركزية وخاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من الأزمات وعدم الإستقرار، أي ماسماه البنائيون بثقافة الأمن التي تحدد السياسات الأمنية التي تضعها الدول لأمنها القومي.

ثانيا: قدم باحثين في العلاقات الدولية تحت عنوان "**الجماعات الأمنية Security communities** مجموعة من الدراسات التي إستمدت من دراسات **كال دوتش** كثيرا من الأفكار والمبادئ التي توحد التجمعات الأمنية وهذا يتحقق بشعور مجموعة من الدول بأنها جماعة واحدة ولديها الإحساس بالإنتماء إلى هذا التجمع، وتبدأ هذه الدول بتأسيس مؤسسات وهيئات للحفاظ على السلام والأمن داخل التجمع وهناك تجمع أمني دولي وآخر تجمع أمني إقليمي الذي ينشئ عندما تتجمع مجموعة من الدول لتنشئ نظاما مشتركا للأمن مع الحفاظ على سيادتها وإستقلالها.

ثالثا: مفهوم الأمن القومي في البداية كان الأمن متمركز حول الجانب العسكري فقط أي أثناء الحرب الباردة وإرتبط بأدبيات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، لكن مع نهاية الثمانينات وظهور فكرة توسيع الأمن مع **باري بوزان** وإسهاماته ضمن مدرسة كوبنهاغن كما ذكرنا سلفا، فأصبحت الدراسات تركز على مجالات عديدة مثل البيئة، حقوق الإنسان الذي يعتبر جوهر الدراسات الأمنية، يجب أن يكون الإنسان وليس المادة وهذا مايعرف **بالأمن الإنساني Human Security**، وبالنسبة للبنائية أن مفهوم الأمن هو ما تراه وتجعل منه الدول مفهوم يعتمد على عملية البناء الناتجة عن التفاعل الدول مع البناء الإجتماعي في النظام الدولي. (المصري، مرجع سابق، ص 329).

وجدت البنائية التربة الخصبة لنمو أفكارها وإزدهارها بعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي وبروز مرحلة الصراعات الإثنية وحركات الإنفصال وعودة الثقافة إلى العلاقات الدولية، فحاولت أن تجد الرابط بين المكونات الثلاث، الفاعل، البناء وعملية التفاعل بينهما، وبذلك تعتبر البنائية العلاقات الدولية هي علاقات إجتماعية، إنسانية بالدرجة الأولى، وهي جسر بين التيارات الوضعية ومابعد الوضعية في العلاقات الدولية.

الأمن الإنساني Human Security

الأمن الإنساني هو أحد المفاهيم التي برزت مابعد الحرب الباردة وذلك محاولة إدخال البعد الإنساني في الدراسات الأمنية إعتمادا على الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، وذلك بالتركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته، وهو ماجاء إنعكاسا للتحولات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة التي كشفت عن خطورة مصادر التهديد لأمن الأفراد، ولقد برز مفهوم الأمن الإنساني من الناحية الأكاديمية من خلال مناقشة بعض الدراسات الأكاديمية لأخطار ومصادر التهديد لأمن الأفراد في عصر العولمة ومن الناحية الواقعية من خلال تبني بعض الدول والمنظمات الدولية والإقيلمية لمفهوم الأمن الإنساني كأداة من أدوات سياستها الداخلية والخارجية، كاليابان وكندا وفي عام 2005 طرح الإتحاد الأوروبي إستراتيجية أطلق عليها (الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني).

<u>أولا: جذور مفهوم الأمن الإنساني.</u>

قد يبدو مصطلح الأمن الإنساني مصطلحا جديدا، لكن الأفكار التي إستلهم منها قد ظلت تتبلور منذ القرن ونصف القرن بدءا بالمعاهدة الدولية **للصليب الأحمر سنة 1864** (موسى، 2005)، مرورا بمرحلة الحرب الباردة الإعلان العالمي **لحقوق الإنسان عام 1948**، ابرام معاهدة **جنيف 1949** والإتفاقات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان (Owen, Human Security mapping ;a new metyhodology,p 3)، أيضا شهدت مرحلة الحرب الباردة بعض محاولات محدودة لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات الأبعاد الإنسانية التي طرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني، ففي عام 1966 طرح **بلاتز W.E.Blatz رؤية حول الأمن الفردي Individual Security Theory** وذلك في كتابه بعنوان **الأمن الإنساني، بعض التأملات Human Security،Some Reflection**، وتمثلت فرضيته الأساسية في أن مفهوم الأمن (هو مفهوم شامل يضم العلاقات الإجتماعية كافة التي تربط المجتمعات وتمثل بديلا عن

الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة)، وقد أكد أن الدولة الآمنة لاتعني بالضرورة الأفراد الآمنين أي تحقيق أمن الأفراد وهو مامثل أول تحدي للطرح التقليدي حول أمن الدول، أيضا نجد أعمال وتقارير اللجان المستقلة خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن 20، حيث أثير الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال مناقشة هذه اللجان التحديات ومصادر التهديد لأمن الأفراد (عرفة، 2009، ص12)، وصولا إلى تقرير صندوق الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994 في إطار توسيع و تعميق مفهوم الأمن ((United Nations, 1994).

ثانيا: عوامل بروز مفهوم الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة.

جاء الجدل بعد نهاية الحرب الباردة حول ملائمة المقاربات الأمنية القائمة لتحقيق أمن الدول للتعامل مع طبيعة تحولات البيئة الأمنية، حيث واجه المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على أمن الدولة القومية تحديا كبيرا من هذه الناحية، فلم تعد الدولة هي الفاعل المؤثر في العلاقات الدولية (Goucha, 2008,p 50)، فمنذ الستينات من القرن العشرين برز دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان وحتى الجماعات الإرهابية التي أخذت دورها في التزايد في ماتفرضه من تهديد للأمن الدولي فكان التفكير قبل نهاية الحرب الباردة في القوة العسكرية والتسلح الدائم (Acharya, 2001, p 446) لذا فالقول بنهاية الحرب الباردة هو بمثابة ميلاد تصور جديد للأمن والتهديد وفي معايير إستعمال القوة العسكرية، فنهاية الحرب الباردة وإنهيار كتلة الإتحاد السوفياتي قضى على التهديد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية لكنه خلق تحدي جديد كون ذلك لم يقضي على النزاعات والحروب الأهلية خاصة.

أيضا بروز العديد من التهديدات التي لم توجه مباشرة ضد المصالح الحيوية للدولة كوحدة إقليمية بل أصبحت أيضا تأتي من داخل الدولة في حد ذاتها فأصبحت النزاعات الداخلية تهدد الإقتصاد العالمي وفكرة الإندماج مؤدية بذلك لتنامي العنف والهجرة الجماعية، لذا أصبحت التحديات مرتبطة أكثر بالتنمية، وأصبحت الدراسات الأكاديمية تطرح لمجموعة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع الأمن ومنها الأمن البيئي، الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي والأمن الإنساني (الطراح، 2003، ص 5).

ثالثا: تعريف الأمن الإنساني: من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع.

رغم وجود إتفاق حول مفهوم الأمن الإنساني من خلال الدراسات الأكاديمية التي ناقشت المفهوم على أن وحدة التحليل الأساسية تتمثل في الفرد بدل الدولة إلا أنه هناك تباين في التعريفات من حيث أن كل تعريف يتناول زاوية محددة دون أخرى فهناك تعاريف ضيقة للأمن الإنساني وأخرى موسعة أي تناولت المفهوم من الباب الشامل.

المفهوم الضيق، من خلال التركيز على نوع معين من التهديدات وليس جلها:

تعريف **بول هينبيكر** الذي يقدم مفهوم الأمن الإنساني من خلال ربطه بمصطلح الأمن القومي:" يركز الأمن الإنساني على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول مع أن فكرة أمن الدول ضرورية لكنها ليست كافية لتحقيق بقاء البشر، كما يركز الأمن الإنساني على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية" فمن خلال هذا التعريف نلمس العلاقة التكاملية بين مفهوم الأمن الإنساني والأمن القومي (عرفة، مرجع سابق، ص 33)، وأيضا نجد **الحكومة الكندية** التي أعطت تعريف للأمن الإنساني تعريفا ضيقا تقتصر أبعاده على مظاهر العنف فهو بالنسبة إليهم يعني(التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد) وهنا نجد أن الحكومة الكندية تركز على أمن وسلامة الأفراد لكن بوسائل مادية عسكرية (Amouyel, 2006, p 10).

تعريف **كانتي باجباي** مركزا على دور المقدرات المتاحة في تعريف الأمن الإنساني (يشير الأمن الإنساني إلى مصادر تهديد أمن وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة التهديد، إذ تتعدد مصادر التهديد ومقدرات حسب المكان والزمان، وعلى هذا الأساس فمن غير الممكن وضع تعريف محدد صالح لكل الجماعات وكل الأزمنة) ومن هذا التعريف نلاحظ أنه ربط الأمن الإنساني بمدى القدرة على مواجهة مصادر التهديد التي تهدد الأفراد (عرفة، مرجع سابق، ص 35).

يرى أصحاب التصور الضيق أن الأمن الإنساني بشكله الموسع يصعب تطبيقه علميا (Amouyel op cit, p16) لأنه لايحدد الأولويات التي تفرضها الطبيعة الإستعجالية للتحديات وتعتبر هذه القضية مهمة بالنسبة لهم لأنه توجد أجندة واحدة وفاعل واحد يستطيع تحديد أولويات لكنه في حالة وجود تعدد في القضايا والفواعل الدولية يكون تصادم في المصالح.

مفهوم الأمن الإنساني الموسع.

يقوم الأمن الإنساني على مقاربة أطلق عليها صندوق الأمم المتحدة التنموي في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 على معادلة بين التنمية الإنسانية والأمن الإنساني، ويعتبر التقرير التنموي هذا أول بداية محاولة لتعريف الأمن الإنساني من خلال دعوة الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية إلى تغيير كل من المقصود بالأمن أي الإنتقال من الدولة كفاعل وحيد إلى أمن وسلامة الأفراد كمرجع وتناول القضايا والمسائل التي تهدد الأمن داخل الحدود أكثر من خارجها (Stephane De la peschadière , 2006,p 78) وتقترح المقاربة أن الأمن الإنساني يقتضى التخفيف من كافة وسائل إختلال سلامة البشر وتؤكد مقاربة التنمية الإنسانية للأمن الإنساني أن الأمن لاينبغي أن يقتصر على الدول والأقاليم بل ينبغي أن يعنى كذلك بالأفراد الذين يجب أن يكونو في صميم المشاغل الأمنية، بل أكثر من ذلك، إذ ينبغي أن يمتد أمن الأفراد إلى كافة المجالات والمواقع من مسكن ومشغل وشارع وجماعة محلية وبيئية، وتتمثل أبرز أصناف إنعدام الأمن في النمو السكاني غير منظم، التدهور البيئي والتلوث، تجارة المخدرات، الإرهاب الدولي، عدم الإستقرار المالي، عدم الإستقرار التجاري، عدم المساواة في المستوى العالمي(موسى، مرجع سابق، ص2).

ويرى أنصار مقاربة التنمية الإنسانية أن أفضل سبل لتحقيق الأمن تكمن في التنمية وليس إستعمال القوة، وأن الأمن الإنساني لايتحقق على وجه الأكمل دون معالجة كافة العوامل المتسببة في إنعدامه، لذا حدد صندوق الأمم المتحدة التنموي سبعة أبعاد للأمن الإنساني تمثل في حد ذاتها قائمة أسباب إنعدام الأمن الإنساني: الأمن الإقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، الإجتماعي، وأخيرا الأمن السياسي.(United Nations op cit)

ومن بين التعريفات التي أعطت لمفهوم الأمن الإنساني مفهوم واسع وشامل نجد **كوفي عنان Kofi Annan** الأمين العام للأمم المتحدة السابق في تقرير للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون ب "نحن البشر" الذي يقدم تعريف الأمن الإنساني من خلال الأمن الإنساني في معناه الشامل، "يعني ماهو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشمل على حقوق الإنسان والحكم الراشد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ إحتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الإتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي"(Annan, ://www.un.org/en/events/pastevents/we_the_peoples.shtml)

يركز كوفي عنان لمفهوم الأمن الإنساني على شقين هما **التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة** والشق الثاني متمثل **في البعد الإقتصادي والإجتماعي** مثلا في الحماية من االفقر والحرمان الإقتصادي وحق الأفراد في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وآمنة، أما التحرر من الخوف فيمثل البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني ممثلا بالأساس في حماية الأفراد في أوقات الحروب والنزاعات.

رابعا: أبعاد الأمن الإنساني.

تتمثل أبعاد الأمن الإنساني في الأبعاد نفسها التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية لسنة 1999 (United Nations, op cit) في سبعة أبعاد هي:

الأمن الشخصي: يرتبط الأمن الشخصي بالحفاظ على حياة الفرد من أي تهديدات تمس حياته كحمايته من التعرض للعنف الجسدي، وقد تنتج هذه التهديدات الخطيرة عن الحروب أو النزاعات المسلحة أو عمليات إرهابية.

الأمن الغذائي: يعتبر الأمن الغذائي حاجة مهمة للحفاظ على أمن وسلامة الفرد، حيث يعاني ملايين البشر على المستوى العالمي من حالة حادة من سوء التغذية ونخص بذكر هنا حالة دول العالم الثالث وماتعانيه من إنعدام تام للأمن الغذائي بمفهومه العالمي أي من لايستطيع توفير لقمة عيشه فهو تحت خط إنعدام الأمن الغذائي.

الأمن الصحي: يعاني الكثير من البشر وخاصة شعوب العالم الثالث من الأمراض الخطيرة والإنعدام الصحي وأصبحت هذه الأمراض تنتقل من دولة إلى أخرى بشكل سريع مما أصبح تهديد أو خطر عابر للحدود ولم يعد للدولة المقدرة لوحدها مواجهة هذه المخاطر، ووجب الوقاية من هذه التهديدات للوصول إلى الأمن الصحي.

الأمن البيئي: نظرا لما أصبحت البيئة تمثله من أهمية بالغة على المستوى العالمي وما تتعرض له من مخاطر وتهديدات أودت بحياة البشر والحيوانات على حد سواء ولما لها دور في توازن طبيعة الكون، أصبح الأمن البيئي مهم جدا لتوفر الأمن للأفراد، حيث أصبحت الكوارث البيئية من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني، وعلى سبيل مثال هذه الكوارث البيئية نجد كوارث طبيعية مثل السيول الجارفة وحرائق الغابات ويعتبر التهديد البيئي أكثر شمولية حيث تؤثر في باقي أبعاد الأمن الإنساني (Goucha, Op.cit, p 22).

الأمن الإقتصادي: يعيش الكثير من البشر حالة الفقر المزمن وحالة إنعدام الأمن الإقتصادي اليومي.

الأمن المجتمعي: يهدد الإستقرار الإجتماعي، ويتمثل الأمن هنا في حرية المشاركة في الحياة الأسرية وكواحد من الجماعة الإثنية ويهدف لبقاء الثقافات، ويندرج فيه كل من الأمن الإجتماعي والثقافي والإثني ويعني الأمن الجماعي نوع أفضل في الحياة الكريمة للمواطن من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على السن والجنس، الإنتماء للمستوى الإجتماعي وهو مستهدف من طرف تبعات الهجرة والإرهاب.

الأمن السياسي: يكون الأمن السياسي مهدد من طرف السلطة الحاكمة داخل الدولة وذلك لسبب القمع وعدم الإستقرار السياسي وإنعدام الديمقراطية من مشاركة سياسية وحرية التعبير وهنا تكون الدولة هي مصدر تهديد للأفراد والأمن الإنساني بصفة عامة.

ومنه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للأمن الإنساني بأنه:" مرحلة شعور وإحساس الفرد بحالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة، عن طريق توفير الرفاهية في الحياة الإقتصادية وضمان حصوله على ما يكفيه من الغذاء ويشمل الرعاية الصحية الملائمة والمعيشة في ظل بيئة نظيفة ومناسبة للحياة البشرية، وتأمين شخصه من التعرض للأذى والعنف البدني وشعوره بالإنتماء إلى المجتمع، كما يكون بإمكانه ممارسة حقوقه السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية، وتحريره من كل ما يمنعه من تحقيق تلك الأبعاد حتى ولو كان النظام في حد ذاته" (العدوي، مرجع سابق، ص17).

2.1. التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي وسياسته الأمنية والدفاعية المشتركة.

كانت أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية مركز القوى في العالم ولكن في النصف الثاني من القرن الماضي بدأت قوى أخرى بالصعود كقوى عالمية كبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، وبهذا أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية عن نظام عالمي جديد يمثل ثنائي القطبية في ظل تراجع دور أوروبا وإنقسام العالم إلى معسكريين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي وأصبح لزاما على الدول الأوروبية أن تصبح جزءا من هذا النظام.

مع التبلور التدريجي للنظام العالمي الجديد بدأت دول أوروبا الغربية تستشعر خطر الإتحاد السوفياتي كمصدر تهديد أمني لها والإقتناع بعدم قدرتها مواجهة هذا الخطر الأمني لوحدها إلا مع التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من عزلتها مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي بدأت تجهز نفسها لقيادة المعسكر الغربي، وهنا تجد أوروبا نفسها لأول مرة في مواجهة خطرا خارجيا يهدد أمنها الداخلى والخارجي ولاتستطيع حماية نفسها إلا باللجوء إلى حليف قوى من خارج القارة الأوروبية.

وبهذا التفكير تغيرت المفاهيم السابقة التي كانت الأخطار فيها تأتي من الداخل، بل أصبحت مهددة من أخطار خارجية، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الدعم الأمني من خلال **الحلف الأطلسي** ودعم إقتصادي من خلال **مشروع مارشال** لإعادة إعمار مادمرته الحرب العالمية الثانية، ومن هنا بدأت أوروبا ترتب البيت الأوروبي من الداخل حتى تصبح مهيأة للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة التهديد السوفياتي المتصاعد وبدأت الأفكار الجدية تظهر إتباعا لتشكيل إطار لنظام مؤسسي إقليمي جديد.

1.2.1. منهج التكامل الدولي.

- مفهوم التكامل Integration.

برز هذا المفهوم في الخمسينات من القرن الماضي وكان أساسا لوصف تغيرات في الإستراتيجية الأوروبية، حيث أدرك الباحثون أن مايحدث في أوروبا الغربية يحمل تبعات وإضافات مهمة بالنسبة إلى العلاقات الدولية ونظريات العلاقات الدولية خاصة، وبوحي من النظرية الوظيفية قام كل من دفييد متراني David Mitrany، كارل دوتش Karl Deutsch وأرنست هانس Arnast Hanz بمساهمات مهمة في دراسة التكامل في العلاقات الدولية ووضعو الأسس الفكرية لدراسة التبعية المتبادلة في سبعينات القرن الماضي (غريفيش، 2008، ص90).

ساهم مجموعة من الباحثين في إعطاء تعاريف مختلفة لمفهوم التكامل وذلك حسب وجهات نظر كل باحث وحسب الأطراف والآليات التي يتم وفقها، وبالتالي حاز التكامل على مفاهيم ومضامين عدة يصعب من خلالها مفهوم شامل يحظى بالإجماع في العلاقات الدولية، لكن يمكن تناول بعض التعاريف لظاهرة التكامل.

التكامل Integration: " هو قيمة مؤسساتية في العلاقات الدولية ناتجة عن تطورها نظريا وممارستيا من خلال تكريس فكرة الإعتماد المتبادل بين مختلف الوحدات السياسية" (جندلي، 2015، ص12).

مفهوم الجماعة **Community** مهم في دراسات التكامل بحيث أن تشكيل جماعة معينة هو هدف لعملية التكامل والتي يعرفها هانس **E. Haas** على أنها:" العملية التي يقوم من خلالها الفاعلين السياسين في مواقع مختلفة بتحويل الولاءات **Loyalities** والتطلعات **Expectation** والشاطات السياسية **Political activities** تجاه مركز جديد وأوسع" (رداف، 2018، ص8).

حسب إقتباس "**موريس دوفرجيه**" من معجم "لالاند" معنى التكامل بأنه:" ترابط متبادل بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حى، أو بين الأعضاء التي يتألف منها المجتمع" فالتكامل عملية توحد المجتمع وتميل إلى جعله كتلة منسجمة قائمة على إحساس أعضاءها بأنه نظام واحد، فالتكامل لايهدف إلى إزالة النزاع والصراع فقط بل يبحث عن تحقيق فكرة نمو التضامن أيضا" (فرج، ص72).

أما جوزيف ناي **Joseph. Nye** فإنه يتعامل مع التكامل على أساس أنه مفهوم مركب يعكس وجود ثلاث عناصر رئيسية هي: التكامل السياسي، التكامل الإقتصادي والتكامل الإجتماعي، ويتكون التكامل السياسي بدوره من أربعة أركان وهي تتعلق بالمؤسسات، السياسات، الإتجاهات والأمن الجماعي.

إن التكامل يطرح التعاون ويستهدف تحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة، إذن أقترح التكامل كظاهرة علاج في العلاقات مابين الدول، وذلك للإنتقال بمجموعة من الدول التي ترغب إلى التكامل بوصفه آلية لحل النزاعات أو التخفيف منها.(فرج، المرجع نفسه، ص72).

وقع نقاش وجدل بين منظري الوظيفية حول إن كان التكامل **عملية Integration az a process** أو **حالة Integration az a condition** وذلك حسب وجه نظر كل منظر للظاهرة التكاملية والتي تشكل مفهوما للتكامل: (جندلي، مرجع سابق، ص12)

الموقف1: من مؤيدي هذا الموقف والذي يذهب إلى أن التكامل عملية، نجد **أرنست هاس Ernst Haas** والذي يعرف التكامل على أنه:" العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة" (جندلي، المرجع نفسه).

الموقف2: مؤيد **بأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni** حيث يعرف التكامل بأنه حالة ناتجة عن فعالية النخبة السياسية تكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع بمقدورها إستعمال أدوات الإكراه وتحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل(جندلي، المرجع نفسه).

"التكامل هو إيجاد وإستبقاء أنماط متنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة مسبقا، وقد تكون هذه الأنماط جزئيا إقتصادية، إجتماعية، سياسية، إن جميع تعاريف التكامل السياسي تفترض ضمنها وجود مستويات عالية مصاحبة مع التكامل الإقتصادي والإجتماعي"، هذا التعريف يشرح التكامل من منطلق قرارات سياسية واعية رسمية أو تدفقات إقتصادية، إجتماعية وثقافية غير رسمية(بليس، مرجع سابق، ص 854).

يعد التكامل عند **كارل دويتشKarl Deutsch** الجمع مابين عملية وحالة فهو يحلل التكامل على أنه عملية قد يؤدي إلى التكامل بوصفه حالة ولايحدث هذا إلا إذا توفر شرط أساسي هو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل دولة طرفا في التكامل، أي التكامل على المستويين مستوى السلطة السياسية

الحاكمة ومستوى القاعدة الجماهيرية والرأي العام، ويترتب عن التكامل على هذا النحو إلى تحقيق الإستقرار والأمن والسلم (Deutsch,1956, p6).

جادل كارل دويتش بأن أنماط الإتصالات والتبادل بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط (تكامل) الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود الإقليمية، وتؤدي إلى تكوين جماعة أمنية على أساس توقعات السلوك التعاون السلمي (بليس، مرجع سابق، ص854).

أيضا طور أرنست هاس تحليلا وظيفيا جديدا بغية التنبؤ بأن من شأن أوروبا فيديرالية أن تظهر من جراء وصول النقل المتدرج للسيادة والولاءات السياسية من قبل النخب السياسية والتجارية إلى مجالات قضايا مختلفة (بليس، المرجع نفسه، ص 855).

ويمكن تعريف التكامل على أنه عملية تشكيل وحدة جديدة عن طريق توحيد مجموعة مختلفة ومستقلة من الوحدات بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها ذلك، بشرط ألايتم ذلك عن طريق الإكراه، حيث يجري نقل حجم معين من الصلاحيات من الوحدات الأعضاء إلى الكيان الجديد إعتمادا على الإتفاق المسبق، بما يمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من التكامل (الكيالي، مرجع سابق، ص779).

إرتبطت ظاهرة التكامل في العلاقات الدولية بظاهرة أخرى هي الإقليمية، فالعلاقة بين الإقليمية والإقليم توازي العلاقة بين القوم والقومية، فهي مجموعة مركبة من المواقف والولاءات والأفكار التي تركز أذهان الأفراد والجماعات على مايرون أنه إقليمهم ولابد من القول أن زعماء الدول في تسير سياستهم الخارجية كثيرا مايعالجون بيئتهم الخارجية وهم ينظرون من خلال عدسات" إقليمية" وفيما يخص مجال قضايا السياسات العسكرية الأمنية كثيرا مايتصور حل المشاكل من منطلقات الحلول الإقليمية، فالإتفاقيات الإقليمية مثل التحالفات وسياسات التوافق والأسواق المشتركة ومجالات التجارة الحرة هي إستجابات مؤسسية نموذجية(ايفانز، مرجع سابق، ص 684).

التكامل الدولي ينتج عنه بروز كيان فوق دولي **Supranational** تنقل إليه مسؤولية أداء إختصاص الوظيفة التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطانه إليها(مقلد، مرجع سابق، ص287).

فمن جهة تؤدي القيادة السياسية دورا في التكامل فربما يكون الإحباط في تحقيق الإنجازات في وحدة معينة دافعا لها نحو التكامل مع غيرها، رغم أن هذه المسألة في أوروبا تراجعت إلى حين الشعور بالذات، ولكن القيادة السياسية قد تنجح في خلق إنجازات كافية على الصعيد المحلى مما يخفف من دعوات التكامل مع دول أخرى (دورتي، مرجع سابق، ص 390).

- **الوظيفية والوظيفية الجديدة.**

لقد كانت أوروبا منذ عام 1945 أهم ميدان إختبار للأفكار المتعلقة بالدمج(التكامل)، حيث تطلع زعماء أوروبا الغربية إلى عالم مابعد الحرب الثانية وحرصا منهم لتجنب الحرب أوروبية ثالثة إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية إلى نظام فيدرالي، وقد تمثل هذا لطموح في بعض مؤسسات لاسيما (المجلس الأوروبي)، ودعت التجربة الأوربية في التكامل إلى إستخلاص بعض الكتاب إلى طريقة جديدة في التكامل أطلق عليها إسم الوظيفية الجديدة Neofunctionalism (براون، 2004، ص153).

تم توظيف مفهوم الوظيفية الجديدة ضمن إطار التكامل والإندماج بين الدول، وكانت أوروبا الغربية الأرض الخصبة لتطبيقه النظري وهذا راجع إلى أن هذه المنطقة وظفت منهج التكامل بأشواط في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي، ففي ظل تنامي التهديدات العابرة لحدود دولة واحدة كانت الوظيفية الحل الأمثل لجعل هذه الدول تقترب فيما بينها لتجاوز المشكلات المشتركة.

يعتبر **دافيد متراني David Mitrany** أحد منظري الوظيفية وقد قدم هذه المقاربة على أنها بديل من أشكال الإندماج على المستوى السياسي، والوظيفية هي الفكرة القائلة أن التعاون الدولي يجب أن يبدأ بالتعامل مع المشكلات الخاصة العابرة لحدود الدولة، وفي السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية طرح هذا الحل نتيجة لعجز الحكومات لوحدها في مواجهة المسؤولية المتزايدة في تأمين رفاه مواطنيها وهذه المسؤولية لايمكن أن تقوم بها دولة لوحدها، أيضا ترتكز الوظيفية على أن مبدأ السيادة الإقليمية والقانونية سوف يضعف ويتراجع في نفس الوقت الذي سوف تبدأ فيه الحكومات بنقل مسؤولياتها الوظيفية إلى وكالات الدولية مع إعطائها تفويضا محددا بالتعامل مع المشكلات العابرة للحدود (غريفيش، مرجع سابق، ص 485).

وتنطلق النظرية الوظيفية من منطلقات انطولوجية متمحورة حول تشكيل المنظمات والتنظيمات الدولية لتجنب الحروب والازمات وتحقيق الأمن والإستقرار الدولي بالاضافة إلى الرفاه والتطور الاقتصادي للأفراد والدول.

أما على المستوى الإبستمولوجي فهي تنطلق من التعاون الاقتصادي للوصول إلى التعاون الأمني السياسي والمجتمعي وتشكيل نظام سياسي مستقر عابر للقومية الوطنية في إطار التعاون أو التكامل بين وحدات النظام (Hadfleld, 2008, p21).

يعد **ديفيد متراني** مؤسسا للوظيفية الأصلية من خلال بلورته لأفكاره بشأنها في الأربعينات من القرن الماضي ويعرف التكامل بأنه:" نوع من إستقراء لصيغة التطور الذي تشهده المجتمعات مركزا على الجانب التقني– الفني أي أن التكامل يكون على مستوى البنية التحتية لأنها بنية منتجة وتحقق التطور وينتقد بذلك الإندماج الفوقي. (جندلي، مرجع سابق، ص 13).

يؤكد متراني على الفرضية القائمة على التعاون الذي ينطلق من القضايا السياسية الدنيا والتي يمكن فصلها عن القضايا العليا كأساس للمقاربة الوظيفية، وذلك من خلال الدور الفعال للتقنيين في الحقل الفني_التقني في نقل التكامل من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي مع مراعاة الفاعليين السياسين في عملية الإنتقال من السياسة العليا إلى السياسة الدنيا في تدعيم التقنيين المختصين. (ناصف حتي،1985، ص277).

مايبرز في وظيفة متراني هو مبدأ **الإنتشار Spill Over** الذي يعني به التكامل في حقل تقني سيساهم بدوره في خلق التكامل في الحقول التقنية الأخرى، مما ينتج عنه خلق نشاطات جديدة تؤدي إلى خلق بعض الفرص للتكامل في حقول أخرى (جندلي، مرجع سابق، ص 14).

الوظيفية الجديدة ومؤسسها **أرنست هانس** وإشتهرت هذه النظرية حتى التسعينات من القرن الماضي وأصبحت النظرية الرسمية للتكامل الأوروبي وأهم فرضياتها:

- التكامل يكون تدريجي وتشير من مجال الفحم والفولاذ إلى الإقتصاد بشكل كامل ليصبح خارج سيطرة الدولة.
- جماعات المصالح والأحزاب السياسية اللاعبون الأساسيون في دفع التكامل والتي تصبح لاعبا دوليا.

- عملية التكامل تنتقل من خلالها القوة تدريجيا من مركز إلى مركز جديد، فالتكامل في جانب يجعله ضرورة في مجالات أخرى ويعود الفضل في ذلك إلى النخب العابرة للقوميات وجماعات المصالح في الوصول إلى سياسة خارجية جماعية.
- الدولة ليست لاعب موحد.
- التكامل يحد ويضعف من سيادة الدول(طلال مقلدأ، ص52).

تحاول الوظيفية الجديدة Neo-functionalism تقديم نفسها على أنها نظرية واقعية علمية من الوظيفية التقليدية، فقد إعتمدت في بنائها النظري على دراسة العديد من التجارب التكاملية الإقليمية خاصة تلك التي شهدتها أوروبا الغربية إبتداءا من مرحلة الخمسينات من القرن الماضي (رداف، مرجع سابق، ص40).

وتوقع الوظيفيون الجدد تطوير التكامل الأوروبي إلى مرحلة أوروبية المصالح والهويات في عملية التكامل الأوروبي في الستينات والسبعينات ويعتقد الوظيفيون الجدد أن المصالح والهويات تتغير من خلال عملية التفاعل داخل الجماعة.

وتتوقع الوظيفية الجديدة من المؤسسات الأوروبية مايلي:(Cini and, p93)

1- أن تدفع المفوضية الجدد من المؤسسات الأوروبية نحو تكامل أكثر وصناعة قرار فوق قومي وأن تلعب دور المبادر السياسي والوسيط.
2- أن تدعم المحكمة الأوروبية التكامل السياسي وتعزز قانون الجماعة.
3- يتوقع من البرلمان الأوروبي أن يكون حليفا طبيعيا للمفوضية الأوروبية.
4- يتحول المجلس الوزاري بفعل عامل الإنتشار من طابعه البين حكوماتي وتركيزه على المصالح الوطنية إلى طابع الفوق القومية والمصلحة الأوروبية.

تركز الوظيفية الجديدة على عملية التأهيل الجماعي لنخب صناعة القرار الوطنية من المسؤولين وموظفي المؤسسات الأوروبية وتراهن إلى تحويل إنتماءاتهم من الوطنية إلى فوق القومية والولاء للمؤسسات والمصلحة الأوروبية في عملية صنع القرار.

2.2.1. مراحل نشأة الإتحاد الأوروبي وبناءه المؤسساتي.

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بتنوع تجارب دول بهدف تحقيق التكامل والإندماج الإقليمي في العالم، وكانت التجربة الأوروبية الأقرب إلى تحقيق هذا الهدف حيث إستطاعت فرض نفسها إقليميا وعالميا رغم تعدد الدول وتنوع الثقافات والعرقيات واللغات، إلا أنها إستطاعت تجاوزها والوصول إلى كيان متجانس ومتكامل تقريبا، ويرجع هذا التميز والنجاح إلى الإنجازات التي حققتها التجربة التكاملية الأوروبية وخصوصية المنهج المتبع في بناء العملية التكاملية، وقد أجمع الباحثين أن التجربة الأوروبية في التكامل والإندماج أنجح تجربة مقارنة مع باقي التجارب في العالم، حيث إنتقلت من حالة الصراع والتصادم إلى حالة من التجانس والتكامل، وقد مرت بمراحل بداية من جماعة الفحم والصلب وصولا إلى الوحدة السياسية التي تعتبر مرحلة يهدف الوصول إليها خلال العملية التكاملية.

يشكل الإتحاد الأوروبي ظاهرة ونظام سياسي وقانوني يختلف عن بقية النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين، فهو لايشكل دولة وإن كان النظام السياسي والقانوني يتصف ببعض الخصائص التي لاتوجد إلا في كيان الدولة الفدرالية أو التعاهدية، وليس هو بمنظمة دولية حكومية وإن كان له من الخصائص مايوجد في المنظمات الدولية، إذن فالإتحاد الأوروبي هو كيان حكومي قام بإتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة، وذلك بعد ظهور أشكال ومؤسسات مهمة للتعاون والإعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية، وكذلك ظهور الكثيرين من المسائل والقضايا التي يتطلب حلها أشكالا متعددة من التعاون الدولي (المبيضين، 2012، ص6).

- **نشأة الإتحاد الأوروبي.**

تعود جذور فكرة توحيد أوروبا إلى عصر النهضة الأوروبية في الوثيقة (العمراني، 2011، ص21)، التي حملت إسم **تراكتاتوس** Tractatus التي كتبها عام 1464 ملك بوهيميا **بوديبراد Podiebrad** بعد إحدى عشرة عاما على سقوط القسطنطينية في أيدى الأتراك من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، ثم نجد إقتراح القس **دوسان بيار Saint_ Pierre** المفوض الفرنسي الذي كان له الدور الكبير في وضع معاهدة أوترخت Utrechat (1713_1715) التي وضعت حد لحرب الإنفصال الإسبانية، إقترح مشروعا للإقامة سلام دائم في أوروبا ومشروع سلام دائم أيضا بين الملوك المسيح، وجاء المفكر الفرنسي **جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau** إذ دعا في كتابه الحكم في السلام الدائم Jugement sur la paix **perpétuelle** عام 1782 إلى إقامة فدرالية بين الأمراء الأروبيين، وتلاه **إيمانويل كانط**

Emmanawel Kant عام 1795 في رسالته بعنوان (من أجل السلام الدائم) Pou laPerpétuelle وتحدث فيها عن فكرة وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا، وواصل المفكرون في أوروبا في القرن 19 دعواتهم للإقامة أوروبا موحدة (Cassen, 2003, p 8)

دعا كل من **كلود هنري وسان سيمون** **Clande Henri de Saint** Simon عام 1814 في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وبريطانيا تحت عنوان (حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي)، إقترح فيها بإقامة محور بين باريس لندن يكون على شكل كونفدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى مع برلمان أوروبي يكون له دور المحرك في إعادة توحيد القارة الأوروبية (نوفل، 2010، ص4)، وجاء إقتراح الأديب الفرنسي **فكتور هيجو** **Victor Hugo** عام 1849 حيث وجه خطاب في مؤتمر السلام المنعقد في باريس يدعو فيه إلى إقامة الولايات المتحدة وإقامة مجلس الشيوخ كبير ومستقل يكون بمثابة البرلمانات الوطنية لأوروبا ثم تأتي دعوة **شومان** (وزير خارجية فرنسا في عهد بوميدو) بعد مائة عام من ذلك (العمراني، مرجع سابق، ص 21).

وبعد الحركة العدائية التي كانت أثناء الحرب العالمية الثانية من طرف حركات المقاومة التي إنطلقت لمقاومة حكم الحزب الواحد، ظهرت رؤية جديدة أوروبية تتجاوزها حيث برز أعلام أوروبين غذو فكرة الوحدة الأوروبية أمثال **جان مونيه وجاك ديلور وألتيرو سبينيللي**، وأعتبر **جان مونيه** مسؤولا عن صياغة إعلان شومان وترأس مفاوضات إبرام معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وكان أول رئيس لسلطتها(بيندر، 2015، ص20).

خلال عامي 1948 و1949 ظهرت عدة أطر مؤسساتية أوروبية أمنية وسياسية وإقتصادية أطلقت آمالا عريضة لتحقيق حلم الوحدة الأوروبية منها حلف بروكسل والذي وقعت عليه كل من فرنسا وبريطانيا ودول البينلوكس الثلاث، لكن هذه الأطر لم تشكل اللبنة الأساسية لبناء الإتحاد الأروبي نظرا للمعظلة الأمنية بين فرنسا وألمانيا.

تمثل عملية التكامل الأوروبي المستمر منذ الخمسين سنة إلى الآن إنجازا جيوسياسي مهما، التوسع الجغرافي للإتحاد الأوروبي أعاد تشكيل الهيكل السياسي للقارة الأوروبية على نحو غير جيوسياسية القارة الأوروآسيوية عبر منطقة روسيا/ البحر الأسود/ القوقاز والإتجاه نحو آسيا الوسطى، حيث بدأ التكامل الحقيقي بقيام 6 دول بعقد معاهدة روما 1957(تيرسكي، 2016، ص12).

أولا: ظهور جماعة الفحم والصلب الأوروبية The European coal and steel community (ECSC): لقد كان الفحم من أهم مصادر الطاقة في الخمسينات القرن الماضي، إذ وفر حوالى 65 % من مصادر الطاقة للدول الست التي أسست الجماعة، فإعتمدت عليه أوروبا في تعميرها، وقد إنتهت المفاوضات حول خطة شومان إلى توقيع في 18 أفريل 1951 على توقيع المعاهدة "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، ونتيجة لفشل الدول الأوروبية في إقناع الدول بريطانيا بالمشاركة في الوحدة فقد أخذت فرنسا المبادرة إلى الدعوة إلى مشروع جديد للتعاون الإقتصادي الأوروبي بهدف سياسي مباشر محاولة لتجنب مخاطر الصراع بين كل من فرنسا وألمانيا، وذلك بربط عنصريين أساسين هما إنتاج الفحم وصناعة الصلب في إقتصاد كلا الدولتين(المبيضين، مرجع سابق، ص94)، لكن نظرا لإدراك وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان والذي طرح مبادرته الرسمية وسميت بإسمه عام 1951 والتي أفضت إلى الإتفاقية المشهورة **الحديد والصلب** وشاركت فيها ستة دول وهي(فرنسا، ألمانيا، إيطاليا+دول البيلينوكس بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ)، ومن منطلق هذه الإتفاقية أصبح فكرة الإتحاد الأوروبي تتجسد على أرض الواقع في شكلها التنظيمي(العمراني، مرجع سابق، ص24).

ثانيا:الجماعة الإقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية The European economic community (ECC)،The European Atomic energy (Euraton) community: لقد تم إنشاء الجماعتين بموجب **معاهدة روما** في 25 مارس 1957 وقد دخلت حيز التنفيذ في 1958 بعد توقيعها من قبل كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا ولكسمبورغ، والهدف من إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية المشتركة هو خلق سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في هذه الكتلة الإقتصادية الجديد(المبيضين، مرجع سابق، ص98) ، وقد تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية من أجل التنمية السلمية للطاقة الذرية، ولكنها همشت بسبب فرنسا التي رفضت هذه الجماعة لأجل الإبقاء على القطاع الذري الفرنسي قطاعا وطنيا(بيندر، مرجع سابق، ص 23).

أهداف المجموعة الإقتصادية الأوروبية التي نصت عليها **المادة الثالثة** من معاهدة روما:

1) إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وجميع الحواجز الجمركية بالنسبة للتصدير والإستراد.
2) إنشاء تعرفة جمركية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة تجاه الأطراف الأخرى.
3) إزالة العقبات أمام حرية حركة الأفراد والخدمات ورأس المال.
4) إقامة سياسة زراعية مشتركة.

5) تبني سياسة مشتركة في مجال المواصلات.

6) إنشاء بنك إستثماري أوروبي لتسهيل التوسع الإقتصادي للجماعة(الجميلي، 2009، ص48).

وتم توحيد المجلس والسلطة العليا للجماعات الثلاث عام 1967 وفق معاهدة الإندماج المعروفة بإسم إنشاء مجلس واحد ولجنة واحدة للجماعات الأوروبية التي وقعت في بروكسل 8 أفريل 1965 والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 1967 (المبيضين، مرجع سابق، ص 98).

ثالثا: تأسيس الإتحاد الأوروبي European Union .

إنتهت عدة مؤتمرات أوروبية منذ عام 1989 بإقرار المجلس الأوروبي في إجتماع ماستريخت 9 ديسمبر 1991 معاهدة الإتحاد الأوروبي تتضمن نصوص الإتحاد السياسي، وإقامة إتحاد إقتصادي ونقدي في موعد لايتجاوز 1 جانفي 1999(المبيضين، المرجع نفسه، ص102).

أما فيما يخص السياسة الأمنية والخارجية المشتركة والأمن الداخلي وبتطبيق بند المراجعة في معاهدة ماستريخت تفاوضت الدول الأعضاء بشأن معاهدة أخرى وقعت في أمستردام في أكتوبر 1997، وفي عام 1995 إنضمت كل من النمسا، فلندا والسويد إلى الإتحاد الأوروبي وبهذا فتحت أبعاد أخرى في قلب ووسط أوروبا وكأكبر تحدي للإتحاد هو محاولة توسيع ليضم دول أوروبا الشرقية والوسطى العشر وقبرص والذي قرر معه المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ 1997 البدأ في المفاوضات حول العضوية عام 1998 وإستعمال ديناميكية الإتحاد النقدي بناء على إنشاء اليورو من نفس السنة(العمراني، مرجع سابق، ص26).

يذكر **بول كينيدي** في كتابه" التحضير للقرن الحادي والعشرين"(أن أوروبا إن توحدت ستكون أحد مراكز التجارة والصناعة والتكنولوجيا الكبرى في القرن الحادي والعشرين، وإنما إن توحدت سوف تجمع كل محاسن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من الإستثمار وإستهلاك وقوة عسكرية دون مبالغة في إستثمارات الجيش كما هو الحال في أمريكا أو المبالغة في تقليل الإستهلاك كما هو الحال في اليابان أو المبالغة في قلة رأس المال كما هو الحال في روسيا، ووفق كل ذلك فهي تملك ثقافة يمكن أن تكون ثقافة عالمية، كما هو الحال في الثقافة الأمريكية المهيمنة)، ويتوقع بول كينيدي أن تتجاوز أوروبا خلافاتها لتحقيق الوحدة السياسية والإقتصادية الكاملة(فرج، مرجع سابق، ص68).

وضعت الحكومات الأعضاء في الإتحاد عددا من الأعراف ليتمكن من أداء مهامه، وتعمل هذه الحكومات من خلال المؤتمرات فيما بينها على وضع تعديل لإتفاقيات التي يستند إليها الإتحاد الأوروبي، وهذه الإتفاقيات بدورها غيرت من سلطات ومسؤوليات الأعراف تجاوبا مع التحديات الجديدة(والتالي خريطة الإتحاد الأوروبي ودول الجوار).

خريطةرقم1 : دول الإتحاد الأوروبي ودول الجوار.

المصدر: جون بيندر، سايمون أشروود، مرجع سابق

- **مؤسسات الإتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار.**

يقترب الهيكل التنظيمي للإتحاد أكثر منه إلى هيئة منظمة دولية حكومية التي تقوم على التعاون الإختياري الحر بين الدول الأعضاء وهو ما ينطبق على الإتحاد الأوروبي من حيث تطوره وإستمراره

والإرادة المشتركة لدول الأعضاء للوصول إلى درجة التكامل والإندماج والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الوحدة السياسية المراد تحقيقها، ويمكن التمييز مؤسسات النظام السياسي الأوروبي إلى مؤسسات صنع القرار، مؤسسات الهيئات الرقابية والأجهزة والفروع الأخرى التي تنقسم إلى مؤسسات وأجهزة إستشارية معاونة ومؤسسات وأجهزة مستقلة ذات طابع تقني.

المجلس الأوروبي European Council: هو أحد مؤسسات الإتحاد الأوروبي الرئيسية، وهو يمثل أعضاء رؤساء دول الإتحاد أو رؤساء حكومات الدول الأعضاء، وبهذا التمثيل يعتبر أعلى مستوى في صنع القرار وقلب السلطة العليا(نافعة، 2004، ص190)، وهو هدف ديغول الفرنسي وحرصه على وجود جهاز سياسي لدفع مسيرة الوحدة الأوروبية من خلال تنظيم اللقاءات على مستوى القمة والتي من شأنها أن تحسم عدة قضايا حيث يتم تناوب رئاسة المجلس بين الدول الأعضاء كل 6 أشهر(Publication office: www.ab.gov.tr,of the European, 2010) ، وقد أقرت معاهدة ماستريخت دور المجلس الأوروبي كمنصة لإطلاق مبادرات الإتحاد السياسية وتسوية القضايا الخلافية التي لم تحل داخل مجلس الإتحاد الأوروبي، ويتعامل الإتحاد مع القضايا الدولية من خلال السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، وأيضا يسن المجلس تشريعات الإتحاد وهي تعليمات وتوجيهات وقرارات وتتقاسم هذه الوظيفة مع البرلمان، ولا يتخذ المجلس الأوروبي قرارات ملزمة أو يصدر توجيهات أو يشرع قوانين وإنما يكتفي ببلورت توجيهات وسياسات وبرامج عامة وإصدار بيانات أو توصيات(العمراني، مرجع سابق، ص 31).

المجلس الوزاري: يتشكل المجلس الوزاري حسب مواد معاهدة ماستريخت من ممثل واحد لكل دولة ومفوضا يملك صلاحيات التفاوض وتأسس في مطلع الخمسينات ويتكون المجلس الوزاري والذي يعرف حاليا بمجلس الإتحاد من وزراء خارجية، ويتخذ المجلس عدة قرارات منها قرارات تتخذ بأغلبية بسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية أي كل دولة لها صوت واحد(كمال، 2001، ص43)، وقرارات تتطلب أغلبية خاصة موصوفة تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي وتختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت بإختلاف حجمها وقوتها وآخر قرارات تتطلب الإجماع، ويعتبر المجلس الوزاري ذا موقع إستراتيجي في عملية صنع القرار لإعتباره همزة وصل بين البرلمان والمفوضية الأوروبية(Pascal Fontaine, 1994,p17)

المفوضية الأوروبية The European Commission: تعتبر المفوضية أهم مؤسسة رئيسية في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، هي بمثابة تجسيد لفكرة الإندماج الأوروبي، وتعتبر المفوضية إطار للتعبير

عن مصالح الإتحاد الأوروبي ككل على الرغم من أن أعضائها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء فإن ولاءهم الكامل يجب أن يكون لصالح الإتحاد الأوروبي(عمراني، مرجع سابق، ص34).

وتتلخص مهام المفوضية الأوروبية في (. Pascal Fontaine , Op. cit ,p 20):

- ✓ تقوم بإعداد مشاريع القوانين وتقديمها للمجلس للموافقة عليها.
- ✓ مراقبة التنفيذ التشريعات والإتفاقيات التي يتبناها الإتحاد.
- ✓ الإشراف على إدارة عدد من سياسات الجماعة الأوروبية ولها السلطة العاليا في هذه المجالات مثل السياسة الزراعية وسياسة المنافسة،...
- ✓ تمثيل الإتحاد ويعتبر الناطق الرسمي للسياسة الخارجية والمفاوضات.

البرلمان الأوروبي: البرلمان الأوروبي هو هيئة يضم نوابا يتم إنتخابهم بشكل سري من قبل مواطني دول الأعضاء في الإتحاد وقد أجريت أول إنتخابات عامة مباشرة للبرلمان الأوروبي عام 1979 ويشغلون 732 مقعد منذ ماي 2004 ولمدة أربعة سنوات، ويتكون البرلمان الأوروبي من مجلس واحد يضم ممثلين النواب من كل دولة عضو بناءا على عدد السكان في كل دولة، بالإضافة إلى الإنتخابات المحلية والوطنية في الدول الأوروبية، وصلاحيته تشريعية حيث لاتعلو التشريعات الوطنية للدول الأعضاء فوق البرلمان الأوروبي(the European Union[A,]2012,p9)، (والجدول التالي يوضح نسبة كل دولة عضو في البرلمان حسب عدد سكانها).

جدول رقم1: عدد أعضاء لكل دولة عضو عام 2012.

الدولة	العدد MEPS	الدولة	العدد MEPS
إستراليا	19	لاتيفيا	9
بلجيكا	22	ايتونيا	12
بلغاريا	18	لوكسمبورغ	6
قبرص	6	مالطا	6
جمهورية الشيك	22	هولندا	26
الدنمارك	13	بولندا	51

إستونيا	6	البرتغال	22
فلندا	13	رومانيا	33
فرنسا	74	سلوفاكيا	13
ألمانيا	99	سلوفينيا	8
المجر	22	إسبانيا	54
اليونان	22	السويد	20
إرلندا	12	المملكة المتحدة	73
إيطاليا	73	المجموع: 754	

source : The European Union , Explained, How the European Union works, your guid ti the euintitution; Op cit, p 9, in;

ومع إنضمام كرواتيا إلى الإتحاد الأوروبي عام 2013 أصبح المجموع: 751.

ترتبط معظم أعضاء البرلمان الأوروبي بحزب سياسي وطني، ثم تجمع الأحزاب الوطنية في تجمعات سياسية على مستوى الإتحاد الأوروبي في البرلمان الأوروبي (والشكل التالي يوضح نسبة لبمجموعة السياسية داخل البرلمان الأوروبي).

الشكل رقم1: يمثل نسبة الأعضاء في كل مجموعة سياسية داخل البرلمان الأوروبي لعام 2014.

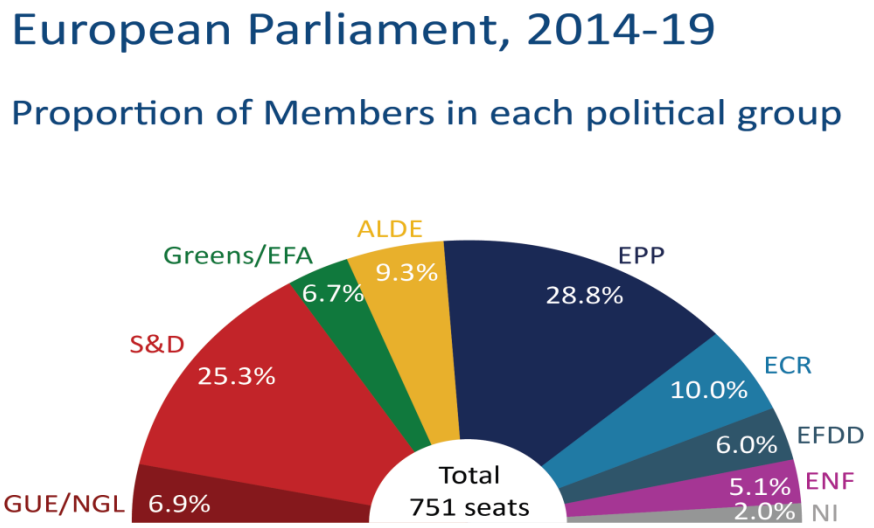

Source : Proportion of Members in each political group, in: epthinktank.eu/2014/11/26/european-parliament-facts-and-figures/fig-2-proportion-of-political-group

GUE/NGL: الإتحاد الأوروبي اليسار.

S&D: االتحالف التقدمي للإشتراكيين والديمقراطيين.

CREENS/ EFA: تحالف الأوروبية الحرة.

ALDE : تحالف الليبراليين والديمقراطيين في أوروبا.

EPP: حزب الشعب الأوروبي.

ECR : المحافظون الأوروبيون.

EFD: الديمقراطية والحرية في أوروبا.

ENF: الإتحاد الأوروبي ومجموعة الحرية.

NI: مجموعات أخرى.

اللجنة الإقتصادية Economic and Social committe**:** تقوم اللجنة الإقتصادية بدور إستشاري تشبه بذلك البرلمان الأوروبي، حيث تحدد معاهدة "روما" عددا من المسائل تتطلب إستشارة كل من المجلس الوزاري والمفوضية اللجنة الإقتصادية قبل إصدار تشريعات بشأنها ولكن رأي اللجنة غير ملزم لأي من المجلس أو المفوضية، وتمثل اللجنة الإقتصادية مصالح دول الإتحاد الأوروبي وتنقسم العضوية فيها إلى ثلاث وحدات أساسية تشمل الأولى أصحاب الأعمال والثانية تمثل العمال أما الثالثة تمثل مصالح جماعات مختلفة منها المستهلكين والمزارعين والأكادميين وغيرهم(عمراني، مرجع سابق، ص 42).

محكمة العدل الأوروبية The European court of justice**:** تمثل الجهاز القضائي للإتحاد وتتكون من قاضي من كل دولة عضو (Court of Justice of the European Union (CJEU), europa.eu/european-union) ، ويقوم المجلس الوزاري بإختيار أعضاءها بناءا على ترشيح الدول للقضاة وهو بدوره يختار من كل دولة قاضي واحدا منهم ليكون رئيسا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد(بيندر، مرجع سابق، ص56)، وتنظر المحكمة في المسائل التالية(نوفل، مرجع سابق):

- ✓ الخلاف بين الدول الأعضاء.
- ✓ الخلاف بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي.
- ✓ الخلاف بين الأفراد والشركات من ناحية والإتحاد من ناحية أخرى.
- ✓ إعطاء آراء بخصوص الإتفاقيات الدولية للإتحاد.
- ✓ إصدار أحكام أولية في القضايا التي تحال عليها المحاكم الوطنية.

الأمانة العامة: تمثل رئاسة الإتحاد الأوروبي في كل مايتعلق بأمور السياسة الخارجية، وكل مايتعلق بقضايا الدفاع والأمن، وتشير **المادة الثامنة** من معاهدة ماستريخت إلى منح الأمين العام صلاحية تمثيل السياسة الخارجية الأمنية المشتركة على الساحة الدولية.

هيئة الحسابات الأوروبية والبنك الإستثماري الأوروبي: تقوم هيئة الحسابات الأوروبية بمسؤولية مراقبة التنفيذ الكامل لخطط ميزانية الإتحاد الأوروبي، حيث تختص بالرقابة على الحسابات والنشاطات المالية للإتحاد الأوروبي(العمراني، مرجع سابق، ص40)، أما البنك الإستثماري والذي يعتبر البنك المركزي في فرانكفورت منذ 1999 ومن صلاحياته تنفيذ السياسة النقدية في منطقة اليورو، ويعتبر عنصر أساسي في نظام اليورو للمصارف المركزية الأوروبية(المبيضين، مرجع سابق، ص155)، (للتوضيح أنظر الشكل التالي لمؤسسات الإتحاد الأوروبي).

الشكل رقم2: مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

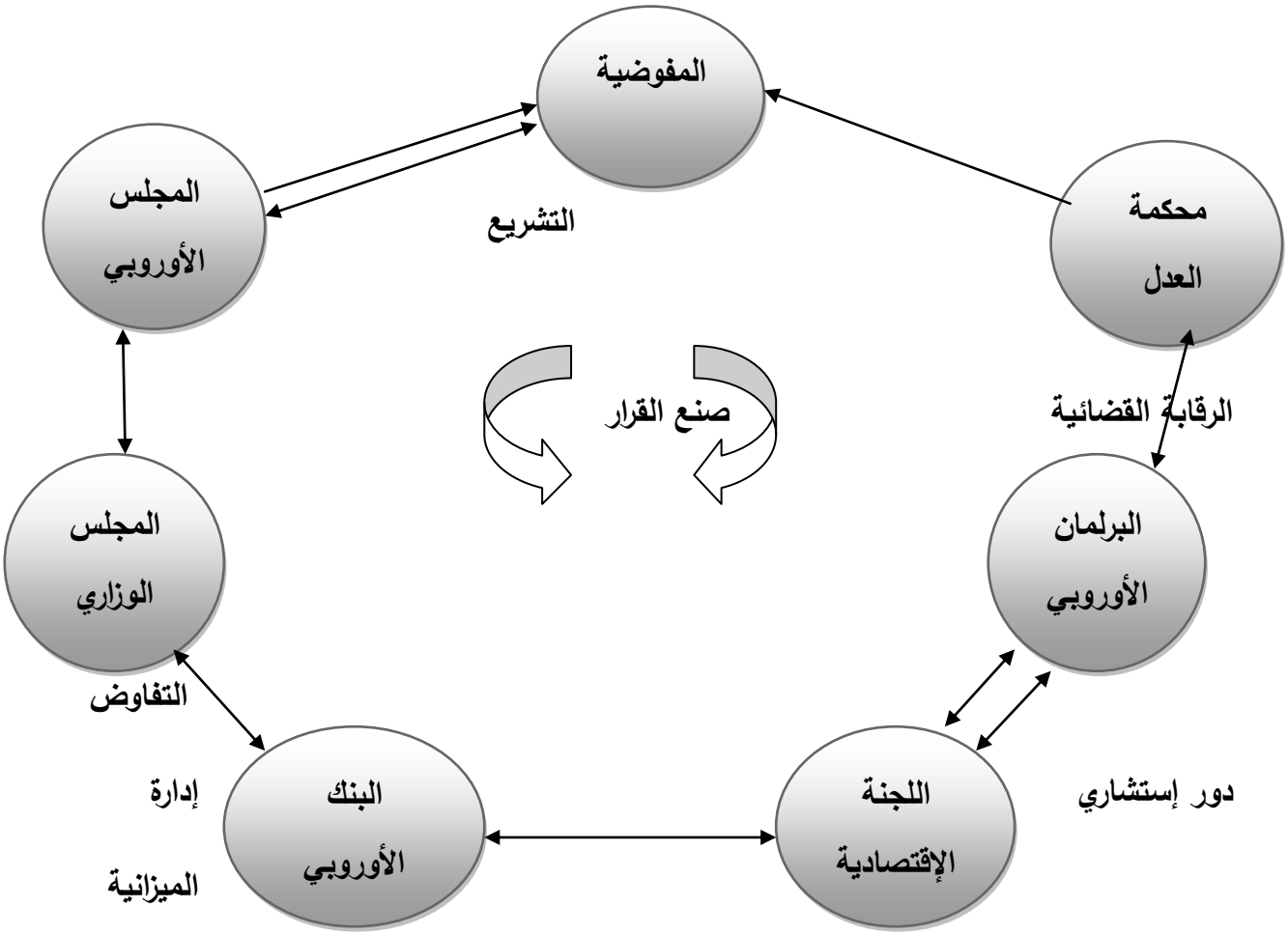

المصدر: المبيضين، مرجع سابق، ص155.

ويعتمد الإتحاد الأوروبي على الإقترابات الثلاث كإطار لفهم عملية صنع القرار.

أولا: إقتراب التفاعل بين الحكومات (Inter-governmentalisme)

يقوم هذا الإقتراب على عدة إفتراضات أهمها أن الدولة هي الوحدة الأساسية في الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن حكوماتها هي الفاعل الرئيسي في عملية صنع القرار، وأن كل دولة لها عدد من المصالح القومية تسعى إلى تحقيقها من خلال الإتحاد الأوروبي، وأن أي قرار يصدر عن مؤسسات الإتحاد هو في حصيلة بين دول الإتحاد(كمال، مرجع سابق، ص48).

يعطي هذا الإقتراب أمثلة على مؤسسات الإتحاد الأوروبي تلعب فيها الدول الأعضاء الدور الرئيسي مثل المجلس الوزاري، حيث تعبر كل دولة عن مصالحها سواء على المستوى الوزاري أو مستوى ممثليها في لجنة الممثلين الدائمين، أيضا الإشارة إلى قدرة الدولة على إستخدام حق الإعتراض (الفيتو) في حالة تعرض مصالحها الحيوية للخطر (صاغور،2010، ص48).

ثانيا: إقتراب فوق القومية Supranationality.

ينطلق هذا الإقتراب من الطبيعة فوق القومية لعدد من مؤسسات الإتحاد الأوروبي والتي لها سلطة تعلو سلطات الدول الأعضاء في ضوء خبرة السلطة العليا في جماعة الفحم والصلب والمنظور الذي أسس بناءا عليه هذه المجموعة وهو إقامة سلطة عليا تدير موارد الفحم والصلب تعلو سلطات الدول الأعضاء(صاغور، المرجع نفسه، ص 49)، ويتم في هذا الإقتراب دراسة دور البيروقراطية الأوروبية ودور جماعة المصالح الأوروبية وتأثيرها على عملية صنع القرار (صاغور، المرجع نفسه، ص50).

ثالثا: إقتراب الإقتصاد السياسي الدولي International political economy.

يؤكد هذا الإقتراب على دور العوامل الدولية الخارجية في التأثير على عملية صنع القرار والإندماج في الإتحاد الأوروبي، نظرا للتغيرات الهيكلية في النظام الدولي، يشير أحد الباحثين إلى التغيير في النظام الدولى من خلال زيادة القوة الإقتصادية اليابانية وضعف المنافسة الأمريكية وأوروبية، مما جعل الدول الأوروبية تفكر في مستقبلها ومستقبل حلفائها الإقتصاديين، فوجدت نفسها أمام خيار تبني مشروع السوق الموحدة عام 1992 (كمال، مرجع سابق، ص 66)، (الشكل التالي يوضح عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي).

شكل رقم3: الإجراءات القانونية العادية في عملية صنع القرار للإتحاد الأوروبي

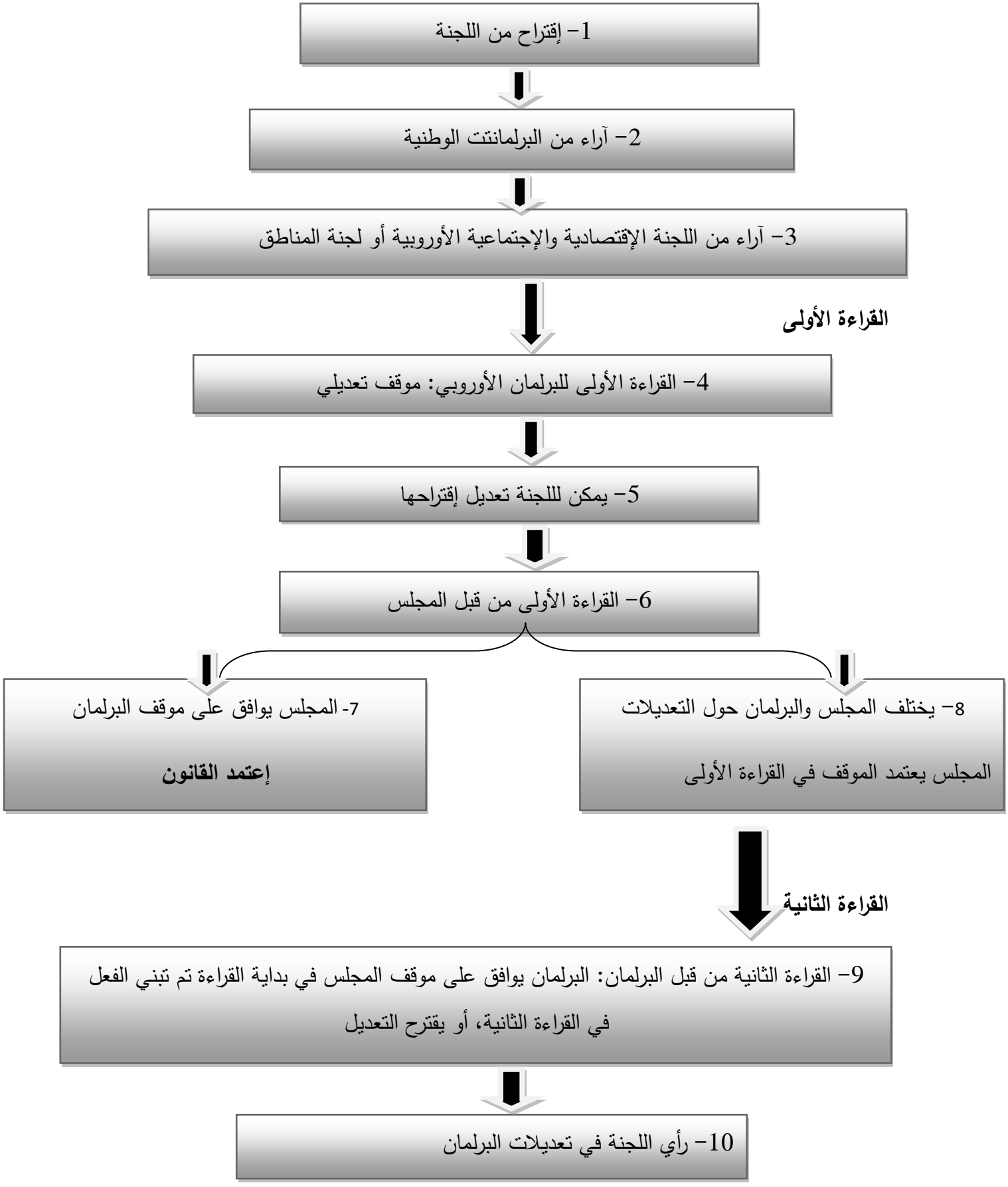

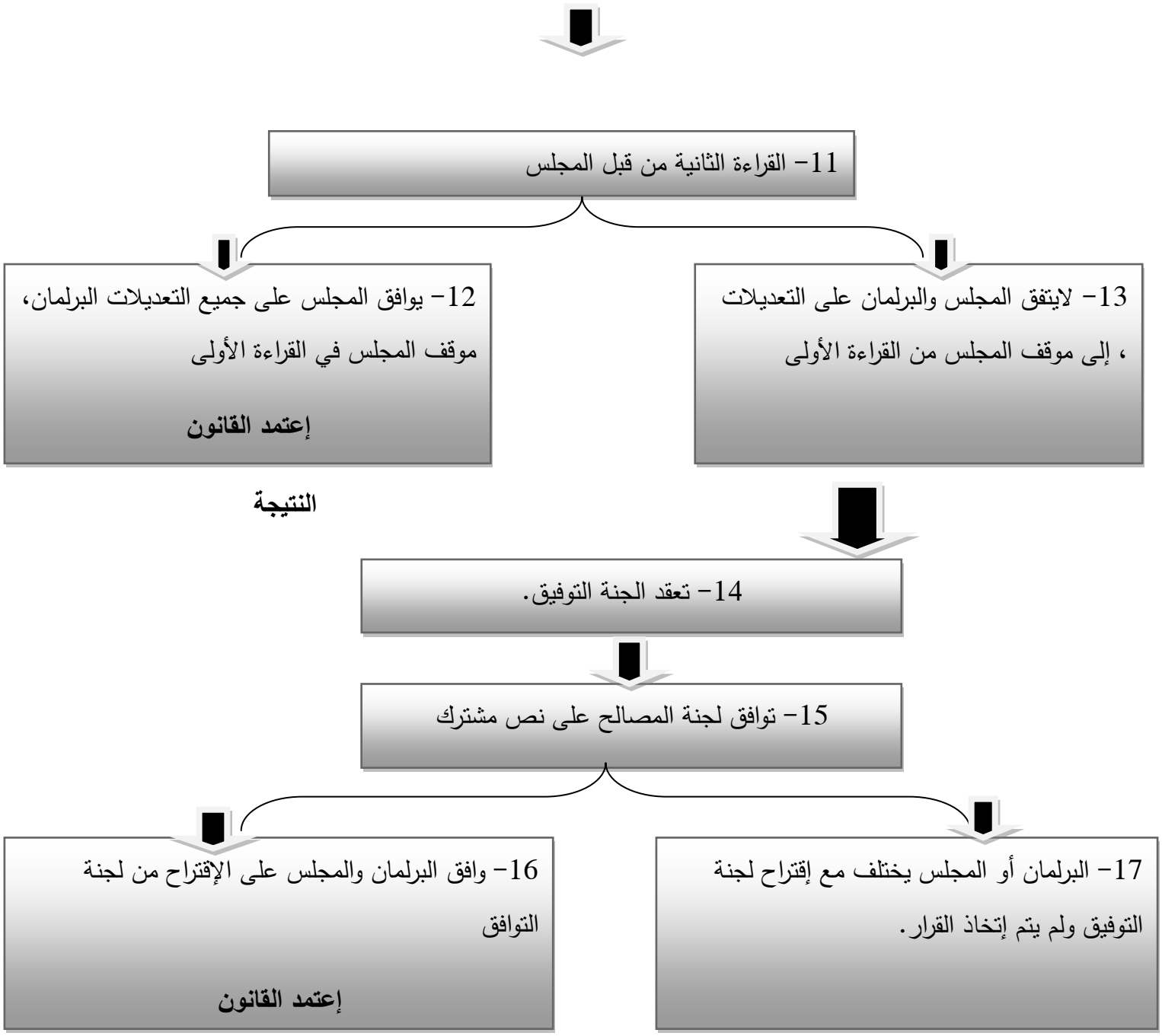

source: **The European Union , Explained, How the European Union works, your guid ti the euintitution; Op cit, p 6.**

أضحى الإتحاد الأوروبي مؤسسة دولية أو منظمة دولية يضم 28 دولة تأسست اللبنة الأولى له من خلال معاهدة ماستريخت التي وقعدت عام 1992 كما ذكرنا سابقا ولكن الأفكار الوحدة كانت سباقة لذلك.

يقوم الإتحاد الأوروبي على مبادئ نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية لتبقى هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة، فهو ليس إتحاد فدرالي حيث ينفرد بنظام سياسي فريد من نوعه وله نشاطات عديدة على إعتبار أنه سوق موحدة ذو عملة واحدة هي اليورو والذي تبنت إستخدامه 13 دولة، بالإضافة إلى سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحد (المبيضين، مرجع سابق).

يمتلك الإتحاد الأوروبي من القوة مايؤهله إلى لعب الدور الريادي في النظام العالمي خاصة معظم دول الإتحاد لها ماضي حافل بالتأثير على سياسات دول خارج أوروبا، بحيث أصبحت المجموعة الأوروبية في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي قوة إقتصادية وسياسية مهمة في النظام الدولي خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والإقتراب إلى تحقيق الوحدة الأوروبية، ولقد إحتلت أكبر قوة إقتصادية في العالم، ووصل تعداد سكان دول الإتحاد الأوروبي عام 2010 إلى 1،501 مليون نسمة بزيادة قدرها 1،4 مليون نسمة عام 2009 ومن المنتظر أن يصل تعداد دول الإتحاد الأوروبي لعام 2025 ضمن 28 دولة حوالى 521 مليون نسمة لذا تشكل دول الإتحاد الأوروبي نحو 7%إجمالى سكان العالم(البديوي، 2015، ص436).

وبلغ الناتج القومي الإجمالي لدول الإتحاد 2،9 ترليون دولار عام 2001 مايعادل الناتج القومي الإمريكي، ونصيبه من التجارة العلمية 20 % من الصادرات مقابل 3،16 % للولايات المتحدة الأمريكية و 8،2 اليابان(نوفل، مرجع سابق، ص5) ، هذه الأرقام تدل على أن الإتحاد الأوروبي في مرحلة التسعينات وهي مرحلة حساسة بالنسبة لتشكيل الوحدة الأوروبية مع معاهدة ماستريخت إستطاع تحقيق قوة إقتصادية هائلة في النظام العالمي.

وفي ضوء هذه التطورات يؤكد (مونكلر) بأن أوروبا بدأت بتأسيس إمبراطورية خاصة، ومن يمعن النظر في أوروبا الحالية يكتشف لامحالة أن أوروبا قد قطعت شوطا ذا أهمية على هذا الدرب، وعليه فإن التطور التدريجي في البناء الأوروبي إبتداءا من تطور العملية الإقتصادية فيها مرورا بإعتماد العملة الموحدة، فضلا عن إلغاء الضوابط الحدودية وصولا لتبني نهج سياسي خارجي موحد والعمل على إنشاء بنية أمنية أوروبية موحدة يؤكد بأن الإتحاد الأوروبي يسير نحو أن يصبح أحد القوى الكبرى مستقبلا بين مايتمتع به من مميزات نسبة للمقومات القوة تجعله مؤثر وبشكل كبير في هيكلة النظام الدولى(البديوي، مرجع سابق، ص440).

3.2.1. تطور السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة.

بدأ التحرك الفعلي لدول للإتحاد الأوروبي لإمتلاك سياسة أمنية مشتركة عقب نهاية الحرب الباردة حيث سمحت الفرصة لإعادة طرح فكرة الأمن والدفاع التي لازمت الإهتمامات الأوروبية داخل أقوى منظومة أمنية دفاعية (حلف شمال الأطلسي)، وتعتبر معاهدة ماستريخت اللبنة الأساسية والأولى في تأسيس السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة من خلال تأثيرها في قدرة الإتحاد على إمتلاك سياسة أمنية ودفاعية مشتركة الأوروبية وجاء هذا كرد فعل على أعضاء الإتحاد في سعيهم لإعادة صياغة الهندسة الأمنية الأوروبية في ظل التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة و زوال الإتحاد السوفياتي.

لكن كانت البدايات الأولى لمحاولة تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية منذ عام 1969، فقد لعبت القمم والمؤتمرات التي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية الدور الفعال في إنبثاق آلية التعاون السياسي الأوروبي، وذلك في لاهاي 1969 وكوبنهاغن 1973 وباريس 1974 ولندن 1981، وأسفرت هذه القمم عن قرارات مشتركة حول كيفية التنسيق الدبلوماسي بين هذه الدول، غير أن التعاون السياسي لم يتجاوز تبادل المعلومات والتشاور، وقد ظلت هذه الهياكل التنظيمية والمؤسسية للتجربة التكاملية الأوروبية غير قادرة على بلورة إطار قانوني يمكن من خلاله إتخاذ مواقف مشتركة أو خلق آلية لتنفيذ هذه المواقف مدة طويلة (فرج، مرجع سابق، ص80).

في ظل الحرب الباردة لم تستطع أوروبا الخروج بسياسة أمنية خارجية واحدة تجمع دول الإتحاد أوروبي فكان هناك بطئ دون إحداث تغيير حقيقي وعملي في المعطيات الواقعية لصنعها، ويمكن رد هذا التعثر إلى عاملين أساسين **أولهما** هيمنة إعتبارات الصراع الثنائي القطبية على السياسات الخارجية للدول الأوروبية، **وثانيهم** فهو التمايز في رؤى الدول الأوروبية الأعضاء في المسيرة التكاملية للعالم الخارجي وإدراكها لسبل تحقيق مصالحها في إطاره(فرج، المرجع نفسه، ص 88).

لم تظهر السياسة الخارجية والدفاع المشترك في الأدبيات الرسمية للجماعة الأوروبية إلا بعد إبرام معاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوروبي، ولقد مرت السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة بأهم المراحل كالتالي:

معاهدة ماستريخت 1992 Maastricht Treaty: تم توقيع معاهدة ماستريخت في مدينة ماستريخت بهولاندا في 7 فيفري عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993، عدت هذه المعاهدة مرحلة مهمة صبت في مسار توحيد أوروبا لأنها دفعت بكيان جديد إلى البروز يسمى الإتحاد الأوروبي، كما ساهمت في إحداث تغيرات أساسية على مستوى مكونات الإتحاد الأوروبي أهما تغيير إسم الجماعة الإقتصادية الأوروبية لتصبح الجماعة الأوروبية متعددة الأهداف تجاوزت في هذا الإسم البعد الإقتصادي لتصبح متعددة الأهداف والمجالات مثل المجال البيئي، الإجتماعي كالتعليم، الصحة، التكنولوجيا، السياجة إلأى غير ذلك من أهداف تسعى هذه الجماعة لتحقيقها مشتركة فيما بينها، هذا من الناحية الأولى اما ثانيا كنقطة مهمة في توجيه مسار الإتحاد نحو النجاح والإستمرار فقد إنشأت معاهدة ماستريخت ما اطلق عليه بمواطنة الإتحاد الأوروبي والتي تنص على أن كل مواطن يحمل جنسية دولة عضو مواطنا في الإتحاد الأوروبي تلقائيا، وهذا ما يخوله للتمتع بالحقوق المنصوص عليها ضمن المعاهدة خاصة حق الإقامة والتنقل، وكنقطة أخرى تحسب لصالح المعاهدة إنشائها لنظام المحقق البرلماني الذي بموجبه يحق للأفراد والهيئات التقدم بشكواهم لمن يقوم بالتحقيق ... (المبيضين، مرجع سابق، ص104).

دعت معاهدة ماستريخت إلى جملة من النقاط أهما(حسن السيسي، 2007، ص301):

- صياغة سياسة خارجية مشتركة.
- إقامة إتحاد فيدرالي.
- حرية الحركة للسلع والخدمات ورقابة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي.
- إقامة منطقة تختفي فيها الحدود وتعمل على تقوية الإندماج الإقتصادي والإجتماعي من خلال إقامة إتحاد إقتصادي ونقدي ذو عملة واحدة.
- تطبيق سياسة خارجية واقعية مشتركة تضمن التوصل إلى السياسة الدفاعية المشتركة وتحافظ على الهوية الأوروبية على الساحة الدولية، وقد تضمنت معاهدة ماستريخت إعادة النظر في معاهدة روما، وكان أهم هذه التعديلات في الجانب النقدي حيث تحددت ثلاث مراحل للإنتقال للإتحاد النقدي:

1- إزالة القيود على تدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وإجراء تنسيق أكبر بين السياسات المالية والنقدية للدول.

2- التأكد من إزالة كل العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال وتحقيق مؤشرات التقارب.

3- تحديد أسعار الصرف بشكل غير قابل للتعدد وإقامة إتحاد نقدي بعملة مشتركة.

وتقوم معاهدة ماسريخت على ثلاث دعائم أساسية:

أولا: المجتمع الأوروبي أي تعمل الحكومات الأعضاء بالإتحاد كمجلس واحد.

ثانيا: السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة.

ثالثا: التعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية، أي أن الدول الأعضاء تعمل معا للتوصل إلى نقطة مشتركة مبنية على الإجماع(الجميلي، مرجع سابق، ص20).

بالإضافة نجد أن الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت قد حدد أغراض السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة وأهدافها هي:(طلال مقلد[ب]، 2009)

- ✓ حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للإتحاد.
- ✓ صيانة لإستقلال الإتحاد وضرورة الدفاع على الإتحاد الأوروبي وحدوده الخارجية.
- ✓ تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب إتفاقية لشبونة 1992.
- ✓ دعم الديمقراطية وإستقلال القضاء وإحترام حقوق الإنسان.

أيضا من إنجازات معاهدة ماستريخت أنها أشركت دول أوروبا الغربية في قضايا الأمن والدفاع، وبالفعل إستجابت هذه الدول مع التعديل الذي قامت به معاهدة ماستريخت فكان قرار المجلس عام 1992، أن أنشأ وحدات عسكرية أوروبية مشتركة تقوم على دمج فصائل متنوعة من كل سلاح لدى كل من الجيوش الأوروبية المشتركة فيه كما وتضم أحدث الأجهزة العسكرية، وكان إنشاءها على أساس التدخل في الأزمات الإقليمية والدولية، إذ فقد تم إنشاء نواة تلك القوة الأرضية المشتركة (EUROFOR) من فصائل جيش فرنسا وألمانيا ثم إلتحقت بقيت دول الإتحاد إلا أنها لم تكن قادرة على الإنتقال السريع إلى المناطق التوتر حتى في محيطها الإقليمي وخاصة المتوسط، وهذا كان دافعا وراء إنشاء قوة أوروبية بحرية مشتركة (EUROMARFOR) عام 1995 تضم كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تسعي للتدخل

السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى مناطق التوتر ويكون مقرها البحر الأبيض المتوسط(محمد، دس.).

معاهدة أمستردام: تم التوقيع على معاهدة أمستردام من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من خلال المجلس الأوروبي في 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1999 والتي تتكون من ثلاث أجزاء وملحق وثلاثة عشر بروتوكولا، هذا فضلا عن واحد وخمسون إعلانا تصدرها الجماعة وثمانية من بعض الدول(المبيضين،مرجع سابق، ص107) ، وهي معاهدة مكملة لمشروع ماستريخت فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الإتحاد الأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزاء لايتجزأ من آليات قرار الإتحاد(طلال مقلد، مرجع سابق) ، أيضا أضيف فصل جديد حول التوظيف إلى معاهدة الجماعة فيما يخص البطالة التي إستمرت خلال التسعينات عند مستوى حوالى 10 % بجانب المخاوف من إحتمال تفاقمها في ظل إن إتبع البنك المركزي سياسة التضييق النقدي(بيندر، مرجع سابق، ص35).

إعلان سانت مالو Saint_Malo 1998: والذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، حيث إتفقت كل من فرنسا وبريطانيا على أن تكون للإتحاد قوة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، مع الأخذ بعين الإعتبار توافق هذه المهام مع الإلتزامات الدولية لدول الأعضاء في إطار حلف الناتو، مما أسهم في إيجاد حلف شمال أطلسي فعال بإعتباره أنه يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضاءه((Déclaration Franco ,1998, http://www.ladocumentationfrancaise.fr) .

إجتماع مجلس أوروبا في كولن 1999: تبلور الإجتماع الذي عقد في كولن حول ضرورة إعطاء الإتحاد دورا أقوى في الشؤون الدولية عبر تقوية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المدعومة بالقوة العسكرية(صاغور، مرجع سابق، ص68).

وفي إطار السياسة الخارجية الأمنية تم إنشاء السياسة الأمنية والسياسة الدفاعية (ESBP) مع وضع إطار مؤسسي لهما وتم تدشينه في قمة هلنسكي حيث تضمن عددا من الهياكل المؤسسية وقد تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ عام 2000 (**Helsink**i , European Council 10 and 11 december 1999).

قمة هلنسكي 1999Helsinki : جاءت قمة الإتحاد الأوروبي في فلندا في ديسمر عام 1999 لتضيف لبنة جديدة في صرح العمل الأوروبي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن، على أن الإتحاد

سوف يشارك في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة(صاغور، مرجع سابق، ص69)، حيث تم الإتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات، وقد تم إنشاء قوات تصل إلى 60 ألفا جندي قادر على الإنتشار خلال 60 يوما وقادر على الإستمرار مدة عام على الأقل(European Council 10 and 11 december 1999 , Op.cit.)

قمة نيس 2000 Treaty Nice : جاءت قمة نيس التي عقدت في ديسمبر 2000 لتضع الأسس العلمية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية ولتكشف عن عمق الخلافات الأوروبية الأمريكية من ناحية أخرى فيما يخص المعارضة الشديدة للولايات المتحدة على إمتلاك الإتحاد الأوروبي قوة عسكرية مستقلة تعمل بعيدا عن حلف شمال الأطلسي، وكلفت القمة للجان تسير القوة الأوروبية هما (اللجنة السياسية والأمنية) و(اللجنة العسكرية)، وإنتهت القمة بالتوافق بين الطرفين بشرط تخلى الإتحاد الأوروبي عن فكرة إستقلالية هيئة التخطيط العسكري الذي جاءت به فرنسا(Laursen ,2006.p5)

معاهدة لشبونة 2007: كانت معاهدة لشبونة آخر تعديل تم توقيعه من طرف دول الإتحاد الأوروبي، بحيث تم دمج المعاهدات السابقة في الصيغة الموحدة الحالية والتي تضم معاهدة الإتحاد الأوروبي ومشروع سير الإتحاد الأوروبي(The European Union^{B}, op .cit,p4)، وقد تم عقد معاهدة لشبونة في 1 ديسمبر عام 2007 والتي قامت بتأسيس إطار ثابت للإتحاد الأوروبي حسب بيان الإتحاد في بروكسل (حمزاوي، العربية،www.alarabiya.net/views://)

جاءت الخطوة السياسية الأهم في تطوير مسيرة الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2009، وذلك بعد أن دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ الذي تبناها الإتحاد الأوروبي منذ عام 2007 كبديل لمشروع الدستور الأوروبي لتصبح بذلك قانونا نافذا، والتي عملت على تحقيق إصلاحات في مؤسسات الإتحاد الأوروبي وتطويرها بما يجعلها أكثر كفاية للتعامل مع التوسع المستمر في الرقعة الجغرافية، والتنوع الديمغرافي في الإتحاد(البديوي، مرجع سابق، ص437).

من خلال معاهدة لشبونة تم إستحداث منصب جديد يتعلق بالسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي والتي تمثلت في **الممثل السامي للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية**، وقد ربط هذا المنصب بين مؤسستين هامتين في الإتحاد هما المفوضية والمجلس الأوروبي بالإضافة إلى حضور بعض المجالس الأوروبية الأخرى (اللجنة السياسية والأمنية، إدارة التخطيط وإدارة الأزمات، هيئة الأركان العسكرية، مركز عمليات الإتحاد الأوروبي، وكالة الدفاع الأوروبية، التنمية)، وقد دعم هذا المنصب من

خلال **الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية** حتى تصبح الممثل السامي لاعبا سياسيا دوليا أساسيا، وتمثل دائرة الأوروبية للشؤون الخارجية سلكا دبلوماسيا أوروبيا(بيندر، مرجع سابق، ص111) (أنظر الشكل التالي يوضح عملية صياغة السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد).

الشكل رقم:4 يمثل صياغة السياسية الخارجية الأمنية المشتركة.

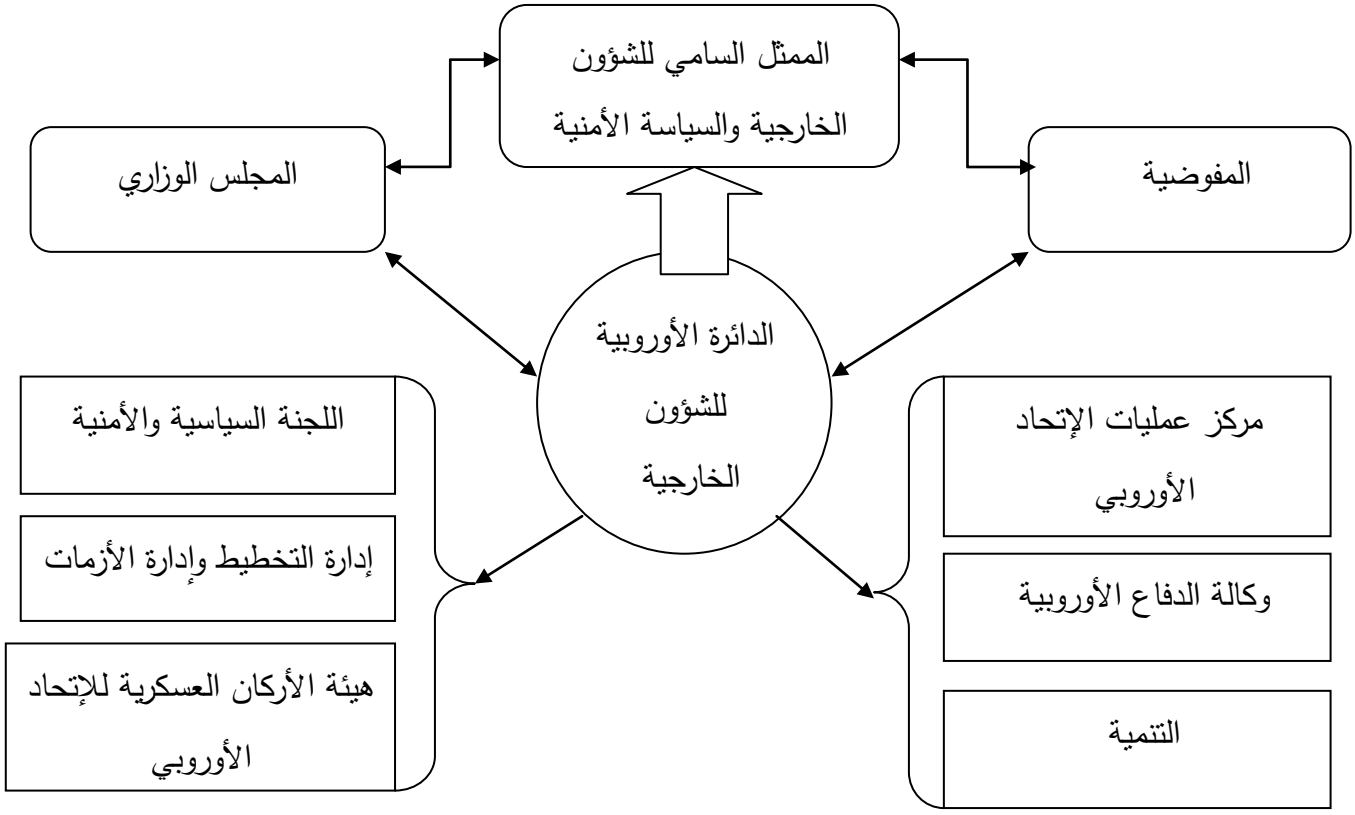

المصدر: بيندر، مرجع سابق، ص111

توجهت السياسية الخارجية الأمنية المشتركة نحو جملة من الإهتمامات تمحورت حول:(محمدأ، ص277)

1- **الإستراتيجية المشتركة:** سارعت دول الإتحاد الأوروبي إلى تأسيس لإستراتيجية مشتركة لتوضيح أنه توجد قاعدة مشتركة بين دوله وتحتل هذه الخطوة مكانة خاصة على قائمة أولويات الإتحاد لأسباب تتعلق بمسائل متداخلة سياسية، أمنية، إقتصادية، ويعتبر مشروع برشلونة نموذج لذلك والشراكة الأورومتوسطية عام 1995 التي أقرت ثلاث جوانب للشراكة: شراكة سياسية وأمنية، شراكة إقتصادية ومالية وشراكة في الأمور الإجتماعية والثقافية والإنسانية.

2- **العمليات المشتركة:** المقصود هنا بالعمليات المشتركة هي العمليات الميدانية التي يقوم بها الإتحاد الأوروبي في الأوقات الإستثنائية كالأزمات والكوارث الطبيعية، وذلك بمفرده أو بالتعاون والتنسيق مع الدول المتضررة، أو المشاركة في قوات حفظ السلام.

3- **المواقف المشتركة:** يتراوح موقف الإتحاد الأوروبي من القضايا الدولية بين الإشتراك والتفاهم التام وبين الإختلاف وإنقسام مواقف هاته الدول، وتتبلور مواقفه من خلال التعبير مثلا عن التعاف، التفاهم، حسن النية، أو الرفض والإستنكار تجاه قضية دولية معينة أو سلوك دولة ما أو من خلال مواقف عملية كفرض عقوبات إقتصادية أو دبلوماسية.

تطور مفهوم الأمن في السياسة الخارجية الأوروبية من هاجس مرتبط بالعمل العسكري والمخابراتي والتجسسي أو مايمكن أن نسميه الأمن التقليدي والعسكري، وهو المفهوم الذي ظل شائعا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مفهوم شمولي يهدف بالدرجة الأولى إلى نهج سياسة متكاملة للتعاون السياسي والإقتصادي والإجتماعي يتحقق بها الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والمجالات، فتحقيق الأمن حسب المفهوم الأوروبي الجديد يرتبط أساسا بالإستقرار السياسي والرفاه الإجتماعي والإقتصادي وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، بإعتبار أن هذه العناصر تتحكم في العلاقة بين المجتمعات وتشكل أحيانا مصدر تهديد لها(والجدول التالي يوضح ويجمع تكوين الإتحاد الأوروبي)

جدول رقم2: المسيرة التاريخية لتكوين الإتحاد الأوروبي

التاريخ	الحدث
1951	معاهدة باريس (جماعة الفحم والصلب) من طرف الدول 6: ألمانيا+ فرنسا+ إيطاليا+ بلجيكا+ هولندا+لوكسمبورغ.
1957	معاهدة روما: إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية+جماعة الأوروبية للطاقة الذرية.
1967	دمج الجماعات الثلاث في الجماعة الأوروبية European community
1968	-دخول الإتحاد الجمركي حيز التنفيذ وتم إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة وإحلال التعريفة الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية السابقة
1973	إنضمام بريطانيا، إيرلندا، الدنمارك إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس 9 دول.
1979	-تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي EMS بناء على مبادرة ألمانية فرنسية.

1981	إنضمام اليونان إلى الجماعة الأوروبية.
1985	وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول البينيلوكس على إتفاقية شنغن لإلغاء التفتيشات الحدودية.
1986	إنضمام إسبانيا، البرتغال إلى الجماعة الأوروبية.
1990	بداية المرحلة الأولى للإتحاد الإقتصادي والنقدي WWU(تحرير رؤوس الأموال، المزيد من التقارب بين السياسات الإقتصادية وسياسات العملة في دول الأعضاء.
1993	دخول إتفاقية الإتحاد الأوروبي(ماستريخت حيز التنفيذ).
1994	بداية المرحلة الثانية على طريق الإتحاد الإقتصادي والنقدي، تأسيس بيت العملة الأوروبي ومقره فرانكفورت بوصفه الخطوة التمهيدية لتأسيس البنك المركزي الأوروبي.
1995	إنضمام كل من فلندا، السويد، النمسا للإتحاد الأوروبي
1997	توقيع إتفاقية امستردام.
1998	بداية مفاوضات مع المجر، بولندا، إستونيا، جمهوريك الشيك، سلوفينيا، قبرص.
1999	-بداية الحركة الثالثة للإتحاد الأوروبي والنقدي. -دخول إتفاقية امستردام حيز التنفيذ. -تعيين خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية الخارجية المشتركة -إنتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء.
2000	-بداية مفاوضات الإنضمام مع بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، رومانيا، سلوفاكيا. -المجلس الأوروبي في نيس: الإحتفال بإعلان ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي.
2002	-إدخال اليورو كعملة نقدية. -بداية عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة فاليري في جيسكار ديستان.
2003	مجلي الحكماء يقدم مسودة" إتفاقية حول دستور أوروبا".
2004	إنضمام كل من بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، إستونسا، ليتوانيا، لاتفيا، قبرص، مالطا.
2007	إنضمام رومانيا، بلغاريا.

2013	إنضمام كرواتيا ليصبح عدد دول الإتحاد الأوروبي 28.

المصدر: فرج، مرجع سابق، ص70.

3.1. الإطار الجيوساسي لدول المغرب العربي.

1.3.1. تحديد مفهوم المغرب العربي.

- أصل التسمية.

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة له تبعا للمنطلقات الفكرية والإيدولوجية للمفكرين العرب والغرب، تعني كلمة المغرب باللغة العربية " الغرب" فهي تدل على مجمل المناطق الواقعة غربي واد النيل والمتمثلة في الدول(تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا)(أمين، 1981، ص7)

تعود تسمية المغرب إلى الفاتحون المسلمون على منطقة المغرب الكبير وذلك في فترة القرن الأول للهجري، وقد قسم المسلمون في مصر والشام المغرب حسب قربه وبعده عنهم إلى ثلاثة، المغرب الأدنى، المغرب الأوسط والمغرب الأقصى، فالمغرب الأدنى يبتدئ من غرب الإسكندرية شرقا إلى مدينة بجاية غربا، والمغرب الأوسط من مدينة بجاية شرقا إلى وادى ملوية (المغرب) غربا، والمغرب الأقصى من وادى ملوية شرقا إلى المحيط الأطلسي، وكان الإسم الغالب على المغرب العربي في جزيرة العرب أيام الخلفاء الراشدين هو إفريقية ويقصدون بها تونس وطرابلس وأيضا يقصدون بها تونس فقط كما يطلقون هذا الإسم أيضا على المغرب ككل، وقد إستمرت هذه التسميات إلى غاية القرن 10 هجري، وعندما جاءت الدولة العثمانية قسمت المغرب الأدنى والأوسط تقسيما جديدا (تونس، ليبيا والجزائر)، وأيد الإستعمار الفرنسي الإيطالي هذا التقسيم مع مجيئه وركز على الحدود لتفكيك المغرب الكبير ويفرق الأمة المغربية لتسهيل عملية الإستعمار، وبقي إسم المغرب الأقصى والذي يدل على دولة المغرب على حاله (دبوز، 1964، ص12).

ثم إن منطقة المغرب العربي في عمقها الحضاري والتاريخي عرفت عدة تسميات وذلك على عدة إعتبارات منها:

- من كان يأتى من الشمال مثل الرومان والأوروبين كان يسميها شمال إفريقيا مع أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر، تسمى المنطقة بشمال إفريقيا بإعتبار الموقع الجغرافي حيث تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المقابلة للقارة الأوروبية والتى يفصلها البحر الأبيض المتوسط، هذه

التسمية قديمة تعود إلى الحقبة الإستعمارية، بحيث تجعل الموقع الجغرافي هو الأساس في التسمية (البار، 2014، ص39).

- بداية العصر الحديث، حاول الأوروبين أن يشيعو تسمية بلاد البربر على إعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري، ولكن البربر لم يسمو البلاد التي كانو يسكنونها وأنهم لم يكونو السكان الأصليين (الكثيري، 1986، ص 17).
- أيضا من بين التسميات التي اطلقت على المنطقة "المغرب العربي" كمصطلح مقابل لتسمية المشرق العربي، وقد شهدت بلاد المشرق والمغرب على الكثير من العلماء والفلاسفة فقد كان ابن رشد وابن طفيل وابن خلدون فلاسفة المغرب العربي في مواجهة ابن سينا والغزالى اللذين كان يمثلان المشرق العربي (دياب، 1994، ص57).

ومن الناحية الجغرافية فهي لا تعترف بالمغرب، الجزائر وتونس ولنضيف ليبيا شرقا وموريتانيا جنوبا، وإنما نتحدث عن كتلة إسمها المغرب يوصف بالكبير أو بالعربي للتمييز فقط لا التحديد، فقد حددته الجغرافيا بالجزء الغربي من شمال القارة الإفريقية الذي تربط بينه روابط مشتركة تحددها الطبيعة في مجموعات الجبال والوديان والسهول والصحاري والشواطئ المتوسطية والأطلسية (غلاب، 2005، ص25).

فالمغرب العربي هو عبارة عن رقعة جغرافية مكونة من خمسة دول تشكل ماسمي بالمغرب العربي الكبير المتواجد في شمال القارة الإفريقية، والذي يحده شمالا البحر المتوسط وغربا المحيط الأطلسي، وشرقا مصر والسودان وجنوبا السنغال النيجر ومالي، فهي تعتبر جزء من البحر الأبيض المتوسط كمطلة عليه وجزء من إفريقيا كيابسة، يشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لاتتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيئ تشابهها في الظروف المناخية وتقارب نشاط سكانها.

- **<u>الموقع الجغرافي لدول المغرب العربي.</u>**

تمثل المنطقة المغاربية البوابة الغربية للعالم العربي (الجزيرة، www.aljazeera.net) ، تقع في شمال قارة إفريقيا حيث شهدت منطقة شمال إفريقيا قيام دول كبيرة إبان العصور الوسطى مثل دول المرابطين والموحديين، وتمتعت في ظل هذه الدول بالوحدة السياسية (العقاد، 1993، ص9)، وتتكون من خمسة دول (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا)، وتمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي يحدها من الشرق مصر والسودان ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال البحر الأبيض

المتوسط ومن الجنوب دول التشاد، النيجر، مالى والسنغال، وتقع بين دائرتي العرض 15 و37 درجة شمال خط الإستواء، وبين خطي طول 17 و20 درجة شرق خط غرينتش.

تبلغ مساحة دول المغرب العربي حوالى 5،782،140 كلم مربع، كما تشكل هذه المساحة مايعادل 42 % من مساحة الوطن العربي ويبلغ طول الشريط الساحلى 6505 كم، أما عدد السكان فحوالى 90 م/ن وذلك حسب إحصاء 2012، وهناك تفاوت بين دول المغرب في عدد السكان حيث نجد الجزائر بأكبر عدد 38،60% تليها المغرب 36،50% ثم تونس 12،12%ثم ليبيا 6،75% وأخيرا موريتانيا ب 6،12 % ، حيث لعبت البنية الطبيعية والجيولوجية دورا أساسيا في توزيع السكان داخل المنطقة، وهذا مايتيح إمكانية التعاون البشري بين البلدان الخمسة (مانع، 2004، ص22).

وينقسم السكان إلى عربي أمازيغي ويرتكز الوجود الأمازيغي في المغرب خاصة في حين أن معظم سكان الجزائر عرب، ويعتنق سكان المغرب العربي الديانة الإسلامية وقلة الديانة المسيحية واليهودية، أما اللغة فنجد اللغة العربية كاللغة الرسمية والأصلية، ثم اللغة الأمازيغة، واللغة الفرنسية وهي غير رسمية لكن تحتل مكان كبير جدا خاصة في تونس، الجزائر والمغرب، وإذا أردنا جمع الخصائص الديمغرافية لبلدان المغرب العربي (أنظر في الجدول التالي).

الجدول رقم3: الخصائص الديمغرافية للمغرب العربي.

البلدان	عدد السكان م/ن إحصاء 2016	نسبة الولادات في الألف	نسبة الوفيات في الألف	نسبة وفيات الأطفال في الألف	معدل أمد الحياة بالسنة	نسبة التكاثر الطبيعي بالألف	قيمة التنمية البشرية	الرتبة عالميا
الجزائر	6،43	42	2	1،1	4،80	21	801،0	35
المغرب	2،33	23	6	7	1،71	17	686،0	106
تونس	5،11	22	7	9	9،72	15	749،0	91
ليبيا	5،6	28	3	6	4،72	25	503،0	121

المصدر: *المعرفة، www.marefa.org*

يعتبر الموقع الجيوسياسي المتميز لدول المغرب العربي بمثابة محددات رئيسية في إدراك حجم التفاعلات الإقليمية في المنطقة سواء تعلق الأمر بالجوار الأوروبي أو بالمنافسة الأمريكية الأوروبية للحصول على مواقع النفوذ، أو مايرتبط بالجوار مع منظمة (شمال الحلف الأطلسي)، وأخيرا فيما يتعلق بالتقارب مع جنوب الصحراء عبر آلية المبادرة الإفريقية الجديدة للتنمية المعروفة(النيباد) أو عن طريق التجمع الإقليمي الجديد الذي يضم دولا من المغرب العربي والساحل الإفريقي والذي يطلق عليه مجموعة الساحل والصحراء (مساوي، ص382،www.albayan.co.uk)

2.3.1. الأهمية الإستراتيجية لدول المغرب العربي بالنسبة لأوروبا.

- **أهمية المغرب الإستراتيجية.**

يشكل المغرب العربي إمتدادا جغرافيا لدول الإتحاد الأوروبي وموازي له تنظيميا، إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخي والذي عبر مراحل تاريخية تحول من إطار المواجهة والإحتلال إلى مراحل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري والثقافي.

هناك أسباب تاريخية وحضارية مشتركة تجعل من المغرب العربي ذا بعد جيوستراتيجي مميز مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى الإهتمام بدعم وتطوير علاقاته بدول المغرب العربي خاصة فيما بعد الحرب الباردة، فالروابط الإقتصادية السياسية والثقافية سواء المبنية على علاقة تبعية أو على الإعتماد المتبادل بين الطرفين تعتبر حافز لبناء علاقات التعاون الأورومغاربي، حيث شكلت هذه المنطقة مطامع الدول الكبرى فدائما تحاول السيطرة عليها أو إختراقها أو حتى التعاون معها، نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية، ويد عاملة وفضاء إستهلاكي بالدرجة الأولى.

تكمن الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي بإعتباره همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية، 50% من البترول المستهلك في أوروبا الغربية والإتحاد السوفياتي يمر عبر المتوسط، إن دول مثل إيطاليا اليونان، سويسرا والنمسا تعتمد 100 % من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، أيضا تعتبر منطقة عبور بحرية بإمتياز للقوات العسكرية للدول الكبرى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم، وهذا ما يجعلها منطقة حيوية بالنسبة لهذه الدول التي تسعى للتواجد بها، وبالتالى لم تمثل منطقة المغرب العربي منطقة حيوية بالنسبة لأوروبا فقط وإنما كان هناك تنافس دولى كبير على المنطقة وأهما:

نجد الإهتمام بالمنطقة كان من قبل الإتحاد السوفياتي سابقا، بهدف نشر الأيدولوجية الشيوعية ومحاصرة النفوذ الأمريكي، والوصول إلى المياه الدافئة والبحار المفتوحة، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة صراع نفوذ مع الإتحاد السوفياتي في حقبة الحرب الباردة.

أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي والذي هو موضوع إهتمامنا، فإن منطقة المغرب العربي تعتبر فضاءا أوروبيا نتيجة للتقارب الجغرافي والموروث الإستعماري والإقتصاد التابع لدوله، كما يشكل سوقا كبيرة واعدة بالنظر لعدد السكان والثروات الطبيعية ويشكل خطرا على أوروبا من ناحية المخاطر الأمنية

الجديدة كالهجرة غير شرعية، تجارة السلاح، المخدرات..، تعد منطقة المغرب العربي شريان إقتصاد البلدان الأوروبية سواء من حيث اليد العاملة أو من حيث الثروات الطبيعية حيث قدرت الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي ب100 مليار دولار متر مكعب سنة 1990 وسوف تصل حسب التقديرات سنة 2020 حوالى 200 مليار دولار (البار، مرجع سابق، ص40).

تحتوي المنطقة المغاربية على أراضي زراعية تقدر مساحتها بحوالى 22،3 مليون هكتار تعرف إنتاجية متذبذبة، وتتوفر فيها معادن ومصادر مهمة للطاقة والصناعة أهمها النفط في الجزائر وليبيا والغاز في الجزائر والمغرب والحديد والرصاص والفوسفات في كل من تونس والمغرب وهي مؤشرات إقتصادية مهمة سواء بالنسبة لدول المغرب العربي في حد ذاته أو بالنسبة لتوجيه سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه هذه المنطقة.

ويمكن قياس إقتصاد الدول المغاربية من خلال الصادرات والواردات:(مساوي، مرجع سابق، ص 387)

الصادرات: تصدر دول المغرب العربي في سبيل إنعاش إقتصادها الغاز الطبيعي، الفوسفات والحديد الخام في المراتب الأولى، ثم السمك والتمور والزيتون النباتية والمنتوجات الأخرى، حيث يقدر ناتج التصدير حوالى 47،53 مليار دولار أمريكي.

الواردات: أما فيما يخص الواردات فيعتمد دول المغرب العربي على استيراد المعدات والآلات والأجهزة الكهربائية والكيمويات وغير ذلك من المعدات الدقيقة.

الناتج المحلي: قد يصل الناتج المحلي لدول المغرب العربي إلى حوالى 389،6 مليار دولار أمريكي.

1- **دولة الجزائر:** تعتبر دولة الجزائر من بين أهم الدول الإقتصادية حيث تمتلك اكبر ثاني إقتصاد في إفريقيا بعد إقتصاد دولة جنوب إفريقيا التي تحتل المرتبة الأولى إفريقيا، ويعتبر إنتاج مادتي الغاز الطبيعي والنفط من أهم صادراتها عالميا حيث تحتل المرتبة 12 عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009 والرتبة 7 في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا، والرتبة الأولى عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال، تمتلك إحتياط يقدر ب 25،000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتنتج الجزائر 1،45 مليون برميل يوميا من النفط و152 متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا مايعادل 234 مليون طن من الغاز والنفط ومشتقاته سنويا تصدر منها 134 مليون طن سنويا، وسنة

2010 تم إكتشاف الغاز الصخري في جنوب البلاد في ولاية تيارت (مساوي، المرجع نفسه، ص 387).

2- **المغرب:** يرتكز إقتصاد دولة المغرب بالدرجة الأولى على إحتياطات الفوسفات والذي يبلغ حوالي 70%، بالإضافة إلى تصدير بعض المنتوجات الغذائية كالحوامض، البطاطا، الأسماك و أيضا النسيج ويعتمد إقتصادها أيضا على مصدر السياحة الأجنبية، كما يعتبر البترول والغاز مصدر ضئيل للدخل وهذا ما يدفعها للإستراد.

3- **تونس:** يعتمد الإقتصاد التونسي على السياحة والصناعة مثل صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية، بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية، قطع غيار السيارات منها سيارات المرسيدس، كذلك أجزاء من طائرات ايرباس، وتتشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون حيث تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا، ومن التمور التي تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية، ويشبه الإقتصاد التونسي في بنيته الإقتصاد المغربي خاصة من حيث أهمية السياحة، إلا أن الإقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد الإقتصاد المغربي على الفلاحة، وهو إقتصاد سريع جدا مقارنة مع دول المغرب.

4- **ليبيا:** يعتبر الغاز والنفط مصدر الدخل للدولة الليبية، وتبلغ إحتياطات النفط حوالى 41،5 مليار برميل، وفيها أهم صناعات الحديد، الصلب والإسمنت ومواد البناء والصودا الكاوية، أسمدة البوريا والصناعات البيتروكيماوية أخرى، بالإضافة إلى أهم المنتجات الزراعية كالشعير، القمح، الطمام، البطاطس، زيتون، خضروات فواكه(للمزيد أنظر الجدول التالي يوضح الموارد الإقتصادية لدول المغرب العربي).

جدول رقم4: الموارد الإقتصادية لدول المغرب العربي.

الموارد الإقتصادية	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
القمح(مليون/طن)	800،3	500،17	400،1	130،0
البترول(مليون/طن)	02،0	106	71،3	09،70
الغاز الطبيعي(م م مكعب)	04،0	452	75،1	10،3
الإنتاج الأجمالي	628،0	880،602	120،7	420،73

للطاقة				
الذهب كغ	228	15	-----	-----
الحديد(مليون/طن)	130،0	2،15	500،1	400،10
الفوسفات(مليون/طن)	21	8،110	1،9	------

المصدر : ***المعرفة، مرجع سابق.***

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط أي بين أوروبا وإفريقيا مما جعله ممرا للتواصل الحضاري والديني ومركز للتبادلات الإقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط.

وفي ظل هشاشة وضعف المؤسسي للإتحاد المغاربي تتجه الدول الخمس إلى التعاون مع الخارج أكثر من التنسيق داخل الإقليم، وتعتبر صيغة الحوار (5+5) الأكثر إستخداما بين الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي حول العديد من القضايا الأمنية(الإرهاب، الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة..) (مساوي، مرجع سابق).

خريطة رقم02 دول المغرب العربي

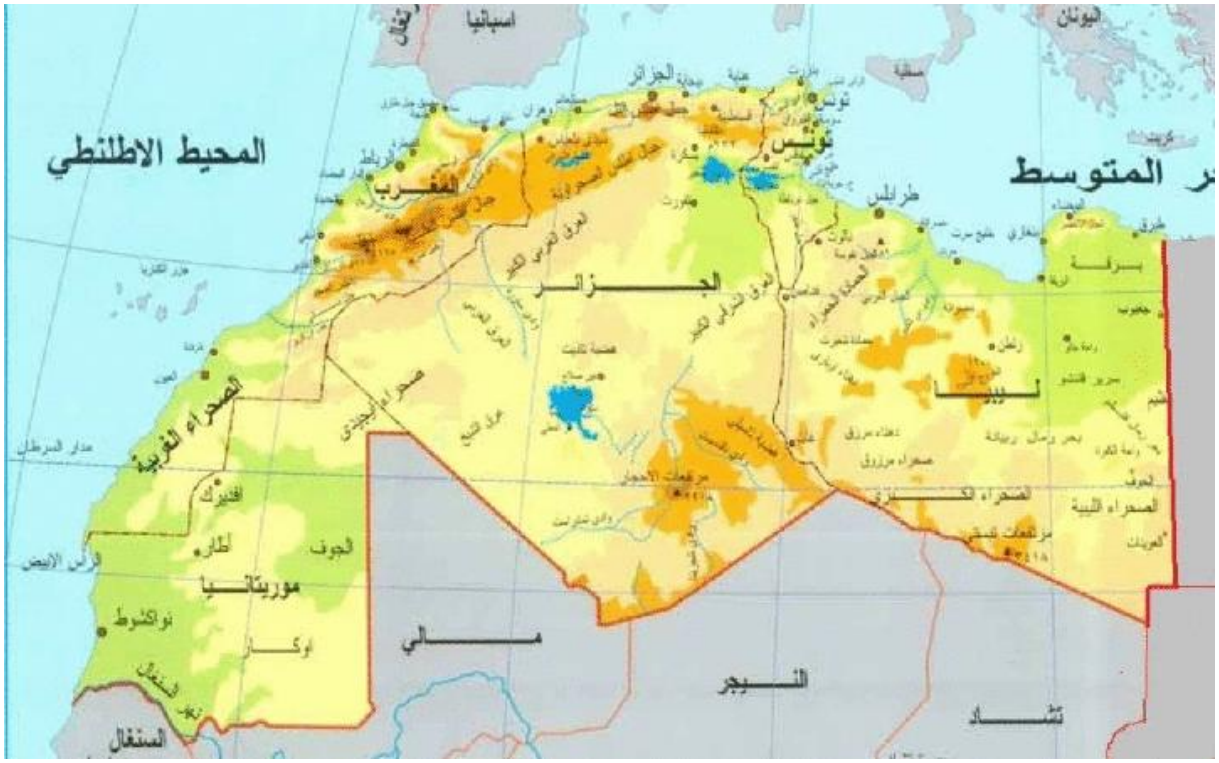

Source ; https://ar.moroccomail.fr/

- **الخلفية التاريخية للمنظومة الأوروبية في المنطقة.**

يعود التواجد الأوروبي بالقارة الإفريقية إلى فترات زمنية طويلة جدا تمكنت من خلالها من إحتلال المنطقة وتقسيمها إلى مناطق جغرافية، حيث إستطاعت القوى الأوروبية الإستعمارية أن تحافظ على مصالحها في القارة حتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه مكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على إفريقيا، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لمصالح حلفائها الأوربيين في مناطق نفوذهم في القارة، ومع أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الإفريقية والذي كرسه مؤتمر برلين 1884 بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة الأوروبية الرئيسة وهي (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا)، وكأي إستعمار في العالم يعطي صورة المنقذ من التخلف والفقر والجهل للبلد المستهدف وبالتالي صورت القوى الأوروبية على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والديمقراطية وحقوق الإنسان لدول العالم الثالث، إلا أن الإستعمار كان السبب الحقيقي لدمار هذه الدول ولتخلف القارة ككل، حيث إستنزفت مواردها الطبيعية وخيراتها وغمص أفرادها في الجهل والتبعية طوال سنين الإستعمار (مساوي، المرجع نفسه).

بدأت الدول الإفريقية تحصل على إستقلالها مع أواخر الخمسينات من القرن العشرين من الإستعمار الأوروبي وبالتالي تراجع مكانة القوى الأوروبية بالمنطقة والذي تزامن مع تواجد الثنائية القطبية الذي ساد أثناء الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي المتمثل في الولايات المتحدة الإمريكية والإتحاد السوفياتي في منطقة المستعمرات التقليدية للقوى الأوروبية، مع إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ القوى الأوروبية بالمنطقة، وكان إهتمام القطبين بالمنطقة الإفريقية لمحاولة إستقطاب الدول الإفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه وإحتواء الطرف المضاد. (مساوي، المرجع نفسه)

ملخص الفصل الأول.

بدأ الأمن الأوروبي يواجه منذ نهاية الحرب الباردة تهديدات جديدة ومعقدة غيرت كثيرا في مفهومه وأبعاده، كما إستعملت مصطلحات ومفاهيم جديدة مثل الأمن الإقتصادي والأمن الإجتماعي، لتحل محل الأمن العسكري ولتغيير مفهوم الأمن وأهدافه ومجالاته بشكل واضح، إذ بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات مثل الهجرة غير شرعية والإرهاب المخذرات وغيرها، ورغم تطور مفهوم الأمن فقد ظل هاجس إستعمال القوة حاضرا لدى الإتحاد الأوروبي من خلال الورقة التي قدمها **خافيير سولانا** الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن والدفاع للإتحاد الأوروبي إطار للإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة "أوروبا آمنة في عالم أفضل" وهي وثيقة قدمت في المجلس الأوروبي عام 2003 ، شدد فيها على الحاجة لإلتزام الإتحاد الأوروبي بالوقاية من النزاعات وإقرار المقاربة الإستباقية عبر تقييم مستمر لديناميكية النزاعات، فسولانا يؤكد على عدم إبعاد الخيار العسكري بالإضافة إلى الأدوات الناعمة المتمثلة في الحوار السياسي والتعاون، العلاقات المالية، بهدف تقليص دور العوامل التي تؤدى إلى اللاإستقرار لأوروبا.

الفصل الثاني

رغم تأخر العرب عن الإنخراط في تغيير واقعهم والمشاركة في التحولات العالمية على غرار ماجرى في غير بلد ومنطقة وعلى غير مستوى وصعيد، إندلعت حركات إحتجاجية وثورات شعبية في معظم البلدان العربية مطالبة بتغيير شامل وجذري للحياة السياسية والإجتماعية تتعدى الإصلاحات الجزئية أو الشكلية، لقد إستنفذت الشعارات التي إستمدت منها الأنظمة العربية المصداقية والمشروعية سواء في مايخص مواجهة التحديات في الداخل أو إدارة علاقاتها وصراعاتها مع الخارج، فعلى المستوى الداخلي أخفقت الأنظمة في شعارات التقدم والحرية والعدالة الإجتماعية بل أدت إعادة إنتاج الأوضاع على نحو أسوء، بعد أن حولت الجمهوريات إلى ملكيات أنتجت على سبيل المثال طبقة العاطلين عن العمل من حملة الشهادات وسواهم، وعلى المستوى الخارجي لم تكن الأمور أحسن حالا سيما فيما يخص القضية الفلسطينية كقضية مركزية وأساسية تحتاج إلى حل(حرب، 2011، ص18).

ومن خلال هذا الفصل سوف نتناول إرهاصات أحداث الثورات العربية التي إستهلت بأصل التسمية لمصطلح " الربيع العربي" وبعض المصطلحات المشابهة أهما مصطلح الثورة التي وصفت بها الأحداث العربية فتارة توصف على أنها ثورات وتارة أخرى إنتفاضات وإحتجاجات في ظل ماسمي بالربيع العربي، إنتفضت وثارت الشعوب العربية في عدة دول التي كانت الميزة الأساسية لها نظام حكم تسلطي لايمت للديمقراطية بصلة من حيث المبادئ والقانون ومن حيث الممارسة على أرض الواقع الذي عانت منه الشعوب العربية وأرادت تغيير هذا الواقع الذي يتميز بالعنف وقيد للحريات والتسلط والتهميش الإجتماعي والإقتصادي والسياسي في ظل غياب تام للأحزاب السياسية والممارسة الفعلية للسلطة التي تمثل آراء ومطالب الشعب بكل أطيافه وفئاته العمرية، إندلعت الإنتفاضات والإحتجاجات المعبرة عن سخط وغضب الشعب وكانت تونس هي أولى الشرارة لتنتقل فيما بعد إلى مصر، ليبيا وبقية الدول العربية التي شهدت هذه الحركات الشعبوية لإسقاط النظام، إختلفت الظروف والأسباب في قيام الإنتفاضات والإحتجاجات العربية من بلد إلى آخر وذلك حسب خصوصية كل دولة، لكن كانت هناك جملة من الأسباب والدوافع المشتركة بين كل الدول العربية، التي ساهمت في بلورت هذه الإنتفاضات على أرض الواقع والتي أبرمت من خلال مواقع التواصل الإجتماعي ودون إطالة خرجت إلى أرض الواقع مع حرق البوعزيزي لنفسه، فتراوحت الأسباب من عوامل داخلية محضة أي أن الإنتفاضات الشعبوية هي وليدة الواقع المزري الذي

يعاني منه الشعب العربي وخاصة فئة الشباب المتعلم ذو الشهادات الجامعية، من أسباب إجتماعية، إقتصادية، ثقافية، كالفقر، البطالة، اللاعدالة الإجتماعية ولا الإقتصادية للثروات لكل دولة،...،أما الأسباب والدوافع الخارجية لايمكن تجاوزها لأن لتفسير أي حدث في العالم لابد من الأخذ بالأسباب الداخلية والمحيط أو البيئة الخارجية الإقليمية أو الدولية، وبالتالي كانت التحولات السياسية العربية متأثرة بالمحيط وأيضا كان للقوى الخارجية دور مهم في تحريك الأحداث العربية، فكل دولة تبحث عن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية ويعتبر الإتحاد الأوروبي بسياساته الأمنية مثال على ذلك.

كان الهدف من وراء إنتفاضة الشعوب العربية هو الحصول على العيش الكريم وتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية، أما سياسيا فالإنتقال الديمقراطي وفتح المجال للتعددية الحزبية وممارسة السلطة في ظل دستور واضح وإنتخابات شرعية نزيهة تضمن حقوق الشعب وواجباته.

1.2. التحول الجيوسياسي في المنطقة المغاربية ووصف أحداث ثورات الربيع العربي.

يعيش العالم العربي منذ أواخر عام 2010 وسط موجة من الإنتفاضات والثورات والحراك الهادف إلى إسقاط أنظمة تسلطية والتحول إلى عملية الإنتقال الديمقراطي ولو بنجاحات نسبية ومختلفة حسب خصوصية وأوضاع كل بلد، وعلى حسب قدرات ومجهودات التكتلات الإجتماعية الطامحة للديمقراطية وإذا نظرنا بتمعن على خارطة الحراك الإجتماعي والسياسي، فإننا أمام موجة رابعة للديمقراطية بعد أن كانت آخر موجة قبيل الثمانينات، يمكن الإستدلال بها عبر إسقاط القوة الجماهرية الشبابية الأنظمة المستبدة في بعض دول الربيع العربي(تونس، مصر، ليبيا) (كريمأ، 2013، ص12).

تأسست الإنتفاضات الجماهرية الثورية تاريخيا على قيم الحرية والعدالة والمساواة والإستقلال في الأساس في مواجهة الظلم الإجتماعي والإستبداد سياسي الذي ينتج عن إستبداد السلطة أو الإحتلال الخارجي، إلا أن الرؤى الداخلية التفصيلية وتطبيقاتها العملية في الدولة والمجتمع جاءت متفاوتة بل ومتباينة لحد التناقض والتضاد (طالب، 2013، ص81)، وعند الحديث عن بلدان ثورات الربيع العربي، لابد أن يتجاوز الفكر البلدان الستة التي شهدت صدامات عسكرية، لأن رياح هذا الربيع وصلت تقريبا إلى جميع أنحاء الوطن العربي، وإن كانت بدرجات متفاوتة من القوة، بل ذهبت تداعياتها إلى أبعد من هذه الدول لتشمل دول غير عربية سواء في المحيط الإقليمي أو الدولي (بلقزيزأ، 2013، ص90).

إستهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية، بدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة بالنظام وطاقمه في أيام قليلة، وهذا ما أكد أن الحكم العسكري والعنف المفرط غير قادرين على التصدي لثورة شعبية، وذلك سرعان ماإنتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلا بإرهاصات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير وإستطاعت في أيام قليلة أن تطيح برأس النظام وهكذا ليبيا التي أيضا أطاحت بالنظام وبمؤسسات الدولة في حد ذاتها، لقد ساعدت طبيعة الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية على قيام هذه الإنتفاضات الثورية، لأنها طالما كانت بعيدة كل البعد عن أبسط مبادئ قيام الدول المستندة في شرعيتها على الشعب كمؤسسة رئيسية ومصدر الشرعية. (طالب، مرجع سابق، ص86).

1.1.2. مفهوم ثورات الربيع العربي.

- الربيع العربي كمصطلح متداول ومصطلح الثورة:

أولا: الربيع العربي

من بين أهم التسميات التي أطلقت على الحركات والثورات العربية مصطلح "الربيع العربي" الذي تداول بشكل كبير في أول أسبوع من أحداث تونس، من خلال إستراده لما جاءت به مقالة الباحث الأمريكي **مارك لينش** والتي عنونت ب" **الربيع العربي الأوبامي**"، في مجلة سياسة الخارجية **Foreign Policy** بتاريخ 6 جانفي 2011 بعد مرور أقل من أسبوع على بداية شرارة الإحتجاجات في تونس، ولقد ربط الكاتب الربيع العربي وأحداث عام 2005 التي هي عبارة عن تجمعات وتظاهرات التي قامت بها حركة 14 آذار اللبنانية لإسقاط النظام السوري وذلك في عهد **جورج بوش** ونقلت مباشرة على وسائل الإعلام،(الزين، 2013، ص62)، ووجدت السياسة الأمريكية مبتغاها من هذه التسمية " الربيع العربي" كتمويه أو سياسة لتمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة.

وسرعان ماطغت مفردة "الربيع العربي" أو "ثورات الربيع العربي" على لغة السياسة الأمريكية التي وجدت فيها عنوانا مموها لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذه في المنطقة.

إرتبطت مفردة الربيع العربي تاريخيا بالثورات السابقة، حيث إرتبطت بمسارات التحول نحو الديمقراطية الغربية، إبتداءا من "ربيع الأوطان" الأوروبية عام1889، وعلى ربيع براغ في تيكوسلوفاكيا عام1968 وصولا إلى ربيع أوروبا الشرقية عام 1989، وقد أطلقت أيضا هذه التسمية" ربيع دمشق" على الحركات المعارضة لنظام الحكم في سوريا في فترة مابين(2000-2005)(مرزوقأ، 2014، ص306) ، لكن الكثير من البحثة لفتو أن مفردة " الربيع " متصلة بالتصور الأمريكي في المنطقة، وهذا مايدفع إلى وجود تصورين:

1- الخط الجماهيري العربي الذي إنتفض ضد الظلم والإستبداد وإحتكار السلطة، وهو يسعى إلى إرساء قواعد العدالة والديمقراطية في بلدانه.

2- الخط الأمريكي والدولى، وهو الذي يحاول إستخدام" الثورات العربية" أو تحريكها وفقا لمصالحه وأهدافه(عبد الله، مرجع سابق، ص527).

يظل مصطلح الربيع العربي مسار للجدل النظري والفكري والسياسي في كل أبعاده وعلى كل مستوياته لعدم حدوث توافق وإجماع لتوصيف هذا الحدث المفصلي في التاريخ العربي المعاصر، بدءا من إستخدام مصطلح" الربيع العربي" غير المتفق عليه، مرورا بمساراته، وإنتهاءا بإنعكاساته المنظورة في محيطه العربي، يعتقد أغلبية علماء السياسة والإجتماع العرب أن مصطلح" الربيع العربي" غير مناسب ويتم وضعه إحتياطا بين مزدوجتين ويشار إليه إزدراء "بمايسمى بالربيع العربي" لكن على الرغم من الإزدراء، لم يقدم أحد من العلماء مصطلحا بديلا مناسبا، رغم وضوح المشهد السياسي في البلدان العربية التي شهدت من الإنتفاضة وصولا إلى الثورة، لايعبر عن ربيعا وإنما شتاء قارص، وهناك من إستعمل مصطلح" الربيع العربي" بنية التفاؤل لما سوف تصل إليه هذه الإنتفاضات والثورات من فجر جديد من الحرية والديمقراطية وإنتهاء زمن الفساد والإستبداد، ووسط القبول والرفض وأمام سرعة الأحداث على الساحة العربية بقي المصطلح متداول عربيا ومستخدما أجنبيا في الخطاب الأكاديمي والخطاب الإعلامي في ظل غياب المفهوم البديل(عبد الله أ، مرجع سابق، ص–ص، 449–450).

تواترت الآراء وتباينت حول المفهوم الثوري الذي أدى إلى فعل التغيير وإسقاط رؤوس الأنظمة العربية تحت مسمي " الربيع العربي" حيث يصر الشباب الثائر على توصيف حلمه بالتغيير ووصف ثورته على أنها أطهر وأنبل ثورة قامت في التاريخ لمواجهة الدكتاتوريات، أنها ثورة على الرغم من إفتقارها إلى قيادات فكرية وسياسية قائدة وملهمة لخطاب وبرنامج سياسي محدد، وفي هذا السياق المتحمس لشباب الثورة أو ثورة الشباب، كما يطلق عليها في وسائل الإعلام العربية، تم إعطاء هذا التوصيف طابعا عالميا إنحاز له الموقف الدولي وتم الترويج له في المحافل الإعلامية والصحفية، الأمر الذي أنتج مصطلح الربيع العربي رمز به إلى الشباب صاحب الثورة(هندي، 2014، ص537).

إلى جانب مصطلح الربيع العربي برز مفاهيم ومصطلحات أخرى مثل: الحراك الجماهيري العربي، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، الحركات الإحتجاجية العربية، التحركات العربية من أجل الديمقراطية، الربيع العربي..لكن المصطلح الأكثر تداولا هو مصطلح (الثورات العربية)، ومصطلح الثورة هو المصطلح المفضل لدى القطاعات الشبابية الذي أطلقته على الأحداث كل من (تونس، ليبيا، ومصر)، لكن أيضا هذا المصطلح شهد جدلا كبيرا من منطلق أن ماحدث ويحدث في المنطقة العربية لايمد في أي شكل من الأشكال إلى مستوى الثورة، بالمعنى المتعارف عليه في أدبيات الثورة.

ثانيا: مصطلح الثورة:

الثورة Revolution من المصطلحات المخضرمة التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ماقبل التاريخ ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الإستعمار أو ضد أنظمة إستبدادية، إلا أن مفردة الثورة **لغة** لاتقتصر على هذا الجانبين، بل تمثل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا سواء أكانت أوضاعا طبيعية أو سياسية أو إقتصادية أو حتى إجتماعية(أبراش، 2011، ص18)، ويستعمل مصطلح الثورة في سياقات مختلفة سواء أكانت الثورة الصناعية، أو ثورة التكنولوجيا، أو ثورة زراعية، فالثورة هي كل التغيرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب والحضارة الإنسانية.

وما يهمنا نحن في هذا السياق هو النوع من الثورات الذي يدور حول الثورات السياسية والإجتماعية والتي تعني:" تحرك الجماهير الحاشدة إحتجاجا على أوضاع إجتماعية، إقتصادية، سياسية لبيئة مرفوضة، وتتبع هذه الثورات سعيها لإحداث تحولات جذرية في حياة الشعوب ويحقق بعضها أهدافها ويفشل بعضها ويتم تحريف بعضها عن مسارها"(أبراش،المرجع نفسه، ص18)، وتتصف كلمة الثورة بالغموض وتكاد تأخذ الثورة في الإستعمال الشائع بمعنى(التغيير) وربما توحي بأن التغيير مفاجئ أو لافت للنظر، إلا أنها أحيانا تذهب لأبعد من هذا المعنى(Brinton,1995,p23).

تعرف الثورة في الأدبيات السياسية والإجتماعية بأنها:" حركة سياسية يقوم بها الشعب أو الجيش أو الأحزاب السياسية وذلك بهدف تغيير الوضع الراهن وتوظف الغضب وعدم الرضا للتعبير عن ذلك في سبيل التطلع لغد أفضل"، أو هي " جملة من التغييرات الجذرية الشاملة التي تستهدف الطبقة الحاكمة أو التوجه الفكري لبناء منظومة سياسية إقتصادية جديدة تعتبر عن أمال وأهداف الشعوب التي قامت بالثورة "(العرداوي، 2013، ص2).

والثورة بالنسبة **لهيغل HEGEL:**" حركة تتسم برفض وإنكار الوضع القائم، وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني"، أما **كرين برتون CRANE BRINTON** فقد عرفها على أنها:" شكل من أشكال الحركات الدينامية العملية التي تتميز بالإنتقال من بنية إجتماعية سياسية إلى بنية أخرى، وأنها تتجاوز الحد القانوني في الإنقلاب على الجكومة القائمة بشكل عنيف وثوري"(Brinton, Op, cit).

ويترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور وإنهيار النظام الحكومي القائم، ولكنها لاتمس شخصية الدولة ولاتؤدي في الغالب على سقوط إلتزاماتها الدولية، ومن أشهر الثورات في التاريخ الثورة التي أدت إلى

إستقلال المستعمرات الأمريكية عن بريطانيا 1776، الثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية التي أقامت النظام الإشتراكي 1917.(عويضة، 2018، ص20)

لم نجد تعريف موحد لها، فكل تعريف تنسب إليه مشوبات لنقصه، ذلك أنه يصدر من رؤى وأحكام وتعديلات تعكس إلى هذا الحد أوذلك آراء الفاعلين فيها ومواقفهم ومصالحهم وتحيزاتهم.

- **المداخل النظرية المفسرة لمصطلح الثورة:**

حاولت النظريات التقليدية والحديثة إنطلاقا من تعقد الظاهرة الثورية أن تساهم في تفسير الثورة وتحليل أبعادها، وقد ساد المدخل الإقتصادي في تفسير الثورات لعقود طويلة، حيث ركز الكثيرون على الأسباب الإقتصادية لقيام الثورات لكن مع مرور الوقت وتعدد الثورات بات المدخل الإقتصادي عاجز لوحده أمام تفسير معطيات الثورات حاليا، ومنها المدخل الإجتماعي خاصة الذي أكد أن السبب الثورات هو الظلم الإجتماعي المبني على الإستئثار قلة الناس بخيرات البلاد ومايترتب على ذلك من إستحواذهم على السلطة والنفوذ وحرمان الشعب من أبسط حقوقهم(الطيار، 2016، ص52).

أولا: النظريات التقليدية.

1- النظرية الإقتصادية: من بين الذين ركزو على المدخل الإقتصادي والحرمان لتفسير قيام الثورات نجد **سان سيمون** أمام **كار ماركس** الذي يرى أن الثورات جميعها ذات طبيعة واحدة، ويرجع سبب إندلاعها إلى الأسباب الإقتصادية المتمثلة في علاقات الإنتاج والتوزيع التي تؤدي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة البوليتاريا 1917، وتهئ الأسباب الإجتماعية والظروف المواتية لحدوث الثورة(الطيار، المرجع نفسه، ص54).
2- النظريات النفسية: تعددت مداخل هذه النظرية في حد ذاتها لتفسير ظاهرة الثورة المعقدة، وإعتمدت على عنصرين أساسين في تفسيرها لأسباب الثورات أولا العوامل النفسية تدفع بالشخص لكي يشارك في الحركات الثورية والذي يرتبط بنفسية الفرد في حد ذاته والتي تنبع من الغرائز أو الإحباط الذي تعرض له، أما ثانيا فهو الأساس الأشمل والأحدث المدخل النفسي الإجتماعي الذي يجمع بين طياته كل من الأبعاد النفسية والإجتماعية(الطيار، المرجع نفسه، ص55).

ثانيا: النظريات المعاصرة.

1- نظرية التوقعات المتزايدة Rising Expectation: نبتت بذور هذه النظرية من تحليل **ديتوكفيل** لكيفية وأسباب إندلاع الثورة الفرنسية، لأن الثورة الفرنسية لم تحدث في وقت الركود الإقتصادي ولا القهر السياسي، أي أن الثورات وفق هذه النظرية لاتؤخر حين تمضي الأمور من شئ للأسوء بل على العكس أنها تحدث حين يعتاد الناس زمنا طويلا على الحياة في ظل نظام مستبد دون إحتجاج وفجأة يجدون الحكومة ترخي قبضتها فيسارعون لحمل السلاح ضدها، وقد حاول **ديتوكفيل** تعميم أسباب الثورات إنطلاقا من الثورة الفرنسية(الطيار، المرجع نفسه، ص58) ، فقد يمر المجتمع بمرحلة تردي الأوضاع الإقتصادية، فتحبط التوقعات وفجأة تظهر فجوة كبيرة بين مايريده الناس ومايستطيعون الحصول عليه، وبتعبير **دانيال لينر** تصبح نسبة المراد الحصول عليه مقلقة مما يولد ثورة الإحباطات المتزايدة(الطيار، المرجع نفسه، ص60).

2- نظرية أثر الإنتشار :Spill Over Effect: يعتبر مفهوم أثر الفراشة أحد المفاهيم المستخدمة في النظرية الوظيفية الجديدة وهو يشير إلى إنتقال عملية التكامل الوظيفي بين الدول من مجال لآخر، وقد إستخدم هذا المفهوم في تحليل أثر التطورات التي تحدث داخل دولة ما على دولة أخرى تشابه مع الدولة الأولى من حيث مكوناتها ومقدرات القوة الخاصة بها، وأثرها على الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة وعلى النظام الدولي وذلك بإفتراض وجود تأثير عابر للحدود لقضايا معينة، وهو ماحدث للإنطلاق من الثورة التونسية إلى الثورة المصرية(الطيار، المرجع نفسه، ص60).

3- نظرية الديمينو Domino THeor : أثارت الأحداث العربية الأخيرة العديد من النقاشات والتساؤلات حول تأثير نظرية الدومينو أو عدوى الثورات عليها، وربما ترتبط هذه الأحداث بما جال به صمويل هنتجتون في نهاية القرن 20 عن الإمتداد الديمقراطي في العالم، في ظل هذا التصور نجد أن مقاربات الحدود الجغرافية والسياسية في العالم تتلاشا أمام منطق العدوى الثورية وأن مايحدث في دولة يمكن أن يحدث في دولة أخرى من العالم وهذا ما لوحظ في أحداث تونس، ثم مصر منذ بداية 2011، وتفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الإستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين وتفترض أنه يمحو نجاح تلك القوة في زعزعة إستقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الإستقرار يمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر(الطيار، المرجع نفسه، ص61).

وتقوم نظرية الديمينو على إفتراضات في مقدمتها أن هناك قوة خارجية عن الدولة هي التي تدفعها للسقوط بمعنى أنها تدفعها لتغير نظامها السياسي تغييرا جذريا ثوريا، كما أن إنتقال التأثير

الثوري بين وحدات النظام الإقليمي يكون في فترات متقاربة زمنيا، وأن وحدات النظام الإقليمي متشابهة لدرجة كبيرة نسبيا، بما يساعد على إنتقال التأثير الثوري وفي النهاية فإن التغيرات الجذرية أو الثورية في الدول تحدث نتيجة عدم الرضا عن التوازن القوي القائم داخلها(Zeeson 2009,)، هذا الإنتشار الثوري للتغيرات في النظام السياسي بأكثر من دولة في الإقليم الواحد هو جوهر نظرية الديمينو في العلاقات الدولية.

4- نظرية أثر الفراشة Butterfly Effect: يعتبر هذا المفهوم أحد المفاهيم الرئيسية المستخدمة في نظرية الفوضى، ويرجع أصل هذا المفهوم إلى نظرية فيزيائية إبتكرها **أدوارد لورنز Edward Lorenz** عام 1963 لتفسير الظواهر الطبيعية والأحداث المتواترة التي تنتج عن حدث بسيط، لكنه يؤدي في النهاية إلى سلسلة من النتائج والتطورات التي يفوق حجمها الحدث البسيط الأول ممايدل على أن التغيرات الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات ضخمة فحركة بسيطة في جزء من العالم يمكن أن تغير تاريخ العالم ككل، وترتكز نظرية الفوضى على فكرة كيف أن أحداثا بسيطة تؤدي إلى تغيرات كبيرة من خلال أثر الفراشة وفي مجال العلوم السياسية يتم إستخدام مصطلح الفوضى لوصف سلوك أو ظاهرة سياسية، مثل الحروب والثورات وعدم الإستقرار السياسي، كما تمت الإستفادة من نظرية الفوضى في أبحاث السلام في العلاقات الدولية، وفي مجال تفسير عدد من الظواهر مثل الإنتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية فتوصلت بعض الدراسات إلى أن التغيرات الضئيلة في نسب الإقتراع داخل كل ولاية يمكن أن يؤدى إلى تغيرات ضخمة، بمعنى أنها يمكن أن تبرز مرشحا معينا وتطيح بآخر داخل المجتمع الإنتخابي، ومن أمثلة التاريخ الثورة الإيرانية التي تعتبر نتاج عدم يقين فوضوي تسبب في إحداث تغيرات ديناميكية لم يكن ممكنا توقعها، وهو ماحدث في الثورة التونسية وماتبعها من أحداث العديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر وليبيا(الطيار، مرجع سابق، ص64).

هناك ستة مذاهب ذهبت لتفسير وتحليل ظاهرة الثورات العربية:

1- التفسير الإسلامي: إعتبر التيار الإسلامي أن هذه الثورات عفوية وأنها عبارة عن صحوات عربية شعبية بدوافع إسلامية، وجاءت تعبيرا عن كفاح وجهاد التيار الإسلامي على مدى العقود السابقة، حيث أرغمت الإدارة الأمريكية والغرب في النهاية إلى الإعتراف بقوة الإسلاميين ودفعتهما لتسليم السلطة أخيرا.

2- أصحاب نظرية المؤامرة: أصحاب هذا الإتجاه تمثلو خاصة في كتاب الأنظمة العربية المخلوعة (كالإعلامي المصري توفيق عكاشة عضو قيادة الحزب الوطني المصري المنحل، وكتاب الأنظمة السابقة في تونس وليبيا ، اليمن، أيضا نجد (ضاحي خلفان) قائد شرطة دبي قوله أن لديه معلومات موثوقة عن تحضيرات لثورات ستحصل في الخليج بدعم غربي هدفها إيصال الإخوان المسلمين إلى السلطة.

3- التفسير النهضوي العربي الحداثي: مجد هذا الإتجاه الثورات العربية وشبابها وشهدائها، وإعتبر أن فجر العروبة قد ولد من جديد وأن هناك فرصة لتجديد القضية العربية والوحدة العربية على أسس تنموية ديمقراطية حداثية، ويمثله مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

4- إتجاه يجمع بين توفر الأرضية العربية الثورية والإختراق الدولي: ذهب هذا الإتجاه مذهبا وسطا، فوجد أننا أمام إنتفاضات وحركات وليس أمام ثورات تامة وفق التعريف الكلاسيكي للثورة كما أشرنا سابقا، بدات عفوية في أسبابها ولكنها وظفت وحركت عن بعد من جانب الإدراة الأمريكية والغرب بغية تحقيق أهداف جيواستراتيجية وإقتصادية وسياسية في المنطقة.

ويجمع هذا الإتجاه بين عفوية الدوافع وتلقائيتها وتوفر أرضية ثورية من جهة وبين وجود تقاطعات وخيوط دولية وإقليمية وظفت هذه الحركات على ضوء إستشراقات مستقبلية، مستدلا على الإختراق والتلاعب الأمريكي والغربي السابق على قيام الثورات بقرائن كثيرة، ومنها تدريب وتمويل آلاف الناشطين في مؤسسات أمريكية وغربية، وتصرفات القائمين على الشبكات والفضائيات العربية، والحياد السياسي اللافت لقيادات أركان الجيش العربية التونسية المصرية واليمنية، ويمثل هذا الإتجاه المفكر الإسلامي المصري الدكتور **طارق رمضان** حفيد مؤسس الإخوان المسلمين، "الإمام حسن البنا" والباحث التونسي الدكتور **حسن مصدق** في كتابه **وثائق ويكيليكس وأسرار ثورات الربيع العربي،** والكاتب اللبناني الدكتور **نديم منصوري** في كتابه **الثورات العربية بين المطامع والمطامح**(الزين، مرجع سابق، ص29).

5- نظرية تقاسم النفوذ الدولى وتقسيم العالم العربي: يرى أن الثورات العربية عملية أمريكية غربية تركية قطرية، لتقاسم النفوذ والمواقع الإقتصادية والسياسية والعسكرية والجوسياسية، جرى تدبيرها بتعاون عربي بما يشبه إتفاق سايسبيكو الجديد، مستغلا الواقع العربي المتحفز للثورات محركا له عن بعد وتبني هذا الإتجاه (الإعلامي المصري محمد حسين هيكل، الكاتبة اللبنانية غادة

الباقي)، وباقي الكتاب الأخرين بالإضافة إلى إتجاه الخبير الفرنسي **آلان شووري** مدير جهاز الإستخبارات الخارجية الفرنسية السابق، الذي يرى أنها:" إنقلابات تم تغطيتها بثورات شعبية".

6- التفسير الليبيرالي العربي: يضم هذا الإتجاه عددا من الليبيراليين العرب الذين وجدوا أن القيم الليبيرالية العولمية أخذت بالإنتشار مسببة موجة ديمقراطية عربية، وأن الشباب العربي أخذ بالتحرر مستندا إلى تطور التكنولوجي الرقمي الذي حطم الإيدولوجيات والوصايات ، وأن الفرد الليبرالي العربي إستيقظ من سباته العميق، وعبر عن هذا الإتجاه الباحث الليبرالي اللبناني **علي حرب** في كتابه " **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي** وعشرات الكتاب العرب الأخرين(الزين، المرجع نفسه، ص31).

هناك رأي يؤكد أن الثورات العربية من صنع المخابرات الغربية، إنتاج نظرية الفوضي الخلاقة التي كانت قد أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **كوندا ليزا رايس** وقالو أن تنفيذ هذه الثورات قد تم بأيدي عدد من خلايا العملاء الذين زرعتهم الإستخبارات المعادية للأمة العربية بإسم الديمقراطية وحقوق الإنسان(النجار، 2013،ص263).

يمكن تصنيف الثورات العربية من حيث الشكل والمضمون:

1- **من حيث الشكل**: يمكن تصنيف الثورات العربية من حيث الشكل، على أنها ثورة شبابية إعتمدت وسائل الإتصال الجديدة (فايسبوك، تويتر، يوتوب) في تداول الأخبار والمعلومات، حيث تمكنت هذه الفئة من الإنفلات من الضبط والمراقبة خاصة في تلك الكيانات السياسية المغلقة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)، وقد ضمت إيدولوجيات مختلفة إسلامية، يسارية، مسيحية، ليبرالية..

2- **من حيث مضمون خطابها**: فيمكن تصنيفه ضمن خانة الفكر السياسي الليبرالي وذلك إنطلاقا من الشعارات المرفوعة المطالبة بإصلاحات إقتصادية، سياسية، ليبرالية تتماشي مع الشعار الليبرالي الشهير (دعه يعمل دعه يمر)، وهي فرضية يؤكدها خطاب الإسلام السياسي بمصر، تونس، حيث دعما طموح الشباب في العيش الكريم والتغير نحو الأفضل، دون فرض إقتراحات عملية تذكر، إضافة إلى أنها تطبق فكرة أساسية في الفكر السياسي الليبرالي مفادها" روح العصر في التغيير" وهو مبدأ نادى به المفكر **سبيس** في الثورة الفرنسية، حيث تم إعتماد القوة في التغيير الأنظمة السياسية والإقتصادية وهو ماسارت فيه ثورتا تونس ومصر(العابدة، 2011، ص19).

بعد تفجير الثورات العربية بشكل متتابع في كل من (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)، والتي كان الهدف الرئيس لها إسقاط النظم الإستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا، دخلت هذه الدول مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر والتي توصف بالمرحلة الإنتقالية، ذلك أن السقوط لايعني الوصول للديمقراطية، فالكثير من الدول العالم أطاحت بنظم سلطوية لكنها إنحدرت إلى حرب أهلية أو إنضمت إلى خانة الدول الفاشلة أو إستبدلت بدكتاتوريات أخرى، كما حصل في العديد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا وإفريقيا، وحتى العالم العربي بمراحل مبكرة من التحول الديمقراطي(مؤيد، 2913، ص6) ، وتتسم عملية التحول الديمقراطي بدرجة من التعقيد والفوضى علاوة على تعدد مساراتها، ومن ثم اختلاف نتائجها وهي ترتبط في جوهرها بثلاث مراحل أولها، إنهيار النظام السلطوي، بينما تتعلق المرحلة الثانية بعملية التحول الديمقراطي ذاتها والتي يتم من خلالها الإنتقال من حكومة عسكرية أو سلطوية إلى حكومة مدنية منتخبة تحظى بالقبول الشعبي، حيث تحدد هذه المرحلة قواعد اللعبة السياسية وكآخر مرحلة تتعلق بتوطيد الديمقراطية Process of Consolidation وهو مايرتبط بإيمان النخب والشعب بأن الديمقراطية هي الشكل الأفضل لحل المشكلات، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بالثقافة السياسية في المجتمع(مؤيد، المرجع نفسه، ص7).

أظهر المشهد العربي تناقضا عصف بضرورتين متلازمتين، بين تنمية الحياة السياسية الداخلية وبين المحافظة على السيادة الوطنية ودفع بهما في إتجاهين متعاكسين: (حيدر، 2012، ص13)

الأول: إضطراب التحول الداخلي أدى إلى وضع حركة التغيير أمام حدين إما الإستغراق في الفوضى والعنف، وإما المصادرة والإحتواء، وهذا ماتجلى في إختيارات كل من (مصر، تونس، ليبيا،).

الثاني: من خلال الإمتداد الإقليمي للدول العربية سارعت الترتيبات الدولية إلى إعادة تشكيل مظلة أمنية إستراتيجية تغطي شبه القارة الشرق الأوسطية، بين هذين الإتجاهين نجد علامات فارقة في صعوبة لإمتلاك الربيع العربي المدخلات الجيوبوليتكية والتحرر من مؤثراتها (حيدر، المرجع نفسه، ص14).

يمكن القول أن ثورات الربيع العربي تحمل سمات الثورات من جانب كما تحمل في الوقت ذاته عناصر الحركات الشعبية من جانب آخر، فالثورات عادة مايقودها رموز وقيادات منظمة ذات رؤى وبرامج سياسية وفكرية مسطرة لها، وهذا مالم يتوفر في الأحداث العربية، حيث عرفت التحركات التلقائية زخما جماهيريا هائلا إلا أنها كانت تفتقد لزعامة أو قيادة موحدة، مما سهل على القوى الجماعات السياسية الأخرى مثل الإخوان المسلمين من تسخير الحركات الشعبية لصالحها، لكن تبقى الأسباب

والدوافع السياسية كإتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم والجمود السياسي، والظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة هي عناصر رئيسية محركة للثورات والإنتفاضات الشعبية وهذه الأسباب توفرت إلى حد ما في بلدان الربيع العربي، على هذا الأساس يمكن القول أن ماحدث هو أقل بقليل من كونه ثورة وأكثر بكثير من أنه مجرد إحتجاجات شعبية، يمكن القول هو إستثناء يؤول إلى دخول العالم العربي مرحلة جديدة يستبعد خلالها الرجوع إلى الماضي.

2.1.2. الثورات العربية وإستراتيجية الوصاية .

إتفق العديد من المحللين السياسين في تفسيرهم لأسباب ثورات الربيع العربي بأنها عاصفة كرامة سياسية في المقام الأول، قادها أبناء الطبقة الوسطى معتمدين على وسائل الإتصال الإجتماعي والتظاهر والإعتصام المتواصل، وذلك بعد أن تخلصو من مسألة الخوف من القتل والتعذيب التي تمارسها الأنظمة العميقة ضدهم، هذا بالإضافة إلى الأسباب الإقتصادية الهامة، وهناك تفسير يرى أن الربيع العربي قد حدث في سياق الموجة العالمية لإنتشار الحريات والديمقراطية الجديدة التي أعقبت إنهيار الشيوعية وسقوط الإتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي، حيث بدأت دول أوروبا الشرقية تتجه نحو الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة وإلغاء القيود المالية والإقتصادية وتطبيق سياسة السوق الحرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالربيع العربي نتيجة لأسباب خارجية، فهو نتاج مؤامرة خارجية تهدف إلى تجزئة الدول العربية وإضعافها وزعزعة إستقرارها(الرواف، 2006، ص21)، وهذا ماسنتطرق إليه بالتفصيل ضمن الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية لعاصفة ثورات الربيع العربي.

تكمن أسباب الثورات بشكل عام في ثلاثية الإستبداد السياسي، الإجتماعي والإقتصادي بالإضافة لما تعانيه الدول من أزمات ترتبط ليس فقط بأوضاعها الداخلية وإنما أيضا بإستمرار فاعلية الدور الخارجي الذي قبل بوضع الإستقلال السياسي وإحتفظ بوضع سياسي، إقتصادي إجتماعي يتسم بالتبعية، ومن ثم فإن أسباب الثورات عديدة ومتنوعة وتختلف بإختلاف السياق الزماني والمكاني وتباين البناء الإجتماعي، حيث تمر المجتمعات البشرية عبر تاريخها بأحداث تتفاوت في تأثيرها على المعطيات الحضارية، فبعض تلك الأحداث تمر عابرة وبعضها يستمر تأثيره للمستقبل، والنوع الثالث يهم الكيانات القائمة وهو الأمر الذي حدث في تونس وليبيا منذ بدايات القرن 21، حيث شهد أحداثا مازالت آثارها قائمة وبعضها لم تتبلور مآلاته حتى الآن، لكنها كانت مقدمات لأحداث مهدت للتغير في تلك الدول والتي جاءت نتاجا لعدد من الأسباب(عويضة، مرجع سابق، ص35).

تختلف أسباب الثورة وتتعدد ففي رأي (أرسطو) أن سبب الثورة يكمن في سبب رئيسي وهو عدم المساواة، فأينما وجدت اللامساواة تكون هناك ثورة وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن النظام السياسي المستقر هو النظام الذي يضم نسبة كبيرة ممن ينتمون إلى الطبقة المتوسطة التي كانت تتألف من الأغلبية العظمى للشعب، بمعنى أنه كلما كان من الممكن تقسيم الممتلكات والسلطة على نحو واسع بين

أفراد مجتمع ما، لن يكون هناك أي سبب منطقي وراء إشعال أي ثورة، وفي واقع الأمر يبدو أن المجتمعات الديمقراطية الحديثة التي تضم شريحة عريضة من أبناء الطبقة الوسطي تتسم بالإستقرار على المستوى السياسي، ومن هذا المنطلق يوحي هذا الدليل بأن نظرية أرسطو باقية عبر الزمان، وقد إهتمت الأدبيات بمحاولة الكشف عن العوامل المسببة لحالة الإحباط والحرمان فالإسراع بوتيرة التحديث الإقتصادي يقحم المواطن العادي في إحتكاكات يومية مع أجهزة الدولة، مما يؤدي إلى خلق رؤى وتوقعات جديدة لدى الرأي العام مع تسييس طبقات شعبية ومن هنا تبدأ الصراعات بين الجماهير والدولة(الطيار، مرجع سابق، ص50).

أثار كل من **تيلي ديفيز، وتيد روبرت جور** إلى ضرورة البحث في ديناميات السياسات الإحتجاجية سواء إتخذت شكل مظاهرات أو أعمال عنف أو إعتصامات أو إضرابات أو ثورات، حيث تنطوي هذه السياسات جميعها على ديناميات داخلية واحدة دافعة للفعل الجماعي، بحيث تكون الثورة هي أعلى مراحل هذه العمليات الإحتجاجية من حيث الشدة والكثافة ومستوى الإنتشار ويعتبر كلا من "ديفيز" 1962 "وجور" 1968 من الباحثين المعروفين في مجال تطوير مايعرف بالنظرية "الإجتماعية النفسية للثورة "، فتقوم الثورات عندهم في أعقاب التطور الإجتماعي الإقتصادي طويل الأجل، وفي أعقاب الإنتكاسات الإقتصادية الحادة والقصيرة الأجل، بينما طرح **تيد روبرت جور** في كتابه " **لماذا يثور الناس**" عام 1970 بعض التفسيرات الخاصة بقيام الثورات والتي أقامها على فرضية أن سبب الثورات هو تراجع وتدهور شرعية النظام الحاكم ونمو الوعي الشعبي بضرورة تغيير هذه الأنظمة، بمعني أنه كلما ساءت الظروف المجتمعية وإنتشر الفساد وإتسعت رقعة الحرمان واللاعدالة الإجتماعية مع تراجع شرعية النظام السياسي نمت وبرزت الأفكار الثورية لدى الشعب (زايدأ، 2011، ص-ص،20-21).

لم ترتبط الحالة الثورية في العالم العربي بمجرد إتساع رقعة الحرمان والفقر، البطالة، تزايد الفساد، تفشي الظلم والإستبداد، بل تعدت ذلك إلى وعي الشعوب بالأوضاع الإجتماعية والسياسية المزرية وهذا ما أطلق عليه **هيغل** (بالوعي بالنقص)، أي أن وصول الفرد إلى حالة من الإدراك بالحقوق المسلوبة والإيمان بالسعي لإسترجاعها عبر النظال ومواجهة السلطة المستبدة وهذا مايفسر أيضا أن الحركات الإحتجاجية والنظال والثورات تقوم بها مجموعات تنتمي غالبا إلى الطبقة المحرومة أو المتوسطة من حيث المعيشة والمشاركة السياسية حيث إرتكزت مطالبهم على تغيير الحالة الإجتماعية والسياسية قبلها (مؤيد، مرجع سابق، ص5).

- **الأسباب والدوافع الداخلية.**

إعتبر عالم الإجتماع **د.أحمد شراك** " أن السبب الرئيسي في قيام الثورة في المنطقة العربية يعود بالأساس إلى الإستبداد الناعم، وهو ذلك الإستبداد الذي كان يفتح هامشا من التعديل الديمقراطي ويسمح بشئ من التعددية السياسية والحزبية في المجتمع"، وتكمن قوة ماحدث في دول الربيع العربي إلى ماسمي بـ (قوة الحشد) وجديتها وإبتكارها، فقد حذر عالم النفس الإجتماعي **غوستاف لوبون** معاصريه من مخاطر الحشود فكتب" من الضرورة أن نتوصل إلى حل للمشاكل التي تفرضها سيكولوجية الحشود، وإلا فلنستسلم بهدوء"، وهكذا قد سلمت الأنظمة نفسها في الصمت كما حدث في مصر، تونس ليرتفع هدير الحشد إلى صخب وعنف موازيا لما يستخدم ضده من عنف النظام في تجربة ليبيا واليمن ليسقط الأضعف في معركة الحشود، والأضعف هنا كان رأس النظام في البلدين ليبقي الصراع الحشدي على عنفوانه في سوريا التي لم يحسم أمورها بعد(هندي، مرجع سابق، ص542).

كانت الشعارات المستخدمة في جميع أنحاء العالم العربي خلال الإنتفاضات" الشعب يريد إسقاط النظام" و"العيش، حرية، عدالة إجتماعية" إذ تظهر هذه القائمة التي تلخص مطالب الثورة أن أسباب الثورة العربية هي أيضا إقتصادية، إجتماعية وسياسية وليست من قبيل المصادفة، وأن الأسباب السياسية للثورة العربية هي مزيج من الفساد والديكتاتوريات وعدم الرغبة في الإصلاح(ديبوف، 2016، ص21).

أسهمت عدة عوامل في ظهور الإنتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي على رأسها:

1- الطفرة الشبابية: تمثل الفئة العمرية الشابة الفئة المسيطرة في معظم الدول العربية حيث يمثل الشباب اكثر ثلثي سكان المنطقة لذا كانت أكثر الفئات تعرضا للتهميش والحرمان الإجتماعي والسياسي، وهذا ماجعلها في طليعة من طالبو بالتغيير وتحسين الأوضاع الحالية وعلى رأس المشاكل التي تعاني منها الدول العربية البطالة لدى فئة الشباب حيث تصل إلى 14,4% وخاصة الفئة المتعلمة من الشباب البطال حيث يمثل مايقارب نسبة 90%، أيضا من نجده يعمل من الشباب المتحصل على شهادات عليا يعمل في غير مجاله حيث يعمل مايقارب 72 % منهم في قطاعات غير رسمية وكل هذا أثر بالسلب على سيرورة الحياة الطبيعة للشباب كإنتشار العنوسة مثلا، أيضا يعاني الشباب في العالم العربي من الغياب عن المشهد السياسي حيث أدى غياب للحريات المدنية والسياسية والإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى إنصراف وعزوف

الشباب عن المشاركة السياسية من خلال قنوات الإتصال كالإنتخابات مثلا(شحاتة، 2011، ص11).

2- التهميش الإقتصادي والإجتماعي: أحفقت الدول العربية بأنظمتها السياسية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية رغم ما تزخر به من خيرات وثروات بشرية وطبيعية، فلازالت معظم الشعوب العربية تعاني البطالة والفقر وغياب الخدمات والمرافق وتزايد الفروقات الطبقية والفروقات الجغرافية داخل الدولة الواحدة، وقد أدى تفاقم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية إلى تزايد حالة النفور السياسي والإجتماعي وظهور حركات إحتجاجية في العديد من هذه الدول، ومع إتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات تحرير الإقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الإقتصادي والإجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول تصاعد في وتيرة الإحتجاجات العمالية والفئوية للمطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد، والغلاء، وتحسين ظروف معيشة العمال(شحاتة، المرجع نفسه، ص11)،

فقد أظهر إستطلاع الرأي أن السبب الحقيقي الذي دفع المصريين للثورة هو الوضع المعيشي المتردي ورغبتهم في مستقبل إقتصادي أفضل، وأن نحو ثلثيَ من شملهم الإستطلاع (**60**%) أنهم أيدو الثورة بسبب عدم الرضا عن مستويات المعيشة المنخفض أو نقص في فرص العمل، فيما قال **19**% منهم أن سبب تأييدهم للثورة هو غياب الديمقراطية، وحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 رسم صورة مظلمة للوضع العربي الراهن من الناحية الإقتصادية والثقافية والإجتماعية (الأسدي، 2015، ص13).

فمن الناحية الإقتصادية وخلافا للوهم الشائع حول ثراء الدول العربية بفضل النفط وعائداته، فإن مجمل الناتج الإقتصادي المحلى العربي في نهاية القرن 20 وصل إلى 604 مليار دولار، لايزيد إلا قليلا عن الناتج الإجمالي لأفقر دولة أوروبية وهي إسبانيا 559 مليار دولار، أما الناتج القومي الإجمالي للفرد في قوة العمل فإنه يقل في مجمل الدول العربية عن نصف مستواه في دولتين ناهضتين من دول العالم الثالث (كوريا الجنوبية، والأرجنتين)، حيث إتسمت الإقتصاديات العربية إجمالا بالضعف والطابع الريعي البعيد عن تحفيز عناصر الإنتاج، فالسمة الأولى وعلى مدى عقود مضت هي إتباع سياسات إقتصادية تدفع ببرامج الخصخصة وإنسحاب الدولة من نشاطها الإقتصادي الأساسي، خاصة في تأمين التعليم والرعاية الصحية وتأهيل المواطنين للتنافس المتكافئ في سوق العمل، غير أن عقلانية آليات السوق الحر التي أصبحت شعارا لهذه

الأنظمة لم تؤد إلى نمو الموعود بل أنتجت معدلات من البطالة، ونسب كبيرة من يعيشون تحت خط الفقر، ودخلا سنويا متواضعا للفرد www.aljazeera.net

3- غياب الهوية الشاملة: شهدت الدول العربية تصاعد غير مسبوق للهويات الفرعية على حساب الهوية العامة الوطنية، خاصة الدول ذات التنوع الثقافي والعرقي والديني والإثني، ونظرا لتعرض الأقليات العرقية الإثنية في بعض المناطق إلى حالات التمييز، مما أثار ردود أفعال عنيفة ضد السلطة الحاكمة، والرغبة في الوصول إلى الحكم أو الإنفصال والمطالبة بالحكم الذاتي(شحاتة، مرجع سابق، ص11.)

4- الأنظمة الإستبدادية وغياب الديمقراطية: توالت على الدول العربية على مدار تاريخها السياسي ممارسات أنظمة شمولية مستبدة وصلت إلى الحكم بقوة السلاح أو قوة المال، وتسلطت على الشعوب بطريقة غير شرعية وحافظت على مكتسباتها من الحكم بالقوة والإستبداد، والتي إنعكست على تحول الشعوب العربية إلى شعوب مثقلة بالمشاكل الإجتماعية والسياسية الناتجة عن سوء تسيير مقاليد الدولة ضياع حق الشعب فأصبح كل هم الأفراد البحث عن طرق لكسب قوت المعيشة اليومية، إن الشعوب في مثل هكذا ظروف التي خلقتها الأنظمة المستبدة لاينتظر منها الدور الفعال في المجتمع والمشاركة في تدوير عجلة التنمية والرقي والإزدهار، فالنظم الإستبدادية تقتل في شعوبها روح الإرادة والمسؤولية وخلق مجتمع متقدم(الأسدي، مرجع سابق، ص18).

لقد أسست الأرستقراطيات العربية حلقة مغلقة تراعي مصالح إقتصادية مدعومة بسلطوية الأنظمة وأدواتها الأمنية، وإعتماد هذه الأنظمة في العقود الثلاث الماضية على مبدأ أمننة المجتمع، فيمتد نشاط الجهاز الأمني من مراقبة النشطاء المدنيين والسياسين ليكون صاحب القرار في تأسيس أي جمعية أو منظمة غير حكومية أو حزب سياسي، وليصبح صاحب الفضل في تزكية الوزراء والمديريين العامين، وإمتدت الأمننة لتشمل رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وحتى الأساتذة الجامعيين وأمننة الصحافة والمجتمع المدني، وكرس هذا الأمر سلسلة من القوانين والتشريعات المقيدة لحرية التنظيم والتجمع التي تتيح لأجهزة الدولة الأمنية أن تكون المرجعية الأولى(www.aljazeera.net)، ويعد النظام التونسي نموذجا للنظام الكلي المستبد، فقد إستطاع "زين العابدين بن علي" ضابط المخابرات السابق، أن يقيم نظاما أحكم قبضته على الحياة السياسية والإقتصادية وعلى المجتمع المدني على إمتداد أكثر من عقدين، تاركا هامشا ضيقا للمعارضين والمجتمع المدني لإضفاء التعددية الزائفة وشرعية شكلية من الإنتخابات المتواترة، وأقام نظام بن علي علاقات مغاربية

وعربية جيدة وحاز على دعم غربي قوي بإعتباره قد نجح في تصفية القوى الإسلامية وحصن بلاده في مايدعي بالأوصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامي، لكن في سابقة تاريخية نهض الشعب التونسي وشل الآلة الإستخباراتية والأمنية المرعبة، مع إتخاذ الجيش التونسي موقفا وطنيا ورفض قمع المظاهرات، وإضطر الرئيس السابق بن عليَ للهروب في 16 جانفي 2011(الأسدي، المرجع نفسه، ص20).

5- العامل الثقافي: من النتائج المنطقية لغياب الديمقراطية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية أن تخلق ظروفا متخلفة معقدة في الجوانب الثقافية والإجتماعية وأصبح المجتمع المدني يعاني تخلفا في الوعي الثقافي وتخلفا عن ركب الحضارة المعاصرة في التربية والتعليم وتخلفا في مجال التكنولوجيا، ومايؤكد عجز الأنظمة العربية الحاكمة في إيجاد حلول إقتصادية مناسبة إنعكست على الجانب الإجتماعي بشكل واضح هو إنتشار البطالة والفقر وظاهرة الفساد، فقد أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أن التقديرات العامة للبطالة في العالم العربي لعامي 2009-2010 وصلت إلى **25%** لتمثل أعلى معدل إقليمي في العالم، مما يعني وفق التقرير أن واحد من أصل أربعة من الشباب العربي يعاني من البطالة. والظاهرة الأخرى التي تنحر بجسد الأمة العربية وتؤدي إلى مزيد من التخلف والتردي والمعاناة هي مؤشرات الفساد وخلال العقد الأخير الذي رفعت فيه أغلب الدول العربية شعارات الإصلاح والخصخصة برز الفساد كظاهرة، وإنه أخذ عدة أشكال ومستويات، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية جاء العراق، السودان، ليبيا، اليمن، لبنان، سوريا، الجزائر، مصر، المغرب، من بين الدول الأكثر فسادا في العالم، وبالتالي تظل الحكومات والشعوب أسيرة الظواهر الخطيرة تشكل عقبة أمام التقدم والرقيَ(الأسدي، المرجع نفسه، ص23).

6- مجتمع المعرفة: إنطلاقا من مؤشرات مجتمع معرفة وبإسقاطها على واقعنا العربي نجد الفجوة كبيرة إذا ما نظرنا إلى المستوى التعليم والمناهج، وحجم الإستثمارات في التعليم والبحث العلمي، وحجم المشاركة المجتمعية إضافة إلى إنخراط الشباب في نشر المعرفة والتحول من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة، لقد كشف التقرير العربي(تقرير المعرفة العربي لعام 2014، ص2)، على أن أخطر مشاكل التعليم في العالم العربي تتمثل في نوعية التعليم الذي يتطلب معالجة شاملة، وحسب إحصائيات اليونيسكو لعام 2014 حول الأمية وسط الشباب العربي، حوالي 7 ملايين شاب أمى، ومايقارب 51،8 مليون أمى من الكبار 15 فمافوق، وهؤلاء الأميون ليس فقط خارج تيار التطور الإقتصادي والمعرفي وإنما خارج حدود أدنى حد من مستوي المعيشي الحر

الذي لابد من توفره لأي فرد على وجه الأرض، ومايقارب 10 ملايين من الأطفال خارج مقاعد الدراسة، كما كشف التقرير أن سكان الوطن العربي يتزايدون بوتيرة مرتفعة بحيث ينتقلون من 280 مليون عام 2000 إلى مايتراوح مابين 410 ملايين و459 مليون سنة 2020(تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي لعام 2002)، وفي المجال العلمي تشير البيانات إلى عجز الدول العربية عن توفير فرص التعليم التي توفر الحد الأدنى من المستويات المعرفية للإنطلاق إلى تأسيس مجتمع معرفة، ففي التعليم الثانوي مثلا كان معدل الإلتحاق الإجمالي في هذه المرحلة يقارب 74،2 % في عام 2012، وبلغ معدل التعليم العالي والجامعي في المجتمع العربي 26 % في عام 2012، وهو يقل عن المتوسط العالمي الخاص بالتعليم العالي المقدر بـ: 32،01 %، حيث تعاني الجامعات من الكثافة الطلابية التي لاتتناسب مع القدرات المتاحة من طرف الجامعة، أيضا متوسط إنتاج الدول العربية من المقالات العلمية للبحث العلمي لكل مليون نسمة من السكان في المنطقة العربية هو 41 بحثا فقط، بينما تنفق الدول العربية في عام 2012 على البحث العلمي والتطوير مايتراوح بين 0،03 %إلى 0،07 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 2،13 %، فخلال عام 2011 أنفقت (الو م أ)على أنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي حوال 870 مليار دولار، كما أن الإبتكارات المسجلة تعد ضئيلة بالمقارنة بالمعايير العالمية، ويوجد في العالم العربي عالم واحد لكل ألف نسمة بينما نجد أربع علماء لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة، أيضا ينخفض عدد الصحف فيها حيث نجد أقل من 53 صحيفة لكل ألف شخص مقارنة بـ285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتقدمة، كمأن الصحافة العربية وفقا للتقارير هي محكومة ببيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي، ولايزيد عدد العلماء العاملين بالبحث والتطوير في العالم العربي حيث متوفر لكل مليون نسمة 371 عالم بينما المعدل العالمي 979 عالم لكل مليون نسمة، أما في مجال الكتب الأدبية يمثل الإنتاج في الدول العربية 0،8 %من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته دول مثل تركيا التي لايتعدى عدد سكانها ربع سكان الدول العربية.

أيضا من بين التحديات التي يواجهها العالم العربي على ثلاث مستويات: هي الحريات والمساواة بين الجنسين وإكتساب المعرفة، وأيضا التهديدات اللاتماثلية: الإرهاب، الهجرة غير شرعية، الحروب والصراعات، وتصاعد الإنقسامات الدينية والعرقية وإزدياد التطرف وإنتشار النزاعات على السلطة وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ضعف الرعاية الصحية، الفقر، اللاعدالة الإجتماعية لا عدالة توزيع الثروات ....، كما كشف تقرير المعرفة العربية عن عدم جاهزية الشباب العربي لنقل التكنولوجيا وتوطينها وتوظيفها في المنطقة العربية وذلك بسبب عجز التنمية العربية عن توفير التعلم الملائم لهؤلاء الشباب وعجزها عن حمايتهم من الفقر والبطالة.

أيضا غياب سياسات شاملة لتنمية ثقافية جديدة تتواكب مع ضرورة نقل وتوطين المعرفة على غرار مايتم في البلدان المتقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، فقد نجحت هذه الدول في تأسيس بنى ثقافية جديدة ملازمة للتطورات العلمية والتكنولوجية والإجتماعية ما أحدثت تنمية شاملة في واقعها الثقافي والنموي.

أشار البنك الدولي في تقرير التنمية العالمية 1999/1998 عن المعرفة والتنمية إلى التحديات التي تواجه الدول في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ومحاولة تضييق الفجوة بين الدول ومابين شرائح المجتمع داخل الدولة الواحدة، والتي تعتبر من الخطوات المهمة في طريق التنمية الإقتصادية بإعتبار أن المعرفة عنصر مهم في الإنتاج، كمأن نمو المعرفة عامل مهم أيضا دفع المجتمع إلى الإستمرار النمو والتقدم، وإذا تحدثنا عن التحديات السياسية نجد أنها أكثر خطورة من الإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية فهي أكثر خطورة على الوطن العربي لأن السلطة تعمل على توجيه سياساتها وفق مايخدم مصالحها وتوجهاتها، أيضا عدم الإستقرار والصراع على السلطة والتنافس على الموارد والمناصب يشكل عائقا أساسيا أمام نمو المعرفة وتوطنها في البيئة المعرفية لدي الدول العربية، وبالتالي أدت الظروف السياسية في الوطن العربي إلى إخضاع مراكز البحث العلمي والإبتكار والتطور التكنولوجي إلى القرارات السياسية الجائرة والصراع على السلطة حيث قيدت الحريات الفكرية والسياسية للباحثين والعلم ككل(مكاوي،الصحافة، http://alsahafasd.com/4162647).

7- وسائل الإعلام: لعبت وسائل الإعلام الدور المهم في تحديد مسار الثورات العربية وإستمرارها سواء من حيث المفهوم والمعنى ومن حيث الأحداث والتداعيات العربية والعالمية، ومن إسهامات الإعلام تعبئة الشارع العربي في موقف واحد وتوحيد المطالب، وهذا ماصعب الأمر على الأنظمة العربية في تعتيم الأحداث وحجمها وأهميتها بالنسبة للشباب العربي ونتيجة حاجة المجتمع العربي إلى تغيير حقيقي يتيح فرص سياسية وإقتصادية أكبر، فقد تقدمت أهمية ودور المحطات الفضائية العربية التي شكلت قوة جديدة فاعلة في تحريك الرأي العام في العالم، أصبح الآن أكثر تحركا وتدعمه قوى دولية نحو إعطاء الأولوية والإهتمام للحريات والديمقراطية، فإن الإعلام الواسع يمكن أن يلامس جوهر حاجات ومعاناة المواطن عندما ينقل الواقع ومشكلاته من جهة، وينقل صورة المجتمعات المتطورة التي تعيش واقعا مناقضا تماما له، فقد كان للإعلام دور مهم في تفعيل دائرة الثورة في تونس وفي كل الثورات العربية، فقد إستخدمت كل الوسائل من مطبوعات ونشرات على الفايسبوك وتوتير ولافتات إلكترونية، وحتى إستخدام الشباب التونسي كل

هذه الأساليب المتطورة في الإعلام قد جعل من النظام عاجزا عن الحد من قدرة الشباب وإستمرارهم بالتواصل والتعبير وإيصال أفكارهم وخططهم للشعب التونسي(الأسدي، مرجع سابق، ص25).

مثلت الإحتجاجات في الدول المغاربية تحركات ضد الأنظمة التسلطية بأشكالها المختلفة فقد صادرت تلك الأنظمة حقوق المواطن وإحتكرت مصادر القوة، وإستلهمت بناء الولاء السياسي للنظام على أساس العلاقات الشخصية والمصلحية، فكان الناتج النهائي نظام تسلطي هش بواجهات ديمقراطية شكلية، وفي مقابل هذه الخصائص المعوقة والموروثة من حقب سابقة برزت مجموعة أخرى تدفع في سبيل التطور الديمقراطي المنشود مثل حرية الإعلام والتعبير، الحوار، وإتساع نشاط المجتمع المدني وظهور حركات إحتجاجية وبروز أنماط جديدة للتفاوض بين القوى السياسية، وتتناول الأسباب الداخلية كل مايتعلق بالجوانب السياسية، الإقتصادية والإجتماعية التي أدت إلى تغيير الخارطة السياسية في بعض دول المغرب العربي مع نهاية عام 2010.(الأسدي، المرجع نفسه، ص36)

- **التغيرات الخارجية وإستراتيجية الوصاية.**

تركت الإحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية أكثر من تساؤل حول من الذي يدير هذه الحركات، هل الشارع العربي من تلقاء نفسه؟ وبإيحاءات من الوضعية السوسيواقتصادية التي يعيشها مقارنة مع باقي الشعوب؟ وبناء على حجم الثروات البشرية والمادية التي يمتلكها؟ أم هي إحتجاجات مدبرة من الغرب بدافع إقتصادي إستراتيجي؟(العابدة، مرجع سابق، ص27)، إن تسارع الأحداث تجعل المتتبع يرصد معطيات تتماشي ومنحى التدخل الغربي في المنطقة بأساليب مختلفة أيضا الإعتماد على تحليل العلاقة التاريخية بين الغرب والعرب، وتنطلق العلاقة من منطلق إستعماري غربي للمنطقة، حيث تمثلت العلاقة في صراع من أجل الإستقلال والذي أخذته سياسيا بالقوة منتصف الخمسينات من القرن الماضي في حين أن الإستقلال الإقتصادي والثقافي بقي مرهونا لحد الساعة وذلك لعدة إعتبارات:

- تقوم العلاقة بين الغرب والعرب على معاملات السوق والمردودية لامعادلة الشراكة والتوازن.
- يحكم التعامل الغربي مع المنطقة العربية المصلحة التامة لدرجة يمكن أن يساهم في العدوان عليها (مصر عام 1956، العراق عام 2003، وليبيا عام 2011).

- إذا نظرنا إلى العلاقات من الزاوية الإقتصادية نجدها براغماتية خاصة بعد المفاوضات التجارية نلاحظ صوت أوروبي واحد في مقابل أصوات عربية عديدة لاموضوع لها ولا هدف محدد.

وقد مرت هذه العلاقة بثلاث مراحل:

1- الصراع: بداية من الإستعمار بكل أوجه للدول العربية وخير مثال الإستعمار الفرنسي للجزائر الذي دام قرن ونصف قرن (1830-1962)

2- مرحلة التعايش: إمتدت من تاريخ إستقلال الدول العربية إلى بداية الأزمة العراقية الكويتية، إتسمت هذه المرحلة بما يمكن تسميتها بصدمة الحداثة عند العرب حيث كانو دائمي البحث عن مقتربات التنمية والتقدم، مقتدين في ذلك بالنموذج الغربي.

3- مرحلة الأزمة: تمتد من غزو العراق عام 2003 إلى الآن والتي تعرف فيها مجموعة من الدول ثورات إسقاط أنظمتها (الشرق الأوسط، شمال إفريقيا) مطالبة بإصلاحات إقتصادية وإجتماعية سياسية(العابدة، المرجع نفسه، ص30).

كنتيجة للتحولات في المجتمع الدولي في مطلع التسعينات والتي إنتهت بإنتصار المعسكر الغربي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، كثر الحديث عن حتمية قيام الجماعة الدولية الديمقراطية في إطار الحديث عن العولمة، وتزامن هذا مع جدل كبير حول تراجع مفهوم السيادة المطلقة لصالح السيادة النسبية، وإمكانية تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية في حالة إنتهاك حقوق الإنسان في تلك الدول، وبدا ذلك واضحا في إهتمام الأطراف الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، بالدفع بأجندة الإصلاح ودعم التحول الديمقراطي والذي قد أثار جدلا كبيرا وشكوكا كثيرة، إذ يبدو أن الغرب مايزال غير قادر على تبني الخيار الديمقراطي في المنطقة لما قد يعززه من وضعية جديدة غير موالية للمصالح الغربية، أي أنه لم يستطع حتى ذلك الوقت أن يتعامل بشكل متناسق ودون تناقض واضح بالنسبة لمعادلة الإستقرار في مقابل التغير، أو الأمن والمصالح الإستراتيجية مقابل الإلتزام بالقيم الديمقراطية ويمكن تلخيص أسباب خارجية التي أدت لتفجير الأوضاع داخل الدول الثلاث.

1- <u>الدفع الخارجي للتحول نحو الديمقراطية</u>: مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة في النظام الدولي في مرحلة مابعد الحرب الباردة تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الإفريقية وتمثلت تلك التحديات في جانبين رئيسين هما: الإنهيار السريع والمفاجئ لدول الكتلة الإشتراكية والتي كانت الحليف

الرئيسي للكثير من الدول الإفريقية لسنوات طويلة وكان التحدي الثاني هو ما مارست القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة من ضغوط على الدول الإفريقية للتحول نحو الديمقراطية، وهنا يمكن الإشارة إلى دور الدول التي تتحكم في الأخرى بالقوة الناعمة Soft Power أي النظر إلى الدول التي تقرض دول أخرى والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي الذي لجأ إلى الدعوة للحكم الراشد وتبني تحقيقه بدلا من المطالبة بالتحول الديمقراطي وتحولت مؤشرات الحكم الرشيد بعد ذلك لشروط لتقديم المنح مما أعطى لتلك الدول نفوذ جعلها تتحكم في السياسة الدولية وفي توجيهها، وتلعب الدول والمنظمات المتاحة على ضرورة وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات، كذلك تم تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقرطي إلى مراقبة تلك الدول بحجة التأكيد على عملية التحول الديمقراطي(عويضة، مرجع سابق، ص72).

2- تأثير عدوى الإنتشار: عنما يكون التحول نحو الديمقراطية ناجحا في أي دولة يشجع ذلك على إحداث تحولا آخر في دولة أخرى بنفس الطريقة، وقد ظهر أثر عدوى الديمقراطية عام 1990، في حالات بلغاريا، رومانيا، يوغسلافيا وألمانيا، ومن بين العوامل المساعدة على ذلك تطور نظم الإتصالات رغم محاولة بعض الحكومات حجب وصول مثل هذه الأخبار على شعوبها، إلا أن الأخبار كانت تنتقل بأكثر من وسيلة إلى الشعوب مما أتاح فرصة للرأي العام العالمي للتأثير على شكل وبلورة الرأي العام الداخلي، إلى جانب هذا تلعب عوامل أخرى في تحقيق أثر العدوى مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية، وكان تسلسل الأحداث للدول العربية التي بدأت بتونس ثم مصر، ليبيا، اليمن وسوريا، هو تجسيد وتطبيق حقيقي على مدى تأثير وفاعلية عدوى التحول الديمقراطي كعامل مهم من عوامل التحول(عويضة، المرجع نفسه، ص73).

3.1.2.البعد الجيوسياسي لثورات الربيع العربي.

كان توجه الدول العربية بعد الحرب الباردة في سياستها لصالح كسب القوى العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فكان الوطن العربي سوق ومرتع لمصالح القوى الكبرى مما غيب كل الأدوار الرسمية العربية، وكان أي تحرك عربي يصطدم بهجوم غربي قوي الشئ الذي أضعف الدول العربية وخاصة مصر التي تنازلت عن دورها المركزي في الصراع العربي الإسرائيلي(الهواري، 2013، ص257).

يمكن أن تتبوأ الثورات العربية مكانة في التاريخ الثوري إذا مانجحت في تحقيق التحول الديمقراطي الذي يعتبر أسمى أهداف الحركات الثورية لأي دولة في العالم، على الرغم من أن الثورات والإحتجاجات تداخلت فيها الأوضاع الإجتماعية والسياسية التي عايشها شعوب المناطق العربية إلا أنها لايمكن أن تنفصل عن المحيط الخارجي والعالمي ولذا كان لها البعد الجيوستراتيجي المهم والذي أثر بشكل واضح في الخارطة الجيوسياسية في المنطقة الإقليمية والعالمية، وتبين في بعض الحالات أن للبعد الجيوستراتيجي تأثيره المباشر أيضا في الثورات وهذا يتفاوت من ثورة إلى أخرى.

وإذا تحدثنا عن تونس لا نجد هذا البعد خاصة مع بداية الثورة، عكس ما حدث في مصر كان لابد أن ينظر إلى تأثير الثورة المصرية الجيوستراتيجي بسبب وزن مصر الإقليمي، لكن بوصول الثورات إلى محاور جيوسياسية تشهد تباينات في توجهات الفاعلين الجيوستراتيجين والإقليميين مثل البحرين واليمن وسوريا، بدت حركات الإحتجاج كما لوأنها تعكس نسقا من التفاعلات داخل النظامين الدولي والإقليمي، نظرا إلى تقاطع المصالح وإختلافها وإنعكاس ذلك على مواقع الفاعلين وأدوارهم في المنطقة (نوفلأ، 2014، ص17).

- **المشهد الجيواستراتيجي قبل ثورات الربيع العربي.**

تميزت التغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي لعد نهاية الحرب الباردة بثبات مصالح القوى الكبرى مع غياب الدور العربي في الساحة الدولية، إذ كان موقع جيوسياسي أكثر منه فاعل إستراتيجي، وإن إضعاف العراق بعد حرب الخليج الثانية وتلاشي أي دور قائد لأي دولة عربية. لاسيما بعد تنازل مصر عن دورها المركزي في الصراع العربي الإسرائيلي إثر السلام المنفرد الذي عقدته إسرائيل، هي عوامل قد ساهمت في دفع القوى العظمى والدول الإقليمية إلى بلورت توجهاتها

الإستراتيجية وترصين مواقعها على حساب التخطيط الإستراتيجي العربي المشترك (المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 2012، ص3 icalStudies/Pages/Arab)

كان أحد أهداف إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 تثبيت مواقعها الجديدة وتعزيز قيادتها للنظام العالمي وخلق فضاء الشرق الأوسط الجديد، فلقد مثل التورط العسكري الأمريكي المباشر في أفغانستان والعراق عبئا على فاعلية دورها جيوستراتيجيا وبدت الإدارة الأمريكية كما لو أنها غارقة في تفاصيل المشهد السياسي لايمكن ضبطه، وهذا مافرض تغيرا في التخطيط الإستراتيجي بدأت معالمه تتضح في نهاية عهد الرئيس الأمريكي السابق جوج بوش الأب عام 2007 (المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، المرجع نفسه).

إستغلت روسيا تورط الولايات المتحدة الأمريكية بإحتلال العراق لإسترجاع مكانتها كفاعل دولي يستطيع أن يوازي الولايات المتحدة الأمريكية في تسير النظام الدولي وفي الإنتشار الجغرافي من خلال الطمع في إستعادة الإنتشار السوفياتي جيوستراتيجيا وقد بدت ذلك من خلال التدخل العسكري في جورجيا سنة 2008، إذ بدأ كمحاولة لوضع حدود لتوسيع حلف شمال الأطلسي في منطقة تعدها مجالا حيويا مرتبطا بمفردات تعريف الأمن القومي لها، أما الصين فقد تعاضمت قوتها الإقتصادية إذ إستمرت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بصعودها كقطب ينهي حالة الأحادية القطبية الهشة في النظام الدولي، لاسيما بعد تبلور إعتمادية إقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة والصين من جهة أخرى، وقد سار الإتحاد الأوروبي ضمن السياسة الأمريكية فحصل إنفتاح على الدول التي كانت تعد مارقة أو المصنفة بدول" محور الشر" وذلك للإستفادة من الرغبة الجامحة لقيادة هذه الدول في التعاون مع الغرب(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المرجع نفسه، ص7)، ومن السمات المهمة في هذه المرحلة دور المنظمات العابرة للحدود ومنها القاعدة ومحاولتها التموضع في اليمن والعراق وبلاد المغرب العربي.

مع إنطلاق شرارة الثورات العربية كانت الأنظمة المستبدة صديقة للغرب ولهذا فاجأت الثورات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في تورطها مع أنظمة الإستبداد، ففي الوقت الذي أعربت فيه إدارة أوباما عن رضاها عن الأمر الواقع وتخليها عن التدخل في شؤون الدول الأجنبية بحجج واهية مثل نشر الديمقراطية، إنطلقت الشعوب العربية في ثوراتها من أجل الديمقراطية، ولم تأتي هذه الثورات خارج سياق السياسات الأمريكية فحسب بل كانت مناقضة لها، لأن هذه السياسات كانت داعمة لبقاء الأنظمة على حالها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المرجع نفسه، ص7).

- **التغيرات الجيواستراتيجية أثناء الثورات العربية.**

جاءت الثورات العربية وحملت معها مفاتيح التغيير والإصلاح للأنظمة الملكية المستبدة مع أن التوصيف غير دقيق المشهد العربي لما سوف يؤول له نتيجة الإختلالات الناجمة عن المرحلة الإنتقالية لكل دولة شهدت أحداث الربيع العربي، فإن الثورات العربية أوجدت متغيرا مهما ساهم في إحداث جملة من التغيرات مرحليا، وسيكون له الدور الكبير في تحديد التغيرات الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل في العالم العربي خصوصا بعد عبور المراحل الإنتقالية ويتمثل هذا المتغير في الرأي العام العربي، وإذا ماإستثنينا دوره الفاعل على مستوى النظام السياسي فإن له إنعكاساته الإجابية على إعادة تعريف الدول العربية لمفهوم أمنها الوطني بشكل يقترب من الإتجاهات السائدة شعبيا(نوفلأ، مرجع سابق، ص26).

ساهمت الثورات العربية في التأثير على المشهد الجيوسياسي إقليميا ودوليا، على الرغم من أن الثورتان التونسية والمصرية لم تشخص بوضوح معالم التغير الجيوسياسي في المنطقة العربية، نتيجة قصر مدتهما الزمنية ومرورهما كالعاصفة، غير أن المدة كانت في الآن ذاته كافية لإثارة قلق إسرائيل ودول أخرى من إسقاطات النظام المصري.

ومع إنطلاق الثورة الليبية حصلت تفاعلات جيوستراتيجية أثرت في الثورة مباشرة، لكنها قصرت أيضا عن تشخيص المشهد العام للتفاعلات الإستراتيجية بين القوى الكبرى والدول الإقليمية وتجلت هذه التغيرات في إختلاف تعاطي إتجاهات الرأي العام العربي مع قضية التدخل الخارجي ففي الوقت الذي كانت فيه مؤثرات الرأي العام العربي تقف بشدة ضد التدخل الأمريكي في العراق (حتى عندما حملت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان) لوحظ تفاوت في الموقف من هذا التدخل في حالة الثورة الليبية، إذ ساهم التعاطف الشعبي عربيا مع الثورة الليبية في تعديل المواقف من التدخل الخارجي وحتى تأييده في بعض الحالات، خصوصا بعد محاولة نظام القذافي قمعها عسكريا(نوفلأ، المرجع نفسه، ص28).

إنحصرت التغيرات الجيوستراتيجية التي أحدثتها الثورة الليبية في مهمة مجلس الأمن من خلال التدخل في ليبيا، كانت الدول الغربية المتدخلة في ليبيا على علاقات سياسية وإقتصادية وثيقة بنظام القذافي فقد منحها الإستثمارات النفطية والإقتصادية وبناء عليه كانت عمليات الناتو جزءا من حماية

هذه الإمتيازات أو تحصيلها في حالة فرنسا التي حرمت منها وراقبت توسع نفوذ تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا (نوفلأ، المرجع نفسه، ص28).

من بين إسهامات الأحداث الربيعية في المنطقة المغاربية هو محاولة تعاطي بقية الدول مع المطالب الشعبية المطروحة والأزمات السياسية والأبواب الموصدة أمام الشعوب المضطهدة، والتي سارعت إلى فتح باب الإصلاح الجزئي وهو مثلا ما حدث في الجزائر من خلال الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في منتصف عام 2011، وما جرى في المغرب عندما أضطر الملك محمد السادس تحت تأثير التظاهرات الشعبية التي قادتها حركة 20 فبراير 2011، إلى طرح تعديلات دستورية أقرت بإستفتاء شعبي أجري في جويلية 2011 وجرت بعدها إنتخابات تشريعية تمكن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد وتشكيل حكومة مغربية جديدة برئاسة "عبد الإله بن كيران"(نوفلأ، المرجع نفسه، ص29).

إن الربيع العربي لم يقتصر على دول بعينها بل كانت إنطلاقته ذات بعد شمولي، إلا أن نتائجه في كل بلد عربي كانت تختلف من منطقة إلى أخرى بحسب مستوى المناعة الداخلية التي يتوفر عليها كل من تلك الأقطار العربية من جهة ومن جهة أخرى بسبب نوعية ردود الفعل الجهوية والدولية التي تعاملت مع الإنتفاضات الداخلية في تلك البلدان العربية نفسها، إن إرتباط الربيع العربي بظاهرة العولمة وتوظيف التكنولوجيات الحديثة للإتصال جعل منه ظاهرة شمولية إمتدت آثارها عبر مجموع البلدان العربية مباشرة عند إندلاع الشرارة الأولى بعد إنتحار المواطن التونسي البوعزيزي، إلا أن تفشي الظاهرة في كل من المجتمعات العربية لم يكن بنفس المستوى ولم يحقق نفس النتائج(الحسني، مرجع سابق، ص92) ، فكان منها مانجح كما في تونس بخلع الرئيس الأسبق "زين العادين بن علي" وكذا عزل الرئيس المصري "حسني مبارك"، وتنحية الرئيس اليمني "عبد الله صالح" وإجبار القائد "معمر القذافي" على مغادرة الحكم إثر نشوب صراع مسلح أسفر عن إغتياله من طرف قوات حلف الناتو، ومنها مايزال في الخذ والرد كما هو الحال في سوريا(خرباش، 2012، ص35)، ومايلاحظ في هذا الوضع الذي وإن كان ظاهره حراك شعبي إلا أن باطنه يفضي إلى عجز وإنسداد في مؤسسات الدولة ومنظومتها القانونية التي لم تعد قادرة على الإستجابة لتطلعات المواطنين(هكو، 2015، ص15).

ترك الربيع العربي المنطقة اليوم تعيش بين ثلاث أصناف من الدول، فئة إنتهجت سبيل الإصلاح الممهد لمزيد من الإستقرار، وفئة إختارت مكوناتها نهج التحطيم المتبادل الذي لم ينته بعد، بينما تميزت الفئة الأخيرة بتفاعلات لم تتمكن معها من الحسم في تحديد خيارات المستقبل.

1- الإصلاح نحو الإستقرار: لاتعني الإشارة إلى هذه الفئة أنها لم تتأثر إطلاقا برياح الربيع العربي، لكنها بلدان تميزت بأنظمة عرفت كيف تحتوي الظاهرة مباشرة عند إنطلاقها، فالكثير من تلك البلدان كانت تتوفر فعلا عند إنطلاق الظاهرة على كل المكونات والدوافع المحفزة إلى تحريك رياح التغيير بقوة قد تفوق تلك التي عرفتها تونس وليبيا، فلديها فئة الشباب وتعرف أيضا نسبة مرتفعة من البطالة خاصة عند فئة الشباب، وطموحات الهجرة السرية، وفوارق إجتماعية، جملة من العوامل المهيئة لرياح الربيع العربي، إستطاعت هذه الأنظمة أن تحتوي رياح التغيير من خلال عمليات إصلاح تختلف من مكان لآخر ومن أمثلة الدول التي تجاوزت الأزمة بفعل عملية الإصلاح هي دولة المغرب حيث وضعت دستور جديد ينقل المغرب من ملكية تنفيذية إلى ملكية دستورية ديمقراطية(هكو، المرجع نفسه، ص95) ، أيضا نجد دولة الجزائر التي تنحت جانبا حتى تمر رياح الربيع العربي لكن ليس بفضل إصلاحات أو ماشبه ذلك، لكن تبقي حالة الجزائر ومامرت به من خلال العشرية السوداء كفيل بإعطاء قراءات مختلفة تجعل من الجزائر نموذج مختلف في وجه ثورات الربيع العربي.

2- نموذج التحطيم الشامل: يبدو أن هناك فئة من البلدان هذه المنطقة إختارت مكوناتها سبيل التحطيم الشامل المتبادل مستعملة شتي وسائل الدمار ضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان بمافيهم النساء والأطفال، ويمتد هذا النموج ليمثل دولة ليبيا، يذكر الكثير أن ليبيا لم يكن لها نظام خلال حكم الراحل "معمر القذافي" فكانت نموذج للفوضي المهيكلة وليس للنظام، مؤسسة بالمؤتمرات الشعبية واللجان الثورية، ومع إنتهاء فترة القذافي وجد الليبيون أنفسهم في نقطة الصفر في خانة المجتمعات القبلية، حيث أصبحت القبائل تمتلك الدبابات والعتاد الحربي الثقيل وتبعثرت الأسلحة داخل ليبيا وخارجها، وتم الإستلاء على الموانئ تصدير النفط وعلى المطارات(هكو، المرجع نفسه، ص96).

3- نموذج الإنتظار: هذه الفئة تعيش مرحلة الإنتظار تتميز بتفاعلات ومخاض عسير لم تتمكن بعد من حسم خيارات المستقبل بشكل نهائي، وتكاد تكون تونس هي الوحيدة من بين هذه البلدان التي نجحت نسبيا في الخروج من مازق مابعد الربيع العربي والدخول في تجربة التحول الديمقراطي.

ككل شعوب العالم كان الشعب والشباب العربي يسعى دائما للبحث عن مستقبل أفضل وواقع مناسب للعيش الكريم، ففي ظل طبيعة الأنظمة كانت تنتظر الحافز لتسير في مسعاها، بالإضافة إلى جملة من العوامل ساهمت في تشكيل هذه الثورات كالإعلام حيث مزج الإعلام بين قضيتين كانتا شعارا يرفع في كل الثورات، شعار التغيير وشعار الإصلاح، والناس بطبعهم ووفق مطالبهم البسيطة يردون حلا أفضل مما هو عليه أي هم يريدون الإصلاح ولكن عندما تأتي بالبعد السياسي يتحول الإصلاح إلى التغيير لأن القوى السياسية أوعى من الجمهور(الحمد، 2011، ص16).

2.2. الإنتقال الديمقراطي في تونس.

شهدت تونس جملة من التغيرات على مستوى الأنظمة السياسية كغيرها من البلدان العربية التي شهدت نفس الأحداث الربيعية، لكن تعد التجربة التونسية التجربة الوحيدة إلى حد ما التي تمكنت من التحول من نظام تسلطي إلى وضع اللبنات الأولى لنظام ديمقراطي، والذي حسب التعاريف للديمقراطية يمر بنظام دكتاتوري ملكي إلى نظام ديمقراطي يعتمد إجراءات المواطنة وقواعد حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وقد أثمر التحول الديمقراطي في تونس من رحم المجتمع في إنتفاضة أطلق عليها عموما مصطلح الثورة لعمق التحولات المصاحبة ولم يكن مبادرة من طرف السلطة أو عبر تفاوض بين مكونات المجتمع، وبقي هذا الجدل إلى ما أن دخلت تونس مرحلة مابعد التحول، أي مابعد ماسمي في أدبيات التحول الديمقراطي ب" تدعيم الديمقراطية" أي جعل الديمقراطية القاعدة الوحيدة للعبة السياسية(الرديسي، 2016، ص6).

لم تكن مسألة إنعدام الديمقراطية السبب الرئيسي وراء إندلاع الثورة، بل كان إزدراء الأسلوب الذي إنتهجه الرئيس السابق (بن علي زين العابدين) في إساءة إستغلال السلطة التي كانت تضع الشعب نصب عينيها في عهد الراحل الحبيب بورقيبة أثناء فترة حكمه(دلي، 2013، ص40)، ولقد إنتفض الشعب التونسي ضد نظامه السياسي المستبد فتقاطع الصراع بين الحرية والإستبداد والعدالة والظلم والديمقراطية والقمع، وإنفتح على مجرى تصاعدي، مالبث مآله إلا أن حقق أهدافه من خلال إسقاط نظام الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" يوم 14 ديسمبر عام 2011(خليل، 2012، ص76).

يتفق الباحثون حول أن إستفحال أزمات هيكلية في المجمتع التونسي خلال الأعوام الماضية، بعضها ورثه "بن علي" منذ الإستعمار وماقبله، لكن عمقها "بن علي" بسياساته، إذ إن المجتمع المدني والقوى الساحلية التونسية والتي تضم المناطق الزراعية الغنية والموانئ والتجمعات السكانية الحضرية والصناعات الحرفية، كانت مواطن الأغنياء والطبقة الوسطي في عهد الدولة الحسنية التي حكمت تونس مابين عام 1705 وإحتلال تونس عام 1881، في المقابل كانت نسب التهميش والبطالة والفقر والبؤس أكبر في الجهات الداخلية البعيدة عن البحر وعن المدن الكبرى والتي يشكو أغلب سكانها من قسوة الطبيعة وشح المياه وندرة فرص التشغيل، وقد تعمقت هذه الفوارق الطبقية بعد إستقلال تونس من فرنسا عام 1956، رغم كل الموارد التي رصدتها الحكومات المتعاقبة خلال خمسين عاما الماضية، لفائدة الجهات الداخلية ولبرامج التنمية الجهوية المندمجة ومقاومة الفقر والبطالة في المحافظات الأقل حظا(بن يونس، ص58).

أيضا من بين ما كشفت عليه الأحداث التونسية فساد النخبة الحاكمة والتي سمحت للعائلة بالتداخل مع السلطة والثورة مع غياب آليات المسائلة والمحاسبة الديمقراطية، وهذا ما أدى إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة طفيلية إستخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة(شحاتة، مرجع سابق، ص14).

1.2.2. بيئة النظام السياسي في تونس.

بالرغم من حداثة الدولة بمقارنتها مع مصر، فأنها لم تتنفس الصعداء منذ خروج المستعمر الفرنسي عام 1956، طيلة حكم الرئيس "بورقيبة" ثم الرئيس "زين العابدين بن علىّ" إلى حين إندلاع ثورة 14 جانفي(العابدة، مرجع سابق، ص18).

إمتدت جذور الفكر الإصلاحي الليبرالي التحرري الذي يقوم عليه النظام التونسي إلى القرن 19 حيث تبلور مع أفكار بعض المصلحين مثل (خير الدين، ابن أبي ضياف، الظاهر الحداد) والذين بدورهم يرجعون سبب تدهور حال الدول العربية هو الإستبداد السياسي، وللخروج من حالة التخلف إلى حالة من التقدم والإزدهار دعا هؤلاء المصلحين إلى الإتخراط في الفكر الدستوري السياسي التحرري الديمقراطي كحل أمثل، وتجسدت حركة الإصلاح بعدد من الإصلاحات القانونية منها(عهد الأمان لسنة 1857 وهو عبارة عن أول إعلان لحقوق الإنسان في تونس، دستور 1861 كأول دستور في البلاد العربية، تواصل المد الإصلاحي في العهد البورقيبي وتجسد بقيام مجلس قومي تأسيسي منتخب في 8 أفريل 1956، وكان من أول إنجازاته إلغاء النظام الملكي والإعلان في 25 جويلية 1957 عن قيام الجمهورية ووضع المجلس دستور جوان 1959(طرشونة، 2012، ص36).

يعود بدء تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية عقد الثمانينات عندما أعلن الرئيس بورقيبة أفريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الإرتباط بقوى أجنبية أو أيدولوجية ونتيجة لتدهور الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية في البلاد من تزوير للإنتخابات عام 1981 وإنتفاضة عام 1984 التي مثلت قطيعة بين السلطة والمجتمع المدني، أعلن الحاكم حالة طوارئ عام 1984 ووقف الإصلاحات السياسية، في وقت نفسه كان "زين العابدين بن علي" رئيس حكومة فقام بإنقلاب سلمي على السلطة في نوفمبر 1987 وتبني خطاب إصلاحي مغاير(عبد النور، 2011، ص146).

- **الإصلاحات الدستورية والسياسية في عهد بن علي.**

تميز الوضع العام للسلطة السياسية في تونس أثناء تسليمها ل بن علي بالإنسداد السياسي والتشنج الإجتماعي وأعلن عن عدد من الإصلاحات السياسية، تم بمقتضاها تنقيح الدستور في عدد من المناسبات (1989، 1997، 2002)، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تثبيت مبادئ الديمقراطية وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، تعزيز منظومة حقوق الإنسان وتوسيع فضاء المشاركة السياسية، وتميزت فترة حكم "بن علىّ" بعدة أزمات:(طرشونة، مرجع سابق، ص38)

- أزمة المشاركة السياسية رغم الحرص على إجراء إنتخابات في مواعيدها ورغم تعدد الإصلاحات السياسية.
- أزمة التنمية.
- أزمة الشرعية.
- أزمة حكم كنتيجة للمقاربات الأمنية في التعامل مع الحركات الإسلامية والإحتجاجات.

منذ تولي "زين العابدين بن علي" الحكم أوكل لنفسه مهمة الإصلاح السياسي ووضع أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية وتكريس دولة القانون والمؤسسات، وعلى إثر ذلك قام بعدد من الخطوات بإتجاه الإنتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية، وكانت أولى الخطوات في سبيل تحقيق ذلك التي قام بها عام 1988 هي تحديد مدة حكم الرئيس بثلاث ولايات، وفي ظل هذه الإجراءات جرت إنتخابات تشريعية ورئاسية فأصبحت المعارضة بموجبها ممثلة في البرلمان(عبد النور، مرجع سابق، ص147).

ومن الناحية الإقتصادية حاولة الجمهورية الثانية مواكبة التحولات العالمية، والتصدي لمشكلات إقتصادية، إجتماعية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفاوض في شأنه مع الصندوق النقد الدولي، وتحرير الإقتصاد من الرقابة المركزية والتوجه نحو السوق العالمية، في إطار ذلك قامت الحكومة التونسية بإعطاء حرية أكبر للمبادلات بالعملة الصعبة للشركات المقيمة بتونس، حيث أصبح لهذه الشركات المخصص إنتاجها للتصدير لتلبية حاجات السوق الرأسمالية (عبد النور، المرجع نفسه، ص148).

يعد التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل توطيد الإستقرار السياسي والإجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، لأن مايؤسس لمشروعية الأنظمة السياسية هو التداول السلمي على السلطة من خلال إنتخابات نزيهة تعددية تعزز برلمانا يمثل جميع القوى السياسية والإجتماعية لإقرار سيادة القانون

وحقوق الإنسان، وهذا من شأنه يضمن ديمومة وإستمرار النظام السياسي لتجنب العنف السياسي والسخط المجتمعي، لأن من مؤشرات عدم الإستقرار السياسي تفشي العنف المجتمعي، من أعمال شغب وتظاهرات وإضطرابات كنتيجة شعور المواطنين بالإهمال والإقصاء السياسي، وبالتالي فشل برامج التنمية المستدامة والسياسات التنموية(عبد النور، المرجع نفسه، ص149).

- **واقع الحركات الإحتجاجية وخصائصها.**

إن الإنتفاضة التي إندلعت في 17 ديسمبر 2010 لم تخطط لها نخب سياسية أو ثقافية ولاقيادات حزبية أو نقابية، كما هي العادة وإنما قام بها فاعل لم يرد في ذهنه أن ماسيفعله سوف يشكل ثورة لاسابق لها، شاب متعلم عاطل عن العمل، فأبى إلا أن يحرق نفسه نتيجة الأوضاع الإجتماعية المزرية له، وإحتجاجا على وضعه البائس في وسط الساحة العمومية لمدينته، إذن هذا ماأقدم عليه الشاب البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد وهذه هي بداية الشرارة لإندلاع التظاهرات والإحتجاجات الشعبية العفوية، لكي تنتشر بصورة سريعة في باقي مدن تونس بعد أقل من شهر بسقوط النظام الحاكم ومغادرة بن علي إلى خارج تونس.

إنتشرت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها ليصل إلى المدن الساحلية مثل سوسة لتستقر في الوسط العاصمة مركز الثقل السياسي والإقتصادي، وأخذت الإضطرابات أشكالا من المسيرات والوقفات الإحتجاجية، وشاركت في هذه الأنشطة فئات إجتماعية مختلفة (طلبة، موظفون، محامون، أطباء، عمال) بالإضافة إلى الإعتصام في الدول الأجنبية أمام السفارة التونسية(عبد النور، المرجع نفسه، ص153).

وتميزت هذه الحركات الإحتجاجية بخصائص ومميزات ميزتها عن باقي الثورات والإحتجاجات في العالم:

- أنها ذات طابع محلي، فكان مصدر الإنتفاضة والإحتجاجات في تونس هو الوضع البائس الذي وصل إليه الشباب التونس ونخص بالذكر المتعلم والحاصل على شهادات جامعية وحرق البوعزيزي نفسه ماهو إلا تعبير عن هذه الأوضاع.
- كانت الإحتجاجات دون قيادات وطنية مؤطرة سواء أكانت أحزاب سياسية أو قيادات نقابية، أو إتحادات عمالية أو طلابية، وهذا ماجعل من الحراك عفوي دون تخطيط مسبق.
- فئة الشباب هم من كانت لهم قيادة هذه الحركات والإحتجاجات خاصة حاملي الشهادات الجامعية.

- شارك في الإنتفاضة بعد إندلاعها سياسيون ومثقفون وناشطون في مؤسسات المجتمع المدني، بحيث إستقطبت في النهاية مختلف مكونات وطبقات المجتمع التونسي.
- أيضا كان للجيش الدور الفعال في ماحدث في تونس، حيث رفض الإنصياع لنظام الحكم المتمثل ب "زين العابدين بن علي" في قمع الإنتفاضة وبالتالي طلب من الرئيس مغادرة البلاد فورا، أيضا يعتبر الجيش التونسي أول جيش عربي لم يستولي على السلطة في ظل شغور منصب الرئيس بل صخر مجهوداته لتأمين إنتقال الثورة بصورة دستورية سلمية(حرب، مرجع سابق، ص36).

2.2.2. متغيرات تفجير الثورة في تونس.

هناك أسباب مباشرة وأخرى هيكلية للثورة التونسية وتشترك معها البلدان العربية ككل لما عانت تقريبا من نفس الأوضاع السياسية والإجتماعية، وترتبط الخلفيات الإقتصادية والإجتماعية للثورة التونسية بمظاهر أساسية كإرتفاع نسبة البطالة وهشاشة التشغيل بالإضافة إلى إختلال التوازن بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وتعود هذه المعطيات بالأساس إلى سياسات عرفتها تونس منذ التسعينات في عهد بورقيبة وبن علي.

- **الأسباب المباشرة.**

- أزمة البطالة: قدر عدد العاطلين عن العمل من 15 سنة فمافوق في منتصف عام 2008 بنحو 522،4 ألف عاطل، وذلك بنسبة 14،2 % مقابل 410،9 عاطل عن العمل عام 1994(التائب،مرجع سابق،ص59) ، وخاصة في صفوف الشباب وتحديدا أصحاب الشهادات الجامعية، وصل العدد سنة 2010 إلى 200 الف متخرج من الجامعة عاطلين عن العمل، مما زاد من حدة الأزمة الإجتماعية والنفسية لشريحة واسعة من الشباب التي أصبح بالنسبة لها الحصول على شهادات ومؤهلات بمثابة كابوس يهدد مستقبل عائلات ومجتمع ككل، لأنه يفتح الباب الأول للبطالة ثم الفقر حيث إرتفعت نسبته في منطقة الوسط الغربي ب12،8% وهو مايفوق النسبة الوطنية التي تبلغ 3،8%(السرجاني، 2011، ص84) ، أما الباب الثاني وهو أخطر وأوسع باب الهجرة غير شرعية إلى أوروبا عبر قوارب الموت التي قد تتمكن من توصيلهم لوجهتهم أو الموت غرقا وما اكثر ذلك.
- الفساد: إنتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع مست كل الأجهزة الحكومية والمؤسسات بفروعها الإقتصادية، السياسية، فأصبح داء ينخر في جسم الإدارة والمجتمع ككل(كرعود، 2013، ص36).
- غياب العدالة الإجتماعية: تنقسم تونس على مستوى التنمية الإجتماعية إلى شريط ساحلي يستحوذ على معظم أو كل الإستثمارات التنموية سواء حكومية أو أجنبية، وبين مناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، إذن فالسياسات التنموية غير العادلة تعتبر من بين أسباب الإضطرابات الإجتماعية لأنها سبب في حدوث فوارق إجتماعية ضخمة(عبد النور، مرجع سابق، ص159).

-الأسباب الهيكلية.

تمثلت الأسباب الهيكلية لقيام الثورة التونسية في جملة من الأسباب والعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالأساس، حيث أن هذه العوامل تعبر عن الواقع المهمش الذي عايشه الشعب التونسي خاصة منه فئة الشباب العاطل عن العمل، فقد عانى كل أنواع الظلم والحرمان والتهميش في ظل نظام حكم تسلطي تتحكم فيه العائلة الحاكمة وتتمتع بخيرات البلاد.

أولا: الأسباب السياسية.

- نظام سياسي سلطوي: إستند نظام الحكم طيلة ثلاث عقود على دستور سنة 1959 الذي صيغ على مقاس رئيس الجمهورية، بحيث يحتكر الرئيس أغلب السلطات التنفيذية والقضائية في ظل حكم الحزب الواحد الذي يعين أعضاء السلطة التشريعية عبر إنتخابات هيكلية لاوجود فيها لمنافسين، وفي سنة 1987، أقيل الرئيس بورقيبة وخلفه الرئيس بن علي، الذي حافظ على جوهر النظام في أن الرئيس يحتكر السلطات وحزب مسيطر على أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية، مع إضفاء عمليات تجميلية بحيث جرت المحافظة على إنتظام الإنتخابات الرئاسية والتشريعية بنسبة صغيرة وحددت بالقانون، وتمكين بعض الأصدقاء من تأسيس منابر إعلامية خاصة بهم(كرعود، مرجع سابق، ص36).
- إنهيار شرعية النظام: نتيجة لعجز النظام عن إيجاد حلول للمشكلات الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية، بالإضافة إلى الحضور المكثف للحزب الحاكم من خلال مستويات عدة وممارسة الرقابة عن طرق إنشاء لجان التنسيق الحزبي وتكريس عهدة الرئاسة مدى الحياة، حيث ثار جدل في تونس حول تمديد حكم زين العابدين بن على إلى ولاية السادسة عام 2014 ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم لتبني هذه المطالب رسميا(عبد النور، مرجع سابق، ص156).
- الإستبداد السياسي وقمع الحريات وحقوق الإنسان: عانت تونس من الإستبداد السياسي لعقود منذ الإستقلال في عهد بورقيبة، ..... وكان "بن علي" يتلاعب بالنصوص الدستورية حيث كان يلجأ لتعديل الدستور كآلية للإنقلاب عليه تكريسا للنظام التسلطي، كما فعل عام 2002

عندما تمكن من إلغاء أحكام الدستور المتعلقة بتحديد مدة حكم الرئيس لتصبح دون قيود زمنية عن طريق إستفتاء تم فيه تمرير هذه المادة مع بعض المواد الأخرى التي تحمل مجموعة من الإصلاحات الرمزية كتلك المتعلقة بخفض سن الترشح لمجلس النواب من ثلاثين لخمسة وعشرون عاما(طرشونة، مرجع سابق، ص51).

- غياب المنافسة السياسية: عام 1987 فتح الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" الطريق أمام الأحزاب والمثقفين من غير المنتمين للحزب الدستوري الحاكم منذ إستقلال البلاد ومنح تراخيص عمل لعدة أحزاب غير فاعلة وذات نشاط سياسي ضئيل، كحزب الخضر والإتحاد الديمقراطين الإشتراكيين(عويضة، مرجع سابق، ص40) ، وظل الوضع كذلك حتى بعد إنتخابات 1989 التي فاز فيها حزب الحكومة بنسبة 80،7% من مجموع الأصوات، وفاز فيها "بن علىّ" بفترة رئاسية جديدة بنسبة 99،2% من الأصوات(السرجاني، مرجع سابق، ص54).

ثانيا: الأسباب إقتصادية إجتماعية.

عملت النظم التسلطية التي تولت مقاليد الأمور في الدول الثلاث خلال فترات حكمها إلى إستنزاف قوى تلك الدول الإقتصادية والإجتماعية، وهو ماتم عبر ماتملكه تلك النظم من منظومة فساد متشعبة في مجتمعاتها والتي تزامن مع إرث فكري قديم صنع وعي الجماهير هناك نشأ على هامشه إعتقاد بعدم قدرتهم على التغيير أو الدفاع عن حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية.

تبنى نظام "بن عليّ" أسلوبا خاصا في تقلده الحكم التونسي والذي قام على أساس الإبتعاد عن السياسية أو غلق السياسية وتبني التنمية الإقتصادية في المقابل من خلال رفع مستوى المعيشة للمواطن، وبالفعل نجحت تونس في تحقيق معدلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة، بفضل تدفق الإستثمارات الأجنبية والسياحية الخارجية ولقد لقي النموذج التونسي دعم غربي خارجي (حامي الدين، 2011، ص4).

إلا أن هذا لم يحمي المواطن التونسي من المشكلات الإقتصادية حيث بدأت تونس عملية الإصلاح الإقتصادي عام 1970 قبل تدخل المؤسسات المالية الدولية المكثفة عام 1986، ولكنها لم تحقق النجاح المتوقع لها من تلك المؤسسات التي كانت تعتبرها نموذجا يحتذى به، فقد ظلت معدلات الإستثمار الخاص منخفضة كما زادت حدة البطالة في فئة الشباب، وكل هذا ساهم في خلق عدم المساواة في توزيع الدخل، تزامنا مع زيادة القمع السياسي والفساد الذي عم جل القطاعات السياسية والإقتصادية وحتى

الأكاديمية، حيث حكمت العائلات الحاكمة والمتصاهرة قبضتها على الأعمال المربحة وأجهزة الدولة(عويضة، مرجع سابق، ص52).

- الفساد وتحكم النظام وأتباعه في ثروات البلاد: حكم في عهد "بن علىّ" على ثروات البلاد ثلاث عائلات(الطرابلسي، بن عياد، ابن ادير)، وجميعها لها علاقات مع بعضها البعض بالإضافة إلى إمتلاك شركات الإتصالات والإنترنيت والسياحة ومساحات زراعية شاسعة، وذلك مامكنه من السيطرة شبه كاملة على المقدرات الإقتصادية للبلاد، كما أدارت حاشيته إمبراطورية إقتصادية داخل تونس وخارجها ذات إرتباط قوي بغيرهم من الأوروبين والأمريكين، ووصل الفساد إلى الإستحواذ على شركات ومشاريع لصالح أفراد العائلة وتنصيبهم مناصب حساسة، وقد بلغ حجم الفساد في تونس مراكز متقدمة عالميا وذلك وفقا لمؤثر مدركات الفساد CPI (وكانت مراكز تونس في السنوات الثلاث الأخيرة لنظام "بن علي" كما يظهر في الجدول)

الجدول رقم5: مؤشر مدركات الفساد تونس 2008-2010.

السنة	مؤشر الفساد	الرتبة عالميا
2008	4,4	62
2009	4,2	65
2010	4,3	69

Source : Transparency International corraption perception ,Index 2008,2009,2010.

هذا بالإضافة لعمليات الخصخصة التي قام بها نظام "بن عليّ" خلال الفترة بين 1987-1994، والتي تم فيها خصخصة 179 شركة من القطاع العام مقابل 2359 مليون دينار تونسي، وهو مايعتبر مبلغا ضئيلا مقارنة بحجم تلك الشركات والتي ثبت فيما بعد أن المستفيد الأول منها كانت أطراف تونسية مقربة من النظام(Hibou, 2006).

وهكذا فقد أدى تجمع السلطة والثروة في يد القلة وإغلاق جميع منافذ التعبير وأطر التنظيم السياسي إلى إرتكاب النظام الحاكم إنتهاكات جسيمة في حق الشعب التونسي مما أدى إلى إضعاف المؤسسات الوسطى التي يمكن أن تنقل مطالب المواطنين إلى مؤسسات الدولة، الأمر الذي أدى إلى إحتمال أن يولد الضغط نوعا من الإنفجار الذي لم يتوقع أحد ترقيته في ظل نظام بوليسي قمعي، كما ساهمت كذلك

عوامل أخرى مساعدة في تنمية الوعي بضرورة التغيير، كان أبرزها تكنولوجيا الإتصالات وشبكات التواصل الإجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة(حامي الدين، مرجع سابق، ص5).

- نظام إقتصادي عمق الفوارق الإجتماعية وبين المناطق: عرفت تونس ثلاث مراحل مهمة من تاريخ حكم كل من الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، سياسات إقتصادية متعددة: (1956-1969) مرحلة إسترجاع السيادة التونسية وتوسعة الإقتصاد، ومن (1969-1986) مرحلة تحرير الإقتصاد وإنشاء الصناعة الكيماوية الثقيلة، ومن (1889-2011) التسريع في الخصخصة وتطوير الشراكة مع أوروبا.

إن مايميز هذه المراحل المهة بعد الإستقلال تونس عن المستعمر الفرنسي، هو الدور المركزي للدولة كفاعل إقتصادي أساسي، من حيث إقرار السياسات الإقتصادية وتنفيذها، فقد كانت الدولة طيلة هذه الحقبة هي الممول والمنتج والمشغل الأول في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات وبالرغم من النجاح في فترة أولى في تحديث البنية الأساسية لإقتصاد والإدارة وتوسيع قاعدة القوي المنتجة، فإن المنحى البيروقراطي في تسيير المؤسسات الإقتصادية والإدارية والإجتماعية وإحتكار حزب واحد للحياة السياسية وإنشغاله قيادة هذا الحزب والدولة بالصراع حول خلافة الرئيس بورقيبة المريض، قد عمقت أزمة إقتصاد في أوساط الثمانينات وهيأت الظروف الملائمة لإنقلاب "بن علي" وإستلامه السلطة عام 7 نوفمبر 1987، ودخول تونس تجربة إقتصادية، وتقليص دور الدولة تدريجيا في مجال الإقتصاد وتقديم خدمات خاصة في مجالات الصحة، التعليم والشغل، وبالرغم من أن متوسط النمو الإقتصادي قد بلغ طيلة فترة التسعينات (5،7) وفي العقد الأول من الألفية الثالثة (4،5)، تدعيم البنية التحتية من خلال بناء (الجسور والمطارات) فقد إنتهدت هذه الحقبة مثل الأولى بأزمة حادة كان محورها عجز الإقتصاد التونسي عن توفير نسبة عالية من فرص العمل وخاصة للشباب المتعلم والحاصل على الشهادات الجامعية

أدت السياسات الإقتصادية لـ"بن علي" على تآكل الطبقة الوسطى وتعميق أزمة البطالة وزادت في نسبة السكان الذين بلغ دخلهم اليومي دولارين 28% عام 2010، وجاء إندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 2008 وخاصة أن أوروبا الزبون الأول لتونس ليزيد من حدة الأزمة الإقتصادية وخصوصا أزمة التشغيل.

3.2.2. ديناميات التغيرات السياسية في تونس.

- **مراحل التحولات السياسية في تونس.**

مرت تونس منذ إندلاع التظاهرات في 17 ديسمبر 2010 بعدة مراحل:

1- مرحلة إسقاط نظام بن علي (17 ديسمبر 2010- 14 جانفي 2011): تحولت التظاهرات إلى ثورة شعبية شملت عدة مدن في تونس أدت لسقوط عدد من القتلي والجرحى من المتظاهرين، نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وكانت إنطلاقة المظاهرات إجابية لتحقيق هدف مهم جدا هو الضغط على الرئيس السابق "زين العابدين بن عليّ" لعدم الترشح للإنتخابات الرئاسية المقبلة 2014، كما تم إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بها المتظاهرون، لكن تزايد الغضب وتوسيع إنتشار المحتجين وتضاعفت الحشود الشعبية حتى حاصرت مقر عدد من الوزارات، ما أجبر الرئيس "زين العابدين بن عليّ" على التنحي عن السلطة والهروب إلى خارج تونس ليتم إستقباله في السعودية(عويضة، مرجع سابق، ص79).

2- المرحلة الإنتقالية (14 جانفي- 23 أكتوبر 2011): تعد المراحل الإنتقالية التي تعقب الثورات من أخطر المراحل التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، ذلك أن الثورات والتغيرات السياسية والإجتماعية الحادة تماثل العواصف في قوتها وفي عمق تأثيرها في الوضع القائم، لذا فمن الطبيعي أن تحتاج هذه المجتمعات إلى فترات زمنية ليست بالقصيرة كي تعيد إستقرارها من جديد، وتتطلب المراحل الإنتقالية التركيز على وضع أسس دستورية وقانونية وآخر مؤسسية، تضع الدول على الطريق المؤدي إلى دولة المؤسسات وحكم القانون، أي إلى وضع لايحتاج الناس فيه للخروج إلى الشارع لنيل حقوقهم كما تتطلب المرحلة الإنتقالية أيضا التوافق على إجراءات محددة لمسار النظام الديمقراطي ومعالم الدستور والنظام الجديد عن طريق إجراء أكبر قدر ممكن من التوافقات بين السلطة القائمة والقوى الرئيسية في المجتمع على قواعد الديمقراطية بالإضافة إلى إستقطاب القوى الثائرة كي تتوافق مع الأوضاع المستحدثة(الطيار، مرجع سابق، ص93).

بعد رحيل "زين العابدين بن عليّ" على إثر سقوط النظام السياسي في تاريخ 14 جانفي 2011 أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي توليه لرئاسة الجمهورية التونسية بصفة مؤقتة وذلك وفقا لما جاء

به دستور تونس للفصل (56) والذي نص على مايلي:" رئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه" (الطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2004، ص25.)

لكن المجلس الدستوري أعلن أنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الإرتكاز عليه في تفويض الوزير الأول وأن الرئيس لم يستقيل، وبمأن مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان حالة الطوارئ في ظل العجز التام لقيام الرئيس بمهامه، قرر اللجوء للفصل (57) من الدستور وإعلان شغور المنصب الرئيس وبالتالي تم الإعلان عن تولي رئيس مجلس النواب(محمد فؤاد المبزع) يوم 15 جانفي 2011 منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت لحين إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة 45 إلى 60 يوم حسب مانص عليه الدستور(عويضة، مرجع سابق، ص80).

3- مرحلة حكم الترويكا (23 أكتوبر 2011- 20 نوفمبر 2011): تم تنظيم أول إنتخابات حرة في تونس في 23 أكتوبر 2011 وإنتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي فاز فيه الإسلاميون ممثلين في "حركة النهضة" بأغلبية كبيرة غير مطلقة، وتم تكوين تحالف "الترويكا" وهي إئتلاف حاكم يتكون من ثلاث احزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في الحكم في تونس، تقاسمت تلك الأحزاب الثلاث المناصب الرئيسية في البلاد(الرئاسة، الحكومة، البرلمان)، من قبل النهضة التي مثلت بـ 89 نائب في البرلمان مع حزبين آخرين هما "المؤتمر من أجل الديمقراطية" والذي مثل بـ29 نائب و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" ومثل بـ 20 نائب، لتحصل الترويكا على أغلبية مطلقة بمجموع 138 مقعد من أصل 217 للمجلس الوطني التأسيسي، وبعد ماتم إنتخاب "المنصف المرزوقي" رئيسا للبلاد في ديسمبر 2011، وتناوب خلال تلك المرحلة حكومتان هما حكومة إستقطاب سياسي شديد وعنيف أحيانا وصل إلى حد الإغتيالات السياسية، والتي طالت وقتها زعيمي اليسار" شكري بالعيد" و"محمد البرهامي" حتى قاد" الإتحاد العام التونسي للشغل" حوارا وطنيا أدى لقبول الترويكا التنحي سلميا عن السلطة وبعد أن تم إقرار الدستور الجديد لتونس في جانفي 2014 حلت الترويكا في 20 نوفمبر 2014 (عويضة، المرجع نفسه، ص81)

4- المرحلة الحالية(20 نوفمبر2014- 2017): تم إقرار الدستور الجديد في يناير 2014 والذي تبعه أول إنتخابات تشريعية وفقا للدستور الجديد في أكتوبر 2014 التي حصل فيها" نداء تونس" على 86 مقعد، تلته " حركة النهضة" بـ69 مقعد، ثم تولي" الباجي قائد السيسي" رئاسة تونس في ديسمبر 2014، وجاء الحبيب الصيد رئيس للوزراء في يناير 2015.

بتراجع سياسات التوافق التي وسمت المشهد السياسي التونسي منذ إنتخابات 2014 وتصاعد مؤشرات الفرقة والصراع بين معسكر الرئيس السبسي من جهة ومعسكر رئيس الحكومة وحركة النهضة من جهة ثانية، تدحل الأزمة السياسية في تونس مرجلة صعبة بعناوين إجتماعية، أمنية وقضائية

- **عوامل نجاح المسار الإنتقالي في تونس.**

وقد تدافعت عدة عوامل في إنجاح الثورة في تونس:

- إحراق البوعزيزي لنفسه، إذ أن هذه الحادثة التي فعلها البوعزيزي في السوق الشعبية إحتجاجا على مضايقة الأمن له دفعت الشباب التونسي إلى خروج في مسيرات وإحتجاجات كبيرة مناهضة، وكانت من أكثر المحطات حسما أحداث القصرين التي إستعصى على قوات الأمن والجيش وضع حد لها رغم سقوط عشرات الشهداء والجرحى وارتفاع عدد الموقوفين.
- الإنضمام المبكر للجهات النقابية والسياسية للمتظاهرين والمحتجين مثل الإتحاد العام التونسي للشغل، وحزب الديمقراطي التقدمي والتجديد، كما لعب التيار الإسلامي دورا مميزا في محطات القصرين وجندوبة والكاف وسيدي بوزيد.
- لعبت الأجهزة العسكرية والأمنية دورا حاسما في حقن الدماء ووقف الحريق ومنع سقوط مزيد من الشهداء والجرحى(بن يونس، مرجع سابق، ص60).
- الأجندة التي وضعها الفاعلون السياسيون وتوافقوا عليها مثلت إلى حد ما ضمان إنتقال دستوري ومؤسساتي للسلطة بعد مغادرة الرئيس السابق (بن علي) البلاد.
- تنظيم إنتخابات أفرزت مجلسا تأسيسيا أوكلت إليه مهمة صياغة دستور جديد.
- قبول حركة النهضة بتغليب مصلحة البلاد على الحسابات الحزبية وتخليها عن الحكومة.
- التوصل إلى توافق عريض حول دستور جديد من ضمن الحريات الأساسية.
- عدم التدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي الوطني، والتمسك بالحفاظ على المسافة نفسها تجاه جميع الأطراف المتصارعة (الجورشي، مرجع سابق، ص31).

إنطلقت الثورة التونسية من وعي الشعب هذا الشعب الذي إنطلق في مسيرات واحتجاجات عفويا دون الإنتساب لأيدلوجيات أو أحزاب سياسية مثلته، وهذا ما أبعد كل متعصب أو ملحد للمشاركة في بداية الشرارة التونسية وبالتالي لم يكونو القوة المحركة للثورة التونسية، وهذا حال كل الثورات العربية بإستثناء

الثورة الليبية في مراحلها الأولى، في تونس لم يكن الإسلاميون في طليعة من قامو بالثورة لأن النظام التونسي قد قام من قبل بالنفي أو السجن لهذه الفئة (دلي، مرجع سابق، ص8).

تعتبر تجربة تونس مع الإنتقال الديمقراطي مهمة جدا نظرا لما نجحت في الوصول إليه من خلال دستور توافقي حصل على 93% من الأصوات، وإنتخابات برلمانية ديمقراطية، إعتمدت التمثيل النسبي ومثلت كل الأحزاب والفرقاء، وإنتخابات رئاسية ديمقراطية أتت برئيس جديد وأطاحت بالرئيس المدعوم من طرف حركة النهضة الإسلامية، ثم تم تشكيل حكومة جامعة لكل الأطراف تعمل لإدارة الأزمات وحلّها ديمقراطيا وسلميا، رغم وجود إستقطاب سياسي حاد بين جبهة الإسلاميين وجبهة العلمانيين، وفي المحصلة هناك إنتقال للديمقراطية بوجود خمسة أحزاب رئيسية ممثلة بالبرلمان ووجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر على رأسه حركة نقابية(كريم[ب]، 2015، ص2).

وحسب التقرير رقم 22 حول سيناريوهات العربية المستقبلية لعام 2025، فإن معظم دول الربيع العربي على المستوى السياسي قد تعود إلى نظامها السابق بالنسبة للدول التي أطاحت بالأنظمة الحاكمة، أو تستمر في الكفاح من أجل وجود نظام جديد، والدولة الوحيدة التي نجحت هي تونس على الرغم من أن تحولها لايعد تحولا كاملا، فأنه من المتوقع أنها ستصل إلى الديمقراطية أو تعود إلى النظام الإستبدادي بحلول عام 2025.

ساهمت الثورة التونسية بتأسيس لحقبة سياسية جديدة تميزت بعودة الوعي والإرادة الشعبية في الوطن العربي بعد قرون من إختصابها من طرف السلطة الحاكمة، ومحاولة تغيير هذه الطبقات السياسية بشرعيات بديلة تقوم على المساواة والديمقراطية والشرعية التاريخية وإحلال دولة القانون، فرض هذا الواقع نفسه مع الربيع العربي الذي إنطلق من المغرب العربي متجها نحو المشرق العربي وقد مس العديد من الدول العربية التي شهدت أنظمة مستبدة مع خصائص ومميزات كل دولة، لكن إنصهرت في بوتقة الربيع العربي كفرصة للتغيير الجذري وإسقاط الأنظمة الحاكمة كهدف مشترك جمع كل الأطياف والطبقات (جنداري، 2015، ص216).

- **تحديات الإنتقال الديمقراطي في تونس.**

تنوعت إنعكاسات وتحديات الإنتقال الديمقراطي في تونس تراوح مابين التهديدات الأمنية التي مست جل دول الربيع العربي كالإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، ومابين الإنعكاسات أو التهديدات الإقتصادية التي تسببت في الدرجة الأولى مؤشرات التنمية التي تراجعت بسبب أحداث 2011.

- في ظل تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي تشكل تهديد للعالم ككل وجدت تونس نفسها أمام تحدى مواجهة هذه التهديدات كالهجرة غير شرعية، الإرهاب، حيث تفاقمت في المنطقة على إثر المواجهات العسكرية في ليبيا.
- بقاء التحديات الإقتصادية مطروحة من دون معالجة هيكلية وهو ما قد يوفر بيئة ملائمة للإحتجاج على الإستراتجية المتبعة من قبل الحكومة، مما قد يفتح المجال أمام سحب الثقة من القادة السياسين.
- أصبحت تونس منفتحة أكثر للتأثير بالمحيط الإقليمي والدولي، وبذلك بحكم حساسية موقعها الجغرافي والسياسي صغر حجمها وضعف بنيتها الإقتصادية، وعدم إمتلاك الخبرات الكافية في مجال إدارة النزاعات، وهذا مايعرض إحتمال إعتراض تونس ضغوطات إقليمية دولية خارجية على القرار السياسي والإقتصادي الداخلي(الجورشي، مرجع سابق، ص31).

أصبحت نسبة النمو 0% عام 2011 بعد ماسجل 3،1 % عام 2010 في تونس، حيث أظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء إرتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في تونس إلى مستوى 5،7% منذ بداية عام 2012 وهو مايعد أعلى مستوى لإرتفاع الأسعار منذ 6 سنوات، إذ إرتفعت أسعار المواد الغذائية وحدها بنسبة 9% والطاقة ب 8،1% والنقل بنسبة 4،7% فيما سجلت منتجات الملابس 3%وهي أقل نسبة إرتفاع، كما إرتفع مؤشر كلفة أشغال صيانة وترميم المنازل من نسبة 6،6 % إلى 14،9% ، كما إرتفعت أسعار الإيجار في تونس بنسبة 4،6%(البكري، 2012، ص7).

أيضا منذ إندلاع الثورة في تونس تراجعت السياحة التي تعد أكبر دخل خارجي في تونس بنسبة بلغت 50%، وتقلصت الإستثمارات الأجنبية حوالى 20% وأغلقت العديد من المصانع أبوابها مما ساهم في زيادة عجز الموازنة وتخفيض التصنيف السيادي لإرتفاع كلفة الحصول على القروض، تراجع نمو الناتج

المحلي الإجمالي للإقتصاد التونسي بنسبة 2% خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بنظيره في عام 2010، وذلك حسب تقديرات أولية للمعهد الوطني للإحصاء التونسي(البكري، المرجع نفسه، ص7).

مازالت إرتدادات فك التوافق بين الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي وحزبه نداء تونس من جهة وحركة النهضة من جهة أخرى، تلقي بظلالها على المشهد التونسي ومع تداعيات القواعد التي حكمت العلاقة بين مختلف الفاعلين منذ إنتخابات 2014 وبعد أسابيع قليقة من التعديل الذي أجراه رئيس الحكومة التونسي يوسف شاهين، على تركيبة حكومته وما رافقه من تجاذبات مع الرئيس السبسي والشق الموالي له في حزب النداء تونس، مازالت تفاصيل الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد تتعقد وتتشعب مايطرح سؤال عن المآلات الإنتقال الديمقراطي الذي سلكته البلاد منذ ثورة 2011 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2018)

3.2. الثورة في ليبيا.

ليبيا التي كان لها نظامها السياسي الخاص بها، وتميزها في خطابها وعلاقاتها الخارجية منذ بدء حكم الراحل (معمر القذافي) 1969، شهدت إنتفاضة هي الأخرى ضمن موجة الربيع العربي والتي تحولت إلى معارك وحروب طاحنة دمرت دولة ليبيا في حد ذاتها وهذا ماجعلها نموذج آخر يختلف عن الثورة في تونس، حيث إتخذت ليبيا منحنى آخر لم يشهده بلد آخر في المنطقة المغاربية، إنقسام في جهاز الدولة وظهور قيادات متمردة ساهمت في إسقاط نظام القذافي مع قوى خارجية والتي لعبت دور حاسم ومهم في تحديد ملامح ليبيا مستقبلا.

لقد إتسمت الثورة الليبية بخصائص لم تتكرر في دول الربيع العربي بإعتبار أن زعامات الثورة لعبت دورا في عسكرة الإنتفاضة وتدويلها، مما جعل الأطراف الخارجية لها دور حاسم في الصراع ووصول الثوار للسلطة والقضاء على حكم القذافي من خلال حلف الناتو وجامعة الدول العربية، الإنتفاضات التي إنتهت بالتدخل الغربي الذي سمح بسقوط القذافي وقتله في أكتوبر 2011 قد فتح مرحلة تاريخية جديدة ومعقدة منذ تحرر ليبيا الموسوم بإسقاط طرابلس وقتل القذافي، فقد ضمنت التحول إلى حكومة إنتقالية يقودها المجلس الإنتقالي الوطني الذي نجح في الحصول على الدعم الدولى والتدخل الأجنبي.

1.3.2. نظام الحكم في ليبيا وأسباب ثورة يناير 2011,

- نظام الحكم في ليبيا.

نشأ الكيان الليبي الحديث من قرار سلطات الإستعمار الإيطالي، بتوحيد ثلاث مناطق متمايزة هي (برقة، طرابلس، فزان) في إطار دولة مندمجة، ولم يكتمل الطابع المؤسسي لهذا الإتحاد إلا عام 1951 عندما إستقلت البلاد وأصبحت مملكة تحكمها الأسرة السنوسية، عاشت ليبيا ثورة واحدة عام 1969 بعد إستقلالها عن إيطاليا غير أنها لم ترقى طيلة أربع عقود إلى طموحات الشعب إلى المستوى التنموي والديمقراطي بالرغم الإمكانات النفطية والبشرية الهائلة، وموقعها الجيوستراتيجي، فجاءت ثورة 17 فبراير لتقول لا لما حصل عام 1969 إلى حد الآن ديمقراطيا وتنمويا(عابدة، مرجع سابق،ص18).

والواقع أن الإندماج لم يكن ليتحقق لولا إكتشاف منابع النفط التي غيرت الأرضية الإقتصادية وخلقت مصالح حيوية تقتضي وجود كيان مركزي لتسير الريع البترولي وإدارة شبكة العلاقات الخارجية والجيوسياسية المترتبة عليه، تعتبر دولة ليبيا دولة مركبة الهوية ذات أبعاد إقليمية وإستراتيجية بإنفتاحها على فضاءات حيوية تشمل كل إتجاهات القارة الإفريقية.

إستهدف الراحل معمر القذافي في بداية عهده الزعامات القبائلية والدينية، ودمر النسيج الأهلي، كما قوض النخب التجارية المدنية بإسم قرارات التأميم الإشتراكي، قبل أن يدمر منذ نهاية السبعينات البقية من الحياة السياسية ومن المنظومة الإدارية والمجتمع المدني(ولد أباه، 2011، ص30) ، فالثورة الليبية إنطلقت من مناطق الشرق التي إحتظنت خلال 40 سنة أغلب محاولات التمرد على القذافي، إصطدمت بغياب مؤسسة عسكرية حقيقية تحمي التغيير وتنقذ جهاز الدولة من الإنهيار، كما حدث في كل من تونس ومصر(ولد أباه، المرجع نفسه، ص31).

إعتمد النظام السياسي الليبي على المرجعية الإيدولوجية التي وضعها الراحل معمر القذافي في كتابه الأخضر، من خلال توضيف عدد من الإفتراضات لتقديم نظرية سياسية تفتقر لآليات تنفيذ وتفعيل حقيقية، فبالنظر للجزء السياسي من نظريته والذي إقترح فيه حل معظلة الحكم من خلال "سلطة الشعب"، نرى أن طرح معمر القذافي شابه التناقض، إذ يبدأ بالتمهيد لنظريته من خلال توجيه الإنتقادات لكل أدوات الحكم الديمقراطي المتعارف عليه، فيصف المجالس النيابية بأنها " تدجيل على الديمقراطية"، ويضيف المجلس النيابي يقوم أساسا نيابة عن الشعب، وهذا الأساس ذاته غير ديمقراطي، لأن

الديمقراطية تعني سلطة الشعب لاسلطة نائبة عنه، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب والديمقراطية الحقيقية لاتقوم إلا بوجود الشعب نفسه لابوجود نواب عنه(عقلأ، 2015، ص70).

أيضا ينتقد القذافي آليات العمل الديمقراطي كالأحزاب السياسية والإنتخابات والإستفتاءات، معللا مواقفه بذات الرؤي قصير النظر.

لقد أظهر تطبيق نظريته في الشعب الليبي المزيد من الخلل، إذ فشل النظام القذافي في إقناع جموع الشعب بالمشاركة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية ويرجع هذا في الأساس لغياب المصداقية عن العملية السياسية داخل المؤتمرات الشعب الأساسية، علما بأن عدد المشاركين في المؤتمرات واللجان الشعبية لايتعدى 2% من الشعب الليبي(عقلأ، المرجع نفسه، ص70).

تتكون شبكات معمر القذافي غير رسمية من عدة شبكات تتمثل في الشبكة السياسية، الشبكة الأمنية والإجتماعية وترتبط هذه الشبكات في النهاية بعضها البعض من خلال شخص القذافي، وهو العامل الوحيد الثابت في معادلته التي إتبعها لحكم ليبيا:

1- الشبكة السياسية: تتشكل هذه الشبكة من المستشارين السياسين الذين حرصو على البقاء معه، وهم معروفين (برجال الخيمة) لكثرة ترددهم على خيمة العقيد الراحل معمر القذافي، ويتمثل أعضاءها خاصة من العائلة القذافي وقبيلته (القذاذفة) مثل أحمد قذاف، الخويليدي الحميدي.
2- الشبكة الأمنية: تتمثل هذه الشبكة في حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية حيث أنشأها القذافي في سبعينات بغرض حماية الثورة وحرص على وجودها في كل مؤسسات الدولة في ليبيا.
3- الشبكة الإجتماعية: تتشكل في الهيكل غير الرسمي لليبيا، من خلال كيان ضمه القذافي عام 1993 يعرف بالقيادات الشعبية الإجتماعية، وكان الهدف من إنشاءها محاولة القذافي لإحتواء شيوخ وشباب القبائل الليبية في بوتقة نظامه لكبح جماح الدور القبلي في المجتمع الليبي، وإحباط أي خطط إصلاحية أو أصوات معارضة تأتي من قبائل ليبيا، أيضا شكل النفط عنصرا رئيسيا في معادلة حكم القذافي، إذ يستخدم عوائده على مغامراته الخارجية تارة إتجاه الدول العربية وتارة إتجاه الوحدة الإفرقية ، بينما تجاوزت البطالة 25% بحسب بعض التقديرات(عقلأ، المرجع نفسه، ص81).

بدأت ثورة 17 يناير سلمية بين كل مكونات الشعب الليبي الحر، فتمثلت في دفع منظومة الإستبداد والظلم السياسي، الإقتصادي والإجتماعي، مطالب متمثلة في توفير الحد الأدنى من العيش الكريم إنسانيا

ومدنيا، وتنطلق من الفصل بين السلطات الثلاث، القضائية، التشريعية والتنفيذية، وتدعو لحرية التعبير والسماح لممارسة العمل الإعلامي والصحافة المستقلة، مطالب تدعو إلى تطبيق العدالة الإجتماعية في توزيع ثروات البلاد، ليس فقط عائدات البترول ومشتقاته، بل كل الثورات البحرية والحيوانية والمعدنية وغيرها، لكن أخذت الأحداث فيما بعد مجيرات أخرى تمثلت في حرب مدمرة دمرت ليبيا ككل أرضا وشعبا، في ظل فشل النظام الدكتاتوري في توفير الأمن والسلم وفشل في توزيع الثروات وفشل في تنمية الوطن تنمية تتماشي مع مكوناته الطبيعية، وعند إندلاع الثورة كان النظام القذافي عاجزا عن تحقيق أي فرص للحلول، بل أدى إلى إدخال البلاد في دوامة(الأسدي، مرجع سابق، ص29).

- **أسباب الثورة في ليبيا.**

منذ عام 1969 عاشت ليبيا تحت وطأة نظام إستبدادي ساد من خلاله حكم الفرد المطلق الذي تتجمع في يده كل السلطات وينطوي فيه أي مظهر للهياكل والأطر المؤسسية، ولاوجود لأي مؤشر لدولة سيادة القانون، وجرمت جميع أشكال التنظيم الحزبي أو المدني المستقل، وخلال هذه الحقبة التي إمتدت 42 عاما جرى إستهداف جميع المعارضين والخصوم السياسين من خلال التصفية الجسدية أو التعذيب داخل السجون، وتحت تأثير الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر إنطلقت الثورة في ليبيا التي طالبت بإلإسقاط نظام القذافي في 17 فيفري 2011 وكانت أهم أسبابها:

أولا: الأسباب السياسية:

1- تراجع شرعية النظام: إنقسمت ليبيا إلى حد بعيد بين شرقها وغربها حول من لها الأحقية في الحكم والسيادة، وأثناء حقبة معمر القذافي يمكن القول أنه كانت المدن الشرقية وبخاصة مدينة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الإنقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى، فقد تحولت تلك المدن إلى معاقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ومصدر للإضطرابات ومحاولات الإنقلاب على القذافي منذ السبعينات ومابعدها، مما قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين موجة من الهجرة الكفاءات من المهنيين إلى الخارج وهو مارسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه من جهة وتلك المدن من جهة أخرى(OyeOgunbadejo 1983,p66), هذا بالإضافة لإستغلال القذافي على مدار حكمه الخصومات الداخلية بين جميع القبائل من أجل إحكام سيطرته على السلطة حيث كون خلال فترة حكمه بشبكة من المؤسسات التي ضرب ببعضها البعض لمنع ظهور أي منافسة له، مما ساعد في النهاية تآكل شرعية النظام الليبي

والتي تمثلت في أربع ركائز رئيسية هي: الثورية القومية والمساواة والعدالة الإجتماعية أو الشرعية، الكرامة والهوية الوطنية، والقيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية والتي إنهارت جميعها بممارسات القذافي على مدار حكمه(stiftung,2009,p-p,9,11).

2- تقلبات السياسة الليبية في الداخل والخارج: إذا ماتم الحديث عن البيئة الداخلية للسياسة الليبية إستطاع معمر القذافي الحفاظ على سلطته ونظامه لفترة طويلة جدا وذلك عبر إستراتجيات وسياسات متبعة من طرفه حيث إعتمد على سياسة فرق تسد والتبشير بمجموعة من الأفكار شديدة العمومية التي ضمنها كتابه الأخضر، حين جعل السلطة في ليبيا تتمثل بمحورين أساسيين الأول هو سلطة الشعب الممثلة في المؤثرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، وتختص بتسير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة، والثاني هو سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي من العقيد القذافي والأعضاء الباقيين من مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية التي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية ولها سلطات أوسع وأقوى،(عويضة، مرجع سابق، ص49)

وعلى الصعيد الخارجي تراوحت التقلبات السياسية مابين السعي للوحدة العربية أوالإتحاد الإفريقي، ومابين مشاريع وحدوية ثنائية ومشروعات إتحادية جماعية، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من حركات التمرد، كل هذه الحركات والتقلبات السياسية كلف الليبين ثمنا باهضا دفعوه من ثروات بلادهم في حين كان الكثيرون منهم يعانون من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية(عويضة، المرجع نفسه، ص49).

ثانيا: الأسباب الإقتصادية والإجتماعية.

1- سيطرت النظام على العوائد الإقتصادية: على الرغم من الثراء النسبي للشعب الليبي وتقدم مؤشرات تقارير التنمية البشرية له إلا أن الكثير من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ إستلاء "القذافي" على السلطة بإنقلاب عسكري على الملك "أدريس" عام 1969 فقد ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، لما شهدته فترة حكم القذافي من سيطرته وعائلته على عوائد الدولة الإقتصادية، ومن أمثلة ذلك ماكشفته مؤخرا صحيفة "فايننسل تايمز" الأمريكية نقلا عن وسائل دبلوماسية أمريكية مسربة، أن ثروة القذافي وصلت إلى 130 مليار دولار وقد بنت عائلته مصالح تجارية واسعة في قطاعات بالدولة خلال فترة حكمه، فإبنته عائشة لها إرتباطات وثيقة بقطاعي الطاقة والبناء، فيما يسيطر ابنه الأكبر محمد على لجنة بريد والإتصالات السلكية واللاسلكية، أما

سيف الإسلام فكان يتحكم بقطاع النفط عبر إمتلاكه لمجموعة شركات خاصة به، فيما كان الساعدي الأبن الثالث للقذافي يخطط لبناء مدينة جديدة كمشروع تنموي سياحي ضخم(peel ,2011)، كل هذا ساهم في حرمان الجماهير الليبية من عوائد الثروة في بلادهم، والتي إستخدمها القذافي في شراء الأتباع أو قمع المعارضين.

2- الفساد واللاعدالة الإجتماعية: كانت هناك حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة في ليبيا، حيث إستأثرت دائرة ضيقة تشمل الرئيس الراحل القذافي وعائلته، بالعوائد النفطية التي تقدر بمليارات الدولارات، علاوة على مابدده القذافي وأولاده من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب، وقد شهدت فترة حكم القذافي تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال والتي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة(عويضة، مرجع سابق، ص68)، (ويظهر حجم الفساد في ليبيا من خلال مؤشر مدركات الفسادCPI ضمن الجدول التالي)

جدول رقم6: مؤشر مدركات الفساد لليبيا(2008_- 2010).

السنة	مؤشر مدركات الفساد	الرتبة عالميا
2008	2,6	126
2009	2,5	130
2010	2,2	146

Source : Transparency International , op .cit.

إن تدفق الإستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قدرت تكلفتها ببلاين الدولارات 150 مليون دولار، لم يحمل تغييرا كبيرا في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مع ماتزامن مع ذلك الإنفتاح الحديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص حمل معه مخاوف كبيرة للطبقات العمالية والفئات الإجتماعية المتوسطة، بفعل تسارع وتيرة الإنفتاح وتفشي الغلاء بالرغم من محاولات النظام لملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا إن إرتفاع الأسعار وإنتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب في الحد من الآثار السلبية للسياسات الإقتصادية الجديدة على قطاعات عريضة من المجتمع(Stiftug, Op ,cit ,p11).

3- طبيعة وتركيبة المجتمع الليبي: نتيجة التغيير الديمغرافي وإزدياد شريحة الشباب وإنفتاحهم على العالم الخارجي، بالإضافة للبعد القبلي الذي إستغله القذافي بترسيخ حكمه بتحويل القبائل لشبكة

من الكيانات المتصارعة يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لعدم ظهور أي منافس له، كل هذا دفع الليبين للخروج في إحتجاجات عديدة تفاوتت قوتها وضعفها عبر الزمن وصولا إلى التصادم المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير 2011(عويضة، مرجع سابق، ص69).

على الرغم من أن المجتمع الدولى لعب دورا كبيرا في الإطاحة بنظام القذافي من خلال فرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا في بدايات ثورة فبراير، ومن ثم أتبع ذلك بشن ضربات جوية لدعم الثوار على الأرض، إلا أن الأطراف الدولية لم تفعل مايلزم بعد إسقاط القذافي لإخراج البلاد من حالة الحرب إلى الإستقرار وبناء الدولة الحديثة(علوش، 2016، ص3).

2.3.2. التغيرات السياسية في ليبيا

- واقع ثورة 17 فيفري 2011.

إنطلق النداء لتظاهرات يوم الغضب في ليبيا عن طريق شبكة الإنترنيت، إذ تم توجيه الدعوة الرئيسة من خلال موقع الفيس بوك، وكانت الصفحة بإسم (الإنتفاضة 17 فيفري 2011) لتجعله يوم للغضب في ليبيا، وعبر البيان المنشور بالصفحة عن ضرورة الخروج للشوارع للتعبير عن الفساد والقهر الذي تعيشه ليبيا، وتلخصت مطالبها فيمايلي، إسقاط النظام، الحرية والكرامة، إنشاء دولة الدستور والقانون، محاسبة المجرمين الذين سفكو دماء شعبها(عقلأ، مرجع سابق، ص82).

خرجت الإنتفاضات الشعبية من البوتقة الصغيرة التي إنطلقت منها لتشمل المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية التي أعلنت عن إنضمامها لها كما إنضم ناشطون ليبيون للمظاهرات، أيضا أيدت المعارضة الليبية المتواجدة في المنفي مع مساندة عدد من القبائل لهذه المظاهرات، مع الغياب التام للجيش نظرا للتهميش الذي تعرض له في فترة حكم القذافي خوفا من الإنقلاب عليه حيث كان يزوده بالسلحة القديمة ولم يقدم له الإمكانات الجيدة لتقوية هذا الجيش، في حين كان تركيز معمر القذافي على القبائل والميليشيات والقوات الخاصة التي كانت داعمة وموالية له، ولم تقتصر الثورة على منطقة دون أخرى أو ساحة بل شملت ليبيا ككل كمساحة للفر والكر بين العقيد معمر القذافي والثوار، فبعد تحرير بن غازي من قبل الثوار تم تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت ليكون الممثل الشرعي للشعب الليبي، بالإضافة إلى تحرير مناطق أخرى(شحاتة، مرجع سابق، ص15)، إنتهى حكم معمر القذافي بدخول الثوار الليبين طرابلس، إنهار النظام الجماهيري بسرعة.

إعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الإنتقالي المؤقت كممثل شرعي للشعب الليبي، بتأييد جامعة الدول العربية، دخلت قضية ليبيا منعطفا آخر، فهناك دعم من الغرب للثوار على حساب القذافي، وهذا ما أدى إلى نهاية العقيد معمر القذافي ونظامه(شحاتة، المرجع نفسه، ص16).

في ظل تدهور الأوضاع في ليبيا ودخول داعش إلى ليبيا تجري محاولات لضبط الأوضاع من المجتمع الدولى والأمم المتحدة وعبر جولات التفاوض والحوار، أملا في الوصول إلى صيغة تقاسم للسلطة بين الأطراف المتناحرة، أو الوصول إلى حكومة تكنوقراط وتأجيل الصراع أو إدارته عبر الحوار للتخفيف من آثاره السلبية(كريمأ، مرجع سابق، ص8).

إن كان التحول السياسي في تونس قد عبر إلى شاطئ الأمان نوعا ما، فإن تجربة الإنتقال في ليبيا لاتزال تبحث عن خارطة طريق تنهي الإنقسام السياسي والعسكري الذي يعصف بالبلاد منذ سقوط القذافي، حيث ظلت ليبيا تعيش فراغا مؤسساتيا، جرف فيها جميع مقومات الدولة خلال أربعين عاما لذلك لم يشكل سقوط القذافي نجاحا للثورة في نظر(عوص البرعصي) رئيس المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات ونائب رئيس الوزراء الليبي الأسبق، بل كان عبئا ثقيلا إذ واجهت أول حكومة بعد الثورة فراغا مؤسسيا مخيفا، ولم تكن تتوفر الخدمات الإجتماعية والتنموية في المدن الليبية، فضلا عن إتساع حزام المناطق التي عانت من التهميش ورغم ذلك فإن أول نجاحات الثورة حسب المتحدث هو تعين المجلس الوطني الإنتقالي الذي تولى في المرحلة الأولى إيصال الخدمات للمواطنين من خلال إنشاء بنيات مؤسسية، ثم إجراء إنتخابات متعددة ونجحت بشكل أو بآخر، وكان آخر مكاسب ثورة 17 فيفري هو التوقيع على وثيقة ضخيرات التي تفتح بابا للمصالحة بين مكونات المشهد السياسي والإجتماعي الليبي(مركز الجزيرة للدراسات، 2016).

- **محطات الثورة في ليبيا.**

تعتبر ليبيا حالة مميزة عن تونس نظرا للمنعرج الخطر للثورة والإحتجاجات، كما تعرضت ليبيا من إنقسامات عنيفة للفصائل والكتائب، وإنتهت بظهور دولة داعش وبالتالي دخلت ليبيا في دوامة العنف والقتل أدى إلى تفكك مؤسسات ومقومات الدولة.

1- مرحلة بداية الإحتجاجات (17 فبراير 2011-17 مارس 2011): إنطلقت التظاهرات الليبية من منطلق "إسقاط القذافي في 17 فبراير 2011 وبعد أسابيع قليلة أدى القمع المسلح لتلك التظاهرات إلى تحولها لصراع مسلح بين القوات الموالية للقذافي والثوار، والذي إستمر على مدار 8 أشهر التالية لقيام الثورة، فبعد سيطرة الثوار على مدينة "بنغازي" في أواخر فيفري 2011 أعلنو تأسيس المجلس الوطني الإنتقالي بهدف تنسيق جهود الثوار من أجل إسقاط النظام، وفي 12 مارس دعت الجامعة الدول العربية مجلس الأمن الدولي إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012، ص162).

2- مرحلة التدخل الخارجي وإسقاط القذافي(17 مارس 2011- 20 أكتوبر 2011): في 17 مارس 2011 صدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 بإقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع قوات "القذافي" من شن هجمات جوية على الثوار، وفي اليوم التالي شنت قوات التحالف بقيادة كل من

فرنسا، أمريكا وبريطانيا غارات على المواقع العسكرية التابعة للقذافي لوقف الهجمات على المدن الليبية التي تسيطر عليها الثوار.

3- المرحلة الإنتقالية (20 أكتوبر 2011- 14 فيفري 2014): تعتبر هذه الفترة مهمة بالنسبة لمسار الإنتفاضات والثورة الليبية فبعد مرور أكثر من سنة على إندلاع الإنتفاضة ضد حكم الزعيم الليبي معمر القذافي تخوض ليبيا مرحلة إنتقالية صعبة، فقد مات القذافي وأسقط نظامه الذي إستمر 42 عاما، وتحررت البلاد والآن يمهد الليبيون لإجراء إنتخابات يفترض منها أن تضع بلدهم على الطريق لصوغ دستور جديد ونظام سياسي ديمقراطي(سالم، 2012، ص1)

بعد ثلاثة أيام من مقتل "القذافي" أعلن تحرير ليبيا بعد أحكام السيطرة على العاصمة طرابلس وبالفعل قد بدأ الجدول الزمني للمرحلة الإنتقالية في 23 أكتوبر 2011، وكان من المقرر إنتهاء الفترة الإنتقالية في ماي 2013، وشملت المرحلة الأولى من الجدول تعيين حكومة مؤقتة وإصدار قانون إنتخابي وإنشاء المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات والتحضير للإنتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية التي تقوم بحل المجلس الوطني الإنتقالي في أول إجتماع لها(سالم، المرجع نفسه، ص2).

وبالفعل تم إنتخاب هيئة حاكمة إلا أنها لم تستطع توحيد فصائلها بسبب الإحتكاك بين الكيانات الإسلامية والوطنية ودور مؤيدي النظام السابق، وفي 14 فيفري 2014 أعلن اللواء "خليفة حفتر" عن سيطرته على مواقع عسكرية وحيوية في البلاد، وأعلن في بيان له:" تجميد عمل المؤتمر الوطني (البرلمان المؤقت) والحكومة وخارطة الطريق"، وبعدها ظهر رئيس الحكومة الليبية وقتها "علي زيدان" في كلمة نافيا حقيقة حفتر ومؤكد على أن هناك تواصلا بين الحكومة والمؤتمر الوطني العام، وأن السيطرة الكاملة على الأرض لوزارة الدفاع والمؤسسات الأمنية في الدولة(Allonche,2017).

4- المرحلة الحالية(14 فيفري2014- 2017): شهدت هذه الفترة من الثورة الليبية إنقسام ليبيا إلى قسمين أو معسكرين حربيين هما الأولى "عملية الكرامة" والتي عبارة عن تحالف يضم قبائل المنطقة الشرقية وأنصار الفيدرالية، والثانية "فجر ليبيا" عبارة هي الأخرى عن تحالف من القوى الإسلامية وجماعات مصراتة المسلحة، وقد عبر كل تحالف عن أحقيته بالحكم وهو من يملك الشرعية السياسية وله من الوزراء والمكونات ما تأهله للحكم، وأصبح في ليبيا حكومتان مختلفتان إحداهما في "طرابلس" حيث إستولى تحالف من الجماعات المسلحة من مصراتة ومدن أخرى في

غرب ليبيا على مطار وزازات والحكومة الأخرى في طرق حيث إجتمع مجلس النواب المنتخب حديثا نهاية ماي 2014 والذي كان أول إنعقاد له في 4 أوت 2014 برئاسة "عقيلة صالح عيسى" مع الحكومة التي يهيمن عليها أنصار حفتر وأنصار الفيدرالية، وبالتالي فإن القوات المسلحة الليبية الرسمية منها وغير الرسمية على حد سواء، في حالة حرب دائمة مع بعضها البعض، حيث يحظى كل فصل بدعم مجموعة من القبائل والمدن، هذا بالإضافة إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية " داعش" والذي يعد خطرا آخر يهدد أمن المنطقة بشكل عام وليبيا بشكل خاص، وقد ساهم الدعم لفصائل في ليبيا إلى زيادة حدة الإنقسامات (ويري، 2011، ص4).

في 17 ديسمبر 2015 تم توقيع إتفاق سياسي ليبي سمي بإتفاق "الصخيرات" نسبة إلى مكان توقيعه في الصخيرات المغربية والذي أشرفت عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقيادة " مارتن كوبر" بهدف حل الأزمة والذي نص عل أن تتولي حكومة وفاق وطني الإشراف على أمور البلاد لمدة عام كامل على أن يتم التحضير خلاله لمرحلة إنتقالية، ووفقا لهذا الإتفاق تم تشكيل حكومة وفاق وطني في 19 جانفي 2016 برئاسة "فايز السراج" شكلها المجلس الرئاسي الليبي والذي تم تشكيله أيضا بموجب الإتفاق وضم 9 إعضاء مثلو المناطق الليبية المختلفة، إلا أن المدة القانونية قد إنتهت ولم تحرز حكومة الوفاق الوطني أي تقدم بخصوص الأزمة في داخل ليبيا(المختار،2016،m.yehemak.com)

3.3.2. ليبيا من الدولة الفاشلة إلى اللادولة.

جاء الإختيار الليبي مدويا، ليأتي التحول في النظام السياسي والإجتماعي ثغرة كبيرة للغزو الخارجي، ذلك من تداعياته جعلت إعادة تكوين جماعاته الوطنية أمرا يدنو من المستحيل(حيدر، مرجع سابق، ص14).

- **التداعيات السياسية والإجتماعية للثورة الليبية.**

أنجزت الخطوات الأولى من خارطة الطريق وتألفت الحكومة الإنتقالية ثم الحكومة المؤقتة تضمنت الحكومتان (الدفاع والداخلية)، ويفترض أن تكون المهمة الأولى للذين سيشغلون هذه الحقائب بناء الجيش والشرطة ولكن الجميع فشلو في إنجاز هذه المهمة لأن الميليشيات وقفت ضد تحقيقها وخصوصا أن بعض من حصل على حقيبة وزارية حصل عليها ليس كميزة في مجال عمل الوزارة ولكن لأنه هو نفسه قائد لمليشيات، وهكذا تم السيطرة على المشهد الليبي من طرف الميليشيات وإنحصر نشاط الحكومة وكذلك المؤتمر الوطني العام في تنفيذ رغبات زعمائها التي تتناقض في كثير من الأحيان ومطالبها غير عقلانية أحيانا أخرى، ودخلت البلاد في حالة الفوضى العارمة مما شجع بعض المراقبين بوصف الحالة الليبية بالدولة الفاشلة تمهيدا للوصول إلى حالة اللادولة (نصر الدين، د س، ص 567).

1- إنهار النظام الليبي بالكامل نتيجة لإندلاع انتفاضة 17 فيفري 2011، ولم تستطع الحكومة المؤقة والإنتقالية بناء مؤسسات الدولة التي تحطمت ومن بينها مؤسسة أمن الحدود، ما أدى إلى أن أصبحت الحدود مكشوفة لكل من أراد الدخول، وبالتالي إنتشار السلاح وتوتر العلاقة مع دول الجوار وقد إستفاد من هذا الوضع صنفين:

المجموعة الأولى: الجماعات التي تخصصت في التهريب مثل عصابات تهريب البشر، السلاح، وعصابات تهريب المخدرات والخمور وغيرها.

المجموعة الثانية: سيطر بعض الليبين الذين كانو من بين القيادات المعروفة في تنظيم القاعدة أو في الجماعة الليبية المقاتلة على المنفذ الجنوبي الليبي، وسمح هؤلاء لمختلف الجماعات الجهادية من بلدان الجوار بالتنقل إلى المناطق الجنوبية الليبية بهدف التجمع والتزود بالسلاح، وفي هذه الحالة أصبحت المنطقة خطرة على داخل ليبيا وخارج حدودها لأن تداعيات هذه التجمعات المسلحة تشكل

خطر وتهديد أمني لدول الجوار خاصة وهذا ما ذهب إليه قادة الدول المجاورة على أن هذا الواقع يشكل تهديدا أمنيا على أمن وإستقرار بلدانهم (عمر التير، مرجع سايق، ص3).

2- ليبيا كمقصد ومعبر للهجرة غير شرعية، هناك ثلاث عوامل جعلت من ليبيا بلدا يهاجر إليه ويعبر من خلاله إلى دول الشمال هي المساحة، النفط، وحجم السكان، بلد كبير من حيث شساعة المساحة وصغير من حيث عدد السكان القليل على إمتداد حدود بلاده الطويلة، بالإضافة إلى إكتشاف النفط ، أصبحت حركة عبور الحدود تسير بإتجاه واحد من خارج ليبيا إلى داخلها للوصول إلى أوروبا بعد ماكانت قبل إكتشاف النفط عبارة عن زيارات أقارب إلى ليبيا فقط من الدول المجاورة(عمر التير، المرجع نفسه، ص63)

لم تكن ليبيا بلد عبور إلا بعد عقد الإتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا العديد من الإتفاقيات حول الحد من الهجرة غير شرعية في المتوسط، ضيقت السلطات الأوروبية الخناق على حركة الهجرة غير شرعية، لذا لجأ المهاجرون إلى دولة ليبيا كدولة عبور للوصول إلى الوجهة الأوروبية، لم ينكر الراحل معمر القذافي أن الهجرة غير شرعية بمثابة سلاح في وجه أوروبا في مرحلة خلافهم، لذلك إضطرت بلدان الجنوب الأوروبي للدخول مع النظام الليبي في مفاوضات وتقديم تنازلات بهدف أن تقوم سياسة ليبيا بدور الحارس وحدث هذا فعلا الأخيرة التي شهدت إعتراف أوروبا بنظام القذافي في ليبيا، وبمجرد إندلاع إنتفاضة 2011، تغير الوضع وعرفت الحدود الليبية إنكشافات أمنية خطيرة، لتصبح شواطئ ليبيا أهم إنطلاق لقوراب المهاجرين بإتجاه أوروبا(عمر التير، المرجع نفسه، ص64).

كشفت هذه الأحداث أن العامل الحسام والمؤثر في التغيير أو عدمه أو إخفاقه إنما يعتمد على مدى قدرة الدولة، كبنية وكمؤسسات ومنها الجيش، وكشرعية شعبية أن تتعامل بمرونة وتجاوب مع الضغط الشعبي، أو أن تنهار وتعود الولاءات الأولية في المجتمع من إنقسامات طائفية وإثنية وقبلية وجهوية وغيرها لتسود(كريمأ، مرجع سابق، ص11).

- **التداعيات الإقتصادية للثورة الليبية.**

النفط هو المصدر الرئيسي للمال لذلك تعد ميزانية الدولة على ضوء معدل الإنتاج اليومي من النفط ومعدل سعر النفط المتوقعين، كان معدل إنتاج النفط قد وصل في عام 2010 إلى 1،6 مليون برميل في اليوم، وتوقعت مؤسسة النفط آنذاك أن المعدل سيرتفع ليصل في العام 2014 إلى 3 ملاين برميل، توقف

الإنتاج خلال فترة الإنتقالية وحسب تقرير صندوق النقد الدولي أصبحت تصدر ضمن هذه المرحلة 600 ألف برميل يوميا فقط وأن ذلك سيؤدي إنخفاض الإيرادات النفطية في موازاتها نسبة 94،3%، ولكنه بعد إنتهاء المواجهة المسلحة كانت عودة الإنتاج للإرتفاع ليصل في مارس 2013 إلى 1،5 مليون برميل يوميا، ثم بدأت بعض الميليشيات المنتمية لقبائل تقع أراضيها بالقرب من حقول الإنتاج أو موانئ التصدير في مسلسل غرق الحقول بهدف الحصول على مزايا معينة، وعلاوة على هذا الفعل أخذت معدلات الإنتاج تتراجع بحيث إنخفض إلى 241 ألف برميل في 24 فيفري 2014 في ظل إعتماد هذا البلد على دخل مبيعات النفط تدهورت حياة السكان الليبيين(نصر الدين، مرجع سابق، ص573).

من أهم التحديات التي واجهتها ليبيا في ظل غياب أدنى المشتركات التي تجمع الحكومتين حول سبل إدارة البلاد، تراجع قيمة الدينار الليبي أمام الدولار حيث كان 1 دولار يساوي 1,25 دينار ليبي عام 2011 ليصبح1 دولار يساوي 7 دنانير ليبية بعد عامين من إندلاع الثورة الليبية، كما تشهد ليبيا أزمة سيولة متمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية مع غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون لهذه المواد إضافة إلى مشاكل التيار الكهربائي الذي ينقطع لفترات طويلة (مركز دراسات الشرق الوسط، 2017، ص13).

ساهمت الإنقسامات السياسية في تفاقم أزمة الأمن في البلاد، فأصبح الوضع يعبر عن العسكرة السياسية وصعود عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الجهادية، ولتجاوز المأزق الأمني في المنطقة وجب على النخب السياسية العمل على بناء توافقات في مابينها مدعومة من طرف الدولة، وتوظيف الشرعية الجديدة من أجل تقديم إنجازات ملموسة للشعب الليبي بدلا من الإعتماد على القوة والتدمير مصادر الثروة الوطنية والدعم الخارجي للسيطرة والقضاء على الخصوم السياسين وكل هذا يتطلب حوارا وطنيا حقيقيا ترعاه شخصيات مستقلة (كولومبيه، 2016، ص102).

- **مواقف دول الجوار.**

1- تونس: تنطلق العلاقة بين ليبيا وتونس من منطلقات أمنية نظرا للإشتراك في الشريط الحدودي وأيضا الوضع الإقتصادي في ليبيا حيث تعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بسهولة للبلاد، ونظرا لما تزامن حدوثه في تونس من لإنتفاضات ومظاهرات لم يكن لها الفعالية في التأثير على مجريات الأحداث في ليبيا حيث إنشغلت تونس بترتيب البيت الداخلي الذي تعرض لتوترات وإستهدافات أمنية مثل الجماعات الإرهابية وتذبذب الوضع الإقتصادي بإختصار الوضع السياسي غير مستقر.

2- أما الجزائر تعتبر فاعل قوي في المنطقة المغاربية نظرا لسياستها الخارجية المحكمة وأيضا حدودها المعرضة للخطر من طرف الإنفلاتات الأمنية في ليبيا، فالجزائر تدعم إستقرار ليبيا ويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي بسبب العمليات تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية ورغم التحفظات الجزائر على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال حفتر فإنها تبقى قوة غير فاعلة في ليبيا بسبب تركيزها على الشؤون الداخلية.

3- أما بخصوص المغرب الذي إحتضن إتفاق الصخيرات، فقد لعب دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الإتفاق، ويبقى المغرب قوة داعمة للإستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره بعد إتفاق صخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقه (مركز دراسات الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص14).

إرتبطت الثورة الليبية ومستقبلها بالقوى الداخلية والخارجية فلا يمكن عزل ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي عن المجريات الدولية والإقيمية لما لها تأثير في مجريات الأحداث داخل ليبيا، وأن هذه القوى سوف تلعب دورا مؤثرا في تشكيل مستقبل ليبيا الجديدة، وواجهت الحالة الليبية صعوبات في بدايات العملية السياسية كثيرة تعود لأسباب منها: (المريض، مرجع سابق، ص67)

- غياب المؤسسات السياسية التي تبنى عليها أي دولة في العالم.
- الثقافة السياسية السائدة في ليبيا التي تعتمد على القبلية والجهوية كانت عاملا مساعدا في الإبقاء على الثورة لفترة أطول وصعوبة المرور إلى بناء دولة.
- إختفاء دور كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة للمشاركة في وضع خارطة طريق لليبيا الجديدة بعد القذافي.
- إنتشار فوضي عارمة في البلاد بسبب تحكم المليشيات المسلحة في مقاليد الحكم والسلطة وأصبحت الفاعل الرئيس في ليبيا بحكم تعاملها بمفهوم القوة والسلاح فقط.
- غياب خارطة سياسية لليبيا الجديدة وخطط إستراتيجية عند الثوار وعدم وجود كيان موحد يمثل أهداف ومطالب الشعب الليبي ما كرس الصراع داخل ليبيا.
- القوى الداخلية المشاركة في إسقاط القذافي لها أجندة وسياسة دينية لاترقى لبناء الدولة الجديدة.

مرت عملية الإنتقال الديمقراطي في ليبيا بمراحل صعبة جدا في ظل غياب تنظيم وقيادة للثورار في شكل جناح عسكري وسياسي حيث وصلت البلاد إلى مرحلة التهديد في أمنها الوطني من خلال إقتصداها المتدهور وحدودها المتاحة وأجوائها المنتهكة، أيضا إنتشار السلاح يهدد العملية الإنتقالية وقد يكون عامل رئيسي في فرض رؤى داخلية كانت أم خارجية على المؤتمر والحوكمة، غياب الرؤية العملية في بناء الدولة من خلال خارطة طريق واضحة المعالم، وبمشاركة الشعب يحدد فيها الإطار الزمني للمرحلة الإنتقالية في خط متواز لكتابة الدستور تحت رقابة قضائية والمنظمات الدولية (المريض، المرجع نفسه، ص67)

تعتبر مسألة نجاح الإنتخابات الليبية التي إنبثق عنها المؤتمر الوطني العام وتشكيل الحكومة ولجنة صياغة الدستور هي أهم المكتسبات بعد الثورة، لكن ليبيا واقعيا لازالت تعاني من تباطئ الإصلاحات التي تعيقها التحديات السياسية والأمنية، فمن جهة لازال الإنقسام بين مكونات السياسية هو الطابع الأبرز للعمل السياسي ومن جهة أخرى لازال التحدي الأمني وصعوبة السيطرة على المليشيات الرافضة تسليم أسلحتها وإحتجازها لعدد من المواطنين وعدم قدرة الدولة على التفاوض معها وتحرير الرهائن يزيد من إضعاف هيبة الدولة داخليا وخارجيا.

إنتهى مؤتمر" بالبرمو" يوم الثلاثاء 13 نوفمبر 2018 وهو المؤتمر الذي دعت له الحكومة الإيطالية وحاولت خلاله جمع أكبر عدد ممكن من القوى الإقليمية والدولية بالإضافة للفاعلين في الداخل الليبي للمشاركة في المؤتمر، الذي يعتبر خطوة جديدة ضمن الفعاليات السياسية الدولية بشأن الأزمة الليبية، وما يعاب على المئتمر أنه لم يأتي بأجندة واضحة المعالم كما أنه لم يصل إلى بيان ختامي أو إعلان عن إلتزامات محددة للأطراف المتنازعة داخل ليبيا لكن يعتبر مبادرة جيدة في إعادة بناء للمواقف الدولية والإقليمية فيما يتعلق بالأزمة الليبية(عقلᵀ، 2018).

ما يأخذ على القضية الليبية أنها مرتبطة بالصراعات الداخلية أكثر من إرتباطها بالمواقف والتحالفات الدولية والإقليمية لتسوية الوضع المتأزم، لأن الوضع في ليبيا يفتقر لآليات الحوار والتواصل بين القوى السياسية وهذا لا يتأتي إلا من خلال الإرادة السياسية لمكونات الدولة الليبية أي جميع الأطياف السياسية والإجتماعية لتخلق واقعا سياسيا أكثر مرونة، لأن مبادرة السلام والتسوية تبدأ من داخل الأزمة في حد ذاتها ثم تدعم وتحتوى من طرف الفاعلين الدوليين، فمستقبل التسوية السياسية في ليبيا يقع بين محاولات التقارب في الداخل الليبي بين الأطراف المتصارعة وبين إتفاقات المجتمع الدولي حول نهج الذي يتبع.

4.2. التحولات السياسية في كل من المغرب/ الجزائر.

شهدت منطقة المغرب العربي في سياق موجات الربيع العربي التي مست جل دول المنطقة المغاربية، جملة من الإنتفاضات والمظاهرات الرافضة للأوضاع وطالبة بالتغيير الجذري للأنظمة القائمة، فمنها ماوصل إلى حد الثورة وكما رأينا الثورة في تونس وكيف إستطاعت العبور بنسب إلى التحول الديمقراطي ونجحت في إسقاط النظام القائم، أما الثورة الثانية والتى أخذت منحى آخر هي دولة ليبيا التي شهدت تدخلا عسكريا مدعوما داخليا وخارجيا لإسقاط نظام القذافي وموت القذافي أيضا، ولاتزال خارطة الطريق غير واضحة بالنسبة لهذا البلد الذي زالت فيه كل مؤسسات الدولة الحديثة، وبعبارة أخرى لم يعد الحديث عن دولة ليبيا بل عن مجموعة من الفصائل والميليشيات الموالية والمعادية للنظام.

هذا من جهة ماشهدته كل من تونس وليبيا بإعتبار الدولتان اللتان مثلتا الربيع العربي بكل مقاييسه ضمن منطقة المغرب العربي، أما فيما يخص الجزائر التى إحتمت من رياح الثورة التي هزت العالم العربي ككل، على الرغم من أنها شهدت بعض الإحتجاجات والمظاهرات الرافضة للأوضاع الإجتماعية التى تعتبر إقساء حقيقي للفرد الجزائري من كونه مواطن ذو كرامة في بلد له من الثروات والخيرات مايكفي لعيش هذا الفرد بحرية وكرامة أفضل، لكن تبقى الإحتمالات واردة في نهوض هذا الشعب الذي مارست السلطة عليه كل أنواع الفساد والتهميش والإقصاء، أما الدولة الثانية التي أيضا شهدت بعض المظاهرات دون الوصول إلى ماوصلت إليه ليبيا وتونس هى المملكة المغربية والتى سارعت إلى إدخال بعض الإصلاحات الدستورية تحت رعاية الملك وبموافقة حزب العدالة والتنمية الذي خرج فائزا في الإنتخابات التشريعية في نوفمبر 2011، وبهذا تكون المملكة المغربية والجزائر نموذج مختلف عن تونس وليبيا لكن تبقى منطقة المغرب العربي بدوله المذكورة منطقة ساخة لموجات الربيع العربي نظرا لإعتبارات كثيرة سياسية، إقتصادية، إجتماعية وهي الدوافع وراء مطالب الشعب بالتغيير عموما.

1.4.2. المملكة المغربية.

- البيئة المحيطة للإحتجاجات المغربية

يعيش المغرب منذ ماسمي بـ" حكومة التناوب التوافقي" عام 1998 على قول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، ثم ماسمي بـ" العهد الجديد" بعد رحيل الملك حسن الثاني عام 1999، حالة من الديمقراطية الزائفة التي تلت السنوات الرصاص، توافقت النخبة السياسية المعارضة بالخصوص مع النخب الحاكمة على الإستفادة من مزايا الديمقراطية المخيطة على المقاس، لأن الديمقراطية الحقيقية حسب كل التجارب العربية تفرز بكل تأكيد نجاحا للإسلامين وهو مالا قبله المتوافقون جميعا(دحان، 2012، ص74).

شهد المغرب ثلاث نقاط في سبيل الإصلاح السياسي، إرادة القوى الديمقراطية والجماهير العريضة من الشعب ورغبتها في إستكمال عملية تصحيح الأوضاع النظام السياسي في المغرب، التي إنطلقت مع التصويت على التعديلات الدستورية لعام 1996 وحاجة النظام إلى إصلاح نفسه وتعزيز صورة الديمقراطية التي حرص الملك على تكريسها منذ تصفية بعض مواريث حقبة القمع السابقة لتوليه الحكم، ثم الضغط الشعبي الكثيف المطالب بالإصلاح والديمقراطية الذي شهد إنعطافه مفصلية منذ بداية عام 2011 ومنذ أن وضع أول دستور للبلاد في عام 1962، شهد المغرب ستة تعديلات منها أربعة أساسية خلال (1970،1972، 1992، 1996) وإثنان جزئيان حول سن ولاية العهد 1980 وحول توقيع عرض الميزانية الرسمية للدولة على المناقشات في البرلمان(بلقزيز ب، 2011، ص116).

شكلت مسألة حقوق الإنسان تحديا حقيقيا للسلطة السياسية ذلك أن العديد من التقارير الدولية كانت تشير بإستمرار إلى إنتهاكات حقوق الإنسان في المغرب وذلك تزامنا مع نهاية الحرب الباردة وبروز مسألة حقوق الإنسان من الأجندات الدولية المهمة وكأساس لبناء الديمقراطية في الدول، تعددت المخلفات والإنتهاكات الجسيمة التي تعرض لها شعب المغرب ولم يجدو من سمع لهم على المستوى الوطني، مما جعلهم يتوجهون إلى الإتصال بالمنظمات الحقوقية الدولية، على إثر إنتهاك لحقوق الإنسان في المغرب تم تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عام 1988، وذلك بمبادرة من بعض الفعاليات الفكرية والثقافية والسياسية، ووجود كذا منظمات أعطى دفعة إجابية بناء إيجاد علاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية التي كانت مغيبة تماما، وأيضا إعطاء مصداقية أكثر للنظام السياسي القائم(قدادي، 2013، ص238).

أيضا مكانة المغرب ضمن التنمية البشرية، الإقتصادية والسياسية والتي تؤدي إلى تدهور الأوضاع المجتمع المغربي، حيث أن كل الإحصائيات تفيد بأن معدلات التنمية بشكل عام، فالمغرب يوجد ضمن الرتب الأخيرة في الترتيب الأممي للدول المستقرة سواء من حيث الصحة، التعليم، الدخل الفردي، وهي مؤشرات ثلاث التي تضعها التقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة معيارا لإستفادة السكان من سياسات حكوماتها، أما على مستوى التنمية الإقتصادية فالمغرب لم يستفد كليا من مؤهلات المحلية ولا من موقعه الجغرافي الهام لقربه من الأسواق العالمية، وقد إحتلت المرتبة 117 من أصل 172 عالميا من حيث الدخل الفردي، ويبقى إستفراد المؤسسة الملكية بالقرار الإقتصادي مازال ساريا بهدف تعزيز حظوظ التحكم بالقرار السياسي، وهذا مايقودنا إلى أن المغرب أيضا يعاني من ضعف التنمية السياسية وظلت المشاركة في الحياة السياسية تنحدر من ثلثي السكان في منتصف السبعينات إلى نصف العدد بداية الألفية الثالثة (51% سنة 2002)(الخميسي، مرجع سابق، ص277).

أكدت نسبة المشاركة في الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 التي لم يتعد 37%، أن الحياة السياسية تشهد ركودا حقيقيا، كما وجهت إنتقادات إلى الأحزاب السياسية على أنها لم تعد قادرة على التأطير السياسي، لأن السلطة السياسية تتحكم في الحكومة وغيرها أمام تراجع القوى الإجتماعية (قدادي، مرجع سابق، ص238)، ولقد ظلت بعض النخب السياسية تردد أن المغرب يشكل إستثناء ضمن مايعرفه المحيط العربي من تحولات وإحتجاجات وثورات عارمة، وقد جسدت الإحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد في 20 فيفري 2011 للمطالبة بالتغيير والإصلاح في مختلف المجالات إختلاف ذلك، حيث أكد محدودية هذا الرأي وأبرز أن مختلف الإصلاحات والإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة لم تكن في حجم التحديات المطروحة والإنتظارات الشعبية، ولم يكن شعار الإحتجاجات إسقاط النظام وإنما تمحور حول الإصلاح والقضاء على الفساد، وخصوصا إسقاط الفصل 19 الذي يركز على السلطات بيد الملك، كما طالبو بمحاكمة ناهبيّ المال العام ومنتهكيَ حقوق الإنسان ومفسدي الحياة السياسية وبدستور شعبي ديمقراطي تعززه هيئة تأسيسية منتخبة وكان شعار: الحرية، كرامة، عدالة إجتماعية شعارا مركزيا في كل التظاهرات العشرينية(دحان، مرجع سابق، ص79).

نظرا لما حدث في تونس وليبيا وبقية دول العربية مع إحتمال إنتقال العدوى للمملكة المغربية سارع مالك لإستباق المظاهرات وذلك بتشكيل لجنة لإعادة النظر في مواد الدستور حيث تحدث مثلا عن زيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء وإصلاحات أخرى بهدف تخفيف طبيعة الملكية المطلقة حاليا إلى ملكية دستورية إلا أن المظاهرات مالبثت إن إندلعت يوم 31 مارس 2011 في أكثر من 60 مدينة

مغربية لتحقيق مطالب الشعب المطروحة والتي تتمثل في الإصلاحات السياسية والدستورية والإقتصادية (حسيب، 2011).

وكان أول ظهور إعلامي لحركة شباب 20 فبراير المغربية تطالب بإصلاحات جذرية في مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وسط العاصمة الرباط، بحضور الصحافيين ونشطاء منظمات المجتمع المدني والحقوقي، الساعة الرابعة عصرا في أول ندوة صحافية ينظمها شباب مغربي ناشط على مواقع التواصل الإجتماعي(وحنيني، مرجع سابق، ص97) ، وأعلنت الحركة عن تنظيم مظاهرات في 20 فيفري 2011 في مختلف أقاليم ومدن المغرب للمطالبة بمجموعة من التغيرات والإصلاحات الدستورية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية التي يمكن إجمال أبرز مطالبها فيمالي: (لكريني، 2015، ص91)

1- تأسيس هيئة مستقلة تضم مختلف الكفاءات وتشرف على إعداد مشروع إصلاحي للدستور.
2- إرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب من خلال هيئة برلمانية تمثيلية منتخبة بصورة نزيهة، تنبثق عنها حكومة مسؤولة عن وضع السياسة العامة للبلاد وتنفيذها، وإقرار فصل السلطات وإستقلال القضاء ودعم الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان.
3- بناء إقتصاد وطني يسمح بإعادة توزيع الثروة في إطار من العدالة الإجتماعية والعيش الكريم للمواطن.
4- بلورت سياسات عامة تلبي حاجيات المجتمع في مجال السكن اللائق والصحة والتعليم والنقل العمومي، وتحد من غلاء المعيشة وإرتفاع الحد الأدنى من الأجور.
5- دسترة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية وسن تشريعات تدعم تطوير الإعلام العمومي وتخليصه من وصاية الدولة.
6- مواجهة هيمنة بعض العائلات النافذة على المناصب الحيوية داخل مؤسسات الدولة، والحد من تدخل العائلة في تسيير شؤون القصر فيما يخص المسائل الإقتصادية والسياسية.
7- حل البرلمان بمجلسيه وإقالة الحكومة وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسين.
8- تنفيذ كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.
9- تأسيس هيئة وطنية للتحقيق في جميع جرائم الفساد المالي والإداري وتقديم كل المتهمين للمحاكمة العادلة، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لإسترداد الأموال المنهوبة.

10- إعمال مراجعة قانون الأحزاب ومدونة الإنتخابات، بما يسمح بتوفير شروط التنافس الشريف والبناء وتكافؤ الفرص بين مختلف الأحزاب، وتأسيس هيئة مستقلة للسهر على العمليات الإنتخابية.

إعتمدت حركة 20 فبراير في المغرب في هيكلتها على التنسيقات الوطنية والمحلية، والجموع العامة وتتخذ قراراتها بالحوار والتوافق ماأمكن، وبعد أيام من إنطلاقتها تم تشكيل مجلس وطني دائم للحركة من دون أن تكون هي عضو مباشر فيه، وذلك حفظا لإستقلاليتها(طالب ج، مرجع سابق، ص286).

إستجابة لنداء الحركة، إنطلقت الإحتجاجات والمظاهرات في عدد من المناطق المغربية يوم 20 فبراير 2011 بمشاركة شبابية ومختلف شرائح المجتمع وأحزابه السياسية، وذلك إيمانا منهم بشرعية المطالب المطروحة والتي جات من إرادة شعبية بحتة بعيدة عن أي حسابات سياسية أو أيديلوجية، ونستنتج من خلال إستقلالية شباب الثورة عن أي إنتماء لأي حزب أو جهة سياسية يدل على ضعف المشهد الحزبي من حيث إمداداته الشعبية وتزايد إختلالاته الداخلية، فهؤلاء الشباب كان لديهم الوعي بالإحتقان السياسي، بما قد ينعكس بالسلب على حشد التأييد لمطالب الحركة التي تريد إعطاءها طابعا شعبيا ورغبة في فتح المجال أمام مختلف أطياف المجتمع والهيئات السياسية والمدنية والنخب المشاركة، بعيدا عن تنظيم محكم يمثل أجندة تحتوى على المطالب الشعبوية بطريقة منظمة ذات إحتواء سياسي لإعطاء هذه المطالب الدفعة القوية لتحقيقها (لكريني، مرجع سابق، ص92).

- **التعديل الدستوري الإستباقي في المملكة المغربية.**

في البدء تم التعامل مع الحراك الشعبي من قبل النظام السياسي كما لوكان حالة إحتجاجية طبيعية داخل النسق السياسي المغربي ، بالإضافة إلى التعامل السلمي مع المسيرات والمظاهرات، وتم فتح نقاش عمومي داخل وسائل الإعلام حول مطالب الشباب، ثم إنتقلت السلطات السياسية إلى بعض المبادرات الجزئية سواء على المستوى السياسي أو الحقوقي أو الإجتماعي مثل إطلاق سراح المعتقلين، فتح فرص جديدة للعمل(التليدي، 2012، ص110).

ساهمت إحتجاجات 20 فبراير وماصاحبها من نقاشات وتعديلات في المملكة المغربية إلى طرح فكرة الإصلاح والتغيير بقوة إلى الواجهة السياسية، وسمحت ببروز أصوات وتصورات نخب كثيرا ما ظلت مغيبة عن النقاش العمومي، كما سمحت أيضا بتجاوز طرح النقاشات داخل مجالس النخب السياسية والحزبية أو المثقفة المغلقة والسرية إلى حديث يومي لمختلف فئات ومكونات المجتمع المغربي بطريقة

علنية دون تطبيق مخالفات على ذلك، وبعد هذه الإحتجاجات بدأت الدولة في التعاطي بوتيرة غير معهودة وغير مسبوقة مع بعض الملفات الإجتماعية المطروحة من قبيل دعم صندوق المقاصة بنحو(15 مليار درهم)، وتشغيل بعض العاطلين حاملي الشهادات المؤهلة، وعقد لقاء تشاوري بين أحد مستشاري الملك وقيادات نقابية، والإعلان عن الشروع في سحب رؤوس الأموال الملكية من قطاعات إقتصادية ومصرفية حيوية، وتغيير إسم المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتعيين قيادات جديدة على رأسه(لكريني، مرجع سابق، ص92).

لقد شهد المغرب في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والمبادرات عكسها صدور عدد من التشريعات وتأسيس مجموعة من المؤسسات والهيئات، غير أن ذلك لم يكن في مستوى التحديات المطروحة على المستوى الإجتماعي والسياسي والإقتصادي، ذلك أن إستمرار مجموعة من الإختلالات من قبيل تفشي الفساد وعدم إستقلالية القضاء شوش على هذه المبادرات(لكريني، المرجع نفسه، ص92)، ومادام بنود الدستور جامدة، لايمكن الحديث عن تغيير حقيقي يمس كافة القطاعات، بالإضافة إلى الإرادة السياسية والمبادرات تخرج النصوص من طابعها القانوني إلى الإجراءات الميدانية.

ومن بين المكاسب التي حققها الحراك الشعبي المؤطر ضمن حركة 20 فبراير زيادة في أجور الموظفين (600 درهم شهريا) من أجل إمتصاص الإحتقان الإجتماعي ثم ضخ 32 مليار درهم في صندوق السوق لمواجهة إرتفاع الأسعار، وعلى المستوى الحقوقي تم إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسين في ملف ماسمي بالجهادية السلفية كالشيخ محمد القزازي(دحان، مرجع سابق، ص82).

في خضم هذه التطورات ألقى الملك محمد السادس خطابا يوم 9 مارس 2011، عرض فيه مجموعة من الإصلاحات السياسية التي سيتم إطلاقها، وأكد إجراء مراجعة دستورية عميقة تسهم في ترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، ضمن عملية إصلاحية شاملة، ويقوم تعديل الدستور على مجموعة من المرتكزات أبرزها: (لكريني، مرجع سابق، ص94)

1- الترسيخ الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة وفي صلبها الأمازيغية.
2- توسيع مجال الحريات الفردية والجماعية مع ضمان ممارستها.
3- تعزيز منظومة حقوق الإنسان ودسترة التوصيات المهمة التي أصدرتها هيئة الأنصاف والمصالحة.
4- دعم إستقلالية القضاء، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري.

5- توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها من خلال برلمان نابع من إنتخابات حرة ونزيهة.

6- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين من خلال دعم وتقوية دور الأحزاب.

7- تقوية آليات تفعيل الحياة العامة وربط ممارسة السلطات والمسؤولية العمومية بالرقابة والمحاسبة.

تأتي هذه المبادرات التي تعبر عن إعادة توزيع السلطات بين المركز والمحيط وطنيا ومحليا، في إطار جديد مبني على التوازن في سياق التفاعل مع مختلف مطالب الإصلاح التي تنامت في الفترة الأخيرة.

أما في المغرب فإن الإنتقال الديمقراطي التدريجي كان ولايزال محدودا ولكنه أمن التوافق المطلوب والإستقرار والإستمرار للدولة، وبمعظم بنية النظام، ويبقى التخوف قائما من إحتمال الإرتداد عليه من قبل النظام الملكي، وإن عملية الإنتقال الديمقراطي هي تفكيك لبنية الإستبداد ومؤسساته وثقافته وايدولوجيته وهي بذلك عملية صراعية تأخذ وقتا طويلا بحسب درجة مقاومة الإستبداد، وبحسب الثورات المضادة التي يمكن لبنية الإستبداد أن تقوم بها وبحسب قدرة الكتلة الإجتماعية المطالبة بالحرية والديمقراطية وقدرة قيادتها على تطوير برنامج التغيير وفرضه(كريمأ، مرجع سابق، ص14).

2.4.2. الربيع العربي والجزائر.

شهدت الجزائر العديدة من الإنتفاضات وصولا إلى أزمة العشرية السوداء 1988 وتكرار هذه الحركات لايعني ميزة تاريخية وإنما هي سمة مشتركة مع النظم العربية، لكن الإختلاف يكمن في المدى الذي وصلت إليه هذه الحركات في كل بلد عربي، فالتراكم الإحتجاجي بلغ منتهاه بثورة تونس ومصر، وحرب مسلحة في ليبيا، بينما بقيت الجزائر في مكانها، وما ساعد هذه الدول لبلوغ مراحل متقدمة من الإحتجاجت والإنتفاضات في الدول العربية هو الجيش الذي كان له دور الحامي لهذه الحركات الإحتجاجية عكس الجزائر الذي يعتبر الجيش فيها يمثل السلطة ضد الشعب(الزوبير، 2015، ص89).

- **تعاقب الحركات الإحتجاجية في الجزائر.**

تعيش الجزائر أوضاع من التدهور الإجتماعي والإقتصادي والغلق السياسي منذ مايقارب ثلاثين عاما، مما زعزع الإستقرار الإجتماعي والأمني والسياسي الذي طبعت به الوضعية العامة للبلاد، وقد إمتدت فترة عدم الإستقرار وغياب السلم لمدة طويلة من الزمن أي منتصف ثمانينيات القرن 20 مرورا بعقد التسعينات الذي تميز بحرب أهلية مدمرة سميت بالعشرية السوداء، وصولا إلى العقد الأول من القرن 21 حيث لم تكن الصورة مغايرة عما سبقها من حيث الأوضاع الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية(عنصر، الجزيرة، www.aljazeera.net).

لم تسلم الجزائر هي الأخرى من موجة الربيع العربي حيث شهدت مطلع 2011 موجة من الإحتجاجات والإضرابات بقيادة فئة الشباب والتي مست العديد من مناطق شمال البلاد خاصة، كانت الإنطلاقة في البداية إحتجاجا على رفع الأسعار للمواد الغذائية كالسكر والزيت ومواد أخرى، أعتبرت هذه الأزمات ظرفية أو حالات عرضية يمكن أن تحدث في أي بلد وفي أي وقت وذلك يعود إلى طبيعة البنية السياسية للنظام الجزائري لعام 1962، مع طبيعة النخب السياسية التي تقلدت السلطة مباشرة بعد الإستقلال، إضافة إلى خصوصية المجتمع الجزائري مع التطورات العالمية، لذا فقد عبرت هذه الإحتجاجات عن مدى ضعف وهشاشة المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعدم إكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات، خاصة أن هذه المؤسسات تتسم بالتضخم فضلا عن غلبة البعد التسلطي في الحكم وإنتشار الفساد السياسي والإداري في أجهزتها ومؤسساتها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة وتبعيتها الهيكلية للخارج(بولعراس، 2011، ص14).

تنوعت وتعددت الحركات الإحتجاجية في الجزائر عبر مراحل تاريخية، ومنها الإضرابات التي قامت بها فئات مهنية متعددة من الطبقات الوسطى مثل أساتذة التعليم بمراحله (الإبتدائي، المتوسطي، الثانوي) على مدى فترات متقطعة تتراوح مابين شهرين إلى ثلاث شهور خلال سنوات ماقبل 2011، وكذلك إضرابات الأطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم، وهي الأخرى كانت متواترة خلال عدة سنوات الماضية كلها، ونفس الشئ بالنسبة لموظفي الإداراة العامة دون أن ننسى الإضرابات الطلابية بسبب الظروف التعليمية السيئة وسبب غياب خطط مدروسة في تحديث نظام التعليم.

ولعل من أشهر الحركات الإحتجاجية الشعبية العنيفة أحداث "الربيع القبائلي" التي إندلعت في أفريل 1980 وكانت بمثابة أول مواجهة عنيفة بين السكان المدنيين والسلطة تعرفها البلاد من الإستقلال عام 1962، وقد فتحت هذه الإنتفاضة الطريق إلى إنتفاضات أخرى مثل إنتفاضة مدينة قسنطينة وضواحيها عام 1986 وتلتها أحداث العشرية السوداء عام 1988 والتي إعتبرت الأخطر نظرا للخسائر البشرية والمادية التي إنجرت فيها البلاد، أيضا أحداث منطقة وادي ميزاب غرداية التي إستمرت فيها المواجهات بشكل منقطع خلال سنتين تقريبا من (2008–2010) بين سكان من أصول إثنية ومذهبية متباينة، حدث من الرغم من أن السكان كانو يعيشون بسلام مع بعضهم البعض، لكن تبقى الأسباب والظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بدرجات لها المفعول في إثارة مثل هذه التوترات(عنصر، مرجع سابق) ، وآخرها كما ذكرنا أولا أحداث جانفي 2011 التي شكلت جزءا لايتجزء من الزمن الطبيعي للحياة في مختلف البلاد.

في الوقت الذي يتوق فيه الجزائريون إلى التغيير الديمقراطي السلمي توقفت التحولات السياسية التي شهدتها دول عربية مجاورة على أعتاب الجزائر، لكنها أحدثت نوعا من الإرتباك لدى دوائر الحكم، فقد سارع النظام على المبادرة إلى الإصلاح في محاولة للتكيف مع التحولات السياسية في بيئته الإقليمية، وأعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه بتاريخ 15 أفريل 2011 عن إصلاحات سياسية تتعلق بفتح المجال السمعي البصري والأحزاب السياسية(بولعراس، مرجع سابق، ص15).

يرجع الكثير من الخبراء والمحللين تجنب الجزائر موجات الربيع العربي لا لأنها لم تتأثر به، بل إلى أحداث العشرية السوداء وماخلفته من دمار للشعب الجزائري، والتي أطلق عليها فيما بعد (بالربيع الجزائري المبكر) (مرزوقأ، مرجع سابق، ص306)، وإن كان ليس ربيعا بل شتاء قارص، أيضا إشتعال مصر أدى بالجزائر للتفكير بالدور المهم على مستوي الوطن العربي.

إعتبر مسؤولين جزائرين أن الجزائر أغلقت أبوابها بإحكام أمام موجات الربيع العربي، مايجعلها بعيدة عن أي مشروع للعنف والفوضي أو الحراك، إلى جانب الإصلاحات التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إبان أحداث 2011، وقد أكد الوزير الأول السابق عبد المالك سلال أن "الربيع العربي" لن يحل في الجزائر، كما إعتبر وزير الخارجية السابق مراد مدلسي" أن الجزائر عاشت ربيعا منذ أكثر من عشرين عاما، وقامت السلطة الجزائرية بجملة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية، مؤكدا في الوقت ذاته أن الوضع في الجزائر مختلف عن باقي الدول العربية، وهي قريبا خالية من مختلف دواعي هذا الربيع ودوافعه" (مرزوقأ، المرجع نفسه، ص307)

إن الواقع السياسي أثناء مرحلة مابعد العشرية السوداء خلف وضعا إقتصاديا صعبا في بلد نفطي، إذ لايزال رقم البطالة مقلقا اذ تتراوح مابين 10% إلى 20% حسب الخبراء، ولايزال رقم التضخم بالنظر للحد الأدنى لأجور العمال 5،4%، كما لا تزال نسبة الفقر التي تصل إلى 10%، يضاف إلى ذلك غرق النظام في حالة الفساد الهيكلي، هذه المؤشرات المتدنية جعلت النظام القائم في الجزائر أشبه بنظام تصريف أعمال لايمكن أن يعول عليه في القيام بإصلاح جذري على المستوى السياسي والإقتصادي، يتماشي وتطلعات قوى التغيير الشبابية الجديدة غير الأيدولوجية التي أصبحت بحكم التكوين والواقع الإعلامي الجديد من أكثر الشرائح الإجتماعية تضررا بحالة الإنسداد السياسي والإقتصادي.

خرجت هذه القوى الشبابية يوم 5 جانفي 2011 وهي من الناحية التنظيمية مستقلة خارجة عن تأطير منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إذ فقدت أحزاب المعارضة القدرة على إستقطاب هذه الشريحة المتطلعة للحرية والعدالة الإجتماعية وحتى الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية التي كانت فائقة القدرة على التجنيد والتأطير في فترة التسعينات، وتحول البعض منها إلى كيانات مجهرية نتيجة ضعف خطابها وعدم جديته إلى جانب الصراعات الداخلية، ومامميز هذه الحركات الشبابية أنها غير منظمة ومتعددة المطالب، كما تضم تركيبات فئوية (الشباب العطل عن العمل، طلاب الجامعات، الطبقة الفقيرة ..)، ولاتمتلك عنصر الإستمرارية الإحتجاجية، أيضا إقتصرت مطالبها نوعا ما على السكن، العمل..، لذا لم تستطع بلوغ ذروة العاصفة كما حدث في كل من تونس ومصر(الزوبير، مرجع سابق، ص88) ، وربما من بين أسباب هذا الضعف والتخوف هو تأثير أحداث العشرية السوداء مازال حاضرا في أذهان الكثير الكثير فهذا يعتبر دافع للتخوف من نتائج هذه الإحتجاجات، أيضا عنصر مهم جدا هو الجيش كما نعلم كلنا أن سلطة الجيش في الجزائر من سلطة الدولة وليس سلطة الشعب كما هو الحال في تونس ومصر التي وصلت بفضل مساندة الجيش لها.

وكانت أهم الأسباب والدوافع الظرفية وراء هذه الإحتجاجات مرتبطة خاصة بإرتفاع الأسعار للسلع الضرورية اليومية، أشار تقرير لجنة التحقيق البرلمانية إلى العديد من مكامن الخلل في سوق المواد الإستهلاكية الرئيسية، بما فيها تلك المرتبطة بدعم المواد الضرورية، كما عرض التقرير الآثار المباشرة وغير مباشرة لعمل السوق السوداء وحالات التلاعب بالسوق، وحسب مصادر عديدة فإن الفاعلين الإجتماعيين المسيطرين على السوق السوداء حاضرة على نحو متزايد في النشاط الحقيقي لإقتصاد الوطني، قد ساهمو مع غيرهم مباشرة في إندلاع هذه الإضطربات(سفير، مرجع سابق، ص371).

أما الأسباب التراكمية فتمثلت في نقطتين أساسيتين:

أولا-الإضطرابات الإجتماعية: إن تكرر الإحتجاجات يعود إلى الشعور القوى بالظلم الذي يسكن شعبا يعرف حق المعرفة أن الجزائر بلد ثري (182 مليار دولار من إحتياطي النقد الأجنبي عام 2012) بينما تأثير ذلك على مستوى الواقع المعاشي للأفراد غير ملموس بشكل كاف يعكس المكانة الجزائرية من بين الدول التي يمكن أن تسد حاجيات مواطنيها بشكل جيد، فمن المؤكد أن الدولة تضع مبالغ مالية هائلية من أجل مشاريع ضخمة تهدف إلى تحسين البنية التحية اللازمة لإنعاش الإقتصاد الجزائري، لكن الفساد الذي ينخر بالمجتمع ككل هو سبب توقف تلك المشاريع أو عدم فعاليتها لتحقيق الرفاه الإجتماعي لأن نصف المبالغ المخصصة للمشاريع تهذب مباشرة إلى جيوب الفاسدين ذوي المناصب الحساسة في البلاد، وهذا مايثير غضب الشعب الجزائري الذي لديه دائما ثقة في بلاده.

ومن ناحية أخرى فإن النتائج المحققة في القضاء على البطالة وتحسين الصحة والتعليم بمستوياته تبقي وعود على ورق لاترقى لمستوى تغطية الحاجات الضرورية ولو بنسب قريبة من الواقع، فعلى سبيل المثال تعهدت الحكومة الجزائرية بخلق 250 ألف منصب مابين (2007-2012) ولكن معظمها لم يعرف تطبيقا على أرض الواقع، إن البطالة عموما ليست مرتفعة بشكل رهيب وصلت في ذلك الوقت حوالى 10% بينما الآن 2018 وصلت بالتقريب إلى 11%، لكن خرجي الجامعات يعانون من البطالة التي وصلت إلى مايقارب 18 %، أيضا إن عدم الإستقرار الوظيفي في إرتفاع حيث أن عقود العمل الدائمة إنخفضت من 65% إلى 49% بينما إرتفعت العقود المؤقة من 35% إلى 50%، فيما تضاعف القطاع الرسمي، كل هذا خلق ظروف حياة صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري(عيت حمدوش، 2014، ص104).

ثانيا-الجمود السياسي: من بين الأسباب التي دفعت بالمظاهرات عام 2011 هو الركود والجمود السياسي والذي لازال حتى اليوم فالحياة السياسية منغلقة تماما في ظل إحتكار الإئتلاف الرئاسي للسلطة

وإغلاق اللعبة السياسية تماما على كل المستويات سواء من حيث التداول السلمي للسلطة من طرف الأحزاب أو مشاركة الشعب والمجتمع المدني في القرارات التي تخص مصلحة الشعب والدولة خاصة لأن أمن الشعب من أمن الدولة والعكس، أيضا هناك فراغ وهوة كبيرة جدا بين طبقة الحكومة والسلطة المسيطرة على ثروات البلاد وطبقة الشعب المتلقية للقرارات السياسية دون نقاش ودون تعارض أيضا، وهذا ماجعل الشعب في حالة من التشرذم والضياع الفعلي، الطاقة الشبابية في حالة لايمكن القول عنها أنها ترضي الموت بحرا لا البقاء في الجزائر فصورة الشباب" الحراقة" تعبير دقيق على الوضع المزري الذي تعيشه البلاد، أيضا الجمود السياسي هو مسؤولية الأحزاب السياسية الغير مرئية تقريبا إلا في الإستحقاقات الإنتخابية، ليس لها برامج إنتخابية مطورة وتأتي بالحلول الإجابية والبدائل للخروج من الأزمة فهي تكتفي بالنقد فقط، ثم تغيب كليا عن الساحة السياسية ويبقى الشعب يتخبط في الواقع المجهول.

وتبقى كل الإحتمالات واردة في الجزائر أمام عدم قدرة النظام على إجراء إصلاحات جوهرية وعجز أحزاب المعارضة، وسد الطريق أمام التداول السلمي للسلطة.

- **موجة الإصلاحات السياسية.**

قرر الحكام أن يصطنعو جملة من التغيرات مدركين حقيقة أن الجمود السياسي من ناحية والغليان الإجتماعي من ناحية أخرى يشكلان توازنا هشا للغاية، فأدخلت حزمة من القوانين بغرض ترويج الحرية السياسية والإجتماعية، حيث إعتمدت الجزائر جملة من الإصلاحات السياسية عقب خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 أفريل 2011، تم على إثرها تعديل قانونيّ الولاية والبلدية في العام ذاته، فيما أطلقت إصلاحات أخرى في العام التالي، تمهيدا لإجراء إنتخابات تشريعية ومحلية، وشملت الإصلاحات قوانين الإنتخابات والأحزاب السياسية والإعلام والجمعيات، وكذلك حالات تنافي العهدة البرلمانية وتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة(مرزوق ب، مرجع سابق، ص60).

على وقع إزدياد وتيرة الضغط الإجتماعي وإلحاح الشارع الجزائري على ضرورة التعجيل بإتخاذ قرارات وأساليب تغير سلمية نافعة وفعالة، سارعت الحكومة الجزائرية إلى رفع حالة الطوارئ في البلاد التي دامت قرابة 19 عاما من (1992-2011)، وأطلقت حزمة إصلاحات جاءت أولاها عبر الإعلان الحكومي عن تسقيف الأسعار المواد الغذائية الأكثر إستهلاكا وإدراج لوائح جديدة للسوق منها:

إعفاءات مؤقة وإستثنائية على رسوم الإستيراد، وضريبة القيمة المضافة والضريبة على الشركات بالنسبة إلى السلع الأساسية اليومية، كما تم إشراك ثلاث من الشباب الجزائري في جلسة برلمانية عقدت في 19

يونيو 2011 للتعبير عن رغباتهم وآراءهم، وكان اللافت أن معظم مطالب الشعب تتمحور على نقطتين أساسيتين هما (العمل والسكن)، بينما أسعار المواد الغذائية كانت في المرتبة الأخيرة من المطالب،(مرزوق ب، مرجع سابق، ص311) أما بالنسبة للتعديل الدستوري فالحكومة رفضت دعوة المعارضة لإنشاء جمعية تأسيسة لمناقشة الدستور الجديد وصياغة نصه.

على إثر الإحتجاجات التي ميزت عام 2011 في الجزائر سارعت الحكومة إلى سن مشاريع قوانين للقيام بإصلاحات متعددة، لكن لم ترقى إلا أن تكون تغييرا حقيقيا وجذريا للواقع الإجتماعي والسياسي المتأزم بل كانت مجلاد عملية إستبدال قانون بأخر لايختلف في طبيعته في شئ، ويحدث هذا في وقت كان الشعب ينتظر من النخب الحاكمة الجدية في التعامل مع المطالب المطروحة حيث تحدث تغيير شامل وجذري مما يؤدي إلى تطبيق دولة القانون والديمقراطية في الجزائر إقتداءا بالتحولات السياسية العميقة التي حدثت في المنطقة، ويذهب حقوقيون ومعارضون للنظام على أن الهدف من هذه الإصلاحات لايخرج عن إطار الحفاظ على الوضع القائم وتجيد قواعد تسلطية.

لقد صرحت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان تراجعا خطيرا عن المكاسب التي حققها الجزائريون في مجال الممارسة الديمقراطية منذ عام 1989، ويتضح ذلك من تقرير حديث صادر عن The Economist Intelligence Unit (EIV) ديسمبر 2011، ويتناول حال الديمقراطية في العالم، فقد إحتلت الجزائر وفقا للتقرير المرتبة 130 عالميا من أصل 167 دولة، وقد إعتمد معدو التقرير على المؤشرات التالية: العملية الإنتخابية، التعددية الحزبية، الحريات، أداء الحكومة، المشاركة في الحياة السياسية بالإضافة إلى الثقافة السياسية(بولعراس، مرجع سابق، ص20).

تبقى الجزائر أسيرة تغييرات طفيفة على كل المستويات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، مادام الأمر يتعلق ببقاء الوضع القائم على حاله، والإبقاء على المصالح الكبرى ولو ذهب الشعب أدراج الرياح ضمن هذه الدوامة المصلحية الخطيرة.

- **الحراك الشعبي 22 فيفري.**

حراك الشعب الجزائري يوم 22 فيفري 2019 كسر القواعد والقوانين التي وضعها السياسيون وأكدو من خلالها أن الجزائر لايمكن أن تشهد رياح الربيع العربي كسائر الدول العربية، لأن الوضع في الجزائر جيد جدا والفرد الجزائري يعيش حياة رغيدة وأن الجزائر عاشت فترة العشرية السوداء وأن ماسيحدث سوف يتخذ

نفس النهج السابق وتكون النتائج دموية، أيضا تغير موقف الجيش الذي طالما ساند السلطة اليوم نشهد له مواقف حاسمة لمساندة ونجاح سلمية الحراك الشعبي في الجزائر.

لقد أدى إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة نية للترشح للعهدة الخامسة المزعم عقدها في 18 أفريل 2019 الفائت إلى ردود أفعال شعبوية رافضة لفكرة ترشح الرئيس لحكم الجزائر للمرة الخامسة، بحيث بدأت هذه الردود على شكل إحتجاجات ومظاهرات مست في البداية بعض المناطق من الوطن مما فتح باب من أبواب الصمت، دفع نحو المزيد من التظاهر ضد الفساد والتعسف وإحتكار السلطة في يد السلطة التي لم تتغير منذ قرابة 20 سنة من الحكم، تاريخ 22 فيفري كان الوقت الحاسم لإنطلاق الملحمة التاريخية الشعبوية الرافضة رفضا مطلاقا للعهدة الخامسة، حيث عرفت جل أقطار الجزائر مظاهرات سلمية إستجابة لمطلب واحد جمع كل أصوات الجزائرين "لا للعهدة الخامسة" شعار كتب على اللافتات وعلى مواقع التواصل الإجتماعي وكان إنطلاق هذا الحراك يوم 22 فيفري بالجمعة بعد صلاة الظهر لتبقى يوم الجمعة تاريخ للمظاهرات على التوالي بحيث جمعة 31 ماي تصبح 15 جمعة للحراك الشعبي، وكان لكل جمعة تقريبا مطالب وشعارات مختلفة حسب المستجدات السياسية في البلاد، بالإضافة للحراك الذي طال أيام الأسبوع من خلال توقيف العمل والتجمعات ومسيرات نظمتها نقابات قطاعية في التربية والتعليم العالي بحيث كان للطالب الجامعي دور مهم في هذه المسيرات السلمية، وسلك المحاميين والقضاة مرده مطالب سياسية وليست مهنية إجتماعية.

وأهم ماميز هذا الحراك الشعبوي هو السلمية والإستمرار وتعدد المطالب السياسية محضة ومن أهمها رفض العهدة الخامسة، رفض تمديد العهدة الرابعة، طرد رموز النظام، تطبيق المادة 102 تنص على إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية مرفقة بالمادة 7 الشعب مصدر السلطة، والمادة 8 السلطة التأسيسية ملك الشعب، وأخيرا رفض حكومة بدوي ورفض إجراء الإنتخابات في 4 جويلية 2019 وبالتالي المطالبة بالمرحلة الإنتقالية بقايدة مرشح توافقي يقبل به الشعب وله مواصفات نزيهة، يقود الجزائر إلى بر الأمان، لكن هذا المطلب رفض من طرف قيادة الأركان وطالب بإنتخابات توافقية قريبة للخروج من الأزمة السياسية، والمتتبع لمطالب الحراك الشعبي السياسية يرى أنها مطالب مشروعة وقانونية جاءت نتيجة تراكم لسنوات من المعاناة والتهميش والفساد خاصة .

في ظل الضغوطات التي تعرض لها نظام بوتفليقة ومحاولة منه لإمتصاص غضب المتظاهرين ومع إقتراب موعد فصل المجلس الدستوري في ملفات الترشح أعلن الرئيس المنتهية عهدته عن مجموعة من

القرارات أهمها، سحب ترشحه للعهدة الخامسة، تغير حكومي هام، تنظيم إنتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة إنتخابية وطنية مستقلة...، لكن هذا العرض لايختلف كثيرا عن عرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في مرحلة إيداع الملف الترشح يوم 3 مارس حول حكم لفترة معينة والقيام بإصلاحات جذرية وإلى غير ذلك فالنتيجة واحدة.

تباينت ردود الفعل داخل الشارع الجزائري بكافة إختلافته حول العملية الإنتقالية التي بدأها الرئيس بوتفليقة السابق، ويرى الخبراء أن هناك إشكالية دستورية وقانونية تعتري هذه الإجراءات خاصة في تعارضها المادة "110" التي تعبر تأجيل الإنتخابات الرئاسية قاضرا على ظروف الحرب وهو مالم يحدث، ومن ناحية أخرى تبرز الإجراءات التي أعلن عنها بوتفليقة الرئيس السابق عن شبه تعطيل للدستور حيث تجاوزت الإجراءات الدستور، وهو ماظهر بقراره بالإعلان عن تكليف الندوة الوطنية بالإشراف على عملية تعديل الدستور، وهو مايعني أن الإجراءات التي بدأها الرئيس السابق بوتفليقة بمثابة بدء مرحلة إنتقالية تتجاوز الأسس القانونية والسياسية الحالية بمافيها الدستور(عبد العال، 2019،www.acrseg.org).

إستقال الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة يوم 26 مارس لكن لم يكن كافيا أمام لهيب الحراك الشعبي، إعتبره الحراك المطلب الأول ضمن سلسلة مطالب التغيير وإستمر خروج الملايين في الشوارع مطالبين برحيل الباءات الأربعة ، ومحاسبة رموز الفساد، ومع إستمرار المظاهرات المطالبة برحيل جميع رموز نظام بوتفليقة تمسكت السلطات الجزائرية بالمخارج الدستورية لمأزق سياسي، إعتبره الحراك محاولة فرض أمر واقع تجسد في رئيس مؤقت وحكومة مرفوضين شعبيا.

ومن بين إنجازات الحراك الشعبي في الجزائر، عدول الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن الترشح للعهدة الخامسة وتقديم إستقالته رسميا يوم 2/ 04/ 2019، التظاهر وكسر حاجز الصمت طوال 20 سنة الماضية، محاربة الفساد وكشف ملفات خطيرة أنهت الكثير من الأسماء الثقيلة في البلاد، إستقالة الكثير من القادة السياسيين كأويحي وإنشقاقات كبيرة في صفوف جبهة التحرير الوطني، إبراز دور الجيش الفعال في حماية الوطن وحماية الحراك من التقهقر والفتن تحت شعار "خاوة خاوة"، الحفاظ على طابع السلمية للحراك ومنطلقه الذاتي دون تبني لأي جهة سياسية وشخص معين، عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وأن الحراك مطلب جزائري لادخل للدول الأجنبية فيه مع أن هناك تجاوزات أمنية خارجية تريد تهديد الأمن القومي الجزائري.

المرحلة التي تمر بها الجزائر اليوم معقدة وخطيرة تقضي بالحل الدستوري والسياسي من خلال تطبيق مادة 8 و7 وتشكيل حكومة جديدة تمثل مطالب الشعب ومقبولة من طرفه، والدخول في حوار توافقي يبحث عن حيثيات المرحلة الإنتقالية مستقلة تمثل شخصيات سياسية معروفة وفئات المجتمع المدنى والتحضير لإنتخابات رئاسية جديدة في أقرب الأجال حيث نجد رئيس الدولة بن صالح يدعو إلى تحديد موعد للإنتخابات في أقرب وإيجاد حل توافقي يضع الجزائر والحراك الشعبي في الطريق الصحيح.

تولى بن صالح رئيس البرلمان، رئاسة الدولة بالنيابة في 9 أفريل بعد أسبوع من إستقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وينص الدستور على أن مدة رئاسته تستمر 90 يوما ينظم خلالها إنتخابات رئاسية ويسلم إثرها السلطة للرئيس المنتخب من طرف الشعب بعد إنتخابات رئاسية، لكن مع رفض المجلس الدستوري إجراء إنتخابات 4 جويلية نظرا لعدم توفر شروط الترشح تم تأجيلها لوقت لاحق، وعبب تكلبف المجلس الدستوري بن صالح الدعوة إلى إنتخابات جديدة فقد مدد عمليا رئاسته الإنتقالية حتى الإنتخابات المقبلة، وقد دعا بن صالح من منبره الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية إلى خيار سبيل الحوار الشامل وكذلك وضع معالم خريطة طريق مهمتها المساعدة على تنظيم الرئاسي في جو من التوافق(الحرة،www.alhurra.com).

تشهد الجزائر اليوم سابقة تاريخية وهي سلسلة الإعتقالات لرموز النظام السابق شملت العديد من الشخصيات السياسية الهامة وإطارات في الدولة ورجال أعمال مهمة ساهمت في إنتشار الفساد وتهميش المواطن الجزائري وتبديد الأموال العامة، كل هذا أثر سلبا على الحياة الإجتماعية والسياسية للفرد الجزائري، وحسب المصادر الإعلامية الرسمية للجزائر قد بدأت سلسلة الإعتقالات برجال الأعمال بـ "علي حداد"، طحكوت وربراب، ورجال السياسة كمستشار الرئيس "سعيد بوتفليقة" لقيامه بأعمال خطيرة ورهيبة وحسب مصادر الجزائرية الأولى كان للسعيد اليد في محاولة إجهاض الحراك الشعبي وتآمره عليه مع اللواء طرطاق والجنرال توفيق واللذان تم توقيفهما أيضا، الوزير الأول "أحمد أويحي" حيث أمر قاضي التحقيق لدى المحكمة العليا في العاصمة يوم الأربعاء 12 جوان 2019 بإيداع الوزير السابق بالحبس المؤقت بعد التحقيق معه في قضايا الفساد، حيث وجهت له تهم ثقيلة حول الفساد وتبديد أموال العامة وإستغلال المنصب وإلى غير ذلك، الوزير السابق "عبد المالك سلال" وجهت له أيضا المحكمة العليا جملة من الإتهامات الثقيلة أدت به مباشرة للحبس حول الفساد وإستغلال النفوذ، تقريبا إشترك كل المتهمين بنفس أعمال الفساد والإضرار بالصالح العام وأمن الدولة الجزائرية

ملخص الفصل الثاني.

من خلال الأحداث التي ميزت الدول العربية بداية من عام 2011 إنطلقت من أوضاع متشابهة ساهمت في الدفع نحو الإحتجاجات والثورات المتدحرجة والتي إنطلقت من تونس، مصر، ليبيا، فاليمن ثم سوريا، وما يدفعنا بالقول إلى وجود قواسم مشتركة للأوضاع العربية هو الإفلاس الإستراتيجي العربي (الحمد، مرجع سابق، ص19).

إلى جانب القواسم المشتركة للأوضاع المزرية هناك إختلافات مهمة بين النظم العربية، بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة إلا أن هذه النظم كانت تتفق في طبيعة تطبيق السياسيات وتسير البلاد، وقد تركزت هذه المطالب المشتركة على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، أيضا نجد التشابه في طبيعة الإستجابة للأنظمة الحاكمة العربية لهذه الثورات بشكل كبير، حيث إتهمت الحركات الإحتجاجية بالعمالة وتم إستخدام العنف والترهيب لتفكيكها وإبقاء الوضع على حاله (شحاتة، مرجع سابق، ص10).

إن حركات الربيع العربي التي بدأت على شكل إنتفاضات شعبية في الدول العربية سرعان ماتحولت إلى حركات إصلاحية ذات بعد ثوري، هي في الحقيقة ثورات هدفها التغيير الشامل للواقع السياسي والإجتماعي والإقتصادي العربي القائم لكنها ثورات لم تكتمل وتواجه منعرجات خطيرة أدت بأهدافها إلى حافة الإنهيار، حيث تحول المشهد الإحتجاجي في بعض الدول إلى مشهد دموي فتاك أودي بالدول إلى الزوال كحال دولة ليبيا من دولة فاشلة إلى شبه دولة وما أطلق عليها تسميات عدة.

حتى تصل الثورات العربية إلى مبتغاها وتحقق الأهداف المسطرة والمرجوة لابد من وضع إستراتيجة محكمة وتنفذ بدقة في إطار مشروع وطني ديمقراطي متكامل يقوم على أسس فكرية وإجرائية لبناء دولة المؤسسات المدنية ودولة القانون تستوعب جميع مواطنيها بصرف النظر عن المعتقدات الدينية والإيدولوجية أو العرقية، وتصول في النهاية إلى بناء الفرد الذي هو لب التنمية والتطور والإزدهار.

بدأ عصر النهضة العربية بعد 5 سنوات من أحداث الربيع العربي، كما في الإقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص بدات منطقة اليورو في التعافي، وآثار التكامل الإقتصادي العربي نقطة تحول، أدى تنفيذ إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالإضافة إلى تخفيض تكاليف النقل بنسبة 5% وإستبدال 20 % من العمالة الأجنبية في الخليج بعمالة عربية إلى تحول تام في الإقتصاد العربي، وإنخفضت معدلات

البطالة في المغرب بنسبة 7،2% وفي تونس بنسبة 6،9% فضلا عن ارتفاع معدلات إجمالى الناتج المحلى في كل الدول العربية (السيناريوهات الثلاث لعام 2025، تقرير رقم 22 فيفري 2015).

أبرزت الإحتجاجات العارمة في تونس، مصر، ليبيا المأزق الحقيقي الذي يطوق الأنظمة المستبدة في المنطقة العربية، بعد تنامي الوعي الشعبي، وتخلص الجماهري من عقدة الخوف التي رسختها فيها الأنظمة على إمتداد عقود طويلة، ويزداد هذا المأزق خطورة مع إقتناع القوى الغربية الكبرى بأن تكلفة التواطؤ مع الإستبداد كبيرة على مصالحها السياسية والإقتصادية، وبأن دعم الديمقراطية هو الحل الناجع لترسيخ الإستقرار والشفافية في العلاقات السياسية والإقتصادية محليا ودوليا، بعد ما ظلت تدعم الأنظمة القائمة في المنطقة العربية لعقود عديدة حفاظا على مصالحها، وإعتقادا منها بدور رموزه في مواجهة التطرف والهجرة غير شرعية، والإرهاب، كما إعتقد بأن تشجيع الديمقراطية سيسمح للإسلاميين بإكتساح المشهد السياسي بهذه الأقطار وهذا ما يخدم مصالحها في المنطقة دائما(لكريني، مرجع سابق، ص90).

بما أن الديمقراطية أضحت واقعا وجزءا لايتجزء من الحياة العربية العامة، فإن إعادة خلط الأوراق ومراجعة الحسابات تنطبقان على الجميع بدأ بأصحاب البرامج التغييرية وانتهاء بأولئك الذين يطمحون إلى إبطاء عجلاتها، فإيقافها ثم الدفع بها في إتجاهات جديدة، يمكن أن تظهر هذه القوى وقف الإصطفاف الذي جرى في إثر وضوح إنبثاق الربيع العربي في محيطه القومي العام، وبروز مقولة ضرورة التعامل معه كقوة تملك طاقة البقاء والإستمرار والنمو المطرد.

نلاحظ أن طلائع الشباب في إمتدادها العريضة ماتزال تملي إلى حد بعيد كيفية إجراء التغيير أو الإصلاح، ويقف بصلابة في وجه القرارات التي تتوخى التأجيل، غير أن هذه الطلائع التي كانت المبادرة إلى شن النضال الجماهيري الكاسح، أخذت تخلي الميدان، على نحو تدريجي وتراكمي خفي للقوى التي كانت مجرد طاقات إسناد ودعم، أي الأحزاب والهيئات والمنظمات محددة ثم وصلت إلى طريق مسدود، فلم تتمكن من تأطير وتعبئة المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لتنظم إلى تحركاتها وتمنحها زخما شعبيا عريضا طالما إفتقرت إليه، ولعل مرد هذه الظاهرة يعود إلى وجود جهة محددة المعالم والعناوين وبالتالي يسهل الإتصال بها لإجراء المفاوضات أو مخاطبتها، ويعكس طلائع الشباب الذين لاتضمهم جبهة واحدة، وإذا إستمرت الأمور على هذا المنوال، فإن ميزان القوى الداخلي سيأخذ في الرجحان شيئا فشيئا لمصلحة الأحزاب المنظمة والهئيات والمؤسسات الجديدة التي ولدت في قلب الدولة في إثر رحيل الرئيس المصري والتونسي(المدنيأ، 2011، ص91).

لم يعد الحديث عن حركة أو تطور، بل أن ما أدركته القوى الدولية فالعربية هو أن الديمقراطية العربية أضحت حقيقة واقعة، ولم يعد في الإمكان تجاهلها أو إعتبارها أمرا عابرا، وبالتالي كل ماتستطيع فعله هو التعامل معها من أجل تطويع مسارها ليخدم المصالح العربية العامة.

لقد أصبحت مسألة إعادة النظر في إحياء إتحاد المغرب العربي من أولى الأولويات للدول المغاربية بعد موجات الربيع العربي ولعل الهاجس الأمني صار أكبر دافع للرغبة في تنسيق الجهود بين هذه الدول كحتمية من شأنها مواجهة الأخطار التي تواجه المنطقة.

إن إحتدام المشكل الأمني في المنطقة المغاربية يستوجب ضرورة إعادة النظر في تظافر الجهود وتكاملها بقصد إحتواء مجموعة من الظواهر التي باتت تهدد الأمن والإستقرار بالمنطقة، من قبيل التهريب، الهجرة غير شرعية، الإرهاب، وهذا ماذهب إليه الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية عندما دعا الدول المغاربية إلى ضرورة خلق تكامل سياسي دستوري حقيقي لإعادة بعث الإتحاد المغاربي(أعراب، مرجع سابق، ص119).

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية خطيرة ومتشابكة تمثلت في التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة جميع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية وإنتشار الأمراض المختلفة، وهذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي أعادت النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية والعقيدة الأمنية المشتركة، والتعاون والإعتماد المتبادل أمنيا، وتشكل الدول المغاربية فضاءا جيوسياسيا وثقافيا متجانسا لاتتخلله أي حدود أوحواجز إثنية أو حضارية، وهذا مايستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة، خصوصا مابات يعرف بتنظيم القاعدة وكل ما يساهم في زعزعة إستقرار الدول.

الفصل الثالث

أدت التحولات الجيوسياسية والإقتصادية والقيمية بعد الحرب الباردة في منطقة المتوسط في إطار دينامية العولمة الإقليمية التي تعمل على فتح الحدود إلى إعادة بناء مشاريع تنافسية وفق مفاهيم جديدة للأمن والإستقرار، فضلا عن أن المنطقة باتت تشهد جملة من التحديات الأمنية الجديدة في صورة الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية وضعف مستويات التنمية،(بومدين، 2018) الأمر الذي دفع بالطرف الأوروبي إلى إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورومتوسطي عام 1995 والذي نص على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.

برزت الشراكة الأورومتوسطية إلى الوجود مع إنتهاء الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، في إطار ماسمي بالنظام العالمي الجديد الذي أصبح أكثر رأسمالية من أي وقت آخر، ففي ظل هذه العولمة الرأسمالية شهد العالم إستقطابا جغرافيا بدأ يتفاعل عبر إنشاء تجمعات إقليمية تتعدى حدود الدول، ولعل أبرز هذه التكتلات الإقتصادية العملاقة هي تلك التي إلتفتت حول الأقطاب المركزية للإقتصاد الرأسمالي العالمي ومايعرف بالثالوث (اليابان، جنوب شرق آسيا، أوروبا الغربية)، ويتصدر هذه التكتلات الإقليمية والقارية الإتحاد الأوروبي.

لقد ساهمت جملة التحولات العالمية التي طرأت على النظام الدولي كتحرير التجارة الدولية وتغير في طبيعة العلاقات الدولية في إقناع دول الإتحاد الأوروبي بأنه لايمكن أن يبنى سياسته دون إدراج جنوب المتوسط في مخططاته وإستراتيجيته، ومن هذه المتغيرات حرب الخليج مثلا وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط وإستخدامه كسلاح لخنق منافسيها من التكتلات الإقليمية في أوروبا واليابان، تصاعد حدة الإختلافات بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية، مما أدى إلى تصاعد بعض الأصوات الأوروبية بضرورة هدم وتقويض حلف الناتو لاسيما بعد زوال الخطر الشيوعي(المدني ب، 2014، ص17).

من خلال هذه الخلافات بين ضفتي الأطلسي كانت المبادرة المتوسطية الجديدة التي تعتبر عن رغبة أوروبا في جعل المتوسط منطقة نفوذ أوروبية لا أمريكية، وتجسدت هذه الرؤية الأوروبية في فرنسا بعد وصول الديغوليين إلى الحكم، فكان الطرح المتوسطي الأوروبي ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الإنفراد بمقدرات الشرق الأوسط، مع تزايد التحديات الإقليمية التمثلة في التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي باتت تهدد الأمن الأوروبي وهي قادمة من الجنوب المتوسطي وأهما الهجرة غير

شرعية التي زادت وتيرتها في الآونة الأخيرة من الجنوب نحو الشمال بالإضافة إلى تحديات تصاعد المد الإسلامي في الحكم في دول عديدة كمصر، الجزائر، تونس، إرتفاع مستويات التسلح في دول العالم الثالث.

عاشت الدول العربية منذ عام 2011 أحداث مفصلية ساهمت في بلورة العديد من المفاهيم والإستراتيجيات للنهوض بهذه الدول التي عانت الكثير إنطلاقا من التدخلات الخارجية إلى طبيعة الأنظمة المستبدة التي شاركت في طمس مكونات البنية التحتية لهذه الدول، إذ شهدت المنطقة سلسلة من الإحتجاجات والإنتفاضات والثورات لإحداث تغيرات جذرية على مستوى طبيعة الأنظمة الحاكمة على إختلاف طبيعتها، إذ أدى نجاح الثورة التونسية وسقوط نظام بن علي لتفتح الطريق لتوالي الثورات في المنطقة العربية وتوالي سقوط الأنظمة الحكم فيها، وشهدت الأغلبية العظمى من البلدان العربية حركات شعبية واسعة تراوحت مابين إنتفاضات وإحتجاجات وكانت جميع هذه الإحتجاجات مهيئة في بعض مراحلها لأن تتحول إلى ثورات يمكن أن تهدد أركان الحكم في تلك البلدان.

في ظل الأحداث العربية ونخص بالذكر الأحداث في المنطقة المغاربية وما أحدثته من تحولات سياسية كبيرة مست أعتق الأنظمة العربية، كما أثرت على سياسات دول الإتحاد الأوروبي بحكم أن مايحدث في جنوب المتوسط يؤثر مباشرة في شماله، خاصة في مجال التهديدات الأمنية الجديدة التي تمخضت عن الثورات والإنتفاضات التي شهدتها دول المغرب العربي، وتعتبر الهجرة غير شرعية وصعود الإسلاميين للحكم وإنتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة أهم هذه التحديات الأمنية لأمن أوروبا من وجهة نظرهم السياسية، كما لايغيب الحديث عن الأزمات الداخلية للإتحاد الأوروبي والتي إنعكست سلبا على صياغة سياسة أوروبية موحدة إتجاه القضايا الجوارية، كل هذا إنعكس سلبا على مواقف دول الإتحاد الأوروبي التي تباينت وإختلفت من مؤيد لمعارض لأحداث الربيع العربي في المنطقة المغاربية وهذا مايدل على غياب الوحدة الأوروبية في صياغة سياستها الخارجية.

1.3. سياسة الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية بعد الحرب الباردة.

سعت دول الإتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشكل محورا أساسيا للسياسات الأوروبية في فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية، فقد كانت بين أوروبا والمنطقة العربية عموما عدد من الروابط التاريخية، حيث تميزت العلاقات المغاربية الأوروبية بطبيعة ومزايا نظرا لعوامل التاريخ والقرب الجغرافي والعوامل الديمغرافية والسكانية.

تبنى العالم الغربي وأوروبا بصفة خاصة في علاقته بالعالم العربي أو المنطقة المتوسطية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011 بالتناقض والإزدواجية في التعامل، حيث عبر من خلال سياسته وتصريحاته عن ضرورة قيام الأنظمة العربية بالإصلاحات والدفع نحو التغيير في سياساتها المنتهجة نحو الديمقراطية ودولة القانون من جهة، مع السعى للحفاظ على الأنظمة القائمة لأنها حليفة لها وداعمة لسياساتها في المتوسط كما تضمن من خلالها الحفاظ على مصالحها في المنطقة خاصة إمتدادات الطاقة والتعاون في الحد من التهديدات الأمنية كالإرهاب والهجرة غير شرعية، هذا التردد بين سياسة لتغير النظام (Regime- Change) وسياسة للحفاظ على النظام (Regime- Keeping) تحدد المقاربات الأوروبية خلال فترة السنوات العشر تلك، حيث شهد الصراع في الشرق الأوسط أزمات كبرى كحرب لبنان في 2006 والعملية العسكرية الإسرائيلية على غزة في جانفي 2009(باسلوس، 2014، ص72).

عندما تشكلت المجموعة الإقتصادية الأوروبية عام 1957، كانت الجزائر لازلت واقعة تحت سيطرة الإستعمار الفرنسي، وبالتالي فقد طبقت عليها جميع بنود إتفاقية روما المؤسسة للمجموعة، كما حددت ذلك المادة (227) من الإتفاقية التي تنص على إقامة تعاون شامل بين المستعمرات الحالية وبين دول السوق، أما فيما يتعلق بالمغرب وتونس فقد أكدت إتفاقية روما في المادة (131) على أنه يحق للمستعمرات السابقة إقامة رباط شراكة مع دول المجموعة وأن الهدف من هذه الشراكة هو تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول وإقامة علاقات إقتصادية وثيقة فيما بينها وبين دول المجموعة الأوروبية الإقتصادية، تقدمت كل من تونس والمغرب في أكتوبر عام 1963 بطلب إلى المفوضية الأوروبية تعرب فيه عن رغبتها ببدء المفاوضات معها للتوصل إلى إتفاق شراكة كما حددت ذلك إتفاقية

روما عام 1957، غير أن المفوضية لم تستجب لهذه الرغبة وقررت أن تعقد مع البلدين إتفاقين تجارين مع وضع تفضيلي لهما يميز بهما عن الإتفاقيات التي وقعت مع دول المشرق العربي، ويغطي هذا الإتفاق التبادلات التجارية ويمنحان الصادرات الزراعية القادمة منها إلى دول السوق الأوروبية، كما يمنح البلدين بموجبهما بعض المساعدات المالية والتقنية، وحددت مدة الإتفاقيتين بخمس سنوات من عام 1963، وفي عام 1969 وافقت المفوضية على تجديد الإتفاقية الأولى الموقعة عام 1963 مع تونس والمغرب، ولم يتضمن هذا التجديد أي تعزيز أو تطوير لما ورد في أحكام الإتفاقية الأولى الأمر الذي أدى إلى إستياء البلدين من هذه اللامبالات من أوروبا(الحموي، 2011، ص213).

أما بالنسبة للجزائر فقد حصلت على إستقلالها عام 1962، غير أنها بقيت مرتبطة بالسوق الفرنسية بموجب الإتفاقية إيفيان التي وقعت بين الجزائر وفرنسا، مما ساعدها على إدخال صادراتها إلى الأسواق الفرنسية وثم الأوروبية دون أي قيود، وإستمر الأمر إلى غاية عام 1972، حيث إحتجت إيطاليا على هذا الوضع ومطالبة المفوضية بوضع قيود وأطر مناسبة للعلاقة بين الجزائر ودول السوق الأوروبية، عندها إضطرت الجزائر إلى البدأ بمفاوضات مع المفوضية والتوصل في أفريل 1972 إلى توقيع إتفاقية معها مشابهة للإتفاق الموقع مع تونس والمغرب.

عارضت كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا على تدفق الصادرات القادمة من الدول المغاربية الثلاث ومعارضة أيضا أي مزايا تمنح لهذه الدول، وهنا كان على الجزائر أن تدافع على تصدير النبيذ، وتوكل مهمة الدفاع عن ملف الزيتون وزيته، أما المغرب فقد تصدى لموضوع الصادرات الزراعية وفي مقدمتها الحمضيات، كما إتفقت البلدان المغاربية الثلاث التصدي بشكل موحد لملف العمال المغاربة المقيمين في أوروبا وشؤون إندماجهم وحقوقهم وغيرها(الحموي، المرجع نفسه، ص214).

1.1.3. أهم مشاريع السياسة الأوروبية في المنطقة.

- البعد المتوسطي في العلاقات الأوروبية المغاربية.

ينظر الكثير من الأوروبين إلى المنطقة العربية في أحسن الأحوال على أنها منبع الثروات النفطية وسوق إستهلاكية كبيرة، ويرونها في أسوء الأحوال بيئة مضطربة وخطرة، فالعامل الأساسي والموجه في صوغ السياسات الأوروبية تجاه المنطقة هو الوصول إلى النفط وإختراق المصالح الأمنية.

إنحصرت أكبر التحديات التي تواجه دول الإتحاد الأوروبي في عقد التسعينات والألفية الجديدة، في النمو الديمغرافي المغاربي وتزايد الهجرة وتصاعد الأوصولية الإسلامية في البلدان المغاربية، وغياب سياسة موحدة أوروبية وتضاربها إتجاه بعض أزمات المنطقة، الأمر الذي جعلها تعقد لقاءات ومؤتمرات عديدة حول منطقة المتوسط ككل بين عامي 1994 و1995(المدني ب، مرجع سابق، ص17).

أمام إخفاق مؤسسات الإتحاد المغاربي الذي تشكل عقب معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989 لأسباب عديدة، منها الخلافات السياسية والإيدولوجية والجيوإقتصادية بين مختلف مكونات المغرب العربي، ومنها إنفجار الأزمة الجزائرية وإسقاطاتها المدمرة والحظر الجوي الذي فرض على ليبيا من طرف النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1992، مع عجز إتحاد المغرب العربي عن تقديم خطة عمل تحدد من خلالها سياسة مشتركة أو متبادلة بين الدول حول موضوع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، سارعت مجموعة بروكسل إلى وضع إستراتيجيتها للتعاون مع الدول المغاربية على أساس التعاون الثنائي وكانت إتفاقية الشراكة الموقعة مع تونس والمغرب والجزائر قد تم التفاوض عليها كل على حدة ولم يحدث أي تشاور أو تنسيق بين الأطراف المغاربية (المدني ب، المرجع نفسه، ص11).

أدت جملة من العوامل بالإتحاد الأوروبي إلى التفكير في إجاد سياسة متوسطية جديدة خصوصا مع دول المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة:

- مساعدة دول الجنوب على تطوير أنظمتها السياسية والتنمية إقتصادياتها لرفع التحديات الإجتماعية والثقافية التي تواجهها لتجنب تهديد توسيع الحركة الأوصولية في شمال إفريقيا وإمتدادها إلى الدول الأوروبية.

- التوجه الأوروبي وإثبات الذات في المنطقة للتحرر من الضغوط الأمريكية من جهة ومن جهة أخرى رد الإعتبار للدور الفرنسي عربيا وإفريقيا ودوليا في ظل العودة الديغولية.
- التنافس الكبير بين المشروع الأمريكي والتفكير الأوروبي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقتي المتوسط والشرق الأوسط.

وحتى بداية التسعينات بدت المحاولات الرامية إلى إقامة حوار جماعي على الصعيد المتوسطي مترددة وقاصرة في معظم الأحيان على إصدار إعلانات مشتركة حول الأمن والتعاون في المنطقة(خضر، 2010، ص20)، ثم جرت تحولات مهمة على أكثر من صعيد أدت إلى ظهور عوامل حسمت تردد الإتحاد الأوروبي وساعدته على بلورة سياسة متوسطية للتواجد بالمتوسط:

- إنهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية التنافس الأمريكي الروسي على المنطقة وبالتالي عودة الفرصة للإتحاد الأوروبي للتواجد بالمتوسط.
- أدى تغير موازين القوى داخل أوروبا بعد تحقيق الوحدة الألمانية وحسم قضية توسيع الإتحاد الأوروبي وإنفتاحه على دول وسط وشرق أوروبا إلى زيادة إحساس البعض بالحاجة إلى سياسة أوروبية متوسطية لموازنة سياسة الإندفاع نحو الشرق والشمال وتعاظم النفوذ الألماني هناك.
- إضافة إلى بروز نظريات وإستراتيجيات جديدة في ظل تحولات التي شهدها النظام العالمي وعولمة الإقتصاد وتأثيراتها السلبية على دول العالم الثالث، ومنها بروز فكرة الدولة الحاجزة بتعبير (جون كريستوف روفان) أو الدولة المحورية بتعبير (بول كينيدي)، والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشرة مع الشمال وهنا حالة الدول المغاربية في حوض المتوسط لتشكل تخوم ثنائية جديدة شمال جنوب، تكون وضعية هذه الدول الحاجزة أو المحورية إمتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لاتصل إلى قلعة الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض الإمتيازات التي تساعدها على أداءها الدور فقط (الشراكة الأورومتوسطية)(عدالة، 2014، ص320).

إذن فقد شهدت السياسة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات معتبرة اتجاه منطقة المغرب العربي نظرا لتجاوز مصالح المنظومة الأوروبية الحدود الجغرافية في إطار تقسيم مناطق النفوذ إلى نظرة إقليمية بحكم التقارب الإقليمي للمنقطة، تتوافق ومتطلبات ميزان القوة الإقليمي على المستوى

الإقتصادي والعسكري في العقد الأخير من القرن العشرين، هي النظرة التي تتطلب ضرورة بلورت دور إقليمي سياسي إقتصادي وعسكري لأوروبا في المغرب العربي المتغير(بومدين، مرجع سابق، ص105)، كما يتعامل الإتحاد الأوروبي إنطلاقا من كونه قوة معيارية **Normmative Power** وفقا **لأيان مارز Ian Mannars** قوة تعمل من خلال الأفكار والقيم ويجادل في ذلك بقوله:" الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية لديه نوعية وجودية، أي أنه يمكن تصور الإتحاد الأوروبي على أنه المغير لمعايير النظام الدولي بجودة معيارية، وأن على الإتحاد الأوروبي أن يعمل على توسيع معاييره في النظام الدولي" (بومدين، المرجع نفسه، ص105)."

- **المشاريع الأوروبية في المنطقة.**

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للعالم العربي عبر حوض المتوسط بقيمة نحو 50% من التجارة العربية و62% من التجارة المغاربية، وإذا تحدثنا عن مجال الطاقة بإعتبار أهم مورد بالنسبة للإتحاد الأوروبي نجد حوالي 50% من وارداته النفطية و18% من مجموع وارداته من الغاز الطبيعي تأتي من الدول العربية غير المنتجة للنفط بالإضافة إلى الثروة البشرية التي تعيش في أوروبا حوالى 8 ملايين نسمة و80% منهم من أصول مغاربية، تأتي كذا مبادلات ضخمة بين المنطقتين نتيجة لضعف العلاقات البينية بين الدول العربية حيث تتعامل تجاريا مع الإتحاد الأوروبي ولا تتعامل مع بعضها البعض على الرغم من توفرها من خيرات (الحموي، مرجع سابق، ص231).

سعت السياسات الأوروبية معتمدة مسميات ومشاريع مختلفة إلى تحقيق جملة من الأهداف من الطاقة والأسواق والأمن، أما الأهداف الأخرى مثل حل النزاعات وحقوق الإنسان والترويج للديمقراطية، فغالبا ماكانت تأتي على ذكرها الوثائق الرسمية الصادرة عن الإتحاد الأوروبي، وتجلت هذه المساعي من خلال:

1- الحوار الأوروبي- العربي(1973-1989).

تعتبر حرب أكتوبر 1973 وأزمة النفط الأولى اللتان أطلقتا الحوار الأوروبي-العربي، أما المبادرة التي فعلت الجوار فكانت مبادرة عربية، تجسدت في إعلان قمة الجزائر 28 نوفمبر 1973 الذي إقترح إجراء حوار مع الجماعة الإقتصادية الأوروبية، وقد إقترح أربعة وزراء عرب إلى القمة الأوروبية المنعقدة

بكوبنهاغن 10-14 ديسمبر 1973، ورحب به الأوروبيون، وقد كشفت أزمة النفط التي رفعت فيها الأسعار للأروبين مدى تبعيتهم، لم يترددو في قبول الحوار الأوروبي-العربي، وإنطلق الحوار الأوروبي العربي في باريس على المستوى الوزاري في 30 يونيو 1974 وتبنته رسميا القمة العربية التي عقدت بالرباط في 28 أكتوبر 1974، لكن أهداف كلا الجانبين كانت مختلفة، فالأهداف العربية تمثلت في تحديد سياسة أوروبية مشتركة ومتماسكة تجاه القضية الفلسطينية، أما الأهداف الأوروبية كانت من أجل تحقيق الأرباح الإقتصادية والمالية في مجال الطاقة.

2- صيغة 5+5 المجموعة المتوسطية الغربية.

بدأت مراجعة السياسة المتوسطية من طرف كل من (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) في مرحلة مابعد الحرب الباردة، ومنه كانت نشأة مجموعة 5+5 وغيره من المقترحات من أجل دور غرب البحر المتوسط، وعملت كل هذه المبادرات التي أطلقها دول "القوس اللاتيني" على توعية البلدان الأوروبية الأخرى، أن "الجنوب" لايمكن إبعاده عن البنية الأوروبية الجديدة للجوار، وهكذا نشأة عملية برشلونة وهي مبادرة دبلوماسية، ولأول مرة تم تأسيس نهج شامل للواقع الأورومتوسطي مع محاولة مواجهة جميع التحديات التي تواجهها المنطقة(موراتينوس، مرجع سابق، ص35).

طرحت فكرة مجموعة 5+5 عام 1988، إلا أنها كسبت زخما كبيرا بعد إطلاق الإتحاد المغاربي العربي في عام 1989، والمشاركة الشخصية (لبنيتو كراكسي) رئيس وزراء إيطاليا و(فليب غونزالس) الرئيس الوزراء الإسباني، عقد اللقاء الرسمي الأول في روما في أكتوبر 1990، والذي تم من خلاله إنشاء ثماني مجموعات عمل تمثلت في: تعزيز التعاون الإقليمي، معالجة قضايا كالديون والهجرة، الإكتفاء الغذائي، الحوار بين الثقافات وقضايا البيئة، وعقد إجتماع آخر في 26 أكتوبر عام 1991 من أجل مناقشة تداعيات حرب الخليج، ومع إندلاع الأزمة الجزائرية عام 1992 وفرض الحظر على دولة ليبيا بعد قضية تفجير طائرة لوكربي، مافاقم توتر العلاقات بين الأعضاء الشماليين، والأعضاء الجنوبين، وبعد هذه الأحداث أُستؤنفت العملية في برشلونة في جانفي 2001، ثم طرابلس المغرب ماي 2002 ثم في سانت مكسيم في أفريل عام 2003 في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق 2003 متزامنا مع الدعم الرسمي للحرب على العراق من طرف ثلاث دول أعضاء في مجموعة 5+5 (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال)، إعتقدت الدول العربية المتوسطية أن مثل هكذا مستوى 5+5 سوف يدعم الشرعية ويعزز سلطتها، لكن ما حدث بعد عام

2011 أكد أن الواقع بعيد كل البعد عن الإعتقادات السياسية، فهو تعبير صريح عن الإستياء الشعبي، وكانت دولتان مشاركتان في المجموعة 5+5 هما تونس وليبيا مسرحا لزلزال السياسي.

ثم بعد ذلك جاء منتدى منطقة المتوسط وهو لا يختلف كثيرا عن صيغة 5+5 إلا من حيث العضوية فأصبحت 5 دول من شمال المتوسط والمتمثلة في (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان) و6 دول متوسطية والمتمثلة في (مصر، تركيا، مالطا، تونس، الجزائر، المغرب)(نوفل ب، مرجع سابق، ص198) ، ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز الإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية للدول العربية المغاربية، ويؤمل أن يتطرق إلى مواضيع شبيهة بتلك التي تضمنها ميثاق هلنسكي للأمن والتعاون الأوروبي عام 1975، كتكوين مؤسسات مالية متعددة الأطراف، إكتفاء ذاتي في قطاع التغذية، مكافحة التصحر المتزايد، التخفيف من أعباء المديونيات للحد من الهجرة وحماية التراث الثقافي، كما يشير المنتدى إلى أهمية الديمقراطية والحريات السياسية والإقتصادية كعوامل تدفع الإصلاحات إلى بلوغ أهدافها، وتساعد على تعزيز العلاقات بين الجانبين، وأكدت الفقرة السابعة من الإعلان على ضرورة عدم اللجوء إلى القوة لحل النزاعات وإحترام ميثاق الأمم المتحدة والسيادة الإقليمية لكل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية(الحموي، مرجع سابق، ص232).

كان واضحا بالنسبة للأوروبين أن المهددات الأمنية في جنوب المتوسط لم تكن عسكرية بالدرجة الأولى بل تعلقت بالجانب الإقتصادي والإنقسامات الديمغرافية والهجرة غير شرعية والأزمات السياسية، ومع نهاية الحرب الباردة بدأ الإتحاد الأوروبي يجد نفسه يغير من طبيعة سياسيته إتجاه المنطقة الجنوبية نظرا لشعوره بأن السياسة الأوروبية المتجددة لم تكن طموحة بما يكفي لتفادي زعزعة الإستقرار الناجمة عن التفاوتات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية لذا كان عليه أن يضع سياسة أكثر شمولا تجاه حوض المتوسط (نوفل ب، مرجع سابق، ص206).

3- الشراكة الأورومغاربية.

لم يخرج التعاون الأورومغاربي إلى أطر التعاون التجاري والمالي التقليدية منذ توقيع بروتوكولات التعاون في (1969-1972)، وكان من الطبيعي أن تُولد هذه الحالة شعورا بالخيبة لدى الطرفين، وبخاصة لدى الدول المغاربية الثلاث التي بدأت تشهد منذ بداية التسعينات تلاشي كل الأمال بعودة إنطلاق الحوار

العربي الأوروبي، في ظل هذه الخيبة قدمت المفوضية الأوروبية فيفري 1992 تقريرا لمجلس الوزراء المجموعة الأوروبية الذي إنعقد في لشبونة– البرتغال– بتاريخ 17 فيفري 1992، وذلك لتسليط الضوء على خطورة إهمال الإنفتاح على الدول المغاربية الثلاث (المغرب، تونس، الجزائر)، وتدعو إلى نوع من الشراكة معها.

تعهدت إسبانيا التي كانت من أكثر الدول الأوروبية حماسة لتعزيز العلاقات مع دول شمال إفريقيا، بأن تتابع الموضوع وبالفعل قدمت إلى المفوضية دراسة في مارس عام 1992 عن توجهاتها وتصورها لهذه الشراكة وميادينها المختلفة، على أساس أن تبني مع دول إتحاد المغرب العربي، لاقى المقترح الإسباني دعم 12 عضو في المجموعة الأوروبية وأعرب وزير الخارجية الفرنسي وقتها (رولان دوما) عن تطلع ورغبة الدول 12 بإستئناف حقيقي للحوار مع دول المغرب العربي، وكان القلق الأمني من أهم دوافع تبني الإتحاد لهذه المبادرة وفي مقدمتها تزايد الهجرة وتزايد التطرف، أما بالنسبة للمغاربة فكان عامل تعزيز العلاقات الإقتصادية والتنموية مع دول المجموعة الأوروبية هو الهاجس المستمر(الحموي، مرجع سابق، ص234).

جاءت الشراكة لتحقيق أهداف تطمح إليها خاصة الدول المغاربية، من خلال إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين وكذلك تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على البضائع القادمة من دول الإتحاد المغاربي إلى حد إلغائها، كما ستتضمن الشراكة توقيع بروتوكولات مالية ودعم الإصلاحات الإقتصادية في الدول المغاربية الخمس، وتطوير الدراسات والمشاريع المتعلقة بالحفاظ على البيئة، وكذلك دعم تقني سريع للقطاعات التي تحتاجها، وتخفيض تدريجي للديون المترتبة على دول المغرب العربي لصالح الدول الأوروبية، ولم تتطرق الشراكة مسألة تشجيع الإستثمارات الأوروبية، وبخاصة في مجالات مثل السياحة والإتصالات والطاقة والطرقات والمواصلات، وركزت الشراكة علي قضايا جديدة مثل تطوير ثقافة حقوق الإنسان ومتابعة قضايا حقوقهم، وتنقل الرعايا بين الطرفين والهجرة، وافقت قمة الزعماء الأوروبين التي إنعقدت في لشبونة بتاريخ 26 فيفري 1992 على الأفكار المطروحة من قبل المفوضية الأوروبية لتعزيز التعاون مع دول إتحاد المغرب العربي لتحقيق فضاء من الإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي بين الجانبين(الحموي، المرجع نفسه، ص235).

4- سياسة الجوار الأوروبية.

جاءت سياسة الجوار الأوروبية التي أعقبت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لتضع آليات وأدوات لتنفيذ هذا الهدف، تبنى الإتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن والإستقرار إستراتيجية متكاملة للأمن تربط بين الليبيرالية والديمقراطية، وهي نفس المبادئ التي قام عليها الإتحاد الأوروبي كأدوات غير عسكرية تناسب التعامل مع التهديدات الأمنية النابعة من جنوب المتوسط ويتضح ذلك من خلال المبادرات التي قام بها الإتحاد الأوروبي مع دول الجنوب المتوسط، تم تصميم الشراكة الأورومتوسطية لتعزيز الإستقرار الإستراتيجي خلال إطار شامل للتعاون واسع النطاق يمتد إلى أبعد من الأشكال التقليدية لنظام الأمن الجماعي(Youngs By 2003,).

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية بمثابة تطبيق لأهداف وتوجهات السياسة الأمنية المشتركة الأوروبية والعمل وفق مخطط ثنائي يربط بين الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتعاون الأمني من خلال آليات المشروطية (المزيد مقابل المزيد)، ومن أجل سياسة دائمة للوقاية والإستقرار أفضل حماية لأمنها هي عالم من الديمقراطية المحكومة بشكل جيد ودعم الإصلاح السياسي والتعامل معه وإرساء سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، هي أفضل وسيلة لتعزيز النظام الدولي.

كان الأمن الهدف من وراء الشراكة الأورومتوسطية، فقد نصت ديباجة إعلان برشلونة أن الهدف الإستراتيجي للمشاركة هو تحقيق الإستقرار والأمن في حوض المتوسط، وأيضا في قمة المجلس الأوروبي في لشبونة عام 1992 وفي إطار التحضير للمؤتمر الأورومتوسطي لعام 1995 لإطلاق الشراكة الأورومتوسطية عندما أعلن أن الهدف هو تحقيق الأمن والإستقرار والسلام في المنطقة، وتبنى المجلس الأوروبي في عام 2003 الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لتحديد الرؤية الإستراتيجية للإتحاد وأولويات سياسته الخارجية في أعقاب توسعه شرقا، وفق الإستراتيجية من مصلحة أوروبا أن تكون البلدان الموجودة على حدودها محكومة بشكل جيد، الجيران المنخرطين في نزاع مسلح والدول الضعيفة التي تزدهر فيها الجريمة المنظمة والمجتمعات الهشة أو الدول التي تكون فيها نمو السكان كبيرا والموجودة على الحدود، كلها تشكل مشاكل لأوروبا، لذا بناء الأمن في منطقة الجوار من أهداف السياسة الخارجية للإتحاد((Biscop,2008,the ENP

وجد الإتحاد الأوروبي نفسه بين نتيجتين للتحول الديمقراطي، الأولى هي الحل الطويل الأمد لمشكلة التهديدات الأمنية الناعمة والآتية من جنوب المتوسط نتيجة الأوضاع السياسية والإقتصادية المتردية

والسيئة وتنامي الفقر والبطالة مع تحديات الديمغرافية وزيادة السكان، ومن جهة أخرى يؤدى التحول إلى الأنظمة الديمقراطية، كما حدث في دول شمال إفريقيا إلى إنتشار المزيد من التهديدات الأمنية نتيجة لضرب أمن وإستقرار الدول المعنية كزيادة في تدفقات المهاجرين، الجريمة المنظمة ، عدم إستقرار الحدود الإقليمية، في حين تهدف الدول الأوروبية في الحفاظ على الإستقرار الأمني والسياسي لبناء علاقة وطيدة مع الأنظمة السلطوية الحاكمة في الدول العربية(Fule,2011).

تعددت قبل الثورات العربية التهديدات الأمنية للإتحاد الأوروبي النابعة من جنوب المتوسط، سواء تهديدات أمنية صلبة والتي تتمثل في التهديدات العسكرية التي ترتبط بتوازنات عسكرية متغيرة ويتم التعامل معها بأدوات عسكرية مثل إنتشار أسلحة الدمار الشامل وضبط التسلح والنزاعات الإقليمية كالصراع العربي الإسرائيلي، أو التهديدات الأمنية الناعمة وهي تعبير عن مفهوم الأمن بالمعنى الشامل ونتيجة عن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في جنوب المتوسط، وتحتاج إلى أساليب مختلفة للتعامل معها ولايمكن التعامل معها بالأداة العسكرية فقط، ومنها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة وإنتشار التيارات الإسلامية الأوصولية وغيرها(كارس، 2016، ص119).

إذن فقط ركز الإتحاد الأوروبي في سبيل إرساء قواعد سياسة أمنية أوروبية ضمن حدود آمنة هو نشر الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان، وبالتالي كلها وسائل وآليات لتحقيق الأمن الأوروبي المنشود نظرا للتهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة المتوسط بعد الثورات العربية(Biscop,op cit).

ركز الإدراك الأوروبي على التهديدات الأمنية الناعمة، كما ورد في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية بأن في مرحلة مابعد الحرب الباردة وفي ظل العولمة، لم تعد التهديدات صلبة فقط يمكن التعامل معها بالوسائل العسكرية إنما هناك تهديدات جديدة ديناميكية الأخطار، فلايوجد من بين التهديدات الجديدة تهديد عسكري فقط، ولايمكن التعامل معها بالوسائل العسكرية فقط، وقد يكون تركيز الإتحاد الأوروبي على التهديدات الناعمة لأسباب عدة منها، لاتشكل دول جنوب المتوسط تهديد عسكري مباشر للإتحاد الأوروبي فإحتمال قيام هجوم مسلح على دول الإتحاد معدوم عمليا، بل تشكل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مصدر لمعظم التهديدات(المجلس الأوروبي، 2003)، هناك تقسيم للعمل بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في المجال الأمني والسياسي في الشرق الأوسط، فتختص أوروبا بالقضايا الأمنية الناعمة بينما يتعامل الولايات المتحدة مع قضايا الأمن الصلبة.

إنعكس تركيز الإتحاد الأوروبي على التهديدات الأمنية الناعمة من خلال إعلان برشلونة وعلى ماتلاه من مؤتمرات أورومتوسطية، ففي الجزء الأول الخاص بالتعاون الأمني والسياسي تم الإشارة إلى التعاون في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات، أما في الجزء الثاني الخاص بالتعاون الثقافي والإجتماعي تم الإشارة إلى الهجرة، بينما كان تركيز الدول العربية في الإعلان على التهديدات الأمنية الصلبة كضبط إنتشار أسلحة الدمار الشامل وضبط التسلح والصراع العربي الإسرائيلي(كارس، مرجع سابق، ص120).

لكن المتتبع لسياسات دول الإتحاد الأوروبي الموجهة لدول المنطقة المغاربية يجدها تركز على مقاربات أمنية وإستراتيجية تصب كلها في صالح أهداف دول الإتحاد الأوروبي وخاصة سياسة الحد من الهجرة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، في ظل نظام دولي لايعترف بالحدود الجغرافية.

2.1.3. نماذج للشراكة الأورومغاربية.

- الشراكة الأوروجزائرية.

ينبع الإهتمام الأوروبي بالجزائر بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي في منطقة المتوسط وإحدي مناطق النفوذ الإقتصادي والتاريخي لها لما تصدره من النفط والغاز، فالجزائر تمثل أحد أهم مرتكزات الأمن والإستقرار على مستوى عدة دوائر جيواستراتيجية متوسطية، مغاربية، إفريقية، والتي تمثل العمق الإستراتيجي لأوروبا وهذا ما أكد عليه مؤتمر هلنسكي للأمن والتعاون الأوروبي والذي ركز على دور دول جنوب المتوسط والدول المغاربية خصوصا من أجل تحقيق السلم والأمن والإستقرار في منطقة حوض المتوسط.

شهدت العلاقات الأوروبية الجزائرية حركة من المد والجزر بداية الفترة الإستعمارية التي تزعمتها فرنسا خلال سنة 1932 حتى نيل الإستقلال التام منتصف 1962، إلى علاقات التعاون التجاري المالي والتقني وذلك في خضم التطورات الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد الوطني منذ الإستقلال إلى غاية سنة 1973، تاريخ وقوع الأزمة النفطية التي جعلت المجموعة الأوروبية تدرك أهمية منطقة حوض المتوسط لضمان أمنها وإستقرارها، سيما في مجال الطاقة لذلك سعت إلى إبرام العديد من إتفاقيات التعاون مع الأقطار المتوسطية منذ سنة 1976 في إطار العلاقة التعاونية المتمركزة على المبادلات التجارية المالية وحركة الإستثمار.

1- العلاقات التجارية:

تعد العلاقات التجارية أبرز ماميز العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية، سيما أن الجزائر تمثل مستورد ومصدر رئيسي من وإلى دول الإتحاد الأوروبي ولقد كانت العلاقات بينهما قائمة على إعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية تحظى بمعادلة الدول الأعضاء وتحصل على مساعدات مالية من طرف المجموعة الأوروبية، وبعد الإستقلال تطورت العلاقات بين الطرفين، وأصبحت الجزائر تمثل قانونية فريدة في نظام العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية وفي إطار السياسة المتوسطية الشاملة PMG سنة 1973 قدم المجلس الوزاري الأوروبي إلى الهيئة الأوروبية توصية للتفاوض من أجل إنتساب الجزائر للمجموعة الأوروبية لتتبلور بادرة العلاقة بين الطرفين بإبرام إتفاق بين ضفتي حوض المتوسط عام 1976، وذلك

بعد تداعيات أزمة الطاقة عام 1973 التي زادت وعي الطرف الأوروبي بأهمية منطقة حوض المتوسط كمركز جوهري لتجسيد وضمان إستقرار وأمن الضفة الشمالية من حوض المتوسط، ولقد إعتمدت المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية إلى نظام الإمتيازات التجارية أحادية الجانب المطبق من طرف الجماعة الأوروبية، حيث يسمح بموجبه حرية ولوج المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية مشتركة لتمتعها بإعفاء جمركي تام، بينما تخضع المنتجات الزراعية لحصص تقييدية في حدود كميات محددة وحسب رزنامة زمنية معينة، إستنادا لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة PAC (رقايقية، 2013، ص121)، (وتظهر المكانة النسبية للإتحاد الأوروبي ضمن إجمالي المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم الخارجي كما هو مدرج في الجدول).

الجدول رقم7: المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم.

المناطق الجغرافية	الصادرات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الميزان التجاري
الإتحاد المغرب العربي	245،77	1،34	127،12	1،06	+118،667
الدول العربية الأخري	247،77	1،35	366،38	3،05	−118،61
الإتحاد الأوروبي	116057	63،42	7629،47	66،04	+875،607
الدول الأوروبية الأخرى	110387	6،03	1270،00	10،58	−166،13
إفريقيا غير الدول العربية	25،09	0،14	85،96	0،72	−60،87
أمريكا الشمالية	3588،69	19،61	1600،08	13،33	+1988،61

أمريكا الجنوبية	950،96	5،20	384،72	3،2	+566،24
آسيا	493،62	2،70	1316،45	10،96	−822،83
OCEANIE	36،98	0،2	127،17	1،06	−90،19
المجموع	18297،82	100	12007،35	100	6290،47

Source : Office algérien de promotion commerce extérieur au sit : promex dz.

يتضح من الجدول أعلاه ان النصيب الأكبر من معاملات الجزائر الخارجية يرجع لصالح أقطار الإتحاد الأوروبي التي تستقطب نسبة 42،63% من الصادرات وبين 56،04% من الواردات بفائض تجاري يقدر بقيمة 4875،60 مليون دولار، ثم تليها أمريكا الشمالية بالرتبة الثانية وأمريكا الجنوبية بالمرتبة الثالثة....، وبالتالي يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين الإقتصادين مع الجزائر.

2- العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار التعاون المالي والإستثمارات:

بخلاف العلاقات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، تظهر العلاقات المالية التي تجسد في إطار بروتوكولات مالية وبرامج ميدا MEDA للتعاون بالإضافة إلى العلاقات المرتبطة بتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة (رقايقية، المرجع نفسه، ص122).

- البروتوكولات المالية: قدر الغلاف المالي في إطار البروتوكولات المالية التي إستفادت منها الجزائر خلال فترة (1978_1995) مايعادل مبلغ 851 مليون إيكو بما يعادل 1044،8 مليون دولار آنذاك، وقد مثلت مساهمات البنك الأوروبي للإستثمار BEI مبلغ 640 مليون إيكو بما يعادل 768 مليون دولار، كما تم منذ سنة 1996 إدخال برنامجين جديدين الأول بمبلغ 95 مليون أورو موجه لعملية التعديل الهيكلي، وآخر مبلغ 11 مليون أورو في شكل رؤوس أموال مخاطرة.
- برنامج ميدا MEDA التمويلي للتعاون: يمثل برنامج ميدا أداة مالية جوهرية في مشروع الشراكة الأورومتوسطية المعلن عنه في مؤتمر برشلونة سنة 1995 والموقع بين دول الإتحاد الأوروبي وبقية أقطار جنوب المتوسط، لمساعدتها على إعادة تأهيل إقتصادياتها تجاوبا مع مرحلة الإنتقال

التدريجي وفقا لمقتضيات الشراكة بين الضفتين وتضمنت المعونات المالية المقدمة في إطار برنامج ميدا 1 وميدا2.

1- ميدا 1(MEDA I): فيهتم بتحضير إقتصاديات الأقطار المتوسطية ومن بينها الجزائر للتكيف مع مرحلة الإنتقال الإقتصادي خلال فترة (1995-1999)، حيث إستفادت بمبلغ 164 مليون أورو بمايعادل 5%من مجمل المبالغ المالية المرصدة لجميع الأقطار المتوسطية في إطار برنامج ميدا التنموية، وكان الهدف من وراء برنامج ميدا هو دعم الإصلاحات الإقتصادية (تنمية القطاع الخاص ، مساندة التوازن الإقتصادي والإجتماعي وحماية البيئة) (رقايقية، المرجع نفسه، ص125).

2-ميدا 2(MEDA II): الذي يشمل عام (2000-2006) سعى من خلاله الإتحاد الأوروبي إلى تغيير طريقة عمله مع الجزائر، لإيجاد أفضل السبل لتجسيد مضمون إتفاق الشراكة الأورومتوسطية وإرساء منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، حيث تضمنت الإستراتيجية كل مايتعلق بدخول إتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ وتتمثل في:

- تحسين معدل النمو الإقتصادي بتشجيع الإصلاحات الإقتصادية، دعم المؤسسات الإقتصادية وتطوير البنى التحتية الإقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة.
- معالجة البطالة والإختلالات الإجتماعية بتثمين الموارد البشرية.
- تحقيق الإستقرار الأمن والسلم وتجسيد دولة القانون.
- تحقيق الإيرادات خارج قطاع المحروقات ولقد تضمنت الإستراتيجية الأوروبية خلال فترة (2002-2006) البرنامج التوجيهي الوطني.

أما بالنسبة للجزائر فتم رصد مبلغ مقدر ب 150 مليون يورو لتمويل مختلف المشاريع، تحسين الأوضاع الإجتماعية في مختلف المناطق الحضرية بالجزائر، والمناطق المتضررة من أحداث الإرهاب، عصرنة وتطوير وزارة المالية، والنظام التربوي، ونظام التعليم العالي، في إطار تنمية التعاون بين الجامعات دول الإتحاد الأوروبي والأقطار المستفيدة ومن بينها الجزائر بالمشاركة في برنامج TEMPUS، إطلاع العدالة وتدعيم سيادة القانون وسلامة الحكم، دعم المنظمات غير حكومية وأجهزة الإعلام المستقلة (رقايقية، المرجع نفسه، ص127).

- **العلاقات الإقتصادية بين المغرب والإتحاد الأوروبي.**

1- إتفاقية الشراكة لسنة 1996:

إن كل الإتفاقيات الأوروبية المغربية من خلال أجيالها الثلاث قد تمت المفاوضات بشأنها وتم التوقيع عليها وتنفيذها في غياب كامل لإستفادة الإقتصاد المغربي وإحتكار المنفعة الإقتصاد الأوروبي، غير أن مرحلة جديدة عرفتها العلاقة بعد ظهور السوق الأوروبية الكبرى (الإتحاد الأوروبي) عام 1992.

أرست الندوة الأورومتوسطية التي إنعقدت ببرشلونة في نوفمبر 1995 دعائم الشراكة التي تبرز الإنتقال التدريجي من نظام الإمتيازات التجارية الأحادية الطرف إلى جيل جديد من الإتفاقيات المبني على الإمتيازات التجارية المتبادلة، في 26 فيفري 1996 تم توقيع إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين المغرب والإتحاد الأوروبي ببروكسل، وقد بدأ سريان مفعولها إبتداءا من 1 جانفي 1997 لمدة غير محدودة(رشاد، 2014، ص150) ، وترمي الشراكة 1996 إلى التطرق للمجالات التالية:

- إقامة منطقة تبادل حر تدريجية إبتداءا من 1996 إلى غاية 2010.
- تعزيز التعاون الإقتصادي (تبادل المعلومات وأنشطة الإتصال وتنفيذ الأعمال المشتركة والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية).
- التعاون العلمي والتكنولوجي.
- التعاون في ميدان تحديث الأنظمة الإنتاجية.
- مساعدات مالية كبرامج ميدا وبلغت قيمته الإجمالية 4685 إيكو مابين (1996-1998).
- الحوار السياسي، يهدف لإستتباب الأمن والحفاظ على السلم والإستقرار المنطقة المتوسطية والتنمية الجهوية وخلق جو من التفاهم والتسامح مابين الثقافات.

جاءت هذه الإتفاقية لتعوض بشكل نهائي إتفاقية 1976، وقد رافقتها التوقيع على أربعة بروتوكولات متتالية(بروكي، 2017، ص142).

2- الشريك المميز للإتحاد الأوروبي عام 2008:

صادق مجلس الشراكة الأوروبي المغربي في دورته السابعة في لوكسمبورغ، خلال الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي وبحضور وزير الخارجية المغربي على المقترحات التي تقدمت بها مجموعة عمل

مختلطة في جويلية 2007، ليصبح المغرب شريكا متقدما للإتحاد الأوروبي يوم 13 أكتوبر 2008(رشاد، مرجع سابق، ص152).

- قمة غرناطة عام 2010: تأتي القمة الأوروبية المغربية في غرناطة يومي 7 و8 مارس 2010 لتعزيز دور الإتحاد الأوروبي في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية المغربية، وإبراز مدى الأهمية التي يوليها الإتحاد للمغرب وهذه القمة تعتبر تطبيقا للتوصية الرئيسية التي تبناها المجلس عام 2008.

جاء في بيان مجلس الإتحاد الأوروبي يوم 7 ديسمبر 2010 إن القمة الأوروبية المغربية الأولى التي ستجري في النصف الأول من سنة 2010، تعتبر شهادة على الأهمية السياسية التي يمنحها الطرفان للعلاقات الثنائية والعمل على تعزيزها، وهكذا فقمة غرناطة تشكل تتويجا للحوار القائم بين المغرب والإتحاد الأوروبي منذ سنوات، وتعتبر حلقة ضمن تطبيق التوصيات الخاصة بترجمة صفة الشريك المتقدم على أرض الواقع كما شكل منعطفا في الإستفادة من المساعدات الأوروبية التي تتجاوز 600 أورو سنويا، ولعل أبرز تطور هو التعامل مع المغرب بمثابة عضو أوروبي غير رسمي، من حيث تكون الإستفادة من الكثير من البرامج المالية علاوة على حضور وزراء مغاربية بعض إجتماعات نظارائهم الأوروبين(رشاد، المرجع نفسه، ص154).

يلتزم المغرب والإتحاد الأوروبي بإتفاقية شراكة أورومتوسطية التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000، وعلى أساس هذه الإتفاقية تمت الموافقة على خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين المغرب والإتحاد (APP) في جويلية 2005 لمدة 5 سنوات، تطورت العلاقات بين الإتحاد والمغرب ونضجت بشكل كبير وأعطى إعتماد الوثيقة المشتركة حول الوضع المتقدم في أكتوبر 2008 زخما إضافيا لهذه العلاقات كما شهد عمقا في مختلف القطاعات، السياسية، الأمن الإقتصاد والتجارة ، ومع إنقضاء فترة 5 سنوات على خطة سياسة الجوار الأوروبية، في جويلية 2010 كان من المناسب التفاوض وإبرام خطة عمل جديدة بناء على أهداف وطموحات الوثيقة المشتركة حول الوضع المتقدم.

أجرت دائرة العمل الخارجية الأوروبية (EEAS) بالتعاون مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، محادثات إستكشافية مع المغرب، أسفرت عن إتفاق بشأن مشروع خطة العمل،

بمافي ذلك قائمة التدابير ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها في إطار خطة، تمثل خطة العمل الجديدة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب التي تنفذ الوضع المتقدم (2013_2017) نقطة مرجعية أساسية لبناء علاقات ثنائية مع المغرب في السنوات القادمة، وبالتالي ستوفر خريطة طريق لعلاقة أعمق بين المغرب والإتحاد، وتواصل سياسة الجوار الأوروبية العمل كمحفز من خلال توفير إطار سياسة واحد يعتمد على جملة أمور منها الشراكة والملكية المشتركة والتمايز القائم على الأداء والمساعدة , Council of European Union) 2013)

- **الإتفاق التونسي الأوروبي.**

وقعت تونس إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 1995، وهي الأولى من نوعها بين أوروبا والدول العربية المتوسطية، ويعلق الطرفان على إحترام ميثاق الأمم المتحدة خاصة بإحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والإقتصادية التي تمثل أساس المشاركة، وتؤكد الإتفاقية أهلية تونس السياسية لهذه الشراكة الجديدة وفق مبادئ إعلان برشلونة على النحو التالي:"نظرا للتقدم الهام الذي أحرزته تونس والشعب التونسي نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالإندماج التام للإقتصاد التونسي مع الإقتصاد العالمي والمشاركة في مجموعة الدول الديمقراطية"، ويعالج الجزء الأول من الإتفاقية مسألة الحوار السياسي(المدني ب، مرجع سابق، ص149).

الشراكة التجارية:

يقع الباب الثاني من إتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية تحت عنوان (حرية تنقل السلع) فنصت المادة 6 من الإتفاقية على:" تنشئ المجموعة ودولة تونس منطقة تجارة حرة وذلك لمرحلة إنتقالية تبلغ 12 عاما على الأقصى بدءا من دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ وطبقا للأحكام إتفاقية الغات لعام 1994، والإتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بتجارة السلع والملحقة بالإتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية"(المدني ب، المرجع نفسه، ص151).

وتتضمن الإتفاقية أيضا في أجزاءها المتبقية:

- الأنظمة التجارية.
- المنتجات الصناعية المحررة تدريجيا عند الإستراد إلى غاية سنة 2010.

- المنتجات الصناعية الخاضعة للحقوق الجمركية عند الإستراد.
- المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد التي يخضع إستيرادها لبروتوكولات خاصة.
- الصناعات الناشئة والصناعات التي تمر بصعوبات.
- قوانين المنافسة في التجارة الأوروبية التونسية.
- التعاون الإقتصادي.
- الشراكة ومسألة السيطرة على الهجرة غير شرعية.

تعد العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ودولة تونس من أهم النقاط الإجابية لتونس، حيث يتصدر الإتحاد قمة حجم المبادلات التونسية مع جيرانها وشركائها من منطقة التجارة الحرة، فالتجارة مع بلدان الإتحاد الأوروبي من حيث الصادرات والواردات الرئيسية في تونس تركز على المنتجات المصنعة وبشكل خاص المنسوجات والملابس يتبعهما وبشكل متزايد منتجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي تشكل الصادرات التونسية الأساسية للإتحاد الأوروبي، وتشغل تونس بالمنتوجات والملابس نسبة أكبر من 5،3% من حجم الإستراد الأوروبي وهي نسبة هامة إذ تقارن بين 35% وحجم صادرات تونس عموما في واردات الإتحاد الأوروبي والذي يدور حول نسبة 65،0% فقط، فما تشكل المعدات والآلات الميكانيكية والكهربائية الجانب الأهم من الصادرات الأوروبية إلى تونس، وبحصولها على نسبة تصل إلى 8،4 % من حجم هذه الفئة من الصادرات الأوروبية تشكل تونس سوقا صغيرة لايمكن إهمالها(بوغزالة،2010، ص244) (والجدول التالي يوضح هذه المبادلات التجارية لتونس).

جدول رقم8: التبادلات التجارية لتونس مع الإتحاد الأوروبي وبقية العالم.

		الواردات			الصادرات			الميزان التجاري	
الدول	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006
الإتحاد الأوروبي	13111	15761	5،65	5،64	12011	15387	2،77	3،79	-1100	-374
الولايات	568	723	8،2	0،3	204	214	3،1	1،1	-364	-509

المتحدة الأمريكية										
الدول العربية	1832	1985	2،9	1،8	1447	1761	3،9	1،9	−385	−224
دول الإتحاد المغرب العربي	1320	1309	6،6	4،5	1232	1501	9،7	7،7	−88	−192
دول	4361	5799	8،21	7،23	1877	2025	1،12	4،10	−2484	−3774
الإجمالي	20004	24439	100	100	15558	19410	100	100	−4446	−5029

الوحدة: بالمليون دينار التونسي / النسبة %.

المصدر: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMeD، المتوسطي 2010.

من خلال الجدول كما ذكرا سابقا نستنتج أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي لدولة تونس، يحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات والواردات بينما تحتل منطقة المغرب العربي أي العلاقات البينية المرتبة الرابعة وهذا يدل على ضعف العلاقات التجارية والإقتصادية بين دول المغرب العربي،عكس العلاقات جنوب شمال فمعظم صادرات وواردات تونس من وإلى الإتحاد الأوروبي، وهذا مايجعلها ضعيفة وخاضعة لقوانين دول الإتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الأورومتوسطية،(والجدول التالي يمثل النسب المئوية التي تعكس التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي وبين دول الإتحاد الأوروبي).

جدول رقم:9 التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي وباقي الدول العالم.

	الصادرات		الواردات	
البدان المغاربية	الإتحاد الأوروبي	باقي الدول	الإتحاد الأوروبي	باقي الدول
الجزائر	67%	23%	59%	41%
تونس	80%	20%	72%	28%
المغرب	60%	40%	59%	41%
ليبيا	82%	18%	65%	35%
موريتانيا	63%	27%	60%	40%
المتوسط المغاربي	%70	%30	63%	33%
نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي	% 1،4		%4،4	

مصدر: صالح صالحي، التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، العدد 2، 2003، ص31.

يعبر هذا الجدول عن العلاقات التشاركية التجارية بين دول المغرب العربي ودول الإتحاد الأوروبي والتي تعتبر تحديات تعكس إستفراد الإتحاد الأوروبي بصادرات وواردات دول المغرب العربي وهذا ما جعل المنطقة تابعة لا مستقلة ضمن سياسة الجوار الأوروبية أمام التنافس العالمي الكبير، أيضا يعكس ضعف العلاقات البينية لدول المغرب العربي.

أعتبرت السياسات الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط نصف فاشلة فعملية برشلونة مع تقدم التبادل التجاري الحر نجحت في إحداث إصلاحات هامة على المستوى الإقتصادي، ولكن خارج المجال الإقتصادي كانت نتائج التقييم فقيرة، وقد سمحت المبادرة للدبلوماسية الثقافية الجماعية كمؤسسة **آنا ليند** ALF لكل شركاء الأورومتوسطين بالعمل معا وتنمية المشروعات مع المجتمع المدني وقد أصبح بنك الإستثمار الأوروبي EIB مع آلية الإستثمار والشراكة الأورومتوسطية FEMIP المستثمرين الرئيسين في

المنطقة، أما المفوضية الأوروبية فقد طورت مشروعات للتعاون في كل بلدان المنطقة بأكثر من 900 مليون يورو لسنة الواحدة، وأيضا مشروعات إقليمية داعمة لشبكات مثل منتدى الأورومتوسطي للمؤسسات الإقتصادية ولجنة الدراسات الأورومتوسطية، ومنظومة المعلومات الأورومتوسطية بشأن الخبرة في قطاع المياه EMWIS أو برنامج التراث الأورومتوسطي المعني بالتطوير والحفاظ على التراث الثقافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط (باسولس، مرجع سابق، ص72).

من خلال هذه المشروعات نلحظ أنها متعددة في منطقة المتوسط لكن تعتبر غير كافية في مواجهة

الجمود السياسي للمنطقة والنقص الشامل تقريبا للإصلاح السياسي الجوهري، إذن كان النموذج السائد خلال فترة مابعد 2001 هو النموذج الأمني "للحرب على الإرهاب" والمساند للأنظمة الحاكمة لأنها أكثر ضمانا في الصراع ضد المنظمات الإرهابية وتنظيم القاعدة على وجه الخصوص.

2.3. الأزمات الداخلية والخارجية لسياسة الإتحاد الأوروبي إتجاه المنطقة المغاربية بعد 2011.

بينما الحكومات الأوروبية منشغلة بالأوضاع غير المستقرة في دول الساحل تخشى دخول المنطقة المغاربية التي تعتبرها أوروبا لأسباب تاريخية وجغرافية حديقة خلفية لها ومجالا طبيعيا لنفوذها الإستراتيجي، في دوامة إضطرابات سياسية وإجتماعية لايمكن التكهن بمداها وآثارها، أيضا لها مخاوف تتعلق بصعود القوى الإسلامية التي لايخفى دورها في تحريك الساحات العربية وتأطير الثورات القادمة، إضافة إلى الخشية من حصول إنفلات البلدان المتاخمة لأوروبا ما يترتب عليه مخاطر من قبل إندفاع موجات من المهاجرين نحو السواحل الأوروبية وإرتفاع معدلات نشاط عصابات تهريب مخذرات والجماعات الإرهابية.

1.2.3. التحديات الداخلية للإتحاد إتجاه القضايا الجوارية.

شهدت السنوات الأخيرة تراجعا في السياسة الأوروبية إتجاه المنطقة المغاربية بعد 2011 لدعم الديمقراطية في المنطقة، وهذا لايمس الجانب المشاريع والدعم المالي لأن مخصصات وبرامج الدعم السياسي في المنطقة مستقرة، وقد زاد إجمالي مخصصات الإتحاد الأوروبي من خلال الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، خلال السنوات الأخيرة، وراجع هذا التراجع إلى تصاعد حدة الإختلافات والتناقضات بين الأطراف المحلية المؤيدة للإصلاح في المنطقة، نظرا لغياب الإلتزام والإتساق الذي بدوره يتناقض مع الأهداف المعلنة لسياسات الإتحاد الأوروبي الخارجية.

- **أزمة اليورو والمصالح المتضاربة في منطقة المتوسط.**

أولا: أزمة اليورو.

واجه الإتحاد الأوروبي خلال عام 2011 مجموعة من القضايا والمشكلات المحورية ذات الأهمية بالنسبة للقارة الأوروبية، كان أبرزها تصاعد الأزمة الإقتصادية في منطقة اليورو وما إرتبط بها من أزمات كأزمة ديون اليونان، إيرلندا، وأزمة العجز في الموازنات العامة لعدة دول كإسبانيا، إيطاليا والبرتغال وصولا إلى فرنسا، هذا بالإضافة إلى التذبذب في قيمة اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى خاصة الدولار، وحسب تصريح رئيس المجلس الأوروبي أن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تعتبر تحدي كبير واجه الإتحاد الأوروبي خلال فترة من الزمن وحسب التقرير الذي أعده أن ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2011 قادرة على تجاوز أزمة اليورو وكذلك المشهد الجيوسياسي من خلال ثورات الربيع العربي(The European Council in 2011).

تحولت أوروبا منذ عدة سنوات إلى مسرح من التداعيات السلبية، فمنذ عام 2011 وأزمة اليورو تنتقل من السيئ إلى الأسوء، بالرغم من الجهود الهامة الهادفة إلى تعيين الحوكمة الأوروبية وإنشاء صندوق إنقاذ لمنطقة اليورو وللديون السيادية (اليونان) في منتصف عام 2012(ألتشيدي، مرجع سابق، ص45)، فأوروبا تعيش أزمة إقتصادية عميقة نتيجة أزمة الديون السيادية التي عجزت العديد من الحكومات الأوروبية عن تسويتها عند أجل الإستحقاق بعد أن كانت التدفقات المالية التي جلبتها سندات هذه الديون من الخارج قد أدت إلى إرتفاع قيمة الأورو الأمر الذي أفرز تراجعا في القدرة التنافسية للإقتصاديات

الأوروبية بسبب تراجع قدرة صادراتها على المنافسة السعودية في الأسواق الدولية ما أدى إلى زيادة حجم العجز في الحساب التجاري والميزانيات العامة للدول المعنية، الذي وصل في إيرلندا إلى 14،7% واليونان 12،2 وأزيد من 10% في كل من فرنسا والبرتغال(زاويأ، 2014، ص282).

وقد تحولت أزمة الديون السيادية إلى أزمة إقتصادية ومالية طاحنة مؤثرة في الإنتاج والتشغيل والتصدير، وأطاحت بالعديد من المؤسسات المالية مثل البنوك، وأثرت أيضا في البورصات العالمية نظرا لأن الإقتصاد الأوروبي هو أكثر الإقتصاديات الكبرى إنفتاحا على العالم من خلال البورصة، وتدفق الإستثمارات الخارجية على أوروبا ونزوح رؤوس الأموال منها وإتفاقيات الشراكة الإقتصادية والتجارية، ماخلف هلعا كبيرا خشية حصول الركود العالمي جديد.

كما ظهرت بعض القضايا الأخرى كأزمة الغجر في فرنسا وأزمة الهجرة غير شرعية، ومسألة أمن الطاقة بمعنى توفير إمدادات الطاقة لأوروبا ودول الإتحاد الأوروبي، وأبرز مايمكن رصده في هذا الصدد يتمثل في بروز خلافات في وجهات النظر بين دول الإتحاد حول سبل التعامل مع هذه القضايا والأزمات، الأمر الذي تمت معالجته من خلال مؤسسات الإتحاد الأوروبي هذا من جهة ويتلخص الأمر الثاني في أن هذه القضايا المحورية والأزمات قد شغلت الإتحاد الأوروبي عن توجيه الإهتمام المناسب للعديد من القضايا العربية، هذا فضلا عن ربط سياساته في المنطقة العربية كما يتناسب وماتم التوصل إليه من إتفاق حول سبل التعامل مع القضايا الأوروبية المحورية المثارة وإدارة الأزمات التي واجهها(محمود، 2011، ص40).

أدت الأزمة الإقتصادية إلى التركيز في صنع سياسات الإتحاد على الداخل الأوروبي، وتعزيز الحماية كما أسقطت الجانب الشرطي من أي إتفاقية تجارية، إن الظهور القوى لقادة إقليميين جدد بالمنطقة أدى إلى تراجع وزن تأثير الإتحاد الأوروبي في المنطقة، كما ساهمت التهديدات الأمنية الجديدة المتزايدة في المنطقة المتوسطية ككل مثل(الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية)، ساهمت في تغيير أولويات وإهتمامات الإتحاد الأوروبي في الوقت نفسه، فإن قدرة الإتحاد الأوروبي على مواجهة هذه التحديات المجتمعة لصنع السياسة الخارجية الأوروبية يضعفها الإنتقال الداخلي الجاري في الإتحاد الأوروبي لتطبيق معاهدة لشبونة(سامي، 2011، ص106).

تشهد أغلب الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على المستوى الإقتصادي تراجعا كبيرا في أنظمتها الإقتصادية فإلى جانب ضعف الأسواق المالية والأوروبية والتراجع اللافت لمؤشرات نموها التى أدت إلى إرتفاع نسبة البطالة التي بلغت أرقاما هائلة في العديد من البلدان المؤثرة في الإتحاد تعيش البنوك الرئيسية في اليونان إنهيارا كبيرا إلى جانب المصاعب المالية التي تشدها قبرص اليوم، فضلا عن عدم إستقرار إقتصاد معظم الدول الأعضاء الأخرى بإستثناء ألمانيا التي حافظت على مؤشر نمو إقتصادي عال، وقد أكدت آخر التقارير الإعلامية الأوروبية أن اليونان التي تعيش أكبر الأزمات في أوروبا بلغت قيمة ديونها 180% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت ديون إيطاليا 133% من الناتج المحلي الإجمالي يليها البرتغال بنسبة 128%، فيرلندا 108% إلى جانب ديون بريطانيا التي تقارب نسبة 91% من الناتج المحلي الإجمالي(صحيفة العرب، 12-10- 2015.).

زادت حدة مشاكل سياسة الإتحاد الأوروبي إتجاه الأزمات الخارجية بالوضع الداخلي المتأزم والمتمثل في أزمة اليورو والتي شهدتها الدول الإتحاد الأوروبي والتي عصفت بقوتها ووحدتها نوعا ما، فوصلت سلسلة دراسات بعنوان بطاقة تقييم السياسة الخارجية الأوروبية European foreign palicy scorecard، إلا أن عامي 2010-2011 أي سنوات الأزمة شهدت إزدياد لزحف ما أسمته بإعادة تأميم السياسة الخارجية الأوروبية Rematıonalization of European foreign policy ، فبدل من إنتقال إلى بروكسل بعد إتفاقية لشبونة كان هناك رجوع إلى عواصم الدول الأعضاء(Vaisse,2018,p11)، في هذا الإطار وصلت الدراسات لأنه في حالة إدارة الأزمات بإستخدام القوة العسكرية، كانت هناك دائما صعوبة في الوصول إلى توافق بين الدول الأعضاء، ولكن زادت أزمة منطقة اليورو من ذلك حيث جعلت الدول الأعضاء أكثر حرصا وتشددا في النظر إلى التدخل العسكري من خلال الرؤية القومية يتضح ذلك من خلال المواقف المتباينة إتجاه الأزمة الليبية(كارس، مرجع سابق، ص79).

تتجاذب أوروبا عموما رؤيتان للإصلاح، تمثلت الأولى من خلال وقف كل من ألمانيا وفرنسا واللتان دعتا إلى تعميق الإتحاد ككتلة موحدة وذلك بنقل صلاحياته جديدة له للسير نحو المزيد من الإندماج، كما إقترحت الرؤية الأولى على وضع أسس مراقبة السياسة الأوروبية للإقتصاد وطنيا وأوروبيا وتزويد الإتحاد بمؤسسات ديمقراطية كإنتخاب المفوضية الأوروبية بالإقتراع العام، أما الرؤية الثانية وتمثلها بريطانيا تقول بدعم الإندماج الأوروبي لكن ترفض التنازل الدول عن المزيد من الصلاحيات الوطنية للإتحاد موضحة

أن السير نحو المزيد من الإندماج قد يشكل إعادة حسابات الدول المنظمة، وقد شكل ملف إدارة الأزمة المالية وتسير ملف المديونية نقطة خلاف بين كل من المانيا وبريطانيا فألمانيا تريد مراجعة المعاهدات الأوروبية لتكريس مبدأ إنضباط الميزانية أي الإنضباط المالي، على النقيض من ذلك تريد بريطانيا إندماجا أوروبيا محدودا وسبب الموقف الألماني متاعب لسياسة بريطانيا لأنها تعتبر أقوى إقتصاديا وأكثر إنضباطا من حيث ميزانية الإنفاق، كما تتخوف بريطانيا من تشكل نواة أوروبية دول منطقة اليورو بقيادة ألمانيا، فبريطانيا لاتريد أن تنهار منطقة اليورو لما ذلك من إنعكاسات على أوروبا وعليها، لكن لاترغب في نجاحها لأن ذلك يعني تعميق الإندماج الأوروبي (بن عنتر، 2013). وفي سبيل التصدي أو مواجهة هذه الأزمات الداخلية التي عصفت بدول الإتحاد الأوروبي كانت هناك جملة من القمم الأوروبية التي عقدت خلال عام 2011 وماتوصلت إليه من قرارات(محمود، مرجع سابق، ص-ص، 40-41).

- قمة بروكسل فيفري 2010: في سبيل أو محاولة التصدي للأزمة الإقتصادية إنعقدت قمة أوروبية طارئة في بروكسل عام 2010 تناولت سبل تقديم مساعدات لليونان التي تعاني عجزا كبيرا في ميزانيتها وهو الأمر الذي كان محل خلاف بين فرنسا وألمانيا، إلا أن تفاقم أزمة ديون اليونان التي كادت تعصف باليورو، عجل بعقد قمة أخرى ببروكسل ماي 2010.
- قمة بروكسل ماي 2010: جمعت قادة دول الأعضاء 16 في منطقة اليورو الذين أقرو خطة المساعدة المالية لليونان التي بلغت قيمتها الإجمالية 110 مليار يورو على ثلاث سنوات، وقرر القادة تعزيز إنضباط ميزانياتهم للحد من العجز العام في مختلف الدول مؤكدين ضرورة تحقيق تقدم سريع في ضبط الأسواق والإشراف عليه للحد من المضاربات ومؤكدين أيضا أن كل مؤسسات منطقة اليورو بمافيها المصرف المركزي الأوروبي مستعدة لإستخدام كافة الأدوات المتوفرة للدفاع عن العملة الموحدة.
- قمة بروكسل جوان 2010: عقدت هذه القمة الثالثة لبحث سبل إنعاش فرص النمو الإقتصادي والحد من مخاطر الديون العامة المتفاقمة، وتناول خطط الحكومات لضبط الإنفاق العام، وذلك في محاولة لمنع إنتشار أزمة الديون اليونانية إلى دول الإتحاد الأخرى، كما وافق القادة على الخطة الإقتصادية العشرية لتنمية الإقتصاد الأوروبي التي تحمل إسم "أوروبا 2020" وأصدرو إقرار بفرض عقوبات على إيران لعدم تعاونها فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

- قمة سبتمبر 2010: انعقدت هذه القمة لمناقشة قيام الحكومة الفرنسية بترحيل غجر أوروبا الشرقية، وقد شهدت القمة سجالا حادا بين الرئيس الفرنسي ورئيس المفوضية الأوروبية، حيث دافع الرئيس الفرنسي عن خطوة ترحيل الغجر، مؤكدا مواصلة إزالة كل المخيمات غير القانونية أيا كان المقيم فيها، في حين حدد رئيس المفوضية باريس بملاحقتها قضائيا لعدم إحترام التشريع الأوروبي حول حرية تنقل المواطنين الأوروبين.
- إجتماع بروكسل أكتوبر 2010: في ظل تصاعد الخلاف الأوروبي بعد الإعلان عن خطة ألمانية فرنسية لتعديل معاهدة لشبونة، إجتماع قادة الإتحاد الأوروبي ببروكسل في أكتوبر 2010 لبحث التعديل الخاص بفرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتجاوز معايير الإتحاد، وقد إتفق القادة من حيث المبدأ على دعم الخطة الألمانية الفرنسية بهدف تعزيز قوة الإتحاد في مواجهة أي أزمة مستقبلية، كما أقروا قوانين صارمة لتعزيز الإنضباط في الإنفاق الحكومي.
- ديسمبر 2010: إجتمع قادة الإتحاد للموافقة على إجراء تغيير في إتفاقية لشبونة بما يمهد الطريق لنظام دائم لإنقاذ بمنطقة اليورو، وقد إتفقت القمة على إنشاء صندوق دائم للإستقرار المالي كآلية دائمة تستخدم بعد إنتهاء صلاحية الآلية المؤقتة عام 2013.
- قمة 2012 بروكسل: خرجت هذه القمة بالحفاظ على الوضع المؤسساتي القائم مؤجلة بذلك إصلاح الإتحاد ومنطقة اليورو بالتحديد، مع الإشارة إلى الإتفاق حول مراقبة أوروبية للبنوك في منطقة اليورو أسندت للبنك المركزي مع تقديم مساعدات لليونان(بن عنتر، مرجع سابق، ص3).

لقد أدى تفاقم الأزمة الإقتصادية بأبعادها السابقة للإشارة إليها، والتزام دول الإتحاد بما تم التوصل إليه من سياسات لإدارتها إلى إتباع الدول الأعضاء سياسات تقشفية لضبط الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار إقتصادية بالطبقات الإجتماعية المتوسطية ومنخفضة الدخل بالمعايير الأوروبية، وهو ماقاد إلى تفجر المظاهرات الشعبية في العديد من الدول الأوروبية الرافضة لهذه السياسات، والمنددة بالسياسات الإقتصادية للإتحاد الأوروبي وبالنظام الإقتصادي العالمي، وساعدت الأوضاع الإقتصادية المتردية في دول الإتحاد عن إتساع نطاق التيار المضاد للمهاجرين والمقيمين الأجانب وخاصة العرب والمسلمين، وتعالت المطالب الخاصة بضرورة وضع ضوابط للهجرة ومواجهة عمليات الهجرة غير شرعية خاصة الآتية من جنوب المتوسط(محمود، مرجع سابق، ص41).

كما شهد عام 2010 ظاهرة الطرود المفخخة الموجهة إلى العواصم والمدن الأوروبية التي خرج بعضها من اليمن وهو مانظرت إليه الدول الأوروبية بوصفه تطورا نوعيا للعمليات الإرهابية التي تتهم بالقيام بها الجماعات الإسلامية المتطرفة، إلا أن التحقيقات التي أجرتها السلطات الأوروبية أوضحت وجود مصادر أخرى لهذه الطرود تمثلت في الجماعات الأوروبية المتطرفة، أيضا كان الإهتمام الأوروبي بتأمين مصادر الطاقة للقارة الأوروبية من النفط والغاز، وذلك من خلال تبني سياسة تنويع مصادر هذه الطاقة وتوفير بدائل للطاقة النظيفة المتجددة(محمود، المرجع نفسه، ص42).

وفقا لما سبق يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي وجه الإهتمام الرئيسي خلال عام 2010 نحو الأزمة الإقتصادية والمالية التي ظلت تهديدا مباشرا لإقتصاديات منطقة اليورو، كما هددت تماسك الإتحاد الأوروبي ذاته، الأمر الذي أضاف عبئا جديدا إلى دول الإتحاد الأوروبي تمثل في السعي إلى التوصل إلى توافق للحفاظ على كيان الإتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي جعل قضايا المناطق الأخرى بما فيها المنطقة العربية تحتل مرتبة تالية للقضايا الأوروبية من حيث الأولويات والأهمية.

ثانيا: المصالح المتضاربة.

السياسة الأوروبية تعطي أولوية للإستقرار والأمن والإعتبارات الإستراتيجية أكثر من الترويج للديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، حيث يعطي الإتحاد الأوروبي الأولوية للتعامل مع التهديدات الأمنية من جنوب المتوسط من خلال التعاون مع الأنظمة السلطوية والحفاظ على الإستقرار السياسي على حساب الترويج للديمقراطية فيما عرف بمعضلة الديمقراطية والإستقرار.

في كثير من الأحيان تغيب عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي الرؤية الإستراتيجية الواضحة والشاملة الأهداف والمصالح الأوروبية الجماعية بعيدا عن الخصوصيات الفردية للدول القومية لمواجهة ذلك قامت بوضع إستراتيجية European Security Strategy EES عام 2003 في أعقاب الإنقسام الأوروبي الحاد تجاه الحرب على العراق، ووافق عليها المجلس الأوروبي، واجهت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية عدة تحديات أمنية مثل الصراعات الإقليمية، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة...، كما أشارت الإستراتيجية إلى بناء أمن إقليمي في منطقة جوار الإتحاد الأوروبي: البلقان، القوقاز، المتوسط والشرق الأوسط(كارس، مرجع سابق، ص47).

هناك إختلاف في توجهات سياسات دول الإتحاد الأوروبي بين منطقتين جنوب المتوسط ومنطقة الشرق، حيث تحكم في هذا التوجه مصالح كل طرف في المنطقة، التي يولي لها الإهتام الكبير وذلك لإعتبارات سياسية، تاريخية، إقتصادية..، أيضا عامل مهم هو التهديدات الأمنية التي يواجهها الأمن الأوروبي، وتمثل الدول ذات توجه جنوب المتوسط في كل من (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان) تيار الدعوة إلى الجنوب، فمثلا نجد السياسات المطبقة في جنوب المتوسط معظمها من مبادرة هذه الدول مثل إعلان برشلونة عام 1995، من طرف إسبانيا والإتحاد من أجل المتوسط 2008 من مبادرة أو دعوة فرنسية.

تحاول الدول الأعضاء زيادة نفوذها وتحقيق مصالحا القومية بطريقة منفصلة عن الإتحاد الأوروبي ومن بين الأمثلة نجد مشروع الإتحاد المتوسطي الذي طرح عام 2007 خارج الإتحاد الأوروبي ليضم الدول المتوسطية فقط، مما جعل ألمانيا ترفضه بإعتباره محاولة فرنسا سيطرتها على جنوب المتوسط، وبعد مفاوضات بين فرنسا، إسبانيا، وايطاليا وصل المشروع إلى أن أصبح الإتحاد من أجل المتوسط كجزء من عملية برشلونة، وتعتبر فرنسا من أكبر المانحين الأوروبين لدول جنوب المتوسط، ففي عام 2010 تجاوز إجمالي منح فرنسا التي حصلت عليها الجزائر، تونس، المغرب ومصر منح الإتحاد الأوروبي ككل(كارس، المرجع نفسه، ص51).

إرتباط السياسة الأوروبية بالأمن كمحدد أساسي في توجيه سياستها الخارجية، وقد تضمنت أجندات أمنية أهمها:

- محاربة الإرهاب، الهجرة غير شرعية التي تعتبر كابوس حقيقي لأوروبا، الطاقة، والتجارة، فإن مختلف الخطوات الخاصة بالعمل الخارجي للإتحاد الأوروبي ينظر إليها من خلال المنظور الأمني.
- تراجع القوة المحفزة للإتحاد الأوروبي في المنطقة نظرا لسلبية سياسة الشرطية في العلاقات التجارية، مثل سياسة الجوار، إن محاولة إحياء القوة الحافزة من خلال السعي لتنفيذ معادلات جديدة لجعل سياسات الأوروبية المميزة " الإصلاح السياسي والتحديث عن طريق الدمج" أكثر جاذبية لشركاء الجيران من خلال سلسلة التحديثات (الوضع المتقدم والشراكة المييزة)، لم تأتي أي ثمار فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح السياسي.

- إن التحديات المتزايدة قد أدت إلى تركيز أقوى على المسار الثنائي في كل من سياسات المجتمع والدول الأعضاء، ويعبر هذا التطور بالرؤية الأشمل متعددة الأطراف لمنطقة المتوسط، مفصلا في ذلك الإتفاقيات الثنائية والتي تتعارض مع سياسات الإتحاد الأوروبي.
- يزداد فراغ العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي في المنطقة من الأهداف التطبيعية المعلنة من خلال وثائق وبيانات السياسة الخارجية الأوروبية وتتعرض القيمة الإجمالية لبرامج المساعدة الإنمائية الهادفة إلى دعم حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي والإصلاح السياسي في المنطقة للخطر بسبب غياب التعزيز السياسي المنهجي من العواصم الأوروبية ، ويشكو نشطاء حقوق الإنسان من الطبيعة المزدوجة لصنع السياسات الخاصة بالإتحاد الأوروبي(سامي، مرجع سابق، ص108).

في أعقاب الثورة في كل من مصر، تونس أرسلت ستة دول متوسطية (قبرص، فرنسا، اليونان، مالطا، سلوفينيا، إسبانيا) خطاب للممثل الأعلى أشتون لمعارضة ما أسموه "عدم التوازن المالي" بين الشرق والجنوب(European Union 2011,)، وهنا أيضا برز المأزق الإستراتيجي في تسيير الإتحاد الأوروبي للملف الليبي، مما تجلى في إشكالات ثلاث: قرار التدخل العسكري من حيث حدوده ونمط إدارته والطرف الليبي الشريك والمحاور، وصيغة الحل السياسي المقترح، فبعد الضربات الجوية الأولى التي إقتضتها الأوضاع الإنسانية الكارثية على أرض ليبيا والضغوط العربية الصريحة، بدا من الجلي أن وحدة القرار الأوروبي مفقودة، وأن القوى الغربية تفتقد لأي رؤية منسجمة ومتكاملة للأزمة الليبية المتفاقمة.

- **تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.**

قررت بريطانيا الخروج من عضوية الإتحاد الأوروبي حيث صوت البريطانيون في 23 جوان 2016 حول عضوية بلادهم في الإتحاد من خلال إجراء إستفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني (دفيد كاميرون) للحسم في من يؤيد ومن يعارض هذا الإنفصال التاريخي، جاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51،9% مقابل 48،1% لمصلحة البقاء في الإتحاد الأوروبي، أثارت نتائج الإستفتاء لغير متوقعة حالة من التوتر في الأوساط الأوروبية والعالمية، كما شكلت تحديا لعملية التكامل والإندماج الأوروبي وحددت تداعيات سياسية وإقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا

وعلى الإتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

إعتبر المراقبون إعلان بريطانيا الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي زلزالا سياسيا إقتصاديا عنيفا تتعدي آثاره الحدود الأوروبية، يعيش الأوروبين وغيرهم من دول العالم إرتدادات هذا الزلزال الذي يرجح أن تستمر لفترة طويلة في جبهات السياسة والإقتصاد وربما يلقى هذا الحدث بظلاله على دول وكيانات أخرى لسلك المسار ذاته، وفي أولى التبعات الإنفصالية مايجري في إسكتلندا حيث ترتفع الأصوات من أجل تنظيم إستفتاء حول الإنفصال عن بريطاني(جريدة البيان، 2016،www.albayan.ae://:).

لم تكن بريطانيا متحمسة لعملية التكامل والإندامج الأوروبي، إذ لم تكن بين الدول الست التي وقعت إتفاقية روما، وإعتبر المحافظين فيها أن بريطانيا دولة أطلسية أكثر منها أوروبية متخذة سياسة إقتصادية وخارجية أكثر قربا من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تميزت العلاقة البريطانية مع الإتحاد الأوروبي بنوع من عدم التوافق على القرارات الداخلية للإتحاد أو الخارجية اتجاه قضايا دولية أو إقليمية فقد تشكل توجهان يحملان رؤى وتوجهات مختلفة الأول بريطانيا والثاني ألمانيا وفرنسا في مناسبات وقضايا عديدة كل هذا ساهم في بلورت سياسة أوروبية غير مشتركة، لكن هذا لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية وإقتصادية من خلال الإنضمام للنادي الأوروبي من ناحية والإستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي من ناحية أخرى، ومنذ التوقيع على إتفاقية ماستريخت المؤسسة للإتحاد الأوروبي عام 1992 تعالت في بريطانيا أصوات تساءل عن مستقبل العلاقة مع الإتحاد الأوروبي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق).

أولا: التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد.

ترتبت على نتائج الإستفتاء الذي جاء لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد تداعيات إقتصادية سلبية منها تراجع الجنيه الإسترليني ليسجل نحو 10% أمام الدولار والعملات الأخرى وهو أكبر تراجع تسجله عملة في يوم واحد، وكذك ألحق خسائر بالبورصات العالمية وصلت لأكثر من 2 مليون دولار، حيث سجلت بورصات لندن وباريس وفرانكفورت تراجعات حادة وحقق مؤشر" نيكي" الياباني أكبر خسارة له منذ عام 2011 كما إنخفظت أسعار النفط بأكثر من 6% ، مع إرتفاع تاريخي لأسعار الذهب بنسبة 5،15%

نتيجة إتجاه المستثمرين لشراءه كحل إستثماري أكثر أمنا في الأزمات الإقتصادية، بجانب التأثير الحاد على الإستقرار المالي العالمي وليس البريطاني والأوروبي فقط (ذكر الله، 2016، ص1).

ثانيا: التداعيات الجيوسياسية والأمنية.

تداعيات الإنسحاب على بقاء ووحدة الإتحاد الأوروبي: يميل بعض المحللين إلى تغليب فكرة تحلل الإتحاد الأوروبي بعد الإنسحاب البريطاني من المجموعة وذلك لعدة أسباب منها: (ذكر الله، المرجع نفسه، ص6)

- تراجع الحماس الذي كان يقود الإتحاد الأوروبي نحو فكرة الإندماج والتكامل حيث فقدت هذه الفكرة جاذبيتها وذلك يعود إلى أن الفكرة تدعمها اكثر كل من فرنسا وألمانيا دون الدول الأخرى التي أصبحت لاتشعر بالرضا السياسي الأوروبي في إطار مركزية القرارات والسلطة إن صح التعبير بيد ألمانيا وفرنسا، أيضا رهن القرار كاملا في يد بيروقراطي المفوضية عبر المنتخبين مقابل ترتيبات مكونة من 6 أرقام.
- أيضا ما يبرز تراجع بريق الإتحاد نتائج الإنتخابات الرئاسية النمساوية بتصويت 49،7% لصالح (نوبرت هوفر) اليميني المتطرف المعادي للمشروع الأوروبي، وجاءت نتائج الإستفتاء البريطاني لتدعم فكرة تراجع الإتحاد الأوروبي كقوة موحدة.
- تخلل الإتحاد الأوروبي كمشروع وحدوي يهدف للتكامل والإندماج رغم تحقيقه لأهداف كثيرة في سبيل ذلك، نقاط ضعف أدت إلى هشاشته مثل صعوبة إدارة الأزمات الداخلية خاصة فمليون لاجئ تسببو في إنقسام غير مسبوق في القارة العجوز وحدود مغلقة وتكتلات في مواجهة تدفق اللاجئين، وصعود غير مسبوق لليمين المتطرف وعجز عن تنسيق آلية مواجهة مشتركة، وجاءت أزمة الإستفتاء البريطاني لتؤكد على هذه الهشاشة وعدم القدرة على التحكم في مسار الأزمة.

التخوف الأكبر بالطبع هو مسألة ألا يتوقف الأمر عند خروج بريطانيا بل أن يؤدى خروجها على إطلاق (تأثير الدومينو) التفاعل المتسلسل، وهو إزدياد أصوات الأحزاب اليمينية المتطرفة المطالبة بالإنفصال عن الإتحاد الأوروبي داخل دول أخرى مثل حزب الجبهة الوطنية الفرنسي وحزب الحرية الهولندي، وحركة النجوم الخمسة الإيطالية التي بدأت بالفعل بالمطالبة بإستفتاءات في بلدانها، إضافة إلى مطالبات شعبية في بلدان أخرى مثل اليونان بسبب أوضاعها الإقتصادية، وقد تؤدى حالة عدم الإستقرار

الإقتصادي في منطقة اليورو بسبب خروج بريطانيا إلى تعرض الإقتصاد الأوروبي لإنتكاسة، ربما تسفر عن إنهيار اليورو في حال لم تبادل دول الثقل مثل فرنسا وألمانيا إلى إجراءات تتصدى لذلك(وحدة الدراسات الأوروبية، مركز الإمارات للسياسات،2016، ص7)

تداعيات على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية: لم يعد الإتحاد الأوروبي كما كان فقد التوزان القائم في القوى الثلاث (لندن، باريس، برلين) وفقد قوته النووية وتحولها إلى قطب في أوروبا جديدة متعددة الأقطاب، حيث أصبح كيانا بقوة نووية واحدة تحيط به قوتان نوويتان بريطانيا العضو السابق وروسيا، إضافة إلى فقدانه إمتداد إستراتيجية عبر الأطلسي بفقدان دور بريطانيا المحوري في ربط بروكسل واشنطن(ذكر الله، مرجع سابق، ص7) ، وفي المجال الإستخباراتي والأمني وبخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود لايتوقع أن يكون لإنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أثر كبير عليها أو على الإتحاد الأوروبي نفسه، فدول الإتحاد تعاني حاليا من ضعف التنسيق الأمني بينهما، وهو ماظهر جليا في هجمات باريس وبروكسل، كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها الإستخباراتي والمعلوماتي في القضايا الكبرى المتعلقة بالأمن الوطني مثل الإرهاب على تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أوروبا(وحدة الدراسات الأوروبية، مركز الإمارات للسياسات، مرجع سابق، ص8).

- **تأثير الأزمات على السياسة الأوروبية إتجاه أحداث الثورات المغاربية.**

يبدو أن مشاكل الداخل وتعارض الرؤى بين الشركاء حول تشخيص الأزمة والعلاج الأنسب، جعل نفوذ الإتحاد يتراجع دوليا ونلاحظ العلاقة الوطيدة بين إهتمامات القوى الفاعلة في الإتحاد ودوره العالمي، فكلما ركزت قواه الفاعلة (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) جهودهما على الأزمات الداخلية كلما تراجع نفوذ الإتحاد وهذا يعني أن نفوذه وثقله الدولين مرهونتان بتوجهات القوى الفاعلة فيه والتي تحدد أجندته الدولية(studies.aljazeera.net/en).

إختلاف وتباين المصالح الأوروبية الذي يؤدي إلى إختلاف السياسات الوطنية إزاء مختلف الأحداث والقضايا الدولية، فرغم إنشاء الإتحاد الأوروبي فإن أوروبا لم تصل بعد إلى بناء نفسها كقوة سياسية موحدة بالفعل، وإنما ظلت السياسات الوطنية تشكل أساس الموقف العام، فلم يصل الإتحاد إلى درجة الدولة الفيدرالية التي تمارس السلطة بشكل مركزي، وتفرض سلطاتها على وحدتها، ولكن في إطاره قامت الدول الأعضاء بالتنازل عن سيادتها لصالح مؤسسات الإتحاد في عدد من المجالات ولكن في مجالات أخرى مازالت تحتفظ بسيادتها كاملة، ولهذا يظهر الإختلاف بين سياسات ومواقف الدول الأوروبية داخل

الإتحاد الأوروبي في كثير من القضايا والأحداث الدولية، إن هذا التباين الكبير في سياسات الدول الأوروبية بسبب إختلاف المصالح الوطنية والأولويات يظهر عملية صنع القرار الخارجي داخل الإتحاد، حيث أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها من السياسات الخارجية التي تصدر عن الإتحاد نفسه، في حين تعتقد فرنسا ودول أخرى أنه بإمكان هذا الإتحاد أن يلعب دورا مستقلا فاعلا وإيجابيا(محمد، 2014، ص280).

من العوامل المتحكمة في توجه السياسة الأوروبية إتجاه القضايا العربية بصفة عامة هو العامل الإقتصادي والعامل المتعلق بأمن الطاقة والعامل المتعلق بالهجرة غير شرعية الوافدة من دول الجنوب المتوسط، والعامل الثقافي الخاص بأوضاع المسيحيين في هذه الدول وأوضاع المسلمين في البلدان الأوروبية، وفي هذا الإطار إستمر الإهتمام الأوروبي بدرجة أكبر بالجوانب الإقتصادية والتجارية في سياق العلاقة مع الدول العربية، هذا فضلا عن تشجيع الإتحاد الأوروبي الجهود العربية في مجال الطاقة التقليدية والمتجددة، كما زادت مجالات التنسيق بين دول الإتحاد الأوروبي والدول العربية للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية إلى أوروبا ومكافحة الإرهاب، خاصة بعد قيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بأكثر من ثلاثين عملية موجهة إلى مواطنين أوروبين، كما برزت المطالبات الأوروبية ضرورة تحسين أوضاع غير المناسبة للمسيحين في الدول العربية (محمود، مرجع سابق، ص43).

2.2.3. التحديات الأمنية الخارجية في المنطقة بعد 2011.

أدت نهاية الحرب الباردة وما تبعها من تغيرات مست العلاقات الدولية إلى إعادة النظر في الإفتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أصبح العالم يعرف تحديات جديدة تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة الواحدة أو الإقليم والتي عرفت بالتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولى، المخاطر البيئية، الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة، مشكل المياه، مشكل الطاقة، وغيرها من المشاكل التي أصبحت لاحدود لها ولايمكن التحكم فيها، إذ أصبح المفهوم التقليدي للأمن المبني على قدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي غير قادر على تفسير وإحتواء هذه التهديدات الجديدة.

لقد تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وماعقبها من إفرازات للعولمة مست كل المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية، المالية، والبيئية والعسكرية، ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتهديدات، ماجعل من الأبعاد الأمنية للتحولات العالمية في المتوسط تحتل الصدارة في مجمل العلاقات التي تقام بين أطراف منطقة المتوسط الشمالية والجنوبية منها، لكن طبيعة التحول ومدى تأثير على الترتيبات الأمنية الإقليمية فرض واقعا جديد بإعتبار أنه لايمكن لأي دولة أن تضمن أمنها لوحدها في ظل بيئة عالمية تتعد فواعلها وتتنوع مجالات تفاعلها، كما قد تتعد الخيارات المتاحة لكل ضفة على حد الإستتباب الأمن في الإقليم المتوسطي(عكروم، 2011، ص6).

تأثرت دول شمال وجنوب المتوسط بجملة من التحولات العالمية التي جعلت من التهديدات الأمنية الجديدة حقلا لسياسات تعاونية أمنية بمستويات متعددة، قد تستجيب للمصالح الخاصة لكل طرف، كما قد تستجيب لطموحات مشتركة فالتعاون الأمني بين دول يتخذ عدة أشكال فقد يكون ثنائي أو إقليمي أو دولي، وتمثلت العمليات الإنتقالية التي جرت في العالم العربي تحديا كبيرا لإجراء تعديلات طموحة لسياسة الجوار الأوروبية، في هذا السياق تعهد الإتحاد الأوروبي لإعادة التركيز في سياساته على بناء ديمقراطيات عميقة، تعزيز التنمية الشاملة وتطوير شراكات المجتمع المدني مع جيرانه، وعلى الرغم من أن الإتحاد أدخل بعض التغييرات الإيجابية على سياسته إتجاه المنطقة، إلا أن مراجعته فشلت، وذلك لأن

الإتحاد الأوروبي يسعي لرؤية تكاملية في البحر المتوسع على ضوء التوسع، وهذا مايصطدم بالقومية العربية والإتجاهات التحررية بعد 2011.

من بين التحديات الأمنية التي تشكل خطورة على أمن وإستقرار الإتحاد الأوروبي حسب توجهاته في المنطقة المغاربية بعد أحداث 2011 وماصاحبها من نتائج وطنية وعابرة للحدود:

1- صعود الإسلاميين لسدة الحكم: تزايد التيارات الإسلامية في الديمقراطيات العربية بعد أحداث 2011، شكل تحدي كبير للجدول المعياري لبرامج الإتحاد الأوروبي، خاصة إذا ماتعلق الأمر بقضايا حساسة ومهمة (المساواة بين الجنسين، الحرية الدينية، حرية التعبير..)

2- القومية العربية: زادت القومية العربية بعد الثورات العربية، مما أدى إلى عدم الثقة في السياسات الغربية مثل التعامل مع المنظمات غير حكومية وإستعمال سياسة المشروطية في تطبيق سياستها، والتركيز الأكبر على السيادة الوطنية(Behr[A] ,2012,p4).

- **الهجرة غير شرعية.**

ليست الهجرة بالظاهرة الحديثة بل إرتبطت بوجود الكائن البشري على الأرض على مدى قرون من الزمن فهي تشكل جزءا لايتجزأ من تاريخ البشرية ولا تكاد توجد منطقة أو بلد في العالم لم يتأثر بالهجرة وتداعياتها، وقد إتسمت القرون الماضية ولاسيما القرنيين 18 و19 بموجات متعددة من الهجرة الواسعة النطاق أسهمت في تطوير مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وإثرائها بروافد متجددة من الفكر والإضافات والإبتكارات التي يقدمها المهاجرون إلى الدول التي هاجرو إليها، ولولا موجات الهجرة المتتالية لما كتب لبعض الدول الوجود فهناك دول تدين لوجودها للمهاجرين كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إستراليا وغيرها، وقد شكلت الهجرة على هذا النحو مايمكن تسميته العولمة الإنسانية المبكرة، وهي التي أغنت البشر والإنسانية لتأثيرها الإجابي في تلاقح الحضارات والثقافات(مرسي[أ]، 2010، ص7)

أصبحت الهجرة الدولية في القرن 20 كالتجارة العالمية خاضعة لإجراءات وقوانين تحول دون سهولة إنتقال الأفراد من دولة إلى أخرى، وذلك أن لكل دولة حدودها تحدها أو تفصلها عن دولة أخرى لها سيادة ولكي تمارس الدولة سيادتها لابد من وجود حدود تحدها وحدود إقليم الدولة هو المعيار الذي يميز بين سيادة دولة وأخرى(الشهاوي، 2009، ص21).

نظرا لوجود مصالح مشتركة لدى كل من الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها، فقد جعل ذلك قضايا الهجرة من أبرز الإهتمامات الثابة على الأجندات الدولية كالحوار بين الشمال والجنوب وقمم أوروبية– أمريكية، أفريقية –أوروبية أيضا، وقد عبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان) عن جانب من دوافع الهجرة بقوله:" من الأكيد أن رغبة الكثير من الناس في القدوم للعيش في البلدان الغنية سوف تستمر، ففي عالمنا غير المتكافئ تفتقر أعداد كبيرة من الآسيوين والأفارقة وسكان أمريكا اللاتينية إلى فرص التطور المتوافرة المكتسبة لدى سكان البلدان الغنية، ومن ثم يتطلع الراغبون في الهجرة إلى حياة جديدة في بلد يمنح الفرصة تماما كما كانت الحال في العالم الجديد الذي إستقطب في فترة من الزمن العشرات الملايين من الأوروبين الذين كانو فقراء"(الشهاوي، مرجع سابق، ص8).

كانت الدول الأوروبية ولاتزال قلقة من التزايد الديمغرافي في الجنوب والهجرة نحو الشمال، حيث سيتفوق سكان الجنوب عام 2025 في العدد على سكان الإتحاد الأوروبي، وسيبدأ سكان الجنوب بالمطالبة بحرية التنقل، وسيزداد شعورهم بالرغبة الإندماج في العالم الأوروبي خاصة، أما معدلات البطالة فستظل تتراوح بين 12 % و20 % الأمر الذي يستدعي إيجاد من 30 إلى 40 مليون فرصة عمل في الجنوب بين عامي 2005 –2012 ، ولهذا بدأ الأوروبين بإدراك حقيقة أن إستقرار وسلام دول جنوب المتوسط الغني بتعدد الثقافات والديانات والعرقيات المتصارعة سوف يؤدى إلى إستقرار الشمال أيضا، في حين تولد الآفاق الإقتصادية المسدودة الظلم وتؤدى إلى العنف والتطرف(الحموي، مرجع سابق، ص215)، ويشير عدد سكان الدول المغاربية الثلاث(الجزائر، تونس، المغرب) عام 1953 إلى 22،6 مليون نسمة، وعام 1980 إرتفع إلى 45،2 مليون نسمة، وقفز إلى 75 مليون نسمة عام 2000(الحموي، المرجع نفسه، ص216).

شهدت الدول المغاربية في أوائل القرن 20 موجات من الهجرات بإتجاه بعض الدول الأوروبية، وأهمها فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، كان الدافع إليها العمل في هذه الدول وبخاصة في مجالات المهن اليدوية والمناجم والتعدين، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المهاجرين الذين تطوعو في جيوش هذه الدول ثم إستقرو مع عائلاتهم فيها، وأدى ذلك إلى تزايد عددهم بشكل ملحوظ نتيجة عوامل التزايد السكاني، ومع تزايد الفوارق الإقتصادية بين الشمال والجنوب وتباين المستويات دخل الفرد المرتفعة في أوروبا والمتدنية في دول الجنوب، وإنتشار البطالة في صفوف الشباب وسوء التنمية الإقتصادية

والإجتماعية والأمية، بدأت موجات النزوح المتواصل من جنوب إلى الشمال وبأشكال مختلفة منها الهجرات المشروعة وغير مشروعة التي كانت تنطلق معظمها من سواحل شمال إفريقيا إلى دول شمال المتوسط (الحموي، المرجع نفسه، ص216).

وعلى قول المفكر الفرنسي (دوسيه):" علينا أن نتوقع في السنوات المقبلة حدوث موجات هائلة من الهجرة التي تزداد معدلاتها والقادمة من دول المغرب العربي، هذه الهجرة نتيجة لعوامل أخرى أهمها المعوقات التي تشهدها إقتصاديات هذه الدول، وخططها التنموية والتي بدورها مرشحة للإزدياد والتفاقم في المستقبل، وكذلك النمو السكاني ومعدلاته المرتفعة جدا والبطالة المحكمة"، ولقد عبرت السيدة (تاتشر) رئيسة وزراء بريطانيا سابقا في محاضرة ألقتها بمدينة بروج البلجيكية عام 1988 عن هذه المخاوف وعن قناعتها بأن على دول شمال أوروبا التي تمتلك حدودا طويلة معرضة أكثر من غيرها لإستقبال موجات الهجرة القادمة من جنوب البحر المتوسط أن تبذل جهودا خاصة ومضاعفة لمواجهة خطر الهجرة(الحموي، المرجع نفسه، ص217).

لازالت أوروبا تبحث عن سياسة إجتماعية مشتركة، فحتى الدول التي تتحمل أعباء أو ثقل الأكبر للمهاجرين من الناحية العددية كألمانيا، فرنسا، هولاندا لاتتحرك أو تعمل بنفس الطريقة في مواجهة الهجرة غير شرعية أو الشرعية، وأكثر منها الدول ذات الحدود المجاورة كإسبانيا، إيطاليا التي أرغمها الإتحاد الأوروبي أن تلعب دور الشرطي، وإذا لم يكن لدى أوروبا موقف مشترك تجاه الهجرة فذلك لأنه هذه المشكلة ليست ذات طابع إقتصادي فقط وليست ناتجة عن الحاجة للبحث عن عمل، هناك أسباب أخرى عوامل أكثر عمقا ذات طابع إجتماعي وثقافي والإنجذاب نحو عالم يعتقد أنه يمكن أن يتنفس فيه بصورة أفضل ويمكن العيش فيه بلاخوف والهروب من الفقر والبؤس اليومي(كاناليس، 1997، ص433).

" تعني الهجرة غير شرعية حركة إنتقال الأشخاص فرادى أو جماعات من موقع إلى آخر بحثنا عن الأفضل إجتماعيا وإقتصاديا أو أمنيا"، وقبل الثورة الصناعية كانت حرية تنقل الأشخاص دون قيود لكن بعد الثورة وماجائت به القوانين المحلية والدولية فرضت جوازات السفر وتأشيرات الدخول التي حدت من حرية تنقل الأشخاص والجماعات، وبالتالى حدت من الهجرة النظامية لذا نشأة الهجرة غير الشرعية أو السرية"(السراني، 2012، ص63)، الهجرة غير شرعية هي حركة إنتقال الأشخاص أفراد أو جماعات بإختلاف أجناسهم من دولة إلى أخرى لأسباب متعددة إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، سياسية بإستخدام عدة

طرق بحرية، جوية، برية وتكون طريقة دخولهم سواء شرعية والبقاء حتى إنتهاء مدة الاقامة أوالدخول بطريقة غير شرعية أصلا للبحث عن أفضل السبل للعيش والحياة الكريمة والإستقرار الأمني الذي إنعدم في البلدان الأصلية لهم.

أولا: دوافع الهجرة الدولية.

الهجرة من حيث أنها ظاهرة إجتماعية لها مغانمها وأسبابها ودوافعها، لاتستطيع أي محاولة لدراسة تياراتها والإحاطة بالقوى المحركة لها بشكل كاف إلا اذا وضعناها ضمن أوساطها الإجتماعية والتاريخية التي خلقت بيئة مشجعة تغذي تيارات الهجرة من منطقة إلى أخرى في العالم.

1- دوافع إقتصادية: هناك أدبيات ترجع أسباب الهجرة بدرجة كبيرة إلى منطق التحليل الإقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرئيس وتحليل التكلفة والعائد، فلا شك أن عملية الهجرة ترتبط في الغالب برغبة الشخص في تحسين وضعه الإقتصادي ووضعه الإجتماعي ويأتي قرار الهجرة بعد حساب الشخص التكاليف التي سيتحملها حال إنتقاله إلى بلد المهاجر إليه مقابل مايحصل عليه من منفعة(مرسي[أ]، مرجع سابق، ص14).

2- الأسباب السياسية والأمنية :الإضطربات السياسية من استبداد بعض الأنظمة.

_التعسف و الاضطهاد السياسي ومصادر الحريات.

_محاولة العمل ضد الحكم خارج الدولة فكانت السلطات الأوروبية تدعم هذه الحركات وتسمح لها بالدخول والاقامة.

_الخوف من التعرض للإعتداءات نظرا لإنعدام الإستقرار السياسي والأمني(مرسي[ب]، 2007، ص4).

3- الأسباب الإجتماعية: التفكك الأسري وسوء العلاقات الإجتماعية.

_ضعف الولاء والإنتماء للدولة المتسلل منه.

_وجود أقارب في الدول المهاجر إليها.

تزداد الهجرة غير شرعية كثافة وحجما وتأثيرا كلما كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي كبيرا بين إقليمين متجاورين في العالم مثل إفريقيا ودول أوروبا (دكاك، 2008، ص427)، ففي المتوسط وخاصة المتوسط الغربي نجد العامل الديمغرافي له دور كبير في زيادة الهجرة من الجنوب نحو الشمال، وذلك أن المنطقة الجنوبية للمتوسط تشهد إرتفاع كبير جدا من حيث النمو السكاني تتفاوت في ذلك تلبية الحاجات الوطنية وبالتالي تدخل في عجز مثل تفاوت في مناصب الشغل، السكن، الخدمات الإجتماعية ...، وهو أحد الأسباب الرئيسية للهجرة، مقارنة مع دول الشمال التي تشهد إنخفاض في النمو السكاني مقارنة مع توفر الخدمات الإجتماعية، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للإرتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في 2025(. El-Khader ,1994,p66 ,)

4- دوافع إجتماعية: بالإضافة إلى الإتجاه الإقتصادي في تفسير ظاهرة الهجرة توجد نظريات بنيوية Structural THeories التي تربط الهجرة بالتطورات وأثرها في البنى المجتمعية التي تشهدها دولة معينة، فالدول التي تشهد تحولات ناجمة عن إعادة هيكلة تركيبتها الإقتصادية وتركيبتها الإجتماعية في بعض المراحل قد تغير الوضع الإجتماعي أو الوضع الطبقي لبعض الأشخاص، ومن ثم تدفعهم إلى الهجرة ومن هنا يحدد الناس الدوافع الإجتماعية للهجرة في البحث عن العمل أو المكانة الإجتماعية، فضلا عن أثر هذه الهجرات في مستوى الحياة الإجتماعية والهياكل الإجتماعية وتغيير أنماطها وظروف التنمية، يشير (روبرت موتون) على أن الوضع الطبقي يلعب دورا مهما في ديناميكية حركة الهجرة ذلك أن الإنسان المهاجر يضع في حسابه أنه يهاجر من أجل الحراك الإجتماعي وتغيير وضعه الطبقي (مرسيأ، مرجع سابق، ص16).

5- فإزدياد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب وتحول الأخير إلى دول الهامش في النظام الإقتصادي العالمي، يزيدان من معدلات الهجرة من الجنوب نحو الشمال بحثا عن حياة مثلى، ويشير بعض النظريات على أن الآثار المختلفة التي تتركها الشركات المتعددة الجنسيات وهي العمالة في دول الهامش في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في تلك الدول تؤدى في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد المقطوعي الصلة بالواقع الذي تغير ومن ثم فهم أكثر إستعدادا للهجرة من مواطنهم الأصلية(مرسيأ، المرجع نفسه، ص17).

يمثل المغرب العربي نقطتين هامتين بالنسبة للهجرة غير شرعية

أولا: يمثل المغرب العربي موقع جيواستراتيجي مطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهذا ماجعله نقطة عبور للمهاجرين السريين من جنوب الصحراء نحو أوروبا، وماساعد على ذلك ضعف الحماية الحدودية بالمناطق الصحراوية مايترك المجال الترابي مفتوحا أمام حركية عشوائية لا قانونية وليس للمهاجرين غير شرعيين فقط وإنما مختلف الفصائل الإرهابية والمجموعات المتطرفة التي تجعل من هذا المشكل الحدودي دعامة أساسية لسياساتها التنظيمية القائمة على السرية المجالية والإنفتاح على الفضاءات الإجتماعية، أي كمجال لإحتماء الإرهابين من جهة وفضاء خصب لنشر فكرهم المتطرف من جهة أخرى. (الإدريسي، 2016، ص138).

ثانيا: كنقطة إنطلاق للمهاجرين المحليين نحو تحقيق الحلم الأوروبي، فمنذ أن فتحت الحكومات الإستعمارية المجال أمام الحركات الهجرة الدولية خصوصا فرنسا لتعويض النقص عام 1962 من اليد العاملة والحلم يقصف بالكفاءات الوطنية والطموحات الشبابية كرغبة في تحسين ظروف الحياة والإنفتاح على ثقافة الغرب من دون الأخذ بعين الإعتبار فكرة الجذور والوحدة الوطنية والعربية، ناهيك عن المشاكل التي تخلفها الهجرة في الدول المغاربية وخصوصا مشكل تجارة المخذرات (الإدريسي، المرجع نفسه، ص138).

ثانيا: المدارس المفسرة للهجرة إنطلاقا من الأمن.

مدرسة كوبنهاغن: يشير الباحث **إدوارد مورتيمير** عند دراسته للرؤية الأمنية في علاقتها بدول الجنوب المتوسط على أنه مع إنتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤى الأوروبية الأمنية وهو أن مصدر التهديد إنتقل من المعسكر الشرقي أثناء الحرب الباردة إلى أساس التهديد الجنوب المتوسط والتي تمس كل الجوانب الإقتصادية والسياسية والأمنية (بخوش، 2008، ص-ص، 8-9)، وأن القوة العسكرية وحدها غير كفيلة للحد من هذه الفوضى وهذا ما إنعكس على المفهوم الموسع للأمن بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تم الإنتقال من مفهوم الأمن الضيق المرتبط بالدولة كوحدة أساسية في بعدها العسكري الذي يعتبر القوة التي تحمي حدود الدولة والحفاظ على إستقرارها إلى مفهوم الأمن الشامل الذي يرتكز بالأساس على وحدة تحليل الفرد والمجتمع أي أمن الأفراد في بعده المجتمعي والإنساني دون إلغاء دور الدولة في حماية أفرادها، ومن بين

الباحثين الذين قدموا أبعاد جديدة للأمن وهو أحد رواد مدرسة كوبنهاغن **باري بوزان** "الأمن الموسع" في أبعاده الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية وبالاضافة إلى الجانب العسكري الذي ساد أثناء الحرب الباردة.

أدرك **باري بوزان** من خلال المجتمع الأوروبي أن مجمل التهديدات من فقر وهجرة ومشكلة الهوية والإندماج والنزاعات العرقية والإثنية في أوروبا الشرقية وتواصل نشاطات الإبادة المنظمة في إفريقيا السوداء كلها أعطى أبعاد جديدة لطبيعة التهديدات التي لم تعد تقتصر على التهديد العسكري فقط، فمفهوم الأمن القومي التقليدي لم يعد قادر على التعامل مع هذه التهديدات، فتدفقات الهجرة القادمة من الجنوب نحو الشمال على حسب مدرسة كوبنهاغن تؤدي إلى توترات إجتماعية جديدة ونمط إنتاجي غير متوازن مما يؤدي إلى تنامي الصدمات داخل الدول والمجتمعات، وفي سلسلة منشورات طور **باري بوزان وأوليفر** مقاربتين نظريتين "الأمن المجتمعي" و"مقاربة الأمننة " لفهم وإعادة صياغة مفهوم الأمن حسب المعطيات الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وما طرء من تغيير على مستوى النظام الدولي.

يعرف باري بوزان **الأمن المجتمعي** بأنه:"الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"(زغدار ،مرجع سابق، ص96).

مدرسة باريس: مع بداية التسعينات قدم باحثين أجندة تركز على مهنيو الأمن، العقلانية الأمنية الحكومية وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، ومقر عملهم باريس مع الباحثين "**ديدي بيغو**"، "**سارجيو كاريرا**" وينشرون في مجلة ثقافات وصراعات وهنا أطلق عليها ولفر إسم "مدرسة باريس"، تقوم مدرسة باريس بتعديل المنظورات السائدة الأمن من خلال ثلاث طرق:

أولا: بدلا من تحليل الأمن كمفهوم ضمني تقترح معالجته بإعتبار الأمن تقنية حكومية.

ثانيا: بدلا من التحقيق في مبدأ الشك في القوة تركز على تأثيرات ألعاب القوة.

ثاثا: بدلا من التركيز على الخطاب، تذهب للتأكيد على ممارسات الجماهير التي تعيق إنتاج الحكومة.

بالنسبة لمدرسة باريس فإن قضايا الهجرة غير شرعية والإرهاب والجريمة المنظمة كلها مشكلات أمنية بالنسبة للباحث تتولد لدية جملة من الأسئلة لابد من الإجابة عليها في ضوء البرنامج البحثي الملائم ،

وحسب **ديدي بيغو** فإن كل الوظائف والمهن من شرطة، إستخبارات مراقبة الهجرة غير شرعية، الدرك كلها وظائف أمنية لمواجهة والتقليل من حدة خطر التهديدات المعاصرة ومنها الهجرة غير شرعية.

إتفق المسؤولين بين الضفتي المتوسط للإعتماد على مختصين لمراقبة تدفقات الهجرة من الجنوب نحو الشمال سواء في الدول المصدرة أو المستقبلة وفق تقنيات متطورة، ولهذا قامت الدول الأوروبية سنة 1995 بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما (الأوروفورا والأورومافور) تقوم بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة وهذا ماساعد نوعا ما في التحكم في تدفقات الهجرة القادمة من الجنوب(زغدار، المرجع نفسه، ص-ص، 57-60).

مدرسة التبعية: يتكون النظام العالمي الرأسمالي من دول المركز الغنية المصنعة ودول المحيط الفقيرة المستهلكة وتربطهما علاقة غير متكافئة وعلاقة تبعية، والهجرة هي وجه من أوجه إستغلال دول المركز لدول المحيط في تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة، إستطاع " **أبورتيس و س. ساسن** عام 1988 من تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، حيث يرى الباحثان أن كثافة الهجرة نحو دول المركز من دول المحيط تعود إلى توسيع الرأسمالية نحو دول الجنوب وإختراق إقتصادها لتصبح تابعة أكثر وهذا الإختراق بدأ مع مرحلة الإستعمار وصولا إلى تبعية الأنظمة بسبب الإستثمارات والشركات المتعددة الجنسيات والبحث عن المواد الأولية وكذا محاولة جعل أنظمة دول المحيط تتماشي ورأسمالية دول المركز لتحديث إقتصادياتها، في ظل هذه الظروف ينتقل المهاجرين للعمل في دول المركز بأجور زهيدة وفي ظروف سيئة هذا في الجانب الإقتصادي، أما الجانب الإجتماعي يرى **باري بوزان** أن الهجرة الآتية من دول المحيط لدول المركز من أهم مخاطرها المهددة الأمن الإجتماعي تهديدها للهوية الحضارية والثقافية للمجتمعات الغربية (عياد، 2008، ص222).

التصورات الجديدة للهجرة غير شرعية: هناك تصورين حاولا إسقاط أسباب ودوافع الهجرة غير شرعية من الجنوب نحو الشمال.

التصور السوسيواقتصادي: يقوم هذا التصور بتفسير أخطار الهجرة غير شرعية على الأمن الأوروبي من خلال الإرتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط إلى المدن الأوروبية وبالتالي زعزعة النظام الإقتصادي والإجتماعي من مشكل البطالة كون اليد العاملة

رخيصة للمهاجرين وأبنائهم والتي تنافس اليد العاملة الأوروبية مما خلق من جهة مشكلة الإندماج ومشكل تجارة المخدرات، فالشئ الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوعا بالهجرة الكثيفة من الجنوب وعلى حد قول الباحث الإسباني **ألفون Ribera Alfons :**"إذا كانت الهجرة الآتية من الجنوب تشكل خطرا لأوروبا بسبب الظروف الإقتصادية فإن هذا يشكل تهديدا على أمن أوروبا"، حيث كلما زاد النمو السكاني الجنوب كان التوجه إلى الشمال وكان اللاأمن والتوترات في كلتا الجهتين (فيل، د س، ص25).

أما التصور السيكولوجي: هنا نجد علماء النفس الذين يرجعون الهجرة إلى أسباب نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب مما يسبب حالة من الاكتئاب النفسي وما الهجرة نحو الشمال إلا هروب من الواقع المزري والظروف الصعبة في بلدانهم الأصلية نحو الحلم الأوروبي ويستند هذا التصور على وجهة النظر التي تحدث عنها (ماسلو **Maslow**) في نظرية "النظام الهرمي للحاجات 1943" حيث درس المهاجر من زاوية حاجاته البيولوجية، الاجتماعية والنفسية من العيش والأكل والعمل وتكوين علاقات إجتماعية وإعتبرت رغبات المهاجر تنمو تناميا هرميا من الأدنى إلى الأعلى (العياش، http://www.ahewar.org).

ثالثا: الربيع العربي والزيادة في معدل الهجرة غير شرعية نحو أوروبا:

تعود الأسباب في زيادة وتيرة الهجرة غير شرعية بعد ثورات الربيع العربي نحو أوروبا إلى أهمها القمع السياسي والإضطرابات وغياب التنمية في البلدان العربية والإفريقية وقد ينتهي بالمهاجرين غير شرعيين في البحر المتوسط في مراكز الإحتجاز ثم الترحيل أو الموت غرقا في البحر فالظروف الإجتماعية والإقتصادية (حيدر، 2012، ص325)، على حد سواء ساهمت بشكل كبير في تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية في الفضاء المتوسطي من الجنوب إلى الشمال الأوروبي، هنا كل مايقارب 33,3 مليون مشردين داخل أوطانهم الأمر الذي أجبرهم على العبور البحر ووصل عدد القتلى عام 2014 إلى 3224 مهاجرا فأصبحت الهجرة ليست بدافع إقتصادي بحت بل إضافة إلى الحروب والتوترات الأمنية في بلدانهم الأصلية(جريدة مصر العربية، 2015، http://www.masralarabia.com.)

يتمثل الإشكال هنا حول تسارع وتيرة الهجرة غير شرعية إلى أوروبا على نحو غير مسبوق في أعقاب ماعرف بثورات الربيع العربي من شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط بشكل دفع معظم قادة الإتحاد

الأوروبي إلى التفكير في التحرك الإستراتيجي لمواجهة الهجرة غير شرعية، وحسب إجتماع بروكسل الأخير في 8 ماي 2015 قدرت الهجرة غير شرعية حوالي 50,000 ألف مهاجر دخلو أوروبا منهم 30,000 ألف دخلو عبر شواطئ ايطاليا ليرتفع معدل نمو الهجرة السرية إلى مستوى 250 % سنة 2011 (مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2015)، حيث وصلت الزيادة إلى 723 %، وحسب الأرقام الصادرة عن وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية خلال النصف الأول من سنة 2013 بلغ عدد المهاجرين الذين إنطلقو من السواحل المصرية والليبية إلى إيطاليا ومالطا 31 ألفا ومن السواحل المغربية والجزائرية والتونسية إلى إسبانيا وإيطاليا 4 ألاف ومن السواحل التركية إلى اليونان وبلغاريا 15 ألفا من المهاجرين غير شرعيين ووصل العدد سنة 2014 إلى 170,000 ألفا من المهاجرين غير شرعيين إلى أوروبا (أكمير، 2015، ص، 27).

وبمأن تونس هي أولى إنطلاقات الربيع العربي كانت المنطقة الأولى التي تزايد فيها الهجرة غير شرعية وكانت هذه الهجرة نوعا من التعبير عن الإحتجاج لتغيير الأنظمة السياسية القائمة والتي بعد أن أضرم البوعزيزي النار في نفسه تكررت القضية كوسيلة للإحتجاجات في مختلف البلدان التي وصلها الربيع العربي.

ومع إندلاع الثورة في ليبيا ارتفعت نسبة الهجرة غير شرعية من ليبيا عبر البحر المتوسط وكان يشمل الفارين من الحرب والمهاجرين الأجانب في ليبيا، وكان عددهم كبير جدا حيث قدر بمليون ونصف حوالي ربع سكان ليبيا، لم تكن الثورة الدافع الوحيد للهجرة بل إن عدم الإستقرار الأوضاع كان وراء مواصلتها بالتدفق أكثر نحو الشمال الأوروبي حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بلغ عددالمهاجرين غير شرعيين الذين وصلو إلى إيطاليا سنة 2012 نحو 20 ألف وسنة 2013 تضاعف العدد ليصل إلى 80 ألف وسنة 2014 وصل العدد إلى 207 ألاف ومن نفس السنة غرق حوالى 3419 مهاجرا في البحر المتوسط أكثرهم من العرب (جريدة مصر العربية، 2014، http://www.masralarabia.com).

وتزداد الهجرة غير شرعية خاصة في فصل الخريف والربيع لإعتدال البحر حيث يصل في اليوم الواحد ألف مهاجر إلى السواحل الإيطالية وأغلب المهاجرين من ليبيا وسوريا، إيريتيريا والصومال فسوريا نتيجة الحرب الدموية التي طالت الأخضر واليابس وايريتيريا بسبب القمع السياسي الذي من مظاهره الخدمة

العسكرية مدى الحياة، ويدخل المهاجرين غير القانونين من 6 بلدان لها الحدود مع ليبيا هي: الجزائر، تونس، التشاد، النيجر، السودان ومصر (أكمير، مرجع سابق، ص-ص، 28-31).

خريطة3: توضح مناطق إنطلاق المهاجرين غير شرعيين من شمال إفريقيا نحو أوروبا.

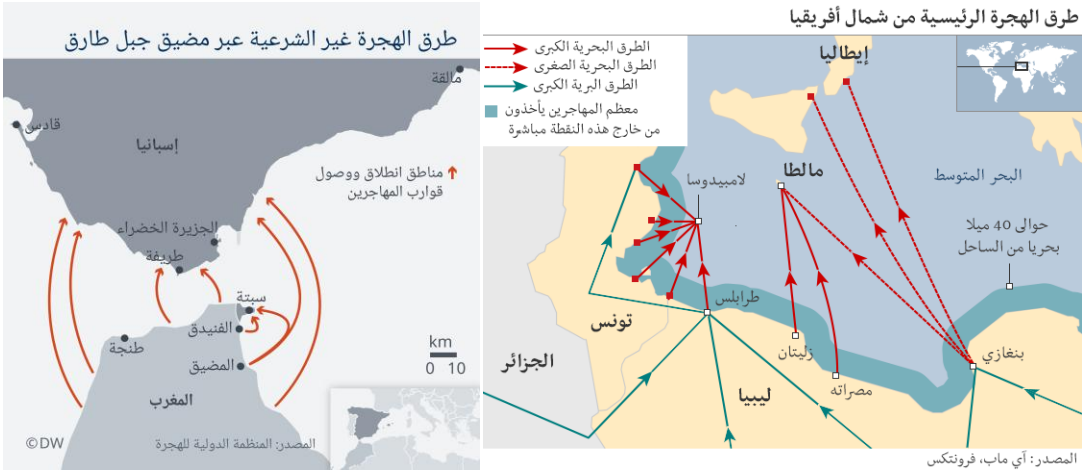

ظاهرة الهجرة غير شرعية من جنوب المتوسط نحو الشامل ليست حديثة وهي تشمل العالم كله، وبالتالي فإن هذا التدفق الهائل للمهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا بعد الثورات العربية لم يكن من الصعب توقفه، فالزعماء العرب الذين أطيح بهم في ربيع العربي 2011 كانو ممن وقعو إتفاقيات مع أوروبا لمحاربة هذه الظاهرة، وقد حققوا نجاحات لافتة في هذا المضمار، وكان من الطبيعي أن تفلت الأمور على خلفية الفوضى التي قامت بعد الإطاحة بالنظام القديم من دون قيام نظام جديد محله.

تخضع السياسة الأمنية الأوروبية لمنطق حكومي يفرض موافقة مجلس الإتحاد الأوروبي المكون من 28 دولة، على كل مبادرة، وهذا يتطلب وقتا طويلا، وهذا ما شكل عائقا في سرعة إستجابة الدول الأوروبية لوضع سياسات مستعجلة في وجه الهجرة غير شرعية القادمة من الجنوب بعد رياح الربيع العربي في المنطقة، ففي 26 أكتوبر 2010 أقر المجلس إستراتيجية كاملة لمنطقة الساحل وقتها كان الإتحاد الأوروبي قلقا من تنامي شبكات تهريب المهاجرين والمخذرات والصعود المتنامي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، لكن الإتحاد لم يتوقع إنفجار الثورات العربية في شمال إفريقيا في بداية عام 2011، ثم التدخل العسكري الفرنسي البريطاني الأمريكي في ليبيا مارس2011، هذا التدخل كسر الجدار الحديدي الذي سبق وبناه القذافي في وجه شبكات تهريب المهاجرين نحو أوروبا، وقد طالبت باريس الإتحاد الأوروبي بأن يتحرك على وجه السرعة لوضع إستراتيجية جديدة لمواجهة هذا الأمر إنطلاقا من

ليبيا، لكن بسبب ديمقراطية بروكسل كان ينبغي إنتظار 22 ماي 2013 حتى تنشأ بعثة أوروبية خاصة لمساعدة طرابلس في السيطرة على حدودها البحرية الممتدة أكثر من 2000 كلم وهذا أمر في غاية الصعوبة، في ديسمبر أعلن المجلس الأوروبي موافقته على إعادة النظر في السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وإعطاء أولوية الأمن في البحر المتوسط نتيجة التهديدات المترتبة عن تغير الأنظمة في بعض الدول، لكن الحلول الأمنية الأوروبية وحدها لاتكفي فالحدود البرية والمائية بين الدول لم تعد عصية على المتسللين نظرا لوجود شبكات داخلية وأخرى خارجية (العزي، 2014).

- **صعود الإسلامين للحكم.**

تصاعد الدور السياسي للحركات الإسلامية مع نهاية الثمانينات في الدول المغاربية بعد أن كان لها دور إصلاحي وذلك نتيجة لظروف وأزمات إجتاحت المنطقة، فقد كان الإنفتاح السياسي وهامش التحولات الديمقراطية التي سمحت بها الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي أثرها على تزايد دور الحركات الإسلامية وتمكنها من الظهور العلني كتنظيمات سياسية إستطاعت في وقت قصير فرض نفسها طرفا أساسيا على المشهد السياسي للمنطقة (صالح، 2010، ص5).

مثل الربيع العربي شأنه شأن الأحداث التاريخية الكبرى علامة فارقة في مسيرة الحركات الإسلامية في المنطقة، ليس فقط لأنه أنهى عقودا من التهميش والإقصاء والقمع ضد هذه الحركات بدرجات متفاوتة، ولكن لأنه أوصلها أيضا في بعض الحالات إلى قمرة القيادة والسلطة (العناني، 2016، ص42).

إختلفت تجارب الإسلاميين خلال الأعوام التي تلت أحداث الربيع العربي وتراوحت مكاسبهم ومواقفهم حسب ظروف وبيئة كل بلد من بلدان الربيع العربي، حيث إنتقالت هذه الحركات الإسلامية من الدور الثانوي إلى المركز السياسي، فقد شهد فترة عامين بعد الربيع العربي صعودا مطردا للقوى الإسلامية بمختلف أطيافها الإخوانية والسلفية والجهادية التائبة، في كل من مصر، تونس، المغرب، سوريا، اليمن، وليبيا، فقد سعت هذه القوى إلى ملئ الفراغ السياسي الناتج عن سقوط الأنظمة الحاكمة وإنهيار تلك البلدان بإستثناء المغرب الذي شهد ربيعا إصلاحيا (العناني، المرجع نفسه، ص42)، ويمكن تناول بعض النماذج لصعود الإسلامين للحكم بعد الفوز في الإنتخابات الديمقراطية في منطقة المغرب العربي.

أولا: حركة النهضة التونسية: نجحت حركة النهضة في تونس من إجتياز المرحلة الإنتقالية والتي شهدت حواجز وعقبات كثيرة كادت أن تؤدي بها وبالتجربة ككل إلى الفشل، ويمكن القول أن موقف حركة النهضة خلال هذه المرحلة كان من بين أهم مسببات نجاح المرحلة الإنتقالية في تونس مقارنة ببقية التجارب العربية التي فشلت في العبور للمراحل الإنتقالية كما حدث في ليبيا، وما ميز حركة النهضة خلال المرحلة الإنتقالية كان البراغماتية والواقعية، فلم تكن الإيدولوجيا أو الدين هما الموجهان لخياراتها في المفاوضات مع بقية الفرقاء السياسيين، أيضا التطور الفكري والإيدولوجي لحركة النهضة قام بدور مهم في الحفاظ على مكاسب الحركة بوصفها لاعبا رئيسيا في المعادلة السياسية على الرغم من التقلبات الكثيرة التي شهدتها الساحة التونسية والإقليمية طيلة تلك الفترة (العناني، المرجع نفسه، ص45).

بعد فوز حركة النهضة بأغلبية المقاعد بمجلس التأسيسي وافقت الحركة للدخول في شراكة سياسية للحكم مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات وذلك من خلال كما ذكرنا سابقا حكم الترويكا.

ثانيا: حزب العدالة والتنمية في المغرب (الإصلاح بدل الثورة): من خلال مرحلة الثورات العربية نجد نموذج عن الأحزاب والحركات الإسلامية يتمثل في حزب العدالة والتنمية في المملكة المغاربية يختلف تماما عن بقية الأحزاب والحركات الإسلامية في بقيثة الدول العربية لهاته الفترة في، حيث لعبت طبيعة النظام الملكي في التأثير على طريقة تعاطي الحزب مع الأوضاع الجديدة في ظل إعترافه بشرعية المؤسسة الملكية أو المخزن كما تسمى في المغرب ولايسعى إلى تغيير النظام شانه شأن بقية الأحزاب والقوى السياسية بإستثناء جماعة " العدل والإحسان" ، حيث تسعى هذه الأحزاب الموالية إلى توظيف الظروف الجديدة إلى تحسين الأوضاع والإصلاح بدل الخيار الثوري الذي لم يكن مطروحا على أجندة حزب العدالة والتنمية، ولعل ذلك يعود طبيعة العلاقة بين الملك والإسلاميين والتي مرت بمراحل مختلفة من الشك والتوتر وأحيانا صدام إلى تفاهم عند مساحة مشتركة من المصالح، وأيضا قناعة لدى قادة الأحزاب أن الطريق الأفضل للتغير هو من خلال الإنخراط في العملية السياسية قواعدها المعروفة لذلك لم يشارك حزب العدالة والتنمية في مظاهرات أو حركة 20 فيفري 2011 (العناني، المرجع نفسه، ص47).

ثالثا: مخاوف الإتحاد الأوروبي من صعود الإسلاميين إلى الحكم: إنقسمت التحليلات الأوروبية فيما يخص صعود الإسلاميين إلى الحكم بعد فوزهم في الإنتخابات إلى نموذجين، فريق ينطلق من النموذج

التركي كمرجعية تحليلية سياسية ليقول بأن وصول الإسلاميين للحكم عبر الإنتخابات الديمقراطية ليس بالأمر المخيف، بل سيكون بداية لمخاض ديمقراطي في هذه البلدان والذي سيقود في نهاية المطاف إلى تطبيع وضعية الأحزاب الإسلامية في المشهد السياسي العربي، بعيدا عن توظيف التهديد الإسلامي المعتاد، أما النموذج الثاني فهو النموذج الإيراني كمرجعية أيضا في التحليل ليؤكد على أن الشريعة ستكون قاعدة هذه الأحزاب في الحكم وأنها ستنقلب على الديمقراطية وتحل أنظمة دينية تسلطية محلها ويوضف هذا النموذج في تحليلاته موقف المجلس الإنتقالي الليبي بشأن العمل بالشريعة، وتبادر هذان الرأيان حول مسألة إنعكاسات صعود الإسلاميين إلى الحكم في ظل غياب نموذج أو رؤية عربية تخرج من رحم الإنتفاضات الشعبية التي عرفتها بعض الدول العربية للإنتقال الديمقراطي (بن عنتر ج، 2012، ص2، http://studies.aljazeera.net).

تعيش العديد من الدول الأوروبية نقاشا حادا ليس فقط حول الإسلاميين وإنما حول الإسلام عموما، وهناك تخوفا أوروبيا من أن يقود فوز الإسلاميين في الإنتخابات الديمقراطية إلى تدعيم التوجهات الإسلامية في أوساط الجالية المسلمة، وبما أن الأوروبين متخوفون بشدة من الهجرة المتواصلة من جنوب المتوسط نحو الشمال والتي زادت في ظل ثورات الربيع العربي، تصورو أن صعود الإسلاميين إلى الحكم سوف يساهم في تزايد الهجرة في ظل الحكم التعسفي والتسلطي الذي سوف تمارسه الأحزاب الإسلامية من خلال الحكم وهذا ما دفع سياسة الهدنة في الأوساط الأوروبية الرسمية حتى لاتثير حفيظة الإسلاميين مما قد يدفعهم نحو التشدد، وهذا مايفسر تريث الأوروبين في التعامل الحذر مع عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (بن عنتر ج، المرجع نفسه، ص4).

- **الإرهاب وإنتشار الأسلحة.**

شكلت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العديد من الدول الأوروبية علامة فارقة في إعادة تشكيل وصياغة رؤية سياسية جديدة لهذه الدول تجاهها، والتي أصبحت اليوم وبفعل ماتمثله من أخطار جمة تهديدا حقيقيا لها في داخل أراضيها أو لمصالحها الإقتصادية خارج بلدانها، وبفعل التطورات المتسارعة الأحداث أصبح الإرهاب من أكثر الظواهر خطورة، ولكون الإرهاب ظاهرة عالمية تستهدف الجميع، الأمر الذي تطلب إتخاذ العديد من المواقف والسياسات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة ومعالجة الآثار المترتبة عليها، ودفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 الدول الأوروبية وضع تعريف مشترك وشامل للإرهاب ووضع

قائمة مشتركة متفق عليها للجماعات الإرهابية ووضع ترتيبات أمنية بين دول الإتحاد الأوروبي لغرض تسريع عمليات تسليم المعتقلين وإجراءات إيقاف عمليات تمويل الجماعات الإرهابية وتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية وتحسين أمن الطيران، وفي الإطار نفسه عمل الإتحاد على تعيين منسق للشؤون الإرهاب مع تعزيز عملية التبادل المعلومات الإستخباراتية بين الدول الأعضاء (هاشم، 2017، ص515).

كثيرا ما إتهمت دول المغرب العربي بأنها مصدر للإرهاب الذي ضرب أوروبا ويهدد مستقبل الإستقرار الأمني في القارة الأوروبية، من طرف دول الضفة الشمالية للمتوسط وتستند في إتهاماتها أن جل الهجمات الإرهابية قام بها أفراد مغاربة، وتستمر التهديدات الإرهابية على الرغم من المجهودات الأمنية التي تقوم بها الحكومات المغاربية محليا أو بالتعاون مع دول الإتحاد الأوروبي في سبيل مقاومة الإرهاب، وعلى إثر الإنفلاتات الأمنية التي نجمت عن الثورات العربية خاصة منها ليبيا وسوريا حدثت تغيرات على إستراتيجية المواجهة في المتوسط فدول المغرب العربي خاصة منها التي لها حدود مع ليبيا أدركت أنها لاتستطيع بناء جدار فولاذ يحميها من الفوضى الليبية (النقاز، 2016).

أولا: جهود الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة والفردية لمكافحة الإرهاب في أوروبا

في إطار إجتماع مجموعة 5+5 المكونة من الدول التالية (موريتانيا، ليبيا، المغرب، الجزائر، تونس) بالإضافة إلى (إسبانيا فرنسا والبرتغال، مالطا، إيطاليا) والتي تجتمع دوريا وتتمحور إجتماعاتها حول: تحديات إنتشار الأسلحة، تنظيم القاعدة، وعمليات الخطف الرعايا الفرنسيين، ومناقشة قضايا الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحث عن السبل الكفيلة بتعزيز الإستقرار في منطقة الساحل والصحراء التي تعرف عمليات إرهابية (النقاز، المرجع نفسه)، من خلال هذه الإجتماعات نجد أن الطرف المسيطر على طرح الأجندات المدروسة هو دول الشمال نظرا للهيمنة الأوروبية في المنطقة، وبالتالي فهي عاجزة عن إجاد حلول جذرية لإنهاء الإرهاب لإنعدام الرؤية الواضحة والتنسيق الجيد بين طرفي الضفتي المتوسط وذلك لتضارب المصالح والمواقف.

وفي محاولة لتفعيل التعاون بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط في مجال الأمن قرر وزراء الدفاع للدول الأعضاء في مجموعة 5+5 في إجتماعهم بالعاصمة الليبية طرابلس يوم 17 ماي 2009 إنشاء

مركز تدريب في مجال إزالة الألغام تحتضنه ليبيا، وكذلك مركز للدراسات الإستراتيجية بتونس بالإضافة إلى إنشاء كلية للدفاع بفرنسا (غريب، 2018، ص146).

هناك العديد من إتفاقيات الشراكة بين طرفي الضفة العربية والأوروبية ومثال على ذلك اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة والأمين العام لحلف شمال الأطلسي الناتو(جورج روبرشوت) أفضى إلى وضع رؤية مشتركة بين الجزائر والناتو وإنتهت بتوقيع على إتفاقية أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب من خلال تقديم تدريبات وتقنيات حربية عالية الجودة في إطار مكافحة خطر الإرهاب (عبد المؤمن، 2014، ص25).

لما كانت الجزائر من أكثر الدول المغاربية التي واجهت ظاهرة الإرهاب طيلة العشرية السوداء ونظرا للتجربة الرائدة التي إكتسبتها في مجال مكافحة هذه الظاهرة المتعددة المخاطر، فقد عملت جاهدة على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية من أجل إصدار قانون تجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، فقد أصبحت الجزائر محل إهتمام الدول الكبرى ومنها دول الإتحاد الأوروبي بصفتها شريكا فعالا في مجال مكافحة الإرهاب.

إنعقاد القمة الأوروبية المتوسطية في 27 نوفمبر 2005 في برشلونة، وبعد 10 سنوات على إنعقاد الإتفاقية برزت موضوعات الهجرة والإرهاب بشكل لافت صدارة أجندت أعمالها، حيث ضمت هذه القمة 40 دولة منهم 25 دولة في الإتحاد الأووربي ودولة شريكة (المغرب، الجزائر، تونس، إسرائيل، الأردن، مصر، لبنان، سوريا، تركيا) بالإضافة إلى خمسة دول مراقبة، وكان الحديث يدور حول الهجرة القادمة من الجنوب نحو الشمال وقد أبدت بريطانيا التي ترأست الإتحاد الأوروبي رأيها على القمة أن تشكل إنطلاقة أساسية لمكافحة الإرهاب عبر تبينها حسن التصرف في هذا المجال (عبد المؤمن، المرجع نفسه، ص25).

كما إتخذ الإتحاد الأوروبي خطوات لتعزيز الإجراءات الأوروبية لمكافحة الإرهاب وجاء ذلك على هامش أعمال قمة قادة الإتحاد التي إختتمت الجمعة في بروكسل وإستغرقت يومين وقال الرئيس المجلس الأوروبي (دونالد توسك) في المؤتمر أن زعماء الإتحاد الأوروبي إتفقو على إجراءات مكافحة الإرهاب وأن الإرهاب لازال يمثل خطرا وتهديدا مميزا لأوروبا، وكانت القمة بعد التفجيرات في محطة القطارات في

العاصمة البلجيكية، وأيضا بعد هجمات إرهابية في لندن ومدن أوروبية أخرى (مصطفي، 2017)، والتي منها تدعيم التعاون الإستخباراتي بين الدول الأوروبية، تبادل المعلومات مع دول الشرق الأوسط حول المقاتلين الأجانب، تدعيم مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي تعديل بعض قواعد شنغن حتى تتسنى المراقبة لكل المسافرين القادمين والمغادرين لتراب الإتحاد الأوروبي، التفتيش العشوائي في الأراضي الأوروبية...، وإلى غير ذلك من الإجراءات والتدابير الوقائية من الهجمات الإرهابية في دول الإتحاد الأوروبي (بن عنتر ج، 2015).

أيضا بعد هجمات باريس تقرر إنشاء قاعدة بيانات مركزية عام 2015 من خلال تحويل المنظومة القائمة المعلوماتية إلى منظومة متكاملة، لتسهيل جمع المعطيات التي يحتفظ بها الحاسوب المركزي لمدة أقصاها 5 سنوات، لاتعني قاعدة البيانات الفرنسية إلا بالرحلات من وإلى فرنسا فقط، وبمأن الإتحاد الأوروبي يقوم على حرية التنقل الأشخاص فإن العمل بقاعدة بيانات وطنية لايجدي نفعا في إيطار الإتحاد الأوروبي، وفي ظل غياب آلية من هذا النوع على المستوى الأوروبي تكتفي الدول الأوروبية بالتعامل فيما بينها وفق بروتوكولات متفق عليها على الصعيد الثنائي ولتدارك الأمر تطالب فرنسا بتعميم نظام المراقبة على المستوى الأوروبي(https://www.europarabct.com/)

تبنت المقاربة الأمنية الأوروبية تجاه منطقة المغرب العربي المحدد الأمني كأبرز مرتكزاتها في المنطقة، وإن معظم المبادرات والمشاريع التي قامت بها أوروبا في جوارها الجغرافي في آلية الشراكة الأورومتوسطية أو الأورومغاربية على حد سواء كانت منطلقاتها أمنية بالدرجة الأولى، فأوروبا تعتقد أن مشاكل التنمية والهشاشة الإقتصادية وضعف البناء المؤسساتي في دول الجنوب عوامل مشجعة على التطرف والإرهاب، هذا التوجه الأمني أصبح أكثر وضوحا في السياسة الأوروبية بعد الأحداث الإرهابية التي عرفتها بعض دول الإتحاد الأوروبي(بومدين، مرجع سابق، ص106).

3.3. مواقف الإتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية.

إجتاحت المنطقة العربية في جانفي 2011 ثورات ومظاهرات وإحتجاجات شعبية فيما عُرف بـ" الربيع العربي" تشبها بربيع براغ عام 1968 ، إستطاعت هذه الثورات الإطاحة برأس النظام "زين العابدين بن على" في تونس، "حسين مبارك" في مصر، لكنها أخذت منحى السلاح والحرب الأهلية في كل من ليبيا وسوريا، بينما تمت مواجهتها بقمع الأنظمة الحاكمة في كل من اليمن، البحرين، وأحيانا تمت محاولات لإستيعابها من خلال مبادرات إصلاح كحال المغرب، الجزائر، مثلت هذه الأحداث التاريخية الهامة علامة فارقة للنظم السياسية في هذه البلدان من ناحية، وفي علاقة الغرب عموما بدول المنطقة من ناحية أخرى، حيث دفعت هذه الأحداث إلى إثارة العديد من الأسئلة حول مستقبل العلاقات السياسية والأمنية والإقتصادية بين الطرفين، حيث إعتمدت القوى الغربية الأوروبية مقاربات عديدة لمتابعة مسار الإحتجاجات بالمنطقة العربية، تباينت بين ملاحظ وإسداء النصح والتدخل العسكري.

1.3.3. منطلقات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية.

تقوم العلاقات بين الدول على مفهوم سياسة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات بينها وليست الأخلاق والقيم، ومنه قبل التطرق إلى البحث في مواقف دول الإتحاد الأوروبي إتجاه ثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية لابد من التطرق لدراسة المصالح التي تربط أوروبا بالدول العربية، من خلال علاقات الشراكة الأورومتوسطية والتي تطرقنا إليها في مبحث سابق من خلال تناول بعض المشاريع الأوروبية في الضفة الجنوبية للمتوسط وكيف أن المصلحة الأوروبية دائما من وراء أي مبادرة أو مشروع خارج حدودها، وقضايا عالمية كبرى منها مايتعلق بمكافحة الهجرة غير شرعية مكافحة الإرهاب الدولي ومسألة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان على إعتبار أن الدعم الديمقراطي في الدول العربية يضمن المصالح الأوروبية في المنطقة.

- **أعمدة ومرتكزات سياسة الإتحاد الأوروبي ضمن إطار المعسكر الغربي.**

لم تكن الدول الأوروبية خارج إطار تصديق عملية التغيير التاريخي والمستقبلي للعديد من البلدان العربية والذي بدأ بتونس، فقد كان من أعمدة سياساتها ضمن إطار المعسكر الغربي: (الأمة: واقع الإصلاح ومآلات التغيير، 2012).

1- دعم الإستقرار القائم على إستبداد محلي جنبا لجنب مع الحملات الكلامية حول الحريات وحقوق الإنسان.
2- تكوين شبكة علاقات مالية وإقتصادية تصنع القرار السياسي والأمني في الأقطار المستهدفة.
3- التركيز على عنصر الحقوق المادية وفق الرؤية الغربية وإعتبارها كافية لضمان الإستقرار بالصيغة المذكورة.

هذه الأعمدة الثلاث هي التي بدأ إنهيارها عبر مسلسل الثورات العربية، فقد تبين على أرض الواقع:

1- الوعي الشعبي الواسع النطاق بما تعنيه إزدواجية الجمع بين متناقضات الإستبداد ودعوات حقوق الإنسان.

2- إستهداف الثورات للإرتباط الوثيق بين الإستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية وظهور حتمية سقوطها معا.

3- ثبات محور الثورات على المطالبة بالكرامة والحريات والحقوق جميعا وليس على الصعيد المادي فقط.

كانت مواقف الدول الأوروبية في معظم القضايا العربية كالقضية الفلسطينية تابع للرؤى الأمريكية وإن تباينت في بعض الشئ، وفيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان إستمرت مطالبة الإتحاد الأوروبي النظم العربية بالإهتمام بالإصلاح الديمقراطي وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، بل وربط الإتحاد توقيع إتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي بحدوث تطور على هذا الملف، ولاشك أن تفجر الثورات العربية في معظم الدول العربية أربك دول الإتحاد الأوروبي وكشف ضعف مستوى توحدها على الصعيد الخارجي، حيث تباينت مواقفها بدرجة أو بأخرى من هذه الثورات تبعا لشبكة مصالح كل منها، فيما تباطأت فرنسا في إتخاذ موقف واضح إتجاه الثورة التونسية عند بدايتها، وإن إنتهت بتأيدها بعد رحيل الرئيس التونسي "زين العابدين بن على" إتخذ بعض الدول الأوروبية مواقف أكثر حزما منذ بداية الأحداث ألمانيا، إسبانيا وفيما يتعلق بمصر، البحرين ،الأردن والمغرب كان الموقف الأوروبي يحث على ضرورة التوصل إلى حل يتفق عليه أبناء هذه الدول بعيدا عن اللجوء إلى العنف، في حين جاء الموقف من الثورة الليبية أكثر شدة، وتراوح مابين الدعوة إلى التدخل العسكري المباشر إلى فرض حظر جوي إلى التدخل لإجلاء رعايا الدول الأوروبية وصولا إلى تقديم الإغاثة الإنسانية، مع فرض عقوبات دولية على القيادة الليبية لإستخدامها العنف المفرط تجاه مواطنيها مع الإهتمام بتأمين حقول النفط الليبي ومصافيه، ويرجع ذلك إلى الأهمية المرتفعة للإمدادت النفطية الليبية للدول الأوروبية وذلك قبل صدور مجلس الأمن قرار رقم 1973 القاضي بفرض حظر جوي على الأراضي الليبية حماية للمدنيين، الذي شاركت فيه قوى عسكرية تابعة للدول الأوروبية وبخاصة فرنسا بريطانيا في تطبيقه (محمود، مرجع سابق، ص44).

وإذا نظرنا إلى أولويات السياسة الخارجية في المنطقة العربية نلحظ إرتباط الإتحاد الأوروبي بمبدأ ضمان إسرائيل كأول ترتيب ضمن سياستها الخارجية، وقد شهدت العلاقات الأوروبية الإسرائيلية تطورا ملحوظا بدأ بإتفاقيات الشراكة في نوفمبر عام 1995، والتي شكلت منطلقا لكلا الطرفين لتشجيع إندماج إقتصاد إسرائيل ضمن إقتصاد الإتحاد الأوروبي، وقد ذهبت إسرائيل إلى أبعد من ذلك حيث طلبت

الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي لتصبح عضوا فيه، وذلك بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، بينما شكلت ملفات الطاقة والهجرة والإرهاب مسائل بعد أمن إسرائيل في الأجندة الأوروبية وذلك نتيجة للعلاقات المدارة من الطرف الأوروبي على حساب الطرف العربي ضمن مجموع الإتفاقيات الأمنية والتفاهمات السرية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي مقابل تمتع هذه الأنظمة بالحماية الغربية (أيوب، 2011).

ومع إنطلاق ثورات الربيع العربي مع الشرارة الأولى بتونس سارعت السياسة الأوروبية الخارجية لتغير أولوياتها إتجاه المنطقة العربية، إذ سرعان ما إحتلت ملفات الهجرة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء سلم أولويات الإتحاد عقب ثورة كل من (تونس، مصر، ليبيا)، وقد قاد الرئيس الفرنسي والإيطالي سياسة الإتحاد خلال الأيام الأولى من الإنتفاضات العربية في شمال إفريقيا والتي كانت داعمة ومتعاطفة مع الأنظمة العربية القائمة في تلك البلدان وذلك من أجل إستمرار ضمان مصالحها الخاصة، أيضا تأكيد على دول الجنوب بأهمية إستمرار إمدادات الطاقة للدول الأوروبية (أيوب، المرجع نفسه).

كل هذا التغيير والإزدواجية في المواقف نابع من مصلحة الإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية خاصة، فالإتحاد الأوروبي يكيف سياسته وفق معطيات والأحداث الإقليمية والعالمية المهم أن تصب في مصلحته.

- **المواقف الأوروبية فرص لتحقيق الطموحات.**

لم تفجر الثورات والإحتجاجات صراعات داخلية بين فئات وطبقات إجتماعية فقط، وإنما شرعت المنطقة أيضا لصراع مصالح دولية وإقليمية متضاربة بشكل جعل هذا الربيع المنتظر يجر نفسه أمام ألغام هي الأخرى مرتبطة هذه المرة بعلاقات دول المنطقة مع القوى الدولية العظمى ذات المصالح الكبرى فيها، وأيضا مع جوارها الإقليمي صاحب العلاقات غير مستقرة معها، الأمر الذي يثبت دعم أن التغيير صعب ومكلف وأن طريقه مليئة بالألغام والعبوات الناسفة (زاوي، مرجع سابق، ص21).

إن عفوية الحراك الشعبي وتلقائية الربيع العربي الذي كانت العوامل الداخلية سببا رئيسيا في إنفجاره ليس ببعيد عن تداخل العوامل الخارجية الدولية والإقليمية ولو بشكل غير مباشر وتراكمي في الكثير من الحالات خصوصا وأن الثورات في العصر الراهن وإن كانت تعبيرا عن تطورات داخلية، فهي تحدث تغيرات في محيطها لايمكن للقوى الكبرى وللدول الأخرى المجاورة تجاهلها لأنها تمس مصالحها بشكل أو

بآخر، ففي زمن العولمة والفورة المعلوماتية وترابط المصالح والمصائر بين الدول والشعوب، من البديهي أن يثير أي حادث سياسي إهتمام المجتمع الدولى ممثلا بالمؤسسات الدولية والقوى العظمى إضافة للقوى الإقليمية المجاورة لمكان الحادث، فكيف والحادث الذي هز المنطقة العربية هو ثورات وإحتجاجات مسترسلة لاأحد يستطيع قياس إشعاعها أو تنبأ بالمدى الذي ستصل إليه.

يمكن إجمال تلك التأثيرات الخارجية في السلوك الدولى المرتكز على أساس الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا الدولية وخاصة العربية، والتفاوت الصارح في مستويات التنمية بين الشمال وجنوب المتوسط، والفشل في تسوية الصراعات الدولية والإقليمية المزمنة والمتفاقمة يوما بعد يوم كالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية (زاوي، مرجع سابق، ص119).

يشكل جنوب المتوسط تحديا حضاريا وبشريا للإتحاد الأوروبي لما له من أهمية يشاركها على حوض المتوسط الذي ينظر إليه تارة كجسر واصل بين عالمين أو بين حضارتين، ويحتضن أهم الممرات الحيوية للتجارة العالمية والإستراتيجيات العسكرية والأمنية، ويزودها بأهم إحتياجاتها من الطاقة والمعدات الضرورية لنمو صناعاتها وإستمرار إقتصادها، ومن جهة أخرى ينظر إليها كمصر تهديد وخطر على أمن ومصالح الدول الأوروبية.

لم تستطع أجهزت الإستخبارات الأوروبية التنبأ لما سوف يحدث في البلدان العربية التي تناولها الربيع العربي بإحتجاجاته وثوراته، وقد بدى ذلك واضحا في التردد والتحفظ والإرتباك الذي ميز مواقف الإتحاد الأوروبي كمنظومة، كما ميز مواقف العواصم الفاعلة والمؤثرة فيه، وخاصة تلك الأكثر تدخلا وتشابكا على كافة المستويات مع الدول العربية، حيث لم تستقر إلا بعد صدمة أنها ليست أمام عملية تغيير عادية وإنما أمام موجة عاتية وإزاء ظاهرة عامة متغيرة ومسترسلة في زمن تضعها أمام ضرورة الإختيار في آخر المطاف بين الإستمرار في نهجها المعتاد في دعم أنظمة حليفة لها تآكلت شرعيتها لم تعد تحظى إلا بالحد الأدنى من القبول الشعبي، وبين ترك تلك الأنظمة تواجه مصيرها، فيما تتفرغ هي بأجهزتها كافة لتتبع الظاهرة ورسم سياسات جديدة على ضوءها، أملا في كسب الشعوب الثائرة (زاوي، المرجع نفسه، ص262).

فالثورات والإحتجاجات العربية أظهرت أن المواقف الأوروبية المرتبكة منها يتنازعها توجهان أساسيان يرمي الأول منهما إلى نشر المبادئ الأوروبية المعيارية المتمثلة في السلام والحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بغية توسيع قاعدة القيم المشتركة بين أوروبا والعالم العربي، فيما يذهب التوجه الثاني إلى حماية أمن القارة العجوز ورفاهية شعوبها الذين يترجمان في إتخاذ إجراءات أمنية للحد من الهجرة غير شرعية ومحاربة الإرهاب، وكل أشكال الجريمة المنظمة وضمان مصالح إقتصادية تمثل تأمين تدفق الطاقة وتحرير التجارة والإستثمار وتوفير بيئة ملائمة لهما.

بعد أن تجاوزت أوروبا مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية هواجس الخوف من أن يكون هذا الربيع العربي من النوع الراديكالي المعادي للغرب، حزمت أمرها وعبرت عن إنتصارها لإرادة الشعوب ورغبتها في التغيير متخلية فيما يبدو عن حالة الإنفصام التي كانت تعيشها في تفاعلها مع جوارها العربي بين واقعها في بلدانها كدول ديمقراطية وبين واقع مستعمراتها السابقة كمجرد مجال إمبراطوري لايهمها كثيرا أن كانت الحقوق والحريات مصانة فيه أم لا، ولهذا ماكان لها أن تقف متفرجة على مايجري حولها وهي الأكثر تأثرا به بحكم العلاقات التاريخية ومصالحها السياسية والإستراتيجية والإقتصادية والتجارية.

بهذه الخلفية حسمت الدول الأوروبية موقفها من أهمية التدخل العسكري عبر حلف الشمال الأطلسي في ليبيا، وهو التدخل الذي كان ناجعا في شكل كتائب العقيد القذافي وفتح الطريق سريعا إلى إسقاط نظامه وعلى أساسها إنطلقت الإتصالات الثنائية والجماعية مع الدول التي تغيرت أنظمتها أو قامت بتطويرها معبرة رغم ظروفها الإقتصادية الصعبة وتأثرها بالأزمة المالية العالمية عن الإستعداد لدعم التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مقترحة شراكة طويلة الأمد ومتعددة الجوانب لإعتقادها أن البعد الإقتصادي هو عصب الحياة الفعلي للثورات والإحتجاجات وأن توفير الإعتمادات الضرورية للمعونات يضمن نجاح الثورات وبلوغ غاياتها.

إن الخبرة الدبلوماسية الطويلة والعميقة للدول الأوروبية مع شعوب المنطقة التي تعتبرها القارة العجوز جوهرية لإستقرارها وأمنها أكدت لها أن الإضراب الذي إندلع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليس سحابة صيف، بل أن مجرياته ستمتد لعقود خاصة وأن الأمر يتعلق بمنطقة تتحول فيها التحالفات وتبدل فيها العداوات بسرعة كبيرة ومن المصلحة الدول أوروبا دعم مايجري في المنطقة لأن فشل الإنتقال السلمي للسلطة وتداولها في دول الثورات والإحتجاجات سيرتد مشاكل إجتماعية وأمنية عويصة على

أوروبا نفسها في الوقت الذي سيمثل نجاحا عظيما للنظم الدكتاتورية التي مازالت قائمة في المنطقة وعازمة على مقاومة للتغيير وإلحاق هزيمة كبرى بالديمقراطية (زاوي، المرجع نفسه، ص263).

لكن هناك تساؤل حول مدى توفر الإتحاد الأوروبي في الوقت الراهن على الإمكانات الضرورية المالية والدبلوماسية للتأثير فيما أسمته في وثائقها الرسمية "موجات الغضب الشعبي"، التي فرضت تغيرات جوهرية في إستراتيجياتها، ولاشك في أن هذا التجاذب داخل المواقف الأوروبية يدفع في إتجاه تلغيم الساحات المعنية بشكل يدعم أوروبا وأجهزتها دائما في صورة الأحداث والتطورات سعيا إلى تبديد مخاوفها من جهة ولخدمة مصالحها، وتنفيذ إستراتجيتها من جهة أخرى، ومنح دوليا الوقت الكافي للتوفيق بين رؤاها على وجه الأمثل وبما يحقق الغايات المرجوة وعلى أساس الموارد المتاحة (زاوي، المرجع نفسه، ص264).

2.3.3. مواقف الإتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض لأحداث الربيع العربي في المنطقة المغاربية.

كان لبدايات الثورات العربية اللأثر البالغ في طبيعة مواقف الدول الأوروبية بشكل عام حيث ميزها الإرتباك والإزدواجية اتجاه الأحداث العربية التي فاجئت العالم ككل، حيث وجدت هذه الدول نفسها أمام معظلة حقيقية تتعلق بالمواقف والقرارات التي تتخذ اتجاهين مختلفين وهي إما أن تدعم الأنظمة الحاكمة والحفاظ على الوضع القائم من حيث المصالح والسياسات والمخيف في الأمر بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي هو في حال إسقاط هذه الأنظمة وإنتصار الثورات حتما سوف يؤثر سلبا على مصالحها بالمنطقة، أم أنها تتخذ الخيار الآخر وهو دعم الحركات والثورات العربية وتتحمل الأضرار في حال فشل هذه الحركات في تحقيق أهدافها وتغيير النظام، من هنا كانت المواقف الأوروبية متخبطة، وقد بنى الموقف الأوروبي على أساس إعتقاد راسخ بأن لكل دولة تقاليدها السياسية ونظمها وقوتها الإقتصادية، ومن ثم فكل دولة تختلف عن الأخرى (عويضة، مرجع سابق، ص189).

- **موقف بعض الدول الأوروبية من ثورات الربيع العربي.**

الموقف البريطاني: دعا برناند لويس (برناند لويس مستشرق ومؤرخ بريطاني مواليد عام 1916 بلندن، لأسرة يهودية أشكانزية ذات ميول صهيونية شديدة التعصب، وضع أول مخطط لتقسيم الشرق الأوسط مع خرائط بالدويلات الجديدة المفترضة اعدها عام 1980، وذلك بعد تكليفه من وزارة الدفاع الأمريكة بدفع من زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمس كارتر)، الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإقتداء بالتجربة البريطانية في التعاطي مع التغيير البنيوي للدول والشعوب العربية في الشرق الأوسط مبينا" أن الحل السليم للتعامل مع العرب هو إعادة إحتلالهم وإستعمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية، وتطبيقاتها الإجتماعية، وأنه من الضروري تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى عشائر وطوائف ومذاهب" (مروة، بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من "الربيع العربي"، مرجع سابق، ص500).

تعامل البريطانيون من سياسين ومفكرين ومؤرخين وإعلامين مع الربيع العربي على نحو مغاير، حيث صرح رئيس الحكومة البريطانية"(ديفيد كاميرون) في أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 سبتمبر 2011 بعد تسلم السلطة من نفس العام،" إن على المجتمع الدولى أن يغتنم الفرصة

العظيمة، لنشر الديمقراطية التي يمثلها ربيع الثورات العربية وإن هذا الربيع أتاح الفرصة... وأدعو الأمم المتحدة للوقوف إلى جانب الشعوب العربية ضد المستبدين بها" (مروة، المرجع نفسه، ص501) من خلال هذا التصريح نفهم أن بريطانيا الممثلة برئيس حكومتها أنه دعا لدعم الشعوب العربية لإسقاط أنظمة الإستبداد والظلم، لكن الرؤية البريطانية المؤيدة تمحورت حول منطلقات الثورات والإحتجاجات لا الإنعكاسات والمنعرجات الخطيرة لهذه الثورات، والدليل أنه بعد مرور ثلاث سنوات من" الربيع العربي" دعت بريطانيا إلى مكافحة الإرهاب الذي تسببت به فوضى الثورات العربية.

أيضا نجد رأيَ مدير عام المعهد البريطاني للدراسات الإستراتيجية (جون تشيمان) حول ثورات الربيع العربي أنها لم تنضج بعد، وأن الأحداث الواعدة بثمار الديمقراطية تظل أسيرة الخوف من أن تفلح الطوائف والعرقيات والمؤسسات العسكرية في تحويل مسار التمرد لمصلحتها (مروة، المرجع نفسه، ص 501).

الموقف الألماني: تطرقت معظم الصحف الألمانية إلى أن " الربيع العربي" قد تحول إلى "خريف عربي" بفعل التداعيات وتحولات داخلية والتأثيرات خارجية، فأصبح" شتاء" بالنسبة لهم يهدد أمن دول أوروبا وإستقرارها، فبعد سقوط بعض الأنظمة العربية خرجت الثورة عن السيطرة وتحولت الحركات الشعبية والثورات في معظم بلدان" الربيع العربي" إلى حروب أهلية ونزاعات سياسية وتفاقم غير مسبوق لممارسات العنف (عطوي، بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من "الربيع العربي"مرجع سابق، ص529).

منذ بداية الإنتفاضات الشعبية والثورية في تونس مع نهاية عام 2010، بدأت الصحف ووسائل الإعلام في ألمانيا، فضلا عن مراكز البحث والدراسات والقنوات التلفزيونية والإذاعية ومواقع الإنترنيت، بتغطية واسعة لهذه الثورات في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، البحرين، ولقد خصص بعض الدوريات موضوعات تتضمن تسلسلا زمنيا للأحداث في البلدان التى شهدت الأحداث، كما أصدرت مجموعة كبيرة من الكتب خلال السنوات الثلاث، فلقد تركت أحداث "الربيع العربي" تداعيات خطيرة على أمن المنطقة والعالم، إذ أن مؤتمر الأمن في ميونيخ الذي يعقد سنويا في عاصمة ولاية بافاريا الجنوبية ركز في دورته للعام 2011 على جملة أمور تتعلق بالربيع العربي والأمن العالمي، كما أسهم في وضع وجهة نظر للعالم العربي الجديد (عطوي، المرجع نفسه، ص529).

العالم العربي بالنسبة لألمانيا هو منطقة خصبة إقتصاديا وسياسيا، وكذلك إجتماعيا بحكم الهجرة العربية الكبيرة نحو الدول الأوروبية بصفة عامة، والتداخل الذي حدث نتيجة إختلاط المهاجرين مع السكان الأصليين والذين يعتبرون المهاجرون قنابل موقوتة تهدد أمن وإستقرار بلادهم، لذلك كانت برلين حريصة على نجاح" الربيع العربي"، وقامت من خلال مؤسساتها التابعة للأحزاب ومنظمات موازية في الدول العربية وخصوصا مناطق الحراك الشعبي وبؤر التوتر مساعدات والتي تمحورت حول دورات تدريبية على ممارسة الديمقراطية وآليات تنفيذ المجتمع المدني فضلا عن مشروعات تنموية إقتصادية وإجتماعية وأخرى تتعلق بالتوعية التربوية والأسرية والمساواة بين البشر والثقافة الجندرية (عطوي، المرجع نفسه، ص542).

إذن تباينت مواقف دول الإتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي بتباين أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، وبينما يأتي الملف الأمني على قمة أولويات فرنسا وبريطانيا في المنطقة العربية، تتصدر قضية الهجرة أولويات إسبانيا وإيطاليا، بينما يحتل التحول الديمقراطي الحيز الأكبر من إهتمام دول كالسويد وهولندا.

- **مواقف الإتحاد الأوروبي من ثورات المنطقة المغاربية.**

أولا: موقف الإتحاد الأوروبي من ثورة تونس 2011:

منذ 14 جانفي 2011 بدأت تونس فصلا جديد في تاريخها الحديث، تميزت بالسلمية من أجل الحرية والكرامة وكان الشعب التونسي ممثلا لها، وضعت هذه الثورة الأساس لتحول ديمقراطي حقيقي، وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حيث شكل التحول الديمقراطي في تونس مجالا جيدا لبناء علاقاته مع الإتحاد الذي يدعم عملية الإنتقال في تونس، فدعم الإنتقال في تونس يشكل في الواقع فرصة تاريخية للإتحاد للرد بشكل جوهري وفعال للتحديات التي تواجه تونس ضمن الربيع العربي، وذلك تماشيا مع إعادة توجيه سياسة الجوار بعد 2011، وتريد تونس الوصول إلى مستوى جديد من التكامل مع الإتحاد الأوروبي وأخذ البعد الإنساني في الحسبان في هذه العلاقة أمر ضروري، وقد تم تأسيس خطة عمل مشترك لفترة (2012-2016) هي إطار عمل لتعزيز العلاقات بين الطرفين، وتقوم الشراكة بين الإتحاد وتونس على العناصر التالية: (Relation Tunisie- Union Europeénne,p6)

أ- التعاون السياسي المكثف: الأطراف تطمع إلى إعطاء دفعة قوية جديدة للحوار السياسي والتعاون، التعاون البرلماني، الديمقراطية، سيادة القانون، تعزيز التعاون مع مجلس أوروبا والمنظمات الدولية ، التعاون في حماية الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة لتحقيق الأمن.

ب-تكامل إقتصادي وإجتماعي: لبناء مساحة إقتصادية مشتركة وإجتماعية بشرية، يأخذ في الإعتبار التحديات التي ستواجهها تونس في هذه المرحلة من التحول الديمقراطي، وبما في ذلك إحياء الإقتصاد وضرورات التضامن والتنمية المستدامة، وتم إبرام إتفاقية التجارة الحرة الشاملة (CAFTA) بين تونس والإتحاد الأوروبي.

شراكة التقارب بين الشعوب: لايمكن إهمال النظر في تعزيز الروابط بين الشعوب من خلال التقارب والتعاون المباشر بين الأفراد والمنظمات ضمن شراكة مميزة والتعاون والتبادلات في مجال التعليم والتدريب المهني والعمالة والصحة والثقافة والشباب، أيضا الحوار شمل مجالات الهجرة والتنقل لتأسيس التعاون في مجال حركة الأشخاص من خلال إدارة العملية ومحاولة مكافحة ظاهرة الهجرة غير شرعية كظاهرة خطيرة تهدد أمن الدول، ويعتمد الإتحاد الأوروبي وتونس جملة من المبادئ لضمان تحقيق أهداف علاقتهما: (Relation Tunisie- Union Europeénne , Op.cit)

- الإلتزام المحدد والدقيق لمدة 5 سنوات والتركيز على القطاعات ذات الأولوية للتصدي للتحديات الإنتقال الديمقراطي (تنمية شاملة، إحترام حقوق الإنسان، تعزيز الشراكات الصغيرة والمتوسطة، الحوار الموسع بين الثقافات).
- المشاركة في وكالات وبرامج الإتحاد الأوروبي، المساهمة في أكبر إندماج بين تونس والإتحاد هو مشاركة تونس في عدد من وكالات الإتحاد وبرامجها.
- المزيد من الدعم الفني والمالي متكيف مع أولويات تونس ومع التوجهات الجديدة لسياسة الجوار.

بالرغم من بدأ المظاهرات الشعبية في تونس في 17 ديسمبر 2010 إلا أن الإتحاد الأوروبي لم يصدر أي قرارات أو تصريحات رسمية إلا في 10 جانفي 2011، أدانت فيه **كاثرين آشتون** الممثل الأعلى للمفوضية الأوروبية و**ستيفان فول** مفوض سياسة الجوار الأوروبية، العنف وموت المدنيين وطالبا بالعفو الفوري على المدانين من صحفيين ومحاميين وغيرهم من المتظاهرين سلميا، كما شددا على أهمية دخول جيمع الأطراف في حوار لإيجاد حلول للمشاكل التي يطرحها المتظاهرون، لكن لم يشير إلى إعادة النظر في الشراكة القائمة مع النظام التونسي، أو وقف المفاوضات الخاصة بـ" الوضع

المتقدم" إلا أنهما أشارا إلى أن هذه المفاوضات تتطلب إلتزام مختلف الأطراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (European Union ,2011,/https://www.consilium.europa.eu).

وفي نفس البيان لكاثرين آشون وستيفان فول صرحا:" في هذه اللحظة الحرجة نعيد تأكيد على تضامن الإتحاد الأوروبي مع تونس وشعبها ونحن ندين القمع والعنف ضد المظاهرات ونكرر تعاطفنا مع العائلات وأصدقائهم الضحايا، سندعم تونس في تحقيق الديمقراطية، وندعو إلى تشكيل حكومة وطنية جديدة تضمن ديمقراطية سلمية الإنتقال..... وتحضير إنتخابات وتدعيم مؤسسات التحول الديمقراطي".

بعد أسابيع من هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي، بدأ الإتحاد الأوروبي في إظهار بعض مؤشرات الدعم منها، زيارة بعثة من كبار مسؤولين هيئة العمل الخارجي الأوروبي إلى تونس في 26 جانفي، وزيارة الممثل الأعلى كاثرين آشون في 14 فيفري التي وعدت فيها بمعونات إضافية تبلغ 17 مليون يورو من أجل التحول وإعتبرت تونس هذه المبالغ ضئيلة للغاية، ماصرح به وزير الصناعة التونسي (كارس، مرجع سابق، ص54).

لكن هناك تباين في مواقف الدول الإتحاد الأوروبي اتجاه القضية التونسية، فهناك من ساند نظام زين العابدين حيث عرضت فرنسا ممثلة بوزير خارجيتها **ميشال آليوت ماري** المساعدة للرئيس زين العابدين على إعادة النظام قبل أيام من الإطاحة به، وعرضت الوزيرة المتحدثة بإسم فرنسا مشاركة قوات الأمن الفرنسية المعترف بها عالميا للمساعدة للسيطرة على الإنتفاضة (the guardian,2011 https://www.theguardian.com)، ووافقت الحكومة الفرنسية على إرسال غاز مسيل الدموع إلى تونس في 12 جانفي 2011، أي قبل هروب بن على زين العابدين الرئيس التونسي المخلوع، بيومين حيث أقر رئيس الوزراء **فرانسو فيليون** في رسالة بعث بها إلى البرلمان أن تصريح تصدير الغاز المسيل للدموع كانت قد منحت في 12 جانفي 2011، لكن قرار **أليوت ماري** لم يكن محبوب من طرف البرلمان الفرنسي (Briam love 1/01/2011, /www.reuters.com).

يعود الموقف الفرنسي إلى خصوصية العلاقات الفرنسية التونسية منذ الإستقلال وخاصة بعد إستيلاء زين العابدين بن على على الحكم عام 1987 حيث نظرت إليه فرنسا بإعتباره حائط صد ضد

الإسلاميين، وبالرغم من سلطويته وقمعه، أشادت به فرنسا خاصة في المجال الإقتصادي دون الحديث عن حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال صرح الرئيس الفرنسي الأسبق **جاك شيراك** في زيارته إلى تونس عام 2003 أن أول حق للإنسان هو حصول على الطعام وبالتالي تعتبر تونس أكثر تقدما بين بلدان المنطقة (كارس، مرجع سابق، ص55).

تبرز العلاقة بين تونس وفرنسا في مجالات عديدة على سبيل المثال تعد تونس أكثر الدول التي تحصل على دعم من فرنسا بالإضافة إلى التعاون في مجالات الثقافية، الإقتصادية، وتم تدعيم هذه العلاقات أكثر تحت حكم الرئيس الفرنسي السابق **نيكولا ساركوزي** حيث زار تونس في جويلية 2007 وأفريل 2008، ثم رئيس الوزراء في أفريل 2009 لتدعيم العلاقات الثقافية والتجارية والإستثمار والمعونات وغيرها من القضايا (كارس، المرجع نفسه، ص56).

قد أظهرت الأزمة التونسية خلافات بين الدول الأعضاء وقوضت التضامن الأوروبي عقب نزوح مايقارب من 20 ألف مهاجر ولاجئ تونسي إلى جزيرة لامبدوزا الإيطالية التي يقطنها حوالة 5 آلاف إيطالي، هذا النزوح دفع بإيطاليا مع عدد من الدول جنوب المتوسط أهمها مالطا قبرص واليونان في مؤتمر وزراء الخارجية والعدالة الأوروبين المنعقد في بروكسل في 24 و25 فيفري 2011 المشاركة في تحمل عبء هؤلاء المهاجرين التونسيين، لم يستجب الإتحاد بصورة إيجابية نتيجة رفض عدد من الدول الأعضاء على رأسها ألمانيا، فرنسا، مما دفع الحكومة الإيطالية إلى إصدار تأشيرة شنغن للاجئين التونسيين حيث أصبح بمقدروهم التحرك والتنقل في منطقة شنغن فكانت الوجهة فرنسا طبعا، وهذا مرفوض بالنسبة لفرنسا فقامت بغلق القطارات على المحطة الحدودية في محاولة وقف المهاجرين من شمال إفريقيا من الدخول البلاد عبر إيطاليا وضغطت للتراجع عن الإتفاقية شنغن حول حرية التحرك (كارس، المرجع نفسه، ص57).

ثانيا: موقف الإتحادالأوروبي من الثورة في ليبيا.

أظهرت الأزمة الليبية ضعف دور الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في إدارة الأزمة في المنطقة المغاربية وليبيا بالتحديد، مما أضاع على الإتحاد الفرصة في لعب الدور الإستراتيجي في المنطقة،

ولتجاوز هذه الفجوة لابد من الإرادة السياسية لدى دول الأعضاء لإستخدام إمكانات الإبتكار المؤسسي للرد الفوري لأزمة ليبيا (Helwig, 2013).

كانت كل الظروف مواتية للتدخل في ليبيا تحت مظلة الإتحاد الأوروبي في إطار عملية السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، حيث تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرار 1973 عام 2011 بفرض حظر جوي على ليبيا والوقف الفوري للهجمات على السكان المدنيين وإتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمواقع المدنية في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ ضربات جوية، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم نيتها في تولي القيادة، فالأوضاع في ليبيا أكثر أهمية لبروكسل من واشنطن، رغم ذلك إنقسمت الدول الأوروبية حول التدخل العسكري في ليبيا في إجتماع قادتها في 11 مارس عام 2011 حيث، أيدت كل من فرنسا والمملكة المتحدة التدخل وهما الدولتان التي أعدتا مشروع قرار مجلس الأمن بفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا وحاولا إقناع الدول الأوروبية بأهمية التدخل، أمام رغبة فرنسا في إستعادة مكانتها في شمال إفريقيا(The European Council in 2011).

بدأت فرنسا وبريطانيا في البداية في التفكير في التدخل لأنهم شعرو بأن القاعدة الناشئة من" مسؤولية الحماية" تنطبق على حالة ليبيا ولأنهم يعتقدون أن التدفقات الضخمة من اللاجئين الفارين من حالة التوتر والعنف تشكل تهديدا لأمنهم الحدودي، يعتقد كلا البلدين أن التدخل العسكري يمكن أن يكون ناجحا بتكلفة منخفضة نسبيا وأنه إذ لم يتدخلو فلن يتم حل الأزمة الليبية، من خلال عملية جوية في إطار التحالف الدولي ومع غطاء شرعي بقرار من مجلس الأمن وموافقة جامعة الدول العربية (Davidson2013, pp 310-329,).

عارضت ألمانيا التدخل بل وإمتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 بفرض منطقة حظر طيران، فتعتمد على أمن الطاقة من روسيا، والأهم وفق **مسكيمون** Miskimmon هي الضغوط الإنتخابية على الحكومة الألمانية وعدم الرغبة في التدخل لإدارة أزمة لتحظى بالتأييد الشعبي، تضمن قرار ألمانيا بعدم دعم كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تم ضبط السياسة الخارجية الألمانية بين توسيع نفوذها ودورها في إدارة الأزمات وحفظ الحق في رفض المشاركة في العمليات التي لاتتناسب مع مصلحتها الوطنية ويمكن تفسير عدم تصويتها لصالح التدخل من خلال حساب التكلفة لأن الحكومة الألمانية تعرضت لضغوط من أزمة منطقة اليورو (Miskimmon2012,p p 392-410,).

تبنت إيطاليا ذات العلاقات القوية مع ليبيا فيما يتعلق بالطاقة والهجرة، موقف متحفظ في البداية، رأت إيطاليا أن التدخل العسكري سيظر بمصالحها، لكن عندما أصبح التدخل وشيكا مع الدعم الأمريكي وأصبحت قدرة القذافي على الهاوية، تغير موقف إيطاليا حيث أمنت علاقاتها مع قيادات المعارضة بإحترام الإتفاقيات القائمة، وإنضمت إلى فريق المؤيد للتدخل العسكري(Lambardi, 2011, www.tandfonline.com).

بينما عارضت مالطا التدخل العسكري خوفا من إحتمالية تدفق اللاجئين إليها، وقادت بولندا العديد من دول شرق أوروبا بإعلان أن الأزمة الليبية شأن داخلي، فتفضل هذه الدول أن يدعم الإتحاد الأوروبي جيرانهم المباشرين مثل أوكرانيا وجورجيا بدل من دول بعيدة عن مصالحهم (كارس، مرجع سابق، ص65). قام الإتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على النظام الليبي تنفيذا لقرارات مجلس الأمم المتحدة رقم(1970، 1973)، بل وقام بفرض عقوبات منفردة شملت حظر إرسال لليبيا بالإضافة إلى تجميد أصول الشركة الوطنية الليبية للنفط ونحو 26 شركة بترول متهمة بتمويل نظام القذافي وأشخاص مرتبطين بنظام القذافي ومؤسسات مالية هامة.

هناك تباين في تصريحات دول الأعضاء الإتحاد الأوروبي اتجاه القضية الليبية، ففي 20 فيفري أدان الإتحاد الأوروبي إستخدام العنف ضد المتظاهرين وسقوط ضحايا مدنيين وفي مجلس الأوروبي أعلن رؤساء الدول الأعضاء فقدان القذافي للشرعية وحثوه على التنحي، رحب مجلس الأوروبي بالمجلس الوطني الإنتقالي كمحاور رئيسي سياسي وليس الممثل الوحيد للشعب الليبي.

إستبقت فرنسا القرار وأعلنت منفردة قبل القمة الأوروبية أن المجلس الوطني الإنتقالي الممثل الوحيد للشعب الليبي، في محاولة للضغط على المجلس الأوروبي، وبعد عدة أسابيع في 4 أفريل إعترفت إيطاليا منفردة بالمجلس الإنتقالي بإعتباره المحاور الشرعي الوحيد في العلاقات الثنائية مع ليبيا (كارس، المرجع نفسه، ص66).

بعد شهر واحد من الثورة الليبية، كان المسؤولون الأوروبيون يناقشون مجال التعاون فيما يخص مسألة الهجرة والحدود مع نظام معمر القذافي في بروكسل، مشكل الهجرة الذي شكل تحديا أمنيا بالنسبة لأوروبا، لكن مع قيام الثورة وإسقاط النظام واجه الإتحاد الأوروبي صعوبات في التعامل مع الوضع

الجديد وهذا ما ألزمه لتحويل سياساته القديمة من أجل إظهار تضامن حقيقي مع تطلعات الشعب الليبي للديمقراطية (European foreign policy scorec and 2012, www.ecfr.eu/page) .

أثبت الشأن الليبي الواقع المتقطع وغياب التواصل والتنسيق بين دول الإتحاد الأوروبي في تطبيق سياسيته الخارجية وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة مصالح كل دولة في منطقة جنوب المتوسط وشمال إفريقيا، فإذا تحدثنا عن فرنسا وبريطانيا كدولتين تجمعهما المصالح في ليبيا حيث ضنمت لهما الكثير من النفوذ نجد لكل دولة إهتمام داخل الدولة الواحدة، فإيطاليا مهتمة بالغرب الليبي وهو المجال الذي تعبر منه النسب الأعلى من الهجرة غير شرعية عبر سواحل طرابلس، ولذلك فإنها تتواصل بشكل دائم مع المجلس الرئاسي والذي يسمح لإيطاليا بتواجد سفن حربية في المياه الإقليمية الليبية كي تتعامل مع المهاجرين غير شرعيين وهو ماأدى بالفعل إلى تقليل عدد المهاجرين غير شرعيين الذي وصولو إلى السواحل الإيطالية خلال العامين (2017– 2018)، إلى الجانب الأخر، الدوافع الفرنسية للعب دور في الأزمة الليبية تختلف كثيرا عن الدوافع الإيطالية، فرنسا في هذه المرحلة تسعي لتحقيق هدفين رئيسين من خلال ملف ليبيا، الأول هو ضمان نفوذ فرنسي في منطقة جنوب المتوسط وشمال إفريقيا والثاني، هو حماية المصالح الفرنسية المتعلقة بالإستثمار في اليورانيوم في النيجر ولذلك نلاحظ أن فرنسا مهتمة بالجنوب الليبي أكثر من أي فاعل دولى آخر(عقل ب، مرجع سابق،acpss.ahram.org.eg).

- **إنعكاس وتداعيات أحداث الربيع العربي على العلاقات البينية للإتحاد الأوروبي.**

وجدت فرنسا وإيطاليا صعوبة في التخلي عن حلفاءها السابقين ومصالحهم لذلك كانت أوروبا سيئة في الأسابيع الأولى من الثورات العربية، ومع سقوط النظام المصري قررت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وضع ثقليهما وراء مساندة التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي على الرغم من العقوبات التي فرضت على ليبيا، كما فشلت أوروبا في تخصيص موارد كافية لأحداث الفرق، فهناك من يشكك أن الثورات العربية من أولويات السياسة الخارجية الأوروبية عام 2011، إستخدمت أوروبا مجموعة من الأدوات بما في ذلك الدبلوماسية النشطة والمبعوثين الخاصين والعقوبات والعمل العسكري، وقامت بإعادة تشكيل ميزانية الإتحاد الأوروبي وقدمت قروضا من بنوك تنموية ومع التعهد بتقديم مساعدات، أيضا شجع الإتحاد الأوروبي مبادرات الإصلاح في كل من الجزائر والمغرب (European foreign policy scorec and 2012, Op.cit)

في ظل غياب رؤية إستراتيجية موحدة لدول الإتحاد الأوروبي ومحدودية تأثير دور الإتحاد في منطقة الشرق الأوسط بقي الإستقرار في دول ثورات الربيع العربي بالنسبة للدول الأوروبية هو ضبط حركة الهجرة غير شرعية، في ظل تحول السياسة الأوروبية من دون النظر لبقية القضايا والأزمات الأخرى في المنطقة (خضيرات، 2017، ص155)، ومن بين أهم النقاط التي تأثرت في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بأحداث ثورات الربيع العربي:

أولا: يعتبر أكبر تحدي للإتحاد الأوروبي هو صعوبة التوصل إلى سياسة خارجية أوروبية مشتركة كحلم سعى الإتحاد للوصول إليه، حيث إنتقدت أطراف أوروبية إستحواذ فرنسا وبريطانيا على القرار السياسي الخارجي الأوروبي بتدخلهما في ليبيا وبالتالي القضاء على محاولة إتخاذ موقف سياسي أوروبي، وترى تلك الأطراف أن الأزمة الليبية تحديدا أظهرت مدى الهوة بين المصالح والمواقف السياسية لدول الإتحاد التي لم تنجح في نقل التوافق من الأرضية الإقتصادية إلى الأرضية السياسية، كما أظهرت أن تحركات بعض الدول تندرج ضمن تصورات وطنية لا أوروبية. (بن عنتر ج، مرجع سابقstudies.aljazeera.net).

ثانيا: زيادة حدة التنافر بين الإتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الإتحاد الأوروبي الشرقي والجنوبي، حيث تتزعم ألمانيا ودول أوروبا الشرقية التوجه الشرقي للإتحاد الأوروبي لتوجيه إهتمامات الإتحاد للدول الشرقية، وتتزعم كل من (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) الإتجاه الجنوبي للإتحاد الأوروبي الذي يدفع بالإتحاد نحو الإهتمام بالجنوب المتوسطي، وقد كان هذا الإختلاف والتباين واضحا مع أحداث الربيع العربي 2011 حينما إقترحت الدول الداعمة لجنوب المتوسط تحويل الدعم المالي الموجه إلى الجهة الشرقية إلى جنوب المتوسط أي للدول التي عرفت ثورات وإنتفاضات مثل(تونس، مصر)، وهذا مالم تقبل دول أوروبية الداعمة للمنطقة الشرقية مثل (مولديفيا، جورجيا، بيلاروسيا..) فلم تتبن المفوضية الأوروبية مطلب الجنوبيين بل جددت الدعم المالي للمنطقة الشرقية، وإذا ربطنا هذا العامل بالتيارات الإسلامية في دول جنوب المتوسط نجد أن الدول الأوروبية تقر بأنه من غير المنطق توجيه غلاف مالي لدول ذات طبيعة حكم مرفوضة من قبل السياسة والقيم الأوربية (بن عنتر ج، المرجع نفسه).

ثالثا: الهجرة والتي تعتبر هاجس أمني بالنسبة للإتحاد الأوروبي، نجد الخلافات واضحة حول طريقة التصدي لملف الهجرة القادم من جنوب المتوسط، وذلك من خلال وجود صراع قانوني وسياسي بين المعسكرين الأول معسكر دول جنوب أوروبا وهي (إسبانيا ، ايطاليا ، اليونان ، قبرص ، مالطا) وهي

دول الواجهة والمستقبلة للهجرة غير شرعية مباشرة وتتحمل العبئ الأكبر في االتعامل مع القضية وتطالب بإعادة توزيع هذه الأعباء على باقي دول الإتحاد بإعتبارها مشكلة دولية لا داخلية، أما الإتجاه الثاني يتمثل في دول وسط أوروبا وشمالها وتشمل (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وبيقة الدول) تتعارض مع إتفاقية " **دبلن**"، وترى أن الهجرة قضية داخلية بالأساس وأنها تستقبل قدرا كبيرا من الهجرة غير الشرعية أيضا نجد السويد تشجع الهجرة من جهة أخرى.

ملخص الفصل الثالث

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تتمثل في جملة من السياسات المتضاربة والمتناقضة في بعض الأحيان فيما بينها إتجاه أحداث الربيع العربي في المنطقة المغاربية، فتارة مساندة للأنظمة الحاكمة والتي تربطها علاقات شراكة في المنطقة وتارة أخرى تساند قضية الشعب والإنتقال الديمقراطي، أيضا إختلاف توجهات دول الإتحاد فيما بينها فهناك من يساند التغيير السلمي والسلس لأنظمة الحكم، وهناك من يساند التدخل العسكري والضرب بيد من حديد والمثال التدخل الدولي في ليبيا وما أحدثه من جدل سياسي داخل البيت الأوروبي، أيضا إذا تحدثنا عن الأزمات الداخلية التي أثرت بشكل كبير في طبيعة سياسات الإتحاد إتجاه القضايا الجوارية وأهمها أحداث الربيع العربي وإنعكاساته السياسية، الإقتصادية والإجتماعية داخل وخارج حدود الوطن العربي، الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالبيت الأوروبي وبوحدته، حيث شكلت أزمة اليورو تصدعات عميقة في دول الإتحاد الأوروبي نظرا لإختلاف وجهات النظر خاصة مابين فرنسا وألمانيا الداعمة للوحدة والإتحاد وبين بريطانيا التي تفضل الإنسحاب من الإتحاد ولا تدعم كثيرا وحدته في عملية إصلاح الإتحاد الأوروبي، وهذا ماتجسد في طلب بريطانيا عن طريق الإستفتاء الإنفصال عن الإتحاد الأوروبي نهائيا، إضافة إلى التحديات والتهديدات الأمنية التي تبلورت مع أحداث الربيع العربي في المنطقة المتوسطية والتي تراها أوروبا تهديدا أمنيا يهدد أمنها وإستقرارها، كل هذا وذاك ساهم في بلورت طبيعة السياسة الأوروبية التي تمحورت بالدرجة الأولى حول تحقيق الأمن والإستقرار وضمان البقاء على إمدادات الطاقة القادمة من جنوب المتوسط في ظل غياب رؤية إستراتيجة أوروبية موحدة، وهذا ناتج عن تغليب الطبيعة البراغماتية الإستراتيجية (الطاقة، الأمن، الإقتصاد) على الأخلاق (الديمقراطية وحقوق الإنسان) في التعامل مع إنعكاسات أحداث الربيع العربي في المنطقة المتوسطية.

الفصل الرابع

سوف نحاول التطرق من خلال هذا الفصل والذى يتمحور حول أهم السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي والتى جاءت مابعد الأحداث والتحولات الجيوسياسية في منطقة المغرب العربي بعد 2011، تراوحت مابين المنطلقات الأمنية المصلحية للإتحاد الأوروبي ومابين المبادئ الأخلاقية التى فرضها الواقع المغاربي والتي تتمثل في دعم التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، وجد الإتحاد الأوروبي نفسه أمام أحداث عالمية مصدرها الشعب الذى أراد التغيير والحرية والكرامة في منطقة المغرب العربي على غرار المنطقة العربية ككل، وبحكم التواجد الأوروبي بالمنطقة نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وجد نفسه أمام مراجعة لسياسته محاولة التكيف مع الأحداث السياسية التى غيرت مبادئ كثيرة وأنتجت معطيات جديدة وجب التأقلم معها للحفاظ على المصالح الأوروبية بالمنطقة في ظل التنافس الدولى والإقليمي.

قامت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية على جملة من الآليات اتجاه دول المغرب العربي كسياسة الحوافز "المزيد مقابل المزيد"، القائمة على أساس المشروطية التى قدمها الإتحاد مقابل إقامة إصلاحات جذرية في الأنظمة السياسية والتحول نحو الديمقراطية لدول المغرب العربي، تراوحت هذه الآليات بين الثابت والمتغير وهذا ماسوف نتطرق إليه بالتفصيل ضمن هذا الفصل.

1.4. الثابت والمتغير في السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي بعد 2011 إتجاه المنطقة المغاربية.

دأبت الفواعل الأوروأطلسية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي في حواراتها الأمنية مع الدول المتوسطية والتي كلها عربية ماعدا إسرائيل، على تغليب الإعتبارات الإستراتيجية والمتمثلة في الأمن، الإستقرار والمصالح الإقتصادية، على الإعتبارات الأخلاقية والمتمثلة في إحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، ومع إنطلاق الإنتفاضات الشعبية في الدول العربية والتي إعتبرت حدث مهم في العالم العربي المعاصر وأمام المشهد العربي المتغير لم يعد ممكنا التمسك بالتفضيلات نفسها والقائمة على تغليب الإعتبارات الإستراتيجية على القيمية، لأن ذلك يعني إجهاض لعملية التحول الديمقراطي وهذه المسؤولية لاتبدو الفواعل الأوروأطلسية مستعدة لتحملها حتى وإن كانت من الممكن التشكيك في نواياها السياسية، ذلك أن الديمقراطية العربية تأتي أيضا بقوى غير مرغوب فيها غربيا(بن عنتر خ، 2012، studies.aljazeera.net، ص3).

فرضت مآلات الثورات العربية على النظام الدولي إعادة النظر في حساباته والتعامل بجدية أكثر مع نتائج وتداعيات الثورات العربية، وبدأ يرى بوجوب التواجد ضمن هذه الأحداث ومحاولة مواكبة سياسته لما تتطلبه التشكيلات الجديدة لأن غير ذلك سوف يمس بمصالحه في المنطقة بالدرجة الأولى، ولذلك فقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حوارات مكثفة مع حكومات وأفراد ومع قوى سياسية وفكرية عربية في مختلف الدول التي مستها خاصة موجة الربيع العربي، وحتى الدول التي لم تشهد هذه الموجة، إذ تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الدول العربية لحماية الأنظمة القائمة، بالطلب وحتى بالقوة والضغط لإجراء إصلاحية تمنع حدوث أحداث ومظاهرات كبقية الدول العربية (الحمد، مرجع سابق، ص11).

هذا السياق العربي إستدعى من جديد وبقوة كامل أبعاد سياسة الإتحاد الأوروبي في المتوسط بداية بالشراكة الأوروبية المتوسطية "إعلان برشلونة" لعام 1995، مرورا بسياسة الجوار الأوروبية لعام 2004 أخيرا الإتحاد من أجل المتوسط لعام 2008، يفرض هذا الحدث العربي حدوث تغيير في سياسة الإتحاد، الأوروبي تجاه دول المتوسط خاصة فيما تعلق بسياسات دعم الديمقراطية والحكم الرشيد، فمع بداية عام 2011 ظهرت ملامح هذا التغيير في تصريحات مسؤولي الإتحاد الأوروبي عن أهمية مراجعة السياسة المتوسطية للإتحاد من حيث الأولويات والسياسات في ظل الواقع الجديد على الساحة العربية، وقد أصدرت المفوضية الأوروبية وهيئة العمل الخارجي الأوروبي European external action service

EEAS خطة قصيرة الأجل للتعامل مع الواقع العربي الجديد في مارس 2011 بعنوان" الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع جنوب المتوسط"(كارس، مرجع سابق، ص6).

إعتبرت المؤسسات العالمية والإقليمية أن الربيع العربي هو فرصة جيدة بعد أن كانت مساندة للأنظمة القائمة سابقا، حيث أن الربيع العربي حمل معه المبادرات الفردية والحريات وهذا مايجعل الجو ملائم لتوسيع وتعميق الإصلاحات والخيارات الليبرالية وتقريب التوجهات السياسية مع الإقتصادية التي ينادي بها العالم الغربي خاصة، وفي هذا الإطار جاءت مبادرة الإتحاد الأوروبي المنادية بإبرام (إتفاق تبادل شامل ومعمق CE 2013) والإقتراح المتعلق بإتفاقيات تجارة حرة وعميقة وشاملة مع دول جنوب المتوسط ليست بجديدة وبالتالي ليست معممة لخدمة التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجه هذه الدول حاليا، فلقد تقدمت المفوضية الأوروبية بهذا الطرح في وثيقة بعنوان" سياسة الجوار الأوروبية سلسلة من إتفاقيات التجارة الحرة العميقة من أجل منطقة جوار إقتصادي خلال عام 2007". (البدوي، 2017، cihrs.org، ص63).

مع إنتصار الحركة الإسلامية في إنتخابات 2011 بتونس وحرص هذه الحركة على كسب ود ودعم القوى الغربية والمؤسسات المالية العالمية وإستعدادها لقبول المشاريع المعروضة قام الإتحاد الأوروبي عام 2013 بإستغلال الظروف الجديدة وأعاد طرح مشروعه مع الحرص على التعجيل بالإنتخابات التشريعية والرئاسية لإنتصاب سلطة قادرة يمكن التفاوض معها للقيام بالإصلاحات الضرورية وإبرام إتفاقيات جديدة تسرع بنسق تحرير الإقتصاد وإسداء أكثر شمولية وعمق للإصلاحات الليبرالية (البدوي، المرجع نفسه، cihrs.org، ص63).

1.1.4. التوتر بين الإعتبارات الإستراتيجية والأخلاقية.

فرضت ثورات الربيع العربي على الإتحاد الأوروبي مراجعة في سياسته اتجاه المنطقة المغاربية، حيث كشفت القناع عن القناعات الأوروبية الحقيقية من التحول الديمقراطي في البلدان العربية التي عرفت إنتفاضات، أوروبا الآن بين خيارين إما مواصلة سياستها التقليدية القائمة على تغليب الإعتبارات الإستراتيجية على الأخلاقية ورفض نتائج الإنتخابات الديمقراطية إن كانت في صالح لاترغب فيه أوروبا وعدم الإعتراف بها، وإما أن تعترف بهذه النتائج وبالأمر الواقع وبالتالي تقبل بالتعامل والتعاون مع هذه القوى الجديدة التي وصلت إلى الحكم ديمقراطيا، وهناك مفارقة في الرؤية الأوروبية للعالم العربي الإسلامي فهي ترغب في إقامة نظام ديمقراطي على النمط الأوروبي بعيدا عن دور الدين في الحكم هذا من جهة ومن جهة أخرى إستمرار إعتبار العالم العربي الإسلامي كطرف آخر يختلف عن أوروبا حضاريا، إستراتيجيا، ولايمكن أن يكون أوروبا لأنه إسلامي ببساطة (بن عنتر، studies.aljazeera.net ، مرجع سابق، ص5).

مع بداية 2011 كانت موجة غير مسبوقة من التعبئة الشعبية تنتشر في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى سقوط ثلاث دكتاتوريات (مصر، تونس، ليبيا)، وإنتفاضات أدت إلى إعطاء دستور جديد كالمغرب، حيث فتحت هذه الإنتفاضات العربية فرص للإتحاد الأوروبي لتطوير علاقاته مع دول جنوب المتوسط، وبالفعل رد الإتحاد على الصحوة العربية قبل إقتراح إستراتيجية متجددة للجنوب المتمثلة في:(شراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك مع جنوب المتوسط في 8 مارس 2011، و"إستجابة جديدة لتغيير حيَ" في 25 ماي 2011) (Cristina Paciello ,2013, .)

أثناء الأزمة التي إجتاحت الدول العربية إستمر صوت الإتحاد الأوروبي خافت حيث رفضت العديد من الدول الأوروبية الجنوبية تبني تصريح أوروبي شديد اللهجة أو فرض عقوبات أوروبية (سياسات الإتحاد الأوروبي حول البحر المتوسط بعد الربيع العربي، ص79، /amsterdamlawforum.org)، تبني سياسيون ودبلوماسيون ووسائل الإعلام ورأى العام في أوروبا بحماس ماسمي بالربيع العربي، وتعهد الإتحاد الأوروبي بدعم سخي لعمليات التحول التي بدأت في المنطقة عبر نهج ثلاثي الأبعاد يجمع مابين الدعم المالي وقابلية الوصول إلى الأسواق وتزايد في سهولة الحركة، وتفعيل سياسة الجوار الأوروبية أيضا، ومع ذلك فإن الأوروبيين كغيرهم من الأطراف الدولية لم يرقوا إلى مستوى وعودهم، فعلى خلفية الثورات العربية

وما تبعها من فوضى وعنف، تراجع دور الإتحاد الأوروبي إلى حد أصبحت متفرج، متعاملة مع أعراض الأزمات بدلا من التأثير في مسار التطورات فضلا عن تشكيلها (مصطفي حمزة، 2016، ص236).

وضعت المفوضية الأوروبية سياسة الحوافز والتي تعد من أهم مقومات السياسة الخارجية الأوروبية والذي يعتمد على مبدأ " المزيد مقابل المزيد" More for More، وذلك لإقناع بلدان جنوب المتوسط لتنفيذ إصلاحات سياسية عميقة، وتمنح هذه السياسة مكافئات في ثلاث مجالات: التمويل(الدعم المالي)، حرية التنقل، الولوج إلى سوق الإتحاد الأوروبي من خلال مناطق التجارة الحرة.

لقد تحول الخطاب في أوروبا من التفاهمات الإجرائية للديمقراطية إلى تعزيز" الديمقراطية العميقة" الشاملة التي تتجاوز التعويذة الإنتخابية، تتألف الديمقراطية من مكونات النظام السياسي القائم على سيادة القانون وحرية التعبير وإحترام حقوق الإنسان ونظام قضائي مستقل، يحاول الإتحاد الأوروبي من خلال إعادة صياغة سياسة الجوار الأوروبية تجاه المنطقة لإستعادة جزء من المصداقية التي فقدها بسبب شراكته للأنظمة الإستبدادية لفترات زمنية طويلة دون الدعوة للإصلاح بشكل فعال، وعلى الرغم من توافر الفرصة للإتحاد الأوروبي لإستخدام كل من المشروطية الإيجابية من خلال عملية برشلونة والمشروطية السلبية من خلال مسار سياسة الجوار الأوروبية، إلا أنه أعرض عن الإستفادة من هذه الأدوات مما حد من قدرته على تأثير بشكل إيجابي في التحولات السياسية في منطقة الجوار الجنوبية.

2.1.4. مراجعة سياسة الجوار الأوروبية.

- **إعادة النظر في المشروطية.**

إن العلاقات التي تربط الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط مبنية على المصالح الإقتصادية والتاريخية، علاقات لم يعد بالإمكان الحفاظ عليها في ظل الأحداث التي عرفتها منطقة جنوب المتوسط، فالأطر لعملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي والإتحاد من أجل المتوسط تطلبت إعادة النظر الفورية، تمتعت دول الإتحاد الأوروبي بعلاقات وثيقة مع الأنظمة العربية لكن لم تكن رد الفعل الأوروبي إتجاه أحداث الربيع العربي سريعة بل إحتاجت عدة أسابيع لتقييم تبعات الثورات، ثم تكييف إطار عمله السياسي لتقديم المزيد من المساعدات لبلدان شمال إفريقيا التي بذلت المزيد من المجهود لتحقيق التحول الديمقراطي.

كانت جل الدول الأوروبية تواقة للتغير في جوارها الجنوبي لما لحقها بسبب السياسات الإستبدادية والفاشلة في إدارة وحكم الأنظمة القائمة هناك، من أضرار برزت واضحة في شكل موجات هجرة غير شرعية وعمليات إرهابية ضربت عواصمها الفاعلة أكثر من مرة، أبرزها تفجيرات مدريد سنة 2004 ولندن سنة 2005، فإن الفرصة التي أتاحتها معطيات الربيع العربي ومجرياته تتطلب مساندة قوية تستوجب تقديم دعم عاجل للشعوب المنتفضة ومساعدتها عسكريا بالنسبة لتلك التي واجهت أنظمة لم تتردد في اللجوء إلى القوة العسكرية لقمع الإنتفاضات، فيما يتوجب دعم الشعوب التي أطاحت بحكامها إقتصاديا وتجاريا في مخططات مكثفة للمساعدة، لتشجيع وترسيخ الإنجازات التي حققتها والإنفتاح على المجتمع المدني بإرسال إشارات قوية ودالة على ذلك خاصة على مستوى تسهيل حركيته في إتجاه أوروبا(زاوي، مرجع سابق، ص266).

يمثل جوهر إستجابة الإتحاد الأوروبي للتغيرات التي طرأت على منطقة شمال إفريقيا في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعام 2011 تحت عنوان (الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك)، وإتخاذ قرارات معينة فيما يتعلق بالمخصصات المالية الموجهة للمنطقة وجميعها يركز على إعادة تعريف المشروطية، وتجدر الإشارة هنا إلى عملية المراجعة هذه لن تعالج من قبل سياسة الجوار الأوروبية، كما تولت مؤسسات الإتحاد الأوروبي أيضا الرئاسة المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط (UFM) ومن المتوقع إجراء بعض المراجعات للمبادرات المتعددة الأطراف في إدارة العلاقات في إطار المحيط الإقليمي الجديد

المتنوع، ولكن ينصب التركيز في عام 2011 على سياسة الجوار الأوروبية ونظام المشروطية الحاكم له (بلفور، مرجع سابق، ص65).

قامت المفوضية الأوروبية وهيئة العمل الخارجي بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية لعلاقة الإتحاد بجواره الجنوبي والشرقي في ماي 2011 بعنوان" إستجابة جديدة لجوار يتغير"، وقد ركزت من خلال هذه السياسة على ثلاث عناصر مهمة:

أولا: تدعيم ديمقراطية أعمق Deep Democracy وهي التي لاتعني فقط حق التصويت ولكن تشمل مختلف الحقوق والحريات المدنية كحرية التعبير وحرية الرأي وحرية العقيدة بالإضافة إلى الجهاز القضائي مستقل وجهاز شرطة مسائل، وجهاز حكومي غير فاسد.

ثانيا: شراكة أقوى مع الشعوب من خلال منظمات المجتمع المدني.

ثالثا: المساعدة في تحقيق نمو مستدام.

أصبحت الديمقراطية الهدف العام لمشروطية الإتحاد الأوروبي المنقحة، من خلال فرض جملة من الشروط الديمقراطية على دول المغاربية التي تشهد مراحل إنتقالية نحو الديمقراطية، والتي تتضمن (إنتخابات حرة نزيهة، حرية تكوين الجمعيات، حرية التعبير والإجتماع وحرية التجمع، حرية الصحافة والإعلام وحكم القانون الصادر عن سلطة قضائية مستقلة والحق في الوصول إلى محاكمة عادلة، محاربة الفساد وإصلاح قطاع الأمن وتطبيق القانون، إنشاء رقابة ديمقراطية على القوات المسلحة وقوات الأمن)، وتكمن الوسيلة المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف في تقديم حزمة حوافز أكثر جاذبية فيما يتعلق بالمساعدة والتجارة وسهولة الحركة للبلدان التي تسير على طريق الإصلاح" تقديم المزيد من أجل المزيد" (بلفور، المرجع نفسه، ص65).

كان الإتحاد في البداية يولى إهتمامه إلى تحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي حتى ولو كان الإتفاق مع أنظمة مستبدة ليست ديمقراطية، لكن مع النهج الجديد الذي إنتهجه الإتحاد إتجاه جنوب المتوسط، تقوم الإستراتيجية هنا على عمليات الإنتقال الديمقراطي، ولتحقيق هذا الهدف حددت الإستراتيجية الأوروبية ثلاث أولويات جديدة لعمل الإتحاد الأوروبي في المنطقة:

- يسعى الإتحاد لدعم الإنتقال الديمقراطي في الدول ذات الإحتجاجات والثورات ولتحقيق هذه الديمقراطية العميقة لابد من توفر حرية تكوين الجمعيات، حكم القانون، الفساد، السيطرة على قوات الأمن.
- يتعهد الإتحاد الأوروبي ببناء شراكات مع المجتمع المدني والتنمية، أي تعزيز مجتمعات مدنية متعددة وشاملة.

من أجل تعزيز هذه الأهداف ومتابعة رؤية الإتحاد الأوروبي لإنشاء الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك مع جيرانها الجنوب المتوسط، وضعت جملة من المبادئ للنهج الجديد لسياستها:

1- مبادئ الديمقراطية الجديدة.

أولا: **التمييز** والمقصود به هنا في ظل التطورات السريعة لابد من زيادة المرونة في التعامل، لتعزيز النهج الجديد للديمقراطية، والتمييز بين الشرق والجنوب والتركيز على العلاقات الثنائية.

ثانيا: **المزيد مقابل المزيد** أي تقديم مساعدات لدول جنوب المتوسط مقابل مشروطية تقديم التنازلات كالإلتزام بإجراء إنتخابات حرة ونزيهة لتحقيق الديمقراطية، ويعتمد على توثيق التعاون للحصول عل معايير حقوق الإنسان.

ثالثا: **الإنضمام** من خلال التعرف على الإحتياجات المشتركة لمعالجة التطورات الإقليمية ، فإن الإتحاد الأوروبي يكثف جهوده لتحسين تنسيق المساعدات مع الدول الأعضاء في الإتحاد وعلى وجه الخصوص بنك الإستثمار الأوروبي EIB والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).

أدرك الإتحاد الأوروبي بموجب ثورات الربيع العربي في الجنوب المتوسطي وجب مجارات هذه الأحداث الجديدة وإعادة النظر في سياسته تكييفا وإنسجاما مع الواقع الجديد، حيث أصدر بيانان عن الهيئة الأوروبية، نشر البيان الأول في مارس عام 2011 تحت عنوان "الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك"، في حين نشر البيان الثاني في ماي 2011 تحت عنوان "بقيمة 22 مليون يورو لعام 2011" إلى جانب رزمة معونات بإسم "تعزيز الشراكة والنمو الشامل" بقيمة 65 مليون يورو لعام 2011 و285 مليون يورو لعام 2012، كما قدمت إقتراح بإنشاء صندوق أوروبي للديمقراطية (كارس، مرجع سابق، ص224)

2- الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك مع حوض المتوسط الجنوبي.

من خلال أحداث الربيع العربي في الجنوب المتوسطي وصفها بيان الهيئة الأوروبية في مارس 2011 بأنها تحمل أبعاد تاريخية ولها تداعيات تمس دول الإتحاد الأوروبي ولهذا وجب عليه التحرك لدعم رغبة الشعوب في التغيير، من خلال الإلتزام بمبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الإجتماعية وإحلال دولة القانون ولتحقيق ذلك في دول الجنوب لابد من الإعتماد على مقاربة التحول الديمقراطي، بناء مؤسسات، شراكة أقوى مع الشعب، ونمو مستدام وشامل (كارس، المرجع نفسه، ص224).

أيضا من العمليات المباشرة التي قرر الإتحاد الأوروبي القيام بها اتجاه المنطقة المغاربية هي توفير المعونة الإنسانية للاجئين القادمين عبر ليبيا والإستعداد لإستقبال هؤلاء المهاجرين على الأراضي الأوروبية، ويعلن الإتحاد الأوروبي ضرورة إستعداده لدعم المجتمع المدني وإنشاء مرفق جوار خاص بالمجتمع المدني، وأن يبرم " شراكة تنقل" مستفيدا من تحسن في سياسته بمنح تأشيرات الدخول، كما خصص الإتحاد الأوروبي جانب من البيان لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة القروض التي يقدمها الصندوق الأوروبي للإستثمار، وتوسيع عمل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في دول الجنوب ،(كارس، المرجع نفسه، ص22) وجاء البيان على ذكر التعاون القطاعي في مجالات الطاقة وبرامج الدعم الريفي، وتطوير التعليم.

3- استجابة جديدة لجوار متغير.

جرت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية ENP قبل الربيع العربي، لكن الحوادث الأخيرة جعلت من المراجعة أكثر إلحاحا وإلزامية وبحاجة إلى تعديل، ويجب أن تقوم المقاربة الجديدة على المسائلة المتبادلة وعلى الإلتزام المشترك للقيم العالمية، وبناء شامل للمؤسسات وعلى ديمقراطية، من أجل تحقيق الأهداف المعلنة، في حين فإن الدول العربية التي تشهد تحولا ديمقراطيا تواجه تحديات اقتصادية هائلة، وأولويتها الأولى إعادة الاقتصاد إلى مساره وتخفيف الفقر، وعليه تبقى منطقة تجارية حرة عميقة وشاملة هدفا بعيد المنال وهي بالتأكيد ليست هدفا مباشرا.

أيضا من بين الأركان المنقحة في إطار مراجعة سياساته النظامية بعيدة المدى مثل سياسة الجوار الأوروبية مع التركيز بشدة على إعادة النظر في الإرشادات والمبادئ المعنية بالمشروطية وهي الوسيلة

الأساسية للإلتزامات، ففي سياق سعي الإتحاد الأوروبي إلى إشراك الشعوب لا الحكومات فحسب، اقترح أداتين رئيسيتين:

أولا: مرفق المجتمع المدني (CSF).

من الأركان الأخرى لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة المجتمع المدني، بحيث يكون متاحا بغض النظر عن العلاقات فيما بين الحكومات ومن ثم فلن يخضع للأسلوب المشروط، بحيث يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الأداة إلى دعم منظمات المجتمع المدني، وتطوير إمكاناتها لمراقبة الإصلاح وتطبيق وتقويم برامج الإتحاد الأوروبي، ويعد هذا الدعم أساسيا لتمكين منظمات المجتمع المدني من عرض مشاكلها، والمساهمة في صنع السياسات، ومسائلة الحكومات وضمان توجيه النمو الإقتصادي نحو التخفيف من الفقر والنمو الشامل (بلفور، مرجع سابق، ص66).

تبدو المخصصات ضئيلة، قياسا بمجموع الأموال المخصصة للمساعدات وعليه ينبغي ألا يتوقف الأمر عند حد زيادة الموارد وجعل توفيرها سريعا وسلسا على المناطق الريفية واتحادات المزارعين والمنظمات الشبابية وقضايا التمييز بين الجنسين والتدريب وبناء الإئتلاف في العالم العربي الذي يمر بمرحلة الإنتقال السياسي على الإتحاد الأوروبي أن يتفادى توليّ موقع القيادة ، فينتزع بذلك الشرعية عن تحول يقوده الشعب. (بلفور، المرجع نفسه، ص66).

ثانيا: صندوق المنح الأوروبية من أجل الديمقراطية(EED).

يسعى صندوق المنح الأوروبية من أجل الديمقراطية إلى تشجيع الفاعلين الإجتماعين كإنشاء منظمات مجتمع المدني، وتوفير المساعدات للنقابات، مثل المنظمات غير الحكومية، لاتزال هذه الأداة قيد النقاش، ولم تحصل بعد ما يكفي من التأييد والدعم إذ يشكك الكثير من المحللين في قيمتها المضافة قياسا بالأدوات القائمة مثل الهيئة القديمة المسماة" الأداة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان" التي أنشئت عام 2007 لدعم الترويج للديمقراطية (بلفور، المرجع نفسه، ص232).

قدم الإتحاد الأوروبي جملة من المبادرات الجديدة لمواكبة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية لكن لم ترقى إلى مستوى الإستراتيجية التي تتطلبها الأحداث العربية وذلك يعود ربما إلى الأزمات التي يتعرض لها الإتحاد الأوروبي داخليا والإزدواجية في حسم سياسيته اتجاه مستقبل الربيع العربي كما ذكرنا سابقا،

كل هذا يبقى الربيع العربي فرصة جوهرية للإتحاد الأوروبي لتولي القيادة وإعادة صياغة موقفه الإستراتيجي في المنطقة المتوسطية ككل.

قام الإتحاد الأوروبي بتعديل سياسته إتجاه جنوب المتوسط في أوائل عام 2011 ، بعد المرحلة الأولى من إحتجاجات الربيع العربي التي مست كل من تونس ومصر، أدرك صانعو السياسة في الإتحاد أنه لن يستطيع إيقاف هذا التغيير ولكن بدلا من ذلك السعي إلى إعادة تنظيم موقفه يتوافق ومطالب المتضاهرين، حيث أعلن رئيس المفوضية **خوسيه مانويل باروسو** عن هذا التحول في 2011 :"أعتقد أنه من واجبنا أن نقول للشعوب العربية أننا في صفهم"، أيضا الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي **كاثرين آشتون** أشارت بدورها تركيز الإتحاد الأوروبي من الآن فصاعدا على ضرورة تعزيز الإستقرار المستدام في الجوار (Behr[A],op cit,p7).

وتهدف السياسة الأوروبية إلى تقديم الدعم للشركاء الملتزمون بتعميق الديمقراطية وإحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين، مع دعم تطوير إقتصاد مستدام وشامل لخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، وإقامة علاقة وشراكة أوثق مع شعوب ومجتمع المدني في البلدان الشركاء(. Relation Tunisie- Union Europeénne ,Op.cit ,p3)

4- الحوافر كوسيلة لتحقيق المشروطية: More Money, Market and Mobility (المال، السوق، الحركة).

فرضت الأحداث العربية على مؤسسات الإتحاد الأوروبي مراجعة جذرية لسياسة الجوار وإعادة النظر في أولوياتها، فالأمر لايتعلق هذه المرة بمثل سنة 2004 برسالة طمأنة موجه لدول جنوب المتوسط وباقي أوروبا الشرقية التي لم تحظى بعد بعضوية الإتحاد الأوروبي، فدول الإتحاد الأوروبي أمام تحدي مزدوج يتمثل في مساعدة دول الثورات والإحتجاجات على تنظيم الإنتقال السلمي للسلطة من جهة ومواجهة تحديات إقتصادية وإجتماعية التي كانت نتيجة حتمية لهذه الثورات من إستنزاف للثروات والميزنيات المرهقة أصلا، وزعزعة إستقرار مؤشرات الوضع الإقتصادي من جهة أخرى (كارس، مرجع سابق، ص267).

تمثل نهج الممثل السامي كاثرين أشتون الذي أطلق عليه 3MS لمستقبل المنطقة وإسهام أوروبا فيه والذي يركز للوصول إلى **الأسواق والمال والتنقل**، أما الوصول إلى الأسواق فيشير إلى حاجة أوروبا إلى فتح أسواقها أمام جيرانها الجنوبيين بطريقة أكثر إتساقا ووفقا لإحتياجات هذه البلدان وإستعداداتها، أما المال فيشير إلى الموارد اللازمة على المدى القصير والمتوسط عندما تكون التحولات أكثر صعوبة وتكون

مخاطر عدم الإستقرار أعلى، وأخيرا يشير التنقل إلى نية الإتحاد الأوروبي بفتح أبواب أمام المزيد من الشباب ورجال الأعمال القادمين من الشرق الأوسط وشمال إفرقيا(Report 2011,)

وكما ذكرنا سابقا تستند هذه المساعدة التي تأخذ بعين الإعتبار حاجيات وأولويات كل دولة من دول الربيع العربي لوحدها على ثلاث عناصر هي: التمويل، تسهيل الحركة، وتسيير الولوج الأسواق الأوروبية، القوة الرئيسة التي وفرها الإتحاد الأوروبي من أجل دعم تعزيز الديمقراطية العميقة تأتي في شكل ثلاث سيدات، " Three Ms " المال، السوق، التنقل، هذه الدعائم الثلاث تهدف إلى تقديم الموارد، الحوافز وتشجيع التغيير.

- **التمويل:** تقدم هذه الحوافز الإضافية للبلدان التي تسير بخطى ثابتة على طريق الإصلاح، بالإضافة إلى مبلغ 5،7 مليار أورو المبرمج من قبل سياسة الجوار خلال فترة (2011-2013)، قرر الإتحاد الأوروبي في ماي 2011 إعتماد مبلغ إضافي بقيمة 1،2 مليار أورو، فيما وقع البنك الأوروبي للإستثمار BEI قيمة الإعدادات الخاصة بإقراض دول الجوار إلى 5 مليار أورو بدلا من 4 مليار أورو كانت مقررة من قبل، إعتمد الإتحاد مجموعة من التدابير في سبتمبر 2011 لدعم عمليات التحويل، كان الجزء الأوسط من هذه التكلفة هو لـ: برنامج الشراكة والإصلاح والتنمية الشاملة، الذي يهدف إلى صرف 350 مليون يورو من المساعدات خلال 2011- 2013 و22 مليون يورو لنفس الفترة لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني ودورها في الإصلاحات الديمقراطية(Behr^{A} ;Op.cit, p10) بالإضافة إلى تدابير الدعم هذه، عمل الإتحاد الأوروبي أيضا لزيادة عمليات الإقراض من بنك الإستثمار الأوروبي وتمديد ولاية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط على توصية البرلمان الأوروبي، وافق المجلس الأوروبي على زيادة الإقتراض في بنك الإقتراض الأوروبي للمنطقة بمقدار 1 يورو سنويا، أيضا صرف مايقارب 2،5 مليار يورو كل سنة على البلدان التي تبرهن الإلتزام بتطبيق مبادئ التعددية الحزبية وإقتصاد السوق(ibid, p11 , behr^{A})، أما عن الدعم المالي عام 2014 أقر الإتحاد الأوروبي ميزانية الأعوام السبعة من 2014إلى 2020 التي إستمر التفاوض بشأنها لعامين لتخفيض مقترح الميزانية، الذي أعدته المفوضية الأوروبية نتيجة الأزمة المالية وما تبناه الدول الأعضاء داخل منطقة اليورو خارجة من سياسات تقشفية(European commission , ec.europa.eu/budget)

- مع توالي زيارات المسؤولين الأوروبين لدول المنطقة وتكثيف الإتصالات بالنخب الجديدة التي إنبثقت من رحم الثورات والإحتجاجات أو من صناديق الإنتخابات لقيادة مراحل الإنتقالية بلورت المفوضية الأوروبية مجموعة إجراءات جديدة لمنح الدعم لدول المنطقة العربية تم إقرارها يوم 9/25/ 2011 وهي:

- برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل SPINNG: الذي رأت فيه الأوساط الأوروبية إستجابة عملية التحديات التي فرضتها تداعيات الثورات والإحتجاجات في دول الربيع العربي وإنعكاساتها المحتملة على الدول الأوروبية، وقد بلغت الأموال المرصودة لهذا البرنامج 350 مليون يورو مابين عامي (2011-2012) وذلك لتمويل التحديات السوسيواقتصادية المستعجلة، وبشكل يتلائم وحاجيات كل دولة على أساس التقدم الحاصل على طريق الإصلاحات الديمقراطية وعلى أساس مبدأ مزيد من المال مقابل المزيد من الإصلاحات.
- تسهيلات مساندة المجتمع المدني في دول الجوار في الجنوب والشرق أي دول أوروبا الشرقية غير الأعضاء في الإتحاد وقيمة هذه التسهيلات 26،4 مليون أورو عام 2011 من أجل تطوير قدرات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الإصلاحات والمتابعة.
- تخصيص غلاف مالي بقيمة 30 مليون أورو في إطار البرنامج التعليمي Mumdus Erasmus، لتمويل منح دراسة للطلبة والأساتذة من دول المنطقة العربية والمتوسطية، فضلا عن زيادة إعتمادات برنامج Tempus الخاص بعصرنة قطاع التعليم العالي في دول جنوب البحر المتوسط ورفع مستوى تعاونه مع الجماعات الأوروبية.

أما عن حجم المساعدة المرصودة لدول الجوار في الفترة المقبلة بين (2014-2020)، فقد أوصت المفوضية الأوروبية بتخصيص مبلغ 40% عن الفترة من عام 2007 إلى عام 2013(زاوي، مرجع سابقن ص269).

الأسواق: إعتمد الإتحاد الأوروبي عددا من المبادرات التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي، وتعزيز العلاقات التجارية وتشجيع الإستثمار في دول جنوب المتوسط، يوفر الإتحاد وصولا أكبر للأسواق من خلال التفاوض على إتفاقيات صناعية محددة بشأن مطابقة التقييم والقبول، فضلا عن تنازلات التجارة غير المتماثلة وتعزيز التعاون في قطاعات محددة وفقا لمبدأ المزيد مقابل المزيد، أيضا تعد إتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة(DCFTA) حافزا طويل الأجل، وستقدم إتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة للبلدان التي تسير

نحو بناء ديمقراطية عميقة في حين سيظل معمولا بإتفاقيات الإرتباط فيما يتعلق بالبلدان التي لاتزال غير راغبة في الإصلاح، ففي ديسمبر 2011 وافق وزراء الخارجية للإتحاد الأوروبي على بدأ المفاوضات لأبرام إتفاقيات التجارة الحرة والعميقة مع كل من تونس والمغرب علما بأن نصف صادراتها إلى أوروبا، يمكن إعتبار إتفاقيات التجارة الحرة والعميقة حافزا مغريا، كما تم التصديق على إتفاقية تحرير جزئي لتجارة السلع الزراعية ومنتجات الصيد البحري مع المغرب في فيفري 2012(بلفور، مرجع سابق، ص66).

التنقل: تعد شراكات حرية التنقل المرحلة الأخيرة في حزمة "مزيد من الدعم المالي مقابل المزيد من الإصلاح"، ركز الإتحاد في هذه النقطة على حركة وتنقل الهجرة غير شرعية خاصة بين ضفتي شمال جنوب المتوسط، والتي تمثل تهديد أمني على أمن ومصالح أوروبا ككل، ويقول الإتحاد أن الشراكات سوف تضمن تقنين التنقل بشكل جيد للطرفين من خلال السماح للهجرة الدائرية والمؤقتة وبناء قدرات لإدارة الحدود، ومن الأوائل البلدان التي إستفادة من هذه المزايا دولتي تونس والمغرب.

لكن هناك نقاط غير واضحة في تطبيق حافز حرية التنقل مع دول جنوب المتوسط، فبالمقارنة لإمكانيات تسير حصول على تأشيرات السفر وتحريرها الممنوحة لبلدان أوروبا الشرقية تعد شراكات حرية التنقل عرضا ضعيفا، فلن يستفيد من هذه الشراكات إلا بعض الدول التي لها علاقات ثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي وإتصالات خاصة وتقارب جغرافي، كمأنه ليس واضحا عدد المواطنين المؤهلين للإستفادة من حرية التنقل، فعادة ماتكون شراكات التنقل مقصورة فقط على فئات محدودة من الأشخاص كفئة الأكاديميين وممثلين الثقافيين، وما إلى غير ذلك، فهناك تقييدات على تلك الشراكات، أيضا هذه الإتفاقيات مقتصرة فقط على الدول المتعاونة في منع الهجرة غير شرعية والقضاء عليها، وربما أهم نقطة أنه كيف يمكن تقديم حوافز ومغريات حول حرية التنقل في دول الإتحاد الأوروبي والإتحاد في حد ذاته يعيش على إثر توترات شنغن Schengen والجدال الدائر لدي الرأي العام الأوروبي حول مشاكل المتعلقة بالهجرة (بلفور، المرجع نفسه، ص67).

وكجزء من إستجابة للربيع العربي أصبح الإتحاد الأوروبي يستخدم بشكل متزايد من التدابير التقييدية للضغط على الأنظمة العربية المتسلطة مثل(حظر السفر للدول الربيع تونس، ليبيا، مصر، فرض عقوبات، أيضا فرض الحظر على بعض الخدمات المالية..) بعض هذه التدابير كانت غير مسبوقة في

تاريخ الإتحاد الأوروبي، لكن إستخدامها كان رد فعل من قبل سياسة المنطق الأوروبي، قد قام بجملة من الإصلاحات التنظيمية لتنفيذ سياسته المتوسطية.

يركز البيانان الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المشترك، ومراجعة سياسة الجوار الأوروبية بشكل كبير على الجانب الإيجابي للمشروطية خاصة مع الدول التي تحاول اللحاق بركب الديمقراطية كدولة تونس، في حين أنه توضح الأدوات السلبية فقط بالإشارة إلى نظام فرض العقوبات كما الحال مع ليبيا، ويعد فريق المهام المشترك بين الإتحاد الأوروبي وبين تونس الذي إنعقد للمرة الأولى في سبتمبر 2011 المثال الأول لمحاولة الإتحاد الأوروبي في توظيف الحوار السياسي على أساس مختلف ألا وهو الجمع بين أصحاب المصلحة المختلفين ذو الصلة بالعلاقات المشتركة بين الإتحاد الأوروبي وتونس، بما في ذلك المانحين الدوليين مع وضع متطلبات تونس وإحتياجاتها الخاصة في الحسبان، بدلا من إتباع النهج القائم على الأدوات الذي ينتهجه الإتحاد الأوروبي، كما مثل مرفق المجتمع المدني وصندوق المنح الأوروبية من أجل الديمقراطية محاولة الوصول إلى الفاعلين المهمشين أو السياسين الجدد في المنطقة (بلفور، المرجع نفسه، ص67).

أنشأ الممثل السامي فرقة عمل جديدة لجنوب المتوسط الذي يجمع الخبرة من مختلف مؤسسات الإتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية في إطار تنسيق خاص جديد ممثل لجنوب البحر المتوسط، تكثيف الإتحاد أيضا علاقاته مع جامعة الدول العربية LAS وإتحاد المغرب العربي UMA ومنظمة الدول الإسلامية OIC، وأخيرا يسعى الإتحاد إلى إحياء الإتحاد المتعثر من أجل المتوسط UFM بإفتراض الرئاسة المشتركة للإتحاد من فرنسا وإطلاق أول مشروع UFM وهو مرفق لتحلية المياه في قطاع غزة(Op.cit ,p 13 Behr [A];)

مما سبق فإن الإتحاد الأوروبي بدا واعيا بأن إنجاز التحول الديمقراطي المأمول يتطلب مزيدا من الوقت ويطرح العديد من التحديات، ولكنه أبدى تصميما كبيرا على التعاون مع الدول المعنية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إستجابة سريعة وفعالة وذات منفعة لشعوب المنطقة، وقد وجه أغلفة مالية لكل من:

تونس: إختلفت مواقف وسياسات دول الإتحاد الأوروبي إتجاه ثورات وإحتجاجات المنطقة العربية، ففي حالة تونس التي زارتها السيدة كاثرين آشون ممثلة السياسة الخارجية الأوروبية شهرا واحدا بعد قرار الرئيس السابق، ثم لحقها زيارة السيد (بارو زو) رئيس المفوضية الأوروبية، والسيد (بوزيك) رئيس البرلمان

الأوروبي، قرر الإتحاد جعل تونس نموذجا لتجارب الربيع العربي الناجحة، معلننا عن رفع قيمة المساعدات في الإطار الثنائي من 240 مليون يورو إلى 400 مليون أورو لتسهيل الإستعدادات للإنتخابات الجمعية التأسيسية، ودعم منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي وإعطاء دفعة للإقلاع الإقتصادي بعد تأثره سلبا بالثورة، ثم لمواجهة أعباء إستقبال اللاجئين الليبين الهاربين من جحيم الإقتتال الذي نشب في ليبيا بين الثوار وكتائب العقيد معمر القذافي.

وقد تأسست في ظل تلك التحركات مجموعة عمل تونسية أوروبية الأولى من نوعها في المنطقة لتأمين تنسيق أمثل للمساعدات الأوروبية والدولية، عقدت إجتماعها الأول يومي 28 و29 سبتمبر 2011 بتونس العاصمة والذي تعهد خلاله عدد من المانحين الدوليين بتوفير مبلغ 4 مليار أورو لتغطية المرحلة الإنتقالية في البلاد خلال سنوات 2012، 2013 و2014، 3 مليارات تؤمنها بنوك أوروبية ومؤسسات مالية وأخرى دولية، و1 مليار أورو من دول الإتحاد الأوروبي فضلا عن الإعراب عن الإستعداد لمفاوضات جدية حول منح تونس وضعا متقدما وبدء مفاوضات حول إقامة منطقة تبادل حر معمقة وشاملة (زاوي، مرجع سابق، ص271) .

ليبيا: وقد أضاف الإتحاد الأوروبي مبلغ 30 مليون أورو لمساعدة ليبيا وذلك للمساهمة في تأسيس إدارات ومؤسسات المجلس الوطني الإنتقالي أثناء إقامته المؤقتة في بنغازي، وقد حظي هذا المجلس على المستوى السياسي بدعم أوروبي كبير من خلال منحه صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي وتلبية مطالبه بشل القدرات القتالية لكتائب العقيد من خلال حلف الشمال الأطلسي.

المغرب: شجع الإتحاد الأوروبي الحركات الإصلاحية في بعض الدول العربية ومنها الدستور الجديد في المغرب الذي حظي بإشادة واسعة على الصعيد الأوروبي والدولي، مخصصا دعما ماليا لكل بلد، فقد تقرر بالنسبة للمغرب أن تظل الميزانية التأشيرية مابين عامي (2011-2012) في حدود 580 مليون يورو بزيادة تقدير بـ 20 % عن الفترة السابقة مابين عامي (2007-2010)، إضافة إلى إستمرار الإستفادة من البرامج الأخرى وتخصيص مبلغ إضافي يهم منظمات دعم المجتمع المدني والتعاون الثقافي والطلابي.

الجزائر: وبهدف الإستجابة للربيع العربي بشكل مباشر في الجزائر وضع الإتحاد الأوروبي برنامجا لدعم ولوج الشباب لسوق العمل Programme d'appui emploi jeunesse بمبلغ 23،5 مليون يورو، ويهدف البرنامج إلى تدعيم مشاركة الشباب في المجتمع وفتح آفاق للتشغيل أمامهم، مع إستمرار الإستفادة من مبلغ 172 مليون أورو في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEPV للفترة مابين (2011-2013) وبد

المفاوضات حول برنامج عمل لتقوية مشاركة الجزائر في سياسة الجوار والمضي قدما نحو إعتماد خطة عمل مقترحة (زاوي، المرجع نفسه، ص273)،(والجدول التالي يوضح سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي).

جدول رقم10: بيانات حول سياسات إستجابة الإتحاد الأوروبي للإصلاحات في المغرب العربي.

الدول	الجزائر	ليبيا	تونس	المغرب
تغيير النظام	لا	نعم	نعم	لا
تعديلات دستورية	مخطط	لاتوجد تعديلات	لا	نعم
إنتخاب برلماني	مخطط	مخطط	نعم	نعم
مراقبين الإنتخابات	نعم	/	نعم	نعم
حقوق الإنسان	مختلط	سلبية	إجابية	إجابية
خطة عمل مشتركة مع الإتحاد	بدأ المناقشات	لا	عمل مشترك جديد	نعم
مفاوضات DCFTA	لا	لا	بدأت	مخطط
مفاوضات ACAA	مخطط	لا	بدأت	مخطط
إمكانية الحوار حول التنقل	مخطط	لا	جاري التنفيذ	جاري التنفيذ

Source : Timo Behr, After the revolution, the EU and the Arab transition, notre Europe, policy paper 54, 2012.

ACAA: إتفاقية المطابقة التقييم والقبول.

DCFTA: مناطق التجارة العميقة والشاملة.

من خلال بيانات الجدول حول إستجابة الإتحاد الأوروبي للأحداث والتحولات السياسية في المنطقة المغاربية نلحظ أن البلدان الأكثر علاقة تجارية مع الإتحاد الأوروبي بعد الربيع العربي هي نفسها ماكانت عليه قبل أحداث الربيع العربي، ومن الواضح أن الإعتبارات السياسية والجيوسياسية تستمر في اللعب الدور الرئيسي للإتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بتقيم مستوى المعونة والتجارة للوصول إلى منح الإتحاد الأوروبي إلى الدول الشريكة الجديدة.

إنخرط الإتحاد الأوروبي مع مجموعة أوسع من اللاعبين السياسين وأصبح أكثر إستعداد للضغط على الأنظمة الإستبدادية التي تنتهك حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، ومع ذلك على الرغم من هذه الإبتكارات الإيجابية إلى حد ما، لاتمثل مراجعة سياسة الجوار الأوروبية نقلة نوعية في سياسات الإتحاد الأوروبي، لاتوجد أهداف أو أساليب عمل بشكل أساسي للإتحاد الأوروبي تغيرت نتيجة ذلك.

وقد إعتمد الإتحاد الأوروبي في تقديمه للمساعدات الديمقراطية على مقتربين، الإقتراب الأول" من الأعلى إلى الأسفل" يركز على التعاون مع الحكومات لبناء مؤسسات الدولة وإصلاح القضاء ومكافحة الفساد، والإقتراب الثاني " من الأسفل إلى الأعلى" يركز على التعاون مع المجتمع المدني

أولا: إقتراب من الأعلى إلى الأسفل.

في إطار سياسة الجوار الأوروبية يتفق الإتحاد الأوروبي على خطة عمل مع الدولة الشريكة لتحديد مجالات العمل، ويتم توفير الدعم من خلال الأداة المالية الجغرافية (آلية الجوار الأوروبية والمشاركة تبعتها منذ عام 2014 آلية الجوار الأوروبية)، بإتفاق بين الإتحاد الأوروبي والدولة الشريكة لتحديد البرامج والإتفاق المالي، فتم النص في ميدا على تقوية الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان كأحد الآليات لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة.

وتعتبر لائحة ميدا هي الأداة الرئيسية للتعاون الإقتصادي والمالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، تم إطلاقه في عام 1996 (MEDA 1) وتم تعديله عام 2000 (MEDA 2)، يمكن الإتحاد الأوروبي من تقديم مساعدات المالية التقنية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: الجزائر، قبرص، مصر، تونس، تركيا، الأردن، إسرائيل، مالطا، لبنان، المغرب، سوريا، ويحل برنامج ميدا محل مختلف البروتوكولات المالية الثنائية الموجودة مع دول حوض البحر المتوسط، وتهدف الإجراءات في إطار برنامج ميدا إلى تحقيق أهداف القطاعات الثلاث للشراكة الأورومتوسطية، تعزيز الإستقرار السياسي والديمقراطية، إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسيطة وتنمية التعاون الإقتصادي والإجتماعي مع مراعاة البعد الإنساني والثقافي يدعم

أيضا برنامج ميدا التنمية الإجتماعية الإقتصادية المستدامة ولاسيما تحسين الخدمات الإجتماعية من (تعليم، صحة، سكن، مياه..)، تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون(Council Regulation (EC, 1996.

ثانيا: الإقتراب من الأسفل إلى الأعلى.

تمثل الشراكة مع المجتمعات أحد الأعمدة التي قامت عليها مراجعة الإتحاد الأوروبي لسياسته في الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك ومراجعة سياسة الجوار، تقوم الشراكة مع المجتمعات على توفير دعم كبير لمنظمات المجتمع المدني لدوره الهام في التحول الديمقراطي وإحترام حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية والإقتصادية ومراقبة الحكومة، إستمر الإتحاد الأوروبي في تمويل المجتمع المدني من خلال الإدارة المالية الجغرافية (أداة الجوار الأوروبية والمشاركة)، ولكن يظل التمويل ضعيف ويتم بالإتفاق مع الحكومات، إستمر الإتحاد في الإعتماد على الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان وهي من الأدوات الإتحاد الموضوعية، أي المرتبطة بموضوع محدد تختص بدعم المجتمع المدني فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في مختلف المناطق الجغرافية، بما في ذلك جنوب المتوسط، قام الإتحاد بإستحداث أدوات أخرى كآلية الجوار المجتمع المدني والمؤسسة الأوروبية (Neighbourhood civil society facility)، الصندوق الأوروبي من أجل الديمقراطية(European Endrowent for Democracy)، لكن مازلت فعالية هذه الأدوات غير مرئية على أرض الواقع (كارس، مرجع سابق، ص196).

في أعقاب الثورات العربية تم تخصيص دعم لكل من تونس/ ليبيا ومضاعفة المخصصات لمصر، لكن عادت لمعدلاتها قبل الثورة المصرية عام 2014 وإستمرت مستويات الدعم كما هي في دول التي لم تشهد ربيعا عربيا.

5- إستحداث المؤسسة الأوروبية (الصندوق الأوروبي) من أجل الديمقراطية: تم نشأة المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية بإقتراح بولندي علي خلفية الثورات في جنوب المتوسط، على غرار صندوق الوطني للديمقراطية الأمريكي، تم تبني هذا الإقتراح في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في ماي 2011، وحصل على دعم من مجلس الإتحاد الأوروبي، أنشأت المؤسسة في أكتوبر عام 2012، وبدأت العمل في منتصف عام 2013، تعد المؤسسة مستقلة عن الإتحاد الأوروبي

يحكمها نظامها الخاص، فهي ليست أداة من أدوات الإتحاد وإنما تكمل أدواته والأنشطة الثنائية للدول الأعضاء، ويعتبر (جيرزي بوميانواكسي) نائب وزير الخارجية البولندي كمدير تنفيذي للمؤسسة (كارس، المرجع نفسه، ص207)، وتهدف المؤسسة وفق مادتها 2 لنظامها الأساسي لتعزيز الديمقراطية العميقة والمستدامة في الدول التي تمر بمراحل إنتقالية، بالتركيز على منطقة الجوار الأوروبي مع إمكانية توسيع النطاق الجغرافي بقرار من مجلس المحافظين.

تستهدف مؤسسة المجتمع المدني المناصر للديمقراطية والحركات والأفراد المؤمنين بالتعددية الحزبية، وترتكز أنشطتها الأساسية على تخصص دعم المالي لمستفدين معنيين بالإضافة إلى قيامها بأنشطة محدودة كعقد المؤتمرات والندوات والنشرات وفعاليات التواصل، والدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة في المادة 3 البند 1(كارس، المرجع نفسه، ص209).

في أعقاب الثورات العربية بالرغم من تأكيد على مبدأ المشروطية كأساس لتعامل الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، لكن هناك إستمرارية في غياب تطبيق المشروطية السلبية وعدم فعالية المشروطية الإجابية، حيث لم يتم الربط بين تقديم الحوافز ومدى تحقق الإصلاح السياسي، حيث سارع الإتحاد الأوروبي لمساندة النظام في المغرب رغبة في الحفاظ على الإستقرار نتيجة حالة عدم الإستقرار التي شهدتها المنطقة بعد الثورة في تونس ومصر وزيادة حدة التهديدات الأمنية للإتحاد من جنوب المتوسط، فأشاد الإتحاد بالإصلاحات الدستورية التي شهدتها المغرب في إطار محاولة النظام التعامل مع الإحتجاجات الشعبية، تلك الإصلاحات التي تم وصفها في الحالة المغربية بالتغير من أجل البقاء على نفس الحال(كارس، المرجع نفسه، ص222).

- **مخاوف الإرتدادات ومحدودية الإمكانيات(نقد المشروطية).**

تبين المبادرات التي طرحت من طرف الإتحاد الأوروبي من خلال تحسين نطاق المشروطية، بدءا بالسياسات وأنماط العلاقات القائمة حيث كان من اللازم في معالجة بعض مكامن الخطر التي إعترت الممارسات السابقة، وتطوير أساليب جديدة بعيدا عن أي إعتبارات أخرى، هناك عدة نقاط غامضة تدور حول كيفية تطبيق المشروطية المنقحة مع دول جنوب المتوسط في ظل معيقات تحد دون الوصول إلى النتائج المرجوة منها على حسب توقعات دول الإتحاد الأوروبي.

أولا: من المفارقة أن يتم تطبيق مبادئ وسياسات المشروطية المنقحة في دول تمر بتغيير جذري كدولة تونس مثلا أو دول بذلت مجهود للإصلاح كالمغرب، فعلى النقيض من تعاملات الإتحاد الأوروبي في الماضي مع الحكام السابقين المستبدين يطالب اليوم بالإصلاح داخل نفس بلدان الحكام المستبدين والتي يجري عملية الإصلاح داخلها فعلا، فعلى سبيل المثال أرسل الإتحاد الأوروبي بعثة لمراقبة الإنتخابات في كل من تونس والجزائر عام 2012.

ثانيا: مشكلة المصادقة وتنفيذ أدوات المشروطية الإيجابية الجديدة، "فمبدأ المزيد مقابل المزيد من الإصلاح" ليس من مسؤولية المفوض السامي أو المفوضية تقديم كذا حوافز، فهذه المجالات يعود القرار فيها من طرف دول الإتحاد الأوروبي ككل، وهكذا تعاني الأدوات الإيجابية الجديدة لمشروطية الإتحاد التي يجري تجديدها من مشكل مصداقية حتى قبل أن يكون من الممكن تنفيذها، فدون موافقة الدول الأعضاء لايمكن تنفيذ هكذا قرار مهم(بلفور، مرجع سابق، ص68).

ثالثا: مسألة الهوية والسيادة، هناك أيضا شك في مدى ملائمة التركيز على المشروطية في حد ذاته، حيث تمثل السيادة مبدأ مهم من مبادئ العالم العربي مابعد الإستعمار حيث تعتبر جزءا من الهوية الوطنية، فكلما أصبحت الحكومات الجديدة أكثر ديمقراطية أصبحت أكثر ميلا إلى تأكيد على هويتها وعلاقاتها بأوروبا ووضعها في العالم بمواقف قد لاتحوز على رضا العواصم الأوروبية.

إذن فالمشروطية السياسية المنقحة من طرف دول الإتحاد الأوروبي للتعامل مع دول جنوب المتوسط في ظل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة مابعد 2011، تأثيرها ودورها محدود في إحداث التغيير نظرا لما تعانيه من مشكلات في التوصيل والتنفيذ، فالمشروطية تتطلب مجموعة متباينة من القوة والتأثير في صالح الإتحاد الأوروبي، وحتى مع إفتراض أن الإتحاد الأوروبي يوافق على أهداف سياسة مشتركة إلا أنه لايزال عازفا عن إستخدام ثقله الإقتصادي لتحقيق تلك الأهداف، وتباين أيضا جاذبية الإتحاد وتأثيره في المنطقة تباينا شديدا من بلد لآخر وهذا ما أضعف من قوة ونفوذ أوروبا في منطقة جنوب المتوسط، أيضا تغيير ديناميكات القوة في المنطقة مع بروز جهات وقوى فاعلة في المنطقة مثل تركيا والمملكة السعودية وقطر، تحاول أن تكسب الدور الفاعل في المنطقة ، أمام القوى العالمية كالصين واليابان التي تعمل على إقامة علاقات إقتصادية في المنطقة.

إذا أردنا تقييم مراجعة سياسة الجوار الأوروبية من حيث البعد المفاهيمي والبعد الهيكلي والإقليمي لهذه الساسية إتجاه المنطقة المغاربية نجد أن:

على المستوى المفاهيمي: أولويات الإتحاد الأوروبي الثلاث الجديدة في الجوار هي: الديمقراطية العميقة، شراكة الأفراد، التنمية الشاملة، هذه الأولويات لاتزال غير محددة بدقة وغير مطبقة على أرض الواقع في حين أنه في ظل التغييرات الإقليمية لابد على الإتحاد الأوروبي الحفاظ على بعض المرونة، وبالتالى على المستوى المفاهيمي لم يتغير أي شئ يذكر في سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه جنوب المتوسط بعد الثورات العربية، قد يكون الإتحاد إستعمل مفهوم الديمقراطية العميقة للإشارة إلى تركيزها على الإستقرار السياسي ومع ذلك كان هناك تغيير طفيف في طريقة تعريف الإتحاد الأوروبي لترويج الديمقراطية وتفعيل سياسات الجوار، ويواصل الإتحاد الرسم على نفس الأدوات المفككة وغير الواضحة من الناحية المفاهيمية، لأن النموذج الرأسمالي الديمقراطي لايزال يشكل جوهر الجهود المبذولة لبناء الديمقراطية العميقة هذا هو مصدر فشل مخطط الإتحاد الأوروبي، أيضا طبيعة صنع القرار داخل الإتحاد نفسه، فالديمقراطية العميقة تعتمد على القرار الواحد والإتحاد يعتمد على جملة قرارات محلية غير موحدة لكل عضو له(Op.cit , p 15 ,[A]Behr)

أيضا ليس هناك مايشير على أن مفهوم الجديد الإتحاد الأوروبي للتنمية الشاملة يمثل تحولا نوعيا بعيدا عن التركيز السابق على إصلاحات موجهة للسوق، وفي الرسالة الإنمائية للإتحاد الأوروبي (حول زيادة التأثير، أجندة التغيير عام 2011، عرف الإتحاد الأوروبي التنمية الشاملة بإعتبارها:" قدرة الناس على المشاركة والإستفادة من الثروة وخلق فرص عمل"، ولتعزيز هذه القدرة وعد الإتحاد الأوروبي بالتركيز على التعليم والرعاية الصحية والعمل، وترتيب الأولويات الإقتصادية وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، لكن في الواقع أن سياسات التنمية والتجارة الأوروبية لاتزال ثابتة على ماكانت عليه سابقا، ماعدا التطرق إلى موضوع السوق الزراعي وتنقل اليد العاملة.

عموما تبقى الأسس المفاهيمية للنهج الجديد للإتحاد الأوروبي غامضة وغير متماسكة، بدلا من كونها تمثيل جديد، فهي لاتعدو كونها مجرد إعادة تعديل الأهداف والأولويات السابقة للإتحاد الأوروبي.

المزيد مقابل المزيد: لم يحدث أي تغيير على مستوى المشروطية في تعامل الإتحاد الأوروبي مع شركائه وجيرانه جنوب المتوسط، ومثال تونس التي تضاعفت مساعدتها المالية من 240 مليون يورو إلى 400 مليون يورو للفترة مابين 2011–2013، نتيجة تنفيذ شرط الإنتقال الديمقراطي الذي نفذته تونس مقابل تقديم مساعدات مالية من الإتحاد وفق مبدأ المشروطية، أيضا نجد المغرب وهو البلد الأكثر تقدما في علاقاته مع الإتحاد الأوروبي في المنطقة، وكانت البلد الوحيد الذي أبرم إتفاقية وصول التجارة التفضيلية

للمنتجات الزراعية في الأشهر الأخيرة من عام 2012، أن البلدان الأكثر علاقة مع الإتحاد الأوروبي بعد ثورات الربيع العربي هو نفسه مكان عليه قبل الربيع العربي، ومن الواضح أن الإعتبارات السياسية والجيوسياسية تستمر في لعب الدور الرئيسي للإتحاد عندما يتعلق الأمر بتقييم مستوى المعونة والتجارة للوصول إلى منح الإتحاد الأوروبي إلى دول شريكة جديدة.

الهيكل الإقليمي: لاتقدم مراجعة سياسة الجوار الأوروبية أيضا رؤى جديدة للهيكل الإقليمي للعلاقات الأورومتوسطية، لكن ثورات الربيع العربي طرحت العديد من الأسئلة حول جدوى سياسة الجوار الأوروبية لعدم الإقتناع بالبعد الإقليمي وشكلها التنظيمي في المنطقة، وحتى تكون سياسة الجوار فعالة لابد أن تكون ذات بعد إقليمي مجدي للعلاقات الثنائية.

إعادة النظر في الأساسيات: نحو شراكة جديدة: قدمت مراجعة الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار بعض التغييرات المهمة في علاقة الإتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب المتوسط، لكن الإستعراض فشل في تنسيق أو إتجاه هذه العلاقة، في ظل سعي الإتحاد إلى رؤية أوروبية مركزية تكاملية (Behr[A] op cit,p16) ويحتاج الإتحاد إلى رؤية توافقية مع الرؤية العربية الإسلامية، ويتعين على الإتحاد أيضا إستخدام النبضات المحلية لإصلاح وتطبيق مبادئ "المساعدات الفعالة".

لقد قدم الربيع العربي لسياسات الإتحاد الأوروبي العديد من التحديات، ومراجعة الإتحاد لسياسة الجوار إعتبرت نقطة إنطلاق مفيدة لمعالجة هذه التحديات، وإعادة تركيز مشاركتها، ومع ذلك فقد فشلت مراجعة هذه السياسات في حل مشكلة ماوراء الربيع العربي، كيف يمكن الإتحاد الحفاظ على مصالحه في منطقة متغيرة، وفرضت الإحتجاجات والثورات العربية على القارة الأوروبية تحديات إستراتيجية وأمنية لأنها ستجد نفسها من الآن فصاعدا أمام حكومات منتخبة تطالب بسياسة خارجية مستقلة، تعيد بناء نفسها من جديد مستلهمة ذات القيم والمبادئ الغربية من حرية وديمقراطية ومساواة وعدالة إجتماعية التي كان لها دوما تأثير فعال في عقول وممارسات الشعوب التي إحتكت بالقوى الأوروبية (زاوي، مرجع سابق، ص264).

رغم أن معطيات الربيع العربي ومخرجاته ساهمت في البداية إلى حد ما في إشاعة نوع من التفاؤل الأوروبي إزاء ماحصل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنها في الحقيقة كشفت حدود تناقضات السياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي، الذي لم يستوعب حجم التغيرات الإجتماعية، السياسية والإقتصادية الجارية في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، مبديا مخاوف حقيقية مما يجري مدفوعا في ذلك حسب الباحث البرتغالي **ألفارو فاسكو نسيلوسي** بالمشاكل الأوروبية في التعامل مع الإسلام والخشية من

تصاعد قوة الحركات الإسلامية في العالم العربي على المصالح الأوروبية، سيما وأن بعض هذه الحركات لاترى في الصراع مع الغرب مجرد صراع سياسي وصراع مصالح فقط، وإنما صراعا حضاريا شموليا(زاوي، المرجع نفسه، ص275).

إن تدهور الأوضاع إجتماعيا وأمنيا في هذه المنطقة بعد إنهيار الأنظمة القديمة وتواصل الحركات الإحتجاج، دق جرس المخاوف في الأوساط الأوروبية مخافة من إنعكاسات هذه الإحتجاجات خاصة على صعيد الهجرة غير شرعية والممارسات الإرهابية في إعتبار أن مايجري في دول شمال إفريقيا هو رد فعل ليس فقط ضد الأنظمة القمعية التسلطية وإنما ضد السياسات الأوروبية التي ساندت تلك الأنظمة.

وتزداد هذه المخاوف بعد أن بدأت إنتخابات المراحل الإنتقالية في كل من تونس/ مصر وبدأت تحرز صعود لافتات للتيارات الإسلامية من الإخوان المسلمين، ناهيك عن الجماعات المتشددة التي مارس أعضائها الإرهاب في الماضي، ولهذا من الواضح أن مشاريع التعاون والتنمية المبرمجة أوروبيا في هذا الصدد لن تخرج من التوجه المعروف عن الأوروبين بربط العلاقات الإقتصادية والتجارية مع جيرانهم من جنوب المتوسط بالمتطلبات السياسية والأمنية للإتحاد الأوروبي الذي يتخوف على الدوام من الإنفجار الديمغرافي في جنوب حوض المتوسط المصحوب بأزمات إقتصادية وسوء التوزيع للثروات والإستبداد السياسي (زاوي، المرجع نفسه، ص279).

إن الإتحاد الأوروبي مازال أسير النظرة الأمنية الضيقة للجهة الجنوبية المتوسطية، هذا مايمكن ملاحظته من خلال إقرار النظام الأوروبي لمراقبة الحدود Eurosur نهاية عام 2013 بعد أن كانت اللجنة الأوروبية قد وضعت خطوطه العريضة منذ عام 2008 والذي يرى بعض المهتمين أنه رغم طابعه التقني المحض سيؤثر لامحالة سلبا وبشكل كبير على الحقوق الأولية للمهاجرين واللاجئين، ويعتبر هذا النظام نظام معلوماتي أمني متكامل لمراقبة الحدود الخارجية يهدف إلى تخفيف أعداد المهاجرين غير شرعيين، وتقليل نسبة الوفيات ضمنهم عبر إنقاض ماأمكن من الغرق في البحر، وتقوية الأمن الداخلي الأوروبي بالمساهمة في التحذير من الجرائم العابرة للحدود، وهوما يتطلب ليس فقط إنخراط الدول الأوروبية في آلياته وإنما أيضا التنسيق مع دول الجوار غير الأعضاء التي ينبغي تدعيم قدراتها اللوجستية هي الأخرى من مراقبة شواطئها.

ماتم الحديث عنه أوروبيا عن مراجعة جوهرية لسياسة الجوار يبدو محدودا للغاية، فمبدأ الإشتراط La conditionnalité ومبدأ التمايز La différeneiation غير جديدين على الإطلاق، فقد جرى تطبيقهما دون

تسمية في العديد من الإتفاقيات الثنائية مع كل دولة على حدة، ولاتتضمن الإجراءات الجديدة معايير واضحة لتقييم الإصلاحات والتطور الديمقراطي هل على أساس ما تعتزم الأنظمة إنجازه أم على أساس ما أنجز فعلا؟، علما أن معظمها مازال في المراحل انتقالية.

إن حجم المساعدات والمعونات المقررة لدعم التحولات الديمقراطية ومواكبة مسلسل الإستقرار المنشود في دول الربيع العربي، ولاسيما جنوب المتوسط ضئيل جدا ولايفي بالإحتياجات المطلوبة لتأمين إقلاع إقتصادي حقيقي في هذه الدول، إذ لم يتجاوز لكل دول جنوب المتوسط للفترة مابين (2011-2013) مبلغ 6،8 مليار أورو في حين أن قيمة الدين الداخلي والخارجي لدولة مصر وحدها يقارب 70 مليار دولار، دون إحتساب الخسائر المتراكمة عن تراجع مداخيل السياحة، وتراجع الإستثمارات الأجنبية، وحسب بعض الدراسات فإن دول الربيع العربي تحتاج إلى مايزيد عن 100 مليار دولار لتغطية العجز التجاري وعجز الميزانيات(زاوي، المرجع نفسه، ص281).

نجد أن أزمة اليورو ساهمت في عرقلة قدرة الإتحاد الأوروبي وإستعداده للعب الدور المحوري في تعزيز التغيير السياسي في منطقة المتوسط والإيفاء بالعهود المقدمة لدول جنوب المتوسط من خلال:

- أدت أزمة اليورو إلى وقوع الإتحاد في أزمة إقتصادية وبالتالي شكل تحديا له بتقديم المزيد من المال والمساعدات لدول الجنوب، إنخفضت ميزانية العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي في إطار البند الرابع " أوروبا العالمية" Global Europe من 70 مليار يورو وفق مقترح المفوضية إلى 58 مليار يورو، وتم تخفيض الدعم المخصص لآلية الجوار الأوروبية الجديدة من حوالى 18 مليار يورو لأعوام السبعة وفق مقترح المفوضية إلى 15،433 مليار دولار مقارنة بحوالي 13 مليار دولار يورو كانت مخصصة لآلية الجوار والشراكة الأوروبية لفترة 2007-2013، بما في ذلك التمويل الإضافي بعد الثورات العربية، بنسبة زيادة حوالي 19 % وفق **ستيفن فول** مفوض التوسع والجوار الأوروبي، **وأندرسن** مفوض التنمية ، يعد تمويل آلية الجوار الأوروبي متشابهة بشكل عام مع تمويل الإجمالي الذي كان مخصص للفترة 2007- 2013 (كارس، مرجع سابق، ص83).
- كما شكلت أزمة اليورو تحديات خطيرة لإعتماد سياسة الهجرة المتجددة من جنوب المتوسط، حيث أدى الركود الإقتصادي والبطالة في أوساط أوروبا إلى إثارة إستياء الشعب إتجاه الحكومات الوطنية الأوروبية ومشاعر معادية للمهاجرين،(Cristina Paciello, Op.cit) حيث إرتفعت

البطالة لتصل عام 2014 إلى 53،2 % في إسبانيا، وفرنسا 24،2%، إيطاليا 42،7%، البرتغال 34،7%، والفئة الشبابية المسيطرة في نسب إرتفاع البطالة(European commission (ec.europa.eu/eurostat

- يؤثر كل ماسبق ذكره على قدرة الإتحاد الأوروبي على توفير عامل حرية التنقل كتحفيز لدول الجنوب المتوسط، ففي ظل الأزمة لم تعد الدول الإتحاد تستطيع توفير المزيد من حرية تنقل الأشخاص من جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية، والتي تعتبر مهمة بالنسبة لدول الجنوب، ونجد إسبانيا هنا شاركت في مشروع " الدعم المؤسسي لتنقل الأفراد"، بالتعاون مع الوكالة الحكومية لإنعاش التشغيل والكفاءات في المغرب Institutional support for peopl movement – Mobility))، بتمويل من الأداة المالية للشراكة الأورومتوسطية (ميدا 2) لتوفير نجاح معتبر، لكن مع الأزمة وإرتفاع نسبة البطالة في إسبانيا صعبة المهمة، ولم تعد قادرة على إعطاء حوافز تؤثر على فرص العمل في قطاعات كالزراعة أو التخفيف من القيود على تحرك العمالة، فركزت حرية التنقل على قطاعات محددة تمثلت في فئة الطلاب ورجال الأعمال والباحثين دون أن تضمن فئة العمالة التي تعتبر حافزا لدول المتوسط والتي تم النص عليه في:" الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك"، والشراكة من أجل حرية التنقل"، التي وقعها الإتحاد الأوروبي والمغرب في جويلية 2013 وأيضا مع تونس في مارس 2014(كارس، مرجع سابق، ص84).

2015– 2016 مراجعة جديدة لسياسة الجوار.

تتمحور الإستراتيجية الشاملة للإتحاد الأوروبي المتعلقة بالسياسة الخارجية والمسائل الأمنية التي إعتمدت في جوان 2016، على أمن الإتحاد بينما رسخت السياسة الأوروبية للجوار مفهوم المصالح المشتركة الموجودة منذ 2003 حسب مبدأ (أمن شركائي هو أمني)، وبهذه الطريقة تخضع المقاربة للجوار الجديدة مع الضفة الجنوبية لمنظور المرونة وهو مفهوم غير موجود في السياسة الأوروبية للجوار وقد عرفته الإستراتيجية الشاملة بأنه "قدرة الدول والمجتمعات على الإصلاح وبالتالي على المقاومة والتعافي من الأزمات الداخلية والخارجية" إن تأكيد الإتحاد الأوروبي على إعتماد مقاربة الإصلاح لدول الضفة الجنوبية يوحي بإحساسه بالتهديد والخطر القادم من هذه الجهة وبالتالي لابد من الدفاع، فالسياسة الأوروبية للجوار تخضع لمقاربة الأمن الشامل مما يدفع بمراجعتها لسياستها الجوارية وفقا لأوضاع إقليمية مضطربة.

ففي سنة 2015 وهذا بعد مراجعة السياسية الجوارية بعد 2011، تأتي المراجعة الثانية لهذه السياسة الأوروبية للجوار والتي أصبح الإستقرار أحد ركائزها المهمة، فقد تغيرت الأولويات منذ عام 2011 كانت مساندة للديمقراطية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ودعم التغيرات الإقليمية، أما عام 2015 فقد أصبحت

التنمية الإقتصادية والأمن والهجرة والتنقل أهم أولوياتها ضمن سياسة الجوار في ظل تراجع مبدأ الديمقراطية (التميز أكثر من الديمقراطية)، أيضا البحث عن التوازن المقبول بين الهجرة المنظمة والهجرة غير شرعية (الجندوبي، 2017، ص9).

أما عام 2016 إعتمدت الإستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي على ثلاث مبادئ (مبدأ الإستقرار، مبدأ الإنتقائية، مبدأ المرونة) تتمحور هذه المبادئ حول أولويات(التنمية الإقتصادية، الأمن، الهجرة والتنقل) وهذا ما دفع بدول الإتحاد للتركيز حول معالجة أسباب الهجرة غير شرعية القادمة من جنوب المتوسط خاصة (الجندوبي، المرجع نفسه، ص9). (والجدول التالي يشرح سياسية الجوار الأوروبية خلال ثلاث فترات زمنية (2014/ 2011/ 2015)).

جدول رقم:11 تطورات لسياسة الجوار الأوروبية في سنة2014/ 2011/ 2015.

	السياق	المفاهيم والمبادئ	الأولويات
السياسة الأوروبية للجوار سنة 2004	التوسيع	إستثناف أكبر قدر من التشريعات الأوروبية، حسب شعار كل شئ إلا العضوية وحرية التنقل	-قدرة كبيرة على التأقلم مع التشريعات الأوروبية. -إستثناف المطالبة بالديمقراطية التي وثقت في برشلونة 1995 دون أن تكون شرطا.
مراجعة للسياسة الأوروبية للجوار سنة 2011	الربيع العربي	-التميز -المشروطية. -المسؤولية(المال، التنقل، التسوق)	-دعم الديمقراطية. -التنمية الإقتصادية والإجتماعية. -تعزيز الديناميكيات الجهوية.
مراجعة السياسة الأوروبية لسنة 2015-2016	منطقة تشهد توترات أمنية: -2016 الإستراتيجية	-الإنتقائية. -الإستقرار. -المرونة(استحدثت	-التنمية الإقتصادية. - الأمن. -الهجرة.

	الشاملة للسياسية الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي. -الخطة الأوروبية حول الهجرة.	عبر الإستراتيجية الشاملة).	التنقل.

المصدر: كمال الجندوبي، العلاقات التونسية الأوروبية: الرؤيا، الرهانات والآفاق، مرجع سابق.

من خلال الجدول نج أن هناك ثلاث فترات مرة بها سياسة الجوار الأوروبية والتي بدأت عام 2004 ولكل مرحلة سياقها التاريخي الذي ظهرت وتجسدت من خلاله جملة المبادئ والمفاهيم التي ميزت مرحلة عن أخرى وذلك للضرورة الآنية، وذلك حسب المتغيرات والمستجدات في النظام العالمي وفي منطقة جنوب المتوسط التي فرضت أولويات وجب على سياسة الجوار الأخذ بها والتي تراوحت مابين المشروطية الإيجابية ضمن مسار برشلونة إلى المشروطية السلبية في إطار ثورات الربيع العربي إلى التنمية الإقتصادية، الأمن، والهجرة والتنقل فيما بعد عام 2011 وما نتج عن تداعيات الربيع العربي في منطقة غرب المتوسط.

ويمكن تصنيف مبادئ ومفاهيم السياسة الأوروبية للجوار لعام 2011 وعام 2015 وماذا يعنى كل مفهوم بالنسبة للمصالح الأوروبية في المنطقة المغاربية وماهي الآليات التي كفلت تحقيق هذه المفاهيم والمبادئ، (ضمن الشكل التالي)

شكل5: مبادئ ومفاهيم السياسة الأوروبية للجوار 2011/ 2015

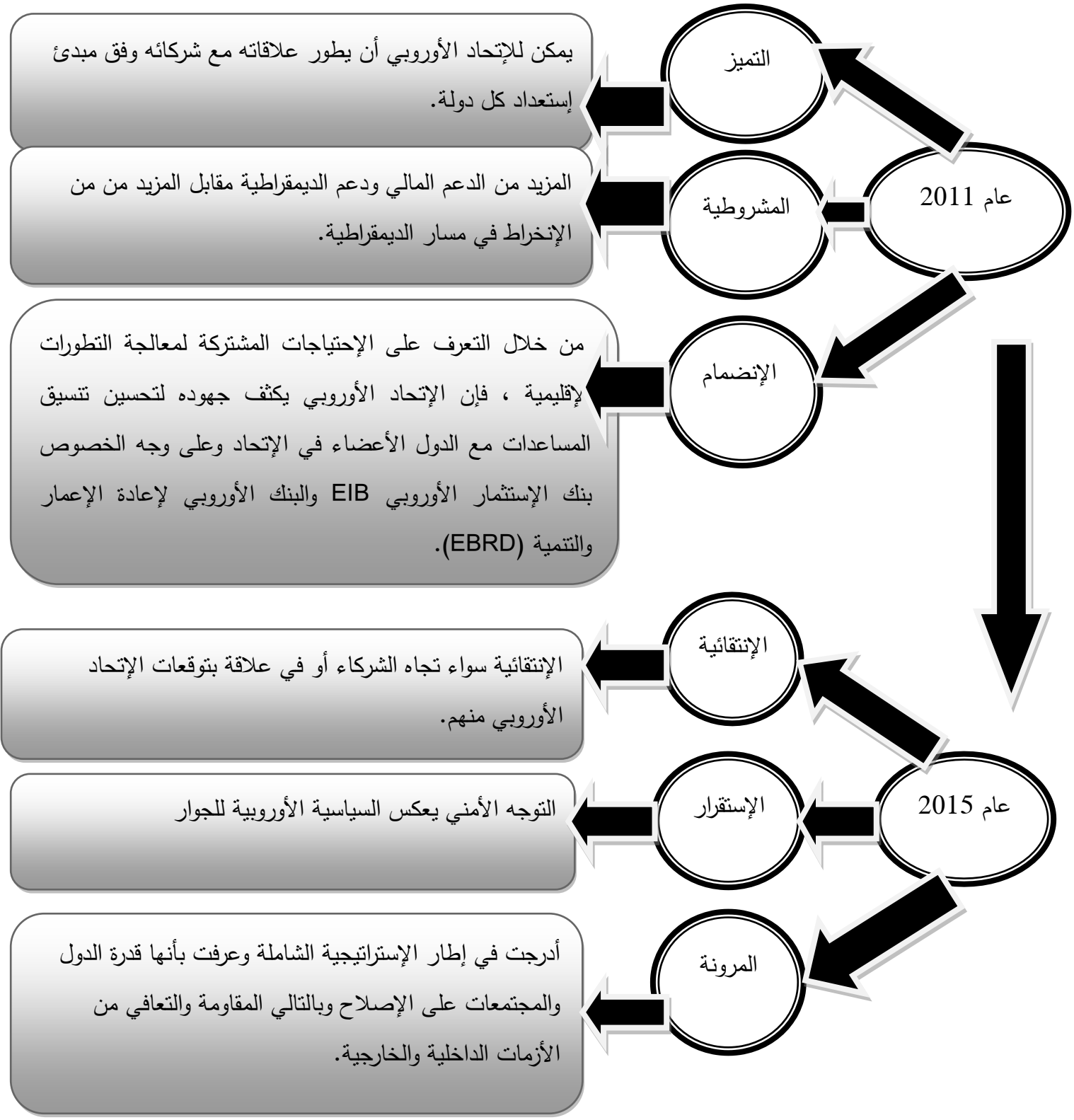

2.4. تقييم سياسات الإتحاد الأوروبي من خلال نموذج مكافحة الهجرة غير شرعية في منطقة غرب المتوسط:

لقد شكل ملف الهجرة ملفا مهما وبعدا آخر لإعطاء الشراكة الأورومغاربية في المتوسط أكثر أهمية للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي فتكت بالأمن وإستقرار دول المتوسط ككل، فظاهرة الهجرة بحاجة إلى تكثيف الجهود سواء على مستوى العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية ودول المغاربية أو على مستوى العلاقات ضمن تفعيل الشراكة الأورومتوسطية وكل مايخص إطار التعاون بين ضفتي المتوسط.

أقرت المنظمة الدولية للهجرة أن أعداد المهاجرين الذين عبرو البحر المتوسط في محاولة الوصول إلى الشواطئ الأوروبية لعام 2018 وصل إلى نحو 100600 ألف مهاجرا غير شرعي، أمام مصرع أكثر من 2000 مهاجر عرض البحر قبل الوصول إلى السواحل الأوروبية، لكن مع أن العدد يعتبر ضخما للمهاجرين غير شرعيين إلا أنه يعتبر أقل مقارنة بالعام الماضي عندما بلغ عدد المهاجرين الذي وصولو إلى الشواطئ الأوروبية حوالي 154 ألف مهاجر، بينما وصل عدد الضحايا حوالي 1987 ألف شخص(www.dw.com/ar : DW)، ومن مثال على المفقودين في البحر نجد في فيفري عام 2017 عثر على 74 جثة أمام الشواطئ الليبية حيث لقو حذفهم بعد غرق القارب الذي حاول توصيلهم إلى أوروبا، كما قضي 35 شخصا حذفهم قبالة السواحل التونسية فيما تم إنقاذ حوالي 68 شخصا، وأيضا في ديسمبر 2018 قضي 20 مهاجرا غير شرعي حذفهم بعد إحتراق قاربهم قبالة السواحل الجزائرية بمدينة وهران تحديدا ونجاة 9 أفراد من بينهم أطفال(Sputink عربي، https://arabic.sputniknews.com/arab).

وعلى الرغم من أن أعداد المهاجرين غير شرعيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط متجهين نحو الدول الأوروبية تراجع كثيرا عن عام 2016، إلا أن مخاطر ومهددات ظاهرة الهجرة غير شرعية تعتبر تحديا كبيرا من جهة للدول الأوروبية التي تسعى إلى وقف تدفقات الهجرة الواسعة من جنوب المتوسط خاصة بمختلف الطرق والآليات السياسية والأمنية والإقتصادية، لما تشكل لها تحديات أمنية، ومن جهة أخرى شمال إفريقيا أو إفريقيا ككل التي تخسر خيرة شبابها في عرض البحر الموت غرقا هربا من ظروف الحياة الصعبة مغامرين بحياتهم للوصول إلى أوروبا البلد الآمن حسب توقعاتهم، هذا أيضا يثبت مدى هشاشة الأنظمة الإفريقية والعربية في التصدي لهكذا أزمة خطيرة تهدد حياة أفرادها وتعيد الأمن والإستقرار لبلدانهم حتى تضمن الحياة الكريمة لهم.

1.2.4. المقاربة الأمنية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير شرعية بعد 2011.

منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي بدأ التركيز على سن القوانين التي تحد من الهجرة غير شرعية، وتطور الأمر على عقد إتفاقات بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي التي تعد معبرا أساسيا للعديد من المهاجرين غير شرعيين إلى السواحل الأوروبية، وبدأت قضية الهجرة تتخذ بعدا أمنيا في سياسات الدول الأوروبية لتضييق الفرص أمام القادمين إليها من جنوب المتوسط، إذن تحتل قضية الهجرة غير شرعية مركز إهتمام الدول الأوروبية والدول المغاربية على حد سواء بإعتبارها مسألة أمنية بالدرجة الأولى وخاصة بعد التدفقات الهائلة للهجرة غير شرعية مابعد 2011 .

في بداية الأحداث كانت دول أوروبا تنظر للربيع العربي على أنه الفرصة السياسية الوحيدة لشعوب العربية ولمنطقة المتوسط وكذلك العلاقات الأوروبية المتعددة مع الدول العربية وعلى خلفيته غيرت دول الإتحاد الأوروبي نظرتها من التنمية إلى ترقية الديمقراطية للتعامل مع الهجرة غير شرعية، فكما ذكرنا في المبحث السابق عن إعلان الإتحاد الأوروبي عن الشراكة من أجل الديمقراطية وتقاسم الرفاهية مع بلدان جنوب المتوسط من خلال الدعم المالي مقابل الإصلاح الديمقراطي وذلك للحد من من أعداد المهاجرين القادمين من دول المغرب العربي، لكن إعتقاد أوروبا بأن الديمقراطية هي الحل الأمثل في تصدي لكذا ظاهرة خطيرة وسوف تؤدي إلى التنمية والرفاه للشعوب العربية لم يحقق النتيجة المطلوبة، لذلك ركزت أوروبا جهودها على تشديد الرقابة على الحدود وتضييق إتفاقيات القبول، وبذلك يكون توجه أوروبا إلى أمننة الهجرة غير شرعية وبالتالي معالجة القضية بالحلول الأمنية البحتة على الرغم من أن أوروبا تناولت هذه الآلية قبل أحداث الربيع العربي من خلال عملياتها في البحر المتوسط مثل فرونتكس وما الديمقراطية إلا ذريعة سياسية فقط، لكن بعد الأحداث والتحولات التي حدثت في شمال إفريقيا وزيادة وتيرة الهجرة غير شرعية نحو الدول الأوروبية زادت حدة السياسة الأمنية الأوروبية الخارجية في التعامل مع أزمة الهجرة غير شرعية في المتوسط.

- **الإتفاقيات السياسية المشتركة بين دول شمال وجنوب المتوسط:**

تمثلت الإتفاقيات السياسية المشتركة بين بعض من الدول الإتحاد الأوروبي من جهة ودول المغرب العربي من جهة أخرى وأسفرت هذه الإتفاقيات عن جملة من المعطيات في إطار الشراكة بين الأطراف.

إتفاقية مابين ليبيا وإيطاليا: تم إبرام الإتفاقية الثنائية بين البلدين بهدف الحد من الهجرة غير شرعية في المنطقة المتوسطية، والتي نصت على تقديم إيطاليا المساعدة من خلال تزويد ليبيا بالمعدات الحديثة

والأجهزة والزوارق السريعة بالإضافة إلى عقد حلقات تدريس سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين للرفع من خبراتهم ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة لتوظيفها في مكافحة الهجرة غير شرعية مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين (التشيني، 2010، ص145).

اتفاقية مابين إيطاليا ومصر:(التشيني، المرجع نفسه، ص147) نصت الإتفاقية بين البلدين على إعطاء فترة كافية لمصر حتى تتمكن من إعداد التجهيزات اللازمة لإسترجاع المهاجرين غير شرعيين نحو إيطاليا وإعادتهم للوطن مع تحمل الجانب الإيطالي كافة تكاليف عملية إعادة توطين المهاجرين لمصر.

اتفاقية مابين إسبانيا والمغرب: إعتبرت هذه الإتفاقية مذكرة تفاهم وقعت عام 2003 بين كل من إسبانيا والمغرب في إطار الحد من الهجرة غير شرعية وبموجب هذه الاتفاقية أقرت إسبانيا السماح أو قبول لـ 200 عامل موسمي من المغرب العمل لمدة 9 أشهر في إسبانيا.

إتفاقية مابين إسبانيا وموريتانيا: على إثر السفينة العالقة التي كانت تحمل المهاجرين غير شرعيين المتجهة من موريتانيا نحو إسبانيا تم الإتفاق بين كل من إسبانيا وموريتانيا وبموجب هذا الإتفاق إلتزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم وإلتزمت إسبانيا بإقامة مستشفى لإستقبال المصابين منهم.

اتفاقية مابين الجزائر وإيطاليا:(التشيني، المرجع نفسه، ص149) بموجب هذه الإتفاقية تم ترحيل كل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين وقد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين مابين 2008 و2009.

إعلان برشلونةعام 1995: (مطاوع، د س، ص24) بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ركزت هذه الإتفاقية على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى أوروبا سواء عن طريق إنشاء مراكز الاحتجاز أو عن طريق الترحيل، وكذلك إتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة وتعقب المهربين والمهاجرين غير الشرعيين داخل أوروبا.

في هذا الصدد قامت إسبانيا عام 2002 بعد قمة الإتحاد الأوروبي بإشبيلية بطرح مشروع أوروبي يقضي بمعاقبة الدول المصدرة للهجرة إذا لم تقبل إستقبال المهاجرين المطرودين، كما جرى ضمن القمة نفسها تقديم مساعدات تقنية ومالية إلى الدول التي تشهد هجرات لمساعدتها عبر ضبط حركة الهجرة غير شرعية، وخلال السنوات اللاحقة إنعقدت العديد من المؤتمرات واللقاءات التي ضمت الدول الأوروبية والمتوسطية ككل والتي كان أهمها مؤتمر الرباط عام 2006 بمشاركة عدد من الدول الأوروبية والعربية

والإفريقية، حيث أقر إقامة شراكة وثيقة بين الدول التي تصدر المهاجرين والدول الملجأ والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة غير شرعية بتعزيز رقابة الحدود وإتفاقيات إعادة المهاجرين السريين، أما مؤتمر باريس في نوفمبر 2008 فقد أكد على تنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة إلى اليد العاملة في دول الإتحاد الأوروبي.(الدغاري، 2016، ص14)

بعد الأحداث والتحولات السياسية في دول منطقة المغرب العربي سارعت إيطاليا في جوان 2011 إلى عقد إتفاق مع المجلس الوطني الإنتقالي الليبي حول تبادل المعلومات بخصوص الهجرة غير شرعية، والتعاون لإعادة المهاجرين إلى أوطانهم، وفي 3 أفريل عام 2012 تم التوقيع على مذكرة تفاهم في المجال الأمني لمحاربة الهجرة غير شرعية والتي تنص على تدريب الشرطة الليبية ومنحها الوسائل التقنية لمراقبة الحدود وبناء مراكز تجمع المهاجرين، وهذا يدل على أن الهدف من الإتفاق الليبي الإيطالي هو خلق مراكز إحتجاز في الحدود الليبية ومنع المهاجرين من تكملة الطريق نحو أوروبا وتبقى المصلحة الأوروبية الأمنية دافعا لذلك، وفي ذات السياق وقعت إيطاليا وتونس إتفاق في أفريل 2011 حول التعاون لتضييق الخناق على الهجرة غير شرعية من خلال دعم تونس ماديا بقيمة 140 مليون أورو للتعاون في مجال مراقبة الحدود(لعقاب، الجزيرة، aljazairalyoum.com).

- **السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي.**

أما فيما يخص **السياسات الأمنية** يرتكز الإتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات الأمنية والتي منها الهجرة غير شرعية القادمة من دول جنوب المتوسط على تكثيف إستخدام الإجراءات والآليات الأمنية، حيث تنفق مبالغ مالية كبيرة في أنظمة المراقبة الإلكترونية لحماية الحدود وفي إستخدام مؤسسات مهمتها أيضا مراقبة وحماية الحدود والتي منها:

الشرطة الأوروبية: (اليوروبول): تم الإعلان عن إنشاءها بموجب معاهدة ماستريخت 1995 حيث يتعين على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للإتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوروبول ويقوم اليوروبول بإعداد التقارير الإستخباراتية وتسهيل تبادل المعلومات، ومع تدفقات الهجرة غير شرعية بعد 2011 قامت بمحاربة الهجرة التي تمس المجر والنمسا حيث قبض على 7249 مهاجرا غير شرعي عبر صربيا إلى البحر (السيد، 2011).

فرونتكس2004: بعد أن أصبحت قضية الهجرة غير شرعية من القضايا الأمنية المحورية في الإتحاد الأوروبي قررت تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الإتحاد (الوكالة الأوروبية

لمراقبة الحدود) وتهدف إلى دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالحدود الخارجية وبدأت العمل في 2005 ومركزها (واسلو) (Frentex presentation du role aduel et avenir de l'agence , europa official websit).

ومع الأزمة المالية زادت ميزانية الوكالة من 19,2 يورو عام 2006 إلى مايقارب 42 مليون يورو عام 2007 وبلغت 87 مليون يورو عام 2010 (تقرير الجمعية العامة للامم المتحدة، 2013، ص15)، وقدرت ميزانيتها السنوية حاليا ب 90 مليون يورو حاليا، كما تجري عمليات مراقبة وحماية الشواطئ الأوروبية في حالة الطوارئ منها تفعيل آلية جديدة تسمى" **رابيت**" أي (فرق التدخل السريع على الحدود)، تستخدم بطلب من دولة عضو وتم نشرها أول مرة في اليونان عام 2010 وعملية "**هيرا**" في جزر الكناري والساحل الغربي لإفريقيا، وعملية "**هرماس**" غرب المتوسط، فضلا عن عملية "**ماري نستروم**" التي دشنتها إيطاليا في أكتوبر 2013 وتوقفت في نهاية عام 2014 لأن ميزانية العملية البالغة 12 مليون دولار شهريا لم تعد إيطاليا قادرة على تحملها، ثم عملية "**ترايتون**" التي أطلقتها وكالة فرونتكس لكن بثلث ميزانية العملية ماري نستروم(بن عنتر، www.alaraby.co.uk 2015).

وتشير التقارير على أن الإتحاد يخطط لإنفاق مايزيد على 3 مليارات يورو من أجل تحويل أوروبا إلى قلعة آمنة، ومساعدة الدول الأوروبية التي تعد ممرا للاجئين وتحديدا إيطاليا، اليونان، مالطا، ماليا ولوجستيا، وأخيرا تم تقديم مبلغ 200 مليون يورو إلى اليونان لبناء المزيد من الأسوار على حدودها، لكن لايزال هذا المبلغ غير كافي لذلك.

الإقتراب العالمي للهجرة 2005: أبناه قادة الاتحاد الأوروبي وهو إنعكاس للسياسة الأوروبية المشتركة للهجرة بالإضافة إلى الدخول في شراكات حقيقية مع الدول الأخرى بهدف الحد من تدفق الهجرة وفي هذا السياق ظهر مايعرف بإتفاقيات الحركة في الفكر الأوروبي وتم تقديمها عام 2007 وتمت بين الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء التي لديها إستعداد للقبول ببعض الإلتزامات في مجال الهجرة غير الشرعية في المقابل يقدم الإتحاد فرص الهجرة الشرعية لمواطني هذه الدول، ركزت المقاربة الشاملة على جانب إدارة الهجرة كما يؤكد أن على الإنخراط التدريجي لدول شرق أوروبا وجيرانها من دول جنوب المتوسط في تأمين الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، وبعد حادثة صيف 2005 حيث قامت السلطات الإسبانية(حرس الحدود) والحكومة المغربية بإستعمال أساليب وحشية ضد المهاجرين غير شرعيين عند التخوم الإسبانية على حدود سبة ومليلة، تم ترحيل المهاجرين لاحقا إلى الصحراء الغربية، وبفعل إنتشار الأحداث عبر وسائل الأنباء العالمية خلق ضجة خارجية، وهذا مادفع في إعادة النظر في سياسة الهجرة القمعية المعمول بها ونتيجة لذلك تم الإعلان عن المقاربة الشاملة للهجرة في خريف 2005، والذي يهدف إلي صياغة سياسات شاملة ومتناسقة بالشراكة والتضامن مع دول الهجرة والعبور،(كاسارينو، مرجع سابق،

ص300)، ومع بداية ثورات الربيع العربي وزيادة تدفقات الهجرة لجأت قادة الدول الأوروبية إلى تبني إستراتيجية جديدة.

إقتراب الإتحاد الأوروبي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة The new EU global approche to migration and mobiliyi ويتكون الاقتراب من: إتفاقيات الحركة التي تخص الدول التي لها جوار مباشر مع الاتحاد الأوروبي وهي تونس والمغرب ومصر ويهدف هذا الإقتراب إلى تحقيق الطموح الإستراتيجي الأوروبي 2020 لتظل مقصد المهاجرين الموهوبين، والتعامل بكفاءة أكبر مع تدفقات الهجرة غير شرعية من خلال الإتفاق مع الدول المصدر(مطاوع، مرجع سابق، ص،ص، 32،33).

في أعقاب الأحداث التاريخية التي إنتشرت من تونس إلى مصر، ليبيا ثم الشرق الأوسط خلال عدة أسابيع، بدا وكأن هناك فرصة لحماسة جديدة لدى الإتحاد الأوروبي في إدارة سياسات الهجرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، فبعد أسابيع قليلة من ثورة الياسمين أعد الإتحاد الأوروبي خطوطا عريضة لمقترحات حول "حوار الهجرة والتنقل والأمن" مع كل من (المغرب، تونس، مصر)، وشملت هذه المقترحات الجديدة مفاوضات شراكة التنقل MPs، وقد لاقت مقترحات الإتحاد الأوروبي ترحيبا حينما ينظر إليها من خلال السياق العام لسياسات الهجرة التقييدية السابقة(مارتن، مرجع سابق، ص281).

منذ إندلاع أحداث الربيع العربي أطلق الإتحاد الأوروبي عدة برامج وشراكات بهدف إجلاء ومساعدة الأشخاص المتضررين من حرب ليبيا والدول المجاورة، وكذا التفاعل مع نداء الديمقراطية الذي أطلقته دول الجنوب، وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء العديد من البعثات لمساعدة دول مثل إيطاليا للتعامل مع تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء القادمين من تونس وليبيا، بالإضافة إلى هذه التدابير ترى المفوضية الأوروبية أن الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى خطة منظمة مستدامة لتعزيز التضامن بين الدول الأعضاء وإتخاذ تدابير تسمح بتعزيز القدرات المتعلقة بإدارة التدفقات الهجرة وطلبات اللجوء في منطقة البحر الأبيض المتوسط،(مارتن، المرجع نفسه، ص282) لكن في المقابل هناك أهداف أمنية تسعى دول الإتحاد الأوروبي تحقيقها من خلال الحد من الهجرة غير شرعية في المتوسط والتي بدأت بالتدابير الإنسانية لتنتهي بالتدابير الأمنية وهذا ماسوف نلاحظه في النقاط التالية.

18 ماي 2015: كان قرار الإتحاد الأوروبي لوضع خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل آلاف المهاجرين عبر البحر المتوسط نحو أوروبا (مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2015)، تحت إسم "يونافور" وهي على ثلاث مراحل على أن يجري التخطيط للعملية كمرحلة أولى، إذ تقتصر على عمليات

المراقبة لتقديم حجم المشكلة إعتمادا على الأقمار الصناعية وطائرات دون طيار، أما المرحلتان الثانية والثالثة فستعملان على البحث وإكتشاف وتعطيل مهمات المهربين وهذا مايتطلب تفويض من مجلس الأمن الدولي عبر قرار يشير إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتعاون من السلطات الليبية، وتقدر التكاليف العامة للعملية ب 11،82 مليون يورو(دياب، 2015).

إنشاء مراكز الإعتقال: قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز الإعتقال المهاجرين غير شرعيين الذين ألقي القبض عليهم من طرف غفر السواحل الأوروبية حيث يحتجزون بها حتى يتم ترحالهم إلى بلدانهم الأصلية ولاتوجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الإعتقال، وقد سمح القانون الصادر عن البرلمان الأوروبي 2008 بإحتجاز المهاجرين غير الموثقين ومنهم الأطفال مدة أقصاها 18 شهرا.

تعرضت هذه المراكز لإنتقادات المنظمات الحقوقية نظرا للظروف السيئة في المراكز الإعتقال، وقد قدمت ألمانيا وبريطانيا إقتراح نقل المعسكرات الإحتجاز إلى الضفة الجنوبية للمتوسط تحت دراسة تنظيمية من طرف المفوضية لدراسة ملفات المهاجرين منها ماهو مقبول وماهو مرفوض لكن المفوضية رفضت ذلك(البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير شرعية إلى أوروبا).

بدأ تحرك الإتحاد الأوروبي في البداية في إتجاه التعاون والتنسيق في مجلات متصلة بالأمن فقط مع التركيز أساسا على الوقاية من الجرائم العابرة للحدود وتدريجيا إتسع هذا النطاق إلى تنسيق بعض القواعد في مجال إدارة الحدود والعودة، أيضا يلاحظ أن المعاير التي وضعها الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإدارة الهجرة على الصعيد الاقليمي ليست مصحوبة بضمان لحقوق المهاجرين، وسوف ينشأ حسب التقرير للجمعية العامة للإتحاد "**حزمة الحدود الذكية** " التابعة للإتحاد واحدة من أكبر القواعد البيانات البيومترية والتي من **هدفها تحديد** الأشخاص الذين يتجاوزون المدة المحددة في تأشيرات الدخول علاوة على منع الهجرة غير شرعية، وإحتجاز المهاجرين غير الشرعيين بشكل منهجي يعتبر بمثابة أداة مشروعة في إيطار تأمين الهجرة ومراقبة الحدود في سياق إدارة الهجرة ضمن دول الإتحاد الأوروبي على الرغم من عدم وجود أي دليل على أن الإحتجاز يفيد كأداة للردع(تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة ،**مرجع سابق**، ص_ص، 15 _ 17).

تؤكد الأجندة الأوروبية حول الهجرة في 2015 وخلاصات المجلس الأوروبي والمؤتمر وقمة فالتيا على الزخم السياسي الجديد لتعميق التعاون مع شركاء السياسة الأوروبية للجوار، وتجري حوارات إقليمية حاليا على غرار عمليتي الرباط والخرطوم في الجنوب عمليتي بودباست وبراغ في الشرق بالإضافة إلى هيئة

الشراكة الشرقية المعنية بالهجرة واللجوء للتعاون بين دول المنطقة ويمكن وضع إطار موضوعي للسماح بالتعاون أكثر فعالية في شأن الهجرة مع البلدان خارج الجوار(المفوضية الأوروبية، 2015).

القمة المصغرة بباريس: ظل الإرتجال هو سيد الموقف في التعاطي الأوروبي مع الظاهرة في غياب تصور واضح يقف على العوامل الحقيقية التي تفرزها وفي غياب تعاون حقيقي مع الدول المصدرة في هذا الشأن بتاريخ 2017/08/28 انعقدت قمة مصغرة بباريس(إفريقية أوروبية) للبحث في أزمة الهجرة في المتوسط، وقد حضر القمة من الجهة الأوروبية كل من رئيس فرنسا(ايمانويل ماكرون)، والمستشارة الألمانية **أنجيلا ميركل** ورئيس الحكومة الإيطالية **باولو جنتلوني** ونظيره الإسباني **ماريانو راخوي** والمسؤولة عن الخارجية والأمن الأوروبي **فيدريكا موجريني**، أما من الجهة الإفريقية حضر رئيس تشاد **إدريس ديبي** ونظيره النيجيري **محمد يوسفو** ورئيس حكومة الوفاق الليبية **فايز السراج**، وتقع هذه الدول الثلاث في قلب حركة عبور المهاجرين من إفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا(African and European leaders agree action plan on migration crisis , The guardian.)

وتأتي القمة التي روج على أنها تنحو على تقديم الدعم والمساعدة للدول الأفريقية الثلاث لمنع عبور المهاجريين بإتجاه الضفة الشمالية من المتوسط، وتقييم الجهود المتخذة في السنوات الأخيرة في هذا الصدد في سياق مجموعة من المبادرات التي دعمتها الدول الأوروبية المعنية بالموضوع، والتي سعت من خلالها إلى تقديم العون لبعض الدول مقابل تشديد المراقبة على الحدود ومنع تسرب المهاجرين.

تبقى القمة المصغرة حبرا على ورق مالم تطبق بعد على أرض الواقع والأيام القادمة كفيلة بالكشف على مصداقية هذه المبادرة أم كسابقاتها تخلو من روح العمل الحقيقي لإستأصال الجذور الحقيقة للهجرة غير شرعية في المتوسط.

2.2.4. عملية صوفيا كآلية أمنية لمكافحة الهجرة غير شرعية.

نظرا لتزايد عدد المهاجرين غير شرعيين القادمين من ليبيا بإعتبارها تشكل منطقة وسط في البحر الأبيض المتوسط، لعبور المهاجرين الوافدين من الدول جنوب إفريقيا خاصة، قرر الإتحاد الأوروبي خوض حربا جديدة ضد عصابات التهريب التي نشطت وتوسعت بشكل كبير في الفترة الأخيرة وحققت أرباح، فأصبحت تشكل مافيا التهريب ولها إرتباطات بجهات ومؤسسات وشخصيات لها سلطتها خصوصا مع تنامي رقعة الفساد في العديد من الدول.

أطلق إسم "صوفيا" على العملية البحرية للإتحاد الأوروبي لمكافحة مهربي البشر ضمن مكافحة الهجرة غير شرعية ككل، نسبة إلى طفلة صومالية ولدت على متن سفينة إنقاض ألمانية الخاصة بمكافحة عمليات تهريب المهاجرين إلى أوروبا من ضمن 16 سفينة حربية تابعة لإتحاد الأوروبي (تقرير سري لإتحاد الأوروبي، 2016، 81164/arabic.rt.com/press/://)، تشكل مهمة صوفيا إحدى عناصر إستراتيجية الهجرة غير شرعية بالإتحاد الأوروبي، وتتضمن الإستراتيجية أيضا عملية صوفيا من ضمن أمور أخرى منهجية، أطر تشاركية مع بلدان المهاجرين الأصلية وبلدان العبور، وهي تحت إمرة القائد الأميرال **أنريكو كريدندينو**، ويقع مقر العملية بروما.

- **إنجازات عملية صوفيا.**

في جوان عام 2015 أطلق الإتحاد الأوروبي عملية صوفيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط أمام السواحل الليبية، وتتمثل مهمة صوفيا في القيام بتنفيذ عملية التعرف على المراكب وكل ما يتعلق بالمهربين، ثم القيام بإحتجازها والتخلص منها، وجاءت هذه المهمة في اطار دعم جهود الإتحاد الأوروبي من أجل تعطيل الأشكال التجارية لشبكات مهربي البشر في المنطقة المتوسطية (تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، ص11).

كما تقوم هذه المهمة بتقديم برامج بناء القدرات لدى الشرطة الليبية، ودعم عمل منظمات الأمم المتحدة في المنطقة بما يتضمن منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى منظمات تعمل في ليبيا، أيضا أنشأت لجنة متخصصة من الخبراء للعمل مع عملية "**يونارفور ميد صوفيا**"، والهدف من ذلك هو تعزيز قدرتها على تعطيل التهريب بليبيا، والإضطلاع بأنشطة البحث والإنقاذ التي من شأنها إنقاذ الأرواح، وتحسين الأمن في المياه الإقليمية الليبية(Eunafor

med operation Sophia starts training of Libyan navy coast guand and Libyan navy Europeen vmian external action.)

أيضا قامت مهمة صوفيا بتدريب حرس سواحل ليبيا على متن 2 من سفن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة في إفريقيا الوسطى في أعالي البحار، وتم تدريب 78 من حرس السواحل، في المرحلة الأولى أي مع بداية مهمة صوفيا عام 2015، ثم المرحلة الثانية من التدريب في 30 جانفي 2017 بدأت المجموعة الثانية من التدريب الذي قامت به عملية صوفيا التابعة لحرس السواحل الليبية والبحرية الليبية في مركز التدريب البحري في اليونان، وشمل العدد 20 متدرب في مجالات عدة(Peration Sophia, ://eeas.europa.eu/headquarters)

إنقسمت مهمة صوفيا إلى مرحلتين في تنفيذ المخطط:

المرحلة الأولى: إنقاذ المهاجرين من الهلاك قبالة السواحل الإيطالية، عند دخول قوارب المهاجرين غير شرعيين المياه الدولية يتم إلتقاطهم من طرف الشرطة الإيطالية، وهذه المرحلة هي قيد التنفيذ، وقد أعلن المجلس الأوروبي الذي يمثل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في بيان أن العملية مكونة من شقين: (شبكة نبأ المعلوماتية، 2015،)

أولا: تبدأ مهمة صوفيا في المرحلة الأولي بالمراقبة عن بعد للشبكات التي تنشط إنطلاقا من السواحل الليبية وجمع المعلومات، أي أن السفن الأوروبية تقوم بمراقبة عمل شبكات مهربي المهاجرين المتواجدة في السواحل الليبية والتي هي نقطة إنطلاق قوارب المهاجريين إلى السواحل الإيطالية.

ثانيا: وهي المرحلة التي يبدأ فيها الهجوم على المهربين قبل الوصول إلى السواحل الإيطالية، تفتيش السفن ومصادرتها، وتتم في هذه المرحلة عملية إنقاض للمهاجريين على متن قوارب المهربين.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة المهمة بالنسبة لعملية صوفيا، وهي دخول القوات الأوروبية إلى المياه الليبية للتوجه نحو مصدر التهريب، أي مراكز إنطلاق قوارب مهربي البشر المحملة بالمهاجريين غير شرعيين المتجهين نحو إيطاليا، وهذه المرحلة لم تدخل مرحلة التنفيذ لأن الحكومة الليبية لم تعطي الضوء الأخضر للقوات الأوروبية للدخول للمياه الإقليمية الليبية.

ومن بين إنجازات عملية صوفيا قامت السلطات الإيطالية خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2016 بمقاضاة 101 مهرب وتاجر بشر مشتبه فيهم، وإزالة 344 قاربا من أمام المنظمات الإجرامية،

وإنقاذ 29،300 شخص خلال 20 عملية، ويتم إنزال المهاجرين بعد إنقاضهم في إيطاليا،(تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مرجع سابق، ص10)، وفي 25 جويلية 2017 مدد مجلس الولاية عملية صوفيا المتوسطية التابعة لليونافور حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018، وهي عملية متوسطية تقوم بتعطيل الأعمال التجارية للمهربين للبشر والإتجار بهم في وسط المتوسط، وقام مجلس الولاية بتعديل مهام العملية إلى:

- إنشاء آلية رصد المتدربين لضمان كفاءة تدريب خفر السواحل الليبية على المد الطويل.
- إجراء أنشطة مراقبة جديدة وجمع المعلومات عن الإتجار غير المشروع في صادرات النفط في ليبيا وفقا لقرار مجلس الأمن 2146 عام (2014)، 2362عام (2017).
- تعزيز إمكانات تبادل المعلومات بشأن الإتجار بالبشر مع وكلات إنفاذ القانون التابعة للدول الأعضاء، فرونتكس، اليوروبول(Eunafor med opertion Shphia : mandate extended until31 December2018).

أبرمت مذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية ممثلة بـ "**باولو جنتليوني**" والحكومة الليبية الممثلة بـ"**فائز السراج**" المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في طرابلس والتي يؤيدها الإتحاد الأوروبي، وتعهدت بتقديم تدريبات لخفر السواحل ومعدات وأموال لمكافحة مهربي البشر، ومراقبة الحدود الجنوبية للبلاد وسط تنديد المنظمات الحقوقية حول المخيمات اللاجئين في ليبيا التي لاتتوفر على أي مستوى للعيش، مقابل أن تقبل ليبيا ببناء مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين داخل أراضيها تمولها إيطاليا لغاية ترحيلهم لبلاده، (الشريف، الجديد، 2017) في الوقت نفسه حصلت إيطاليا على دعم 10 رؤساء بلديات في صحراء جنوب ليبيا لمكافحة تهريب البشر، لكن البرلمان الليبي إعترض في بيان له على أن رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج لايمثل بصفة قانونية دولة ليبيا وفقا للقانون الدستوري، مشير إلى أن الهجرة من قضايا المصيرية للدولة وهي من إختصاص عمل النواب.

- **تقييم وتحديات عملية صوفيا.**

وكتقييم لورقة التفاهم أكد البرلمان أن الحكومة الإيطالية ودول الإتحاد الأوروبي ككل يريدون أن يتخلصو من أعباء ومشاكل المهاجرين غير شرعيين الخطيرة في ليبيا.

حسب التقرير البريطاني: إعتبرت اللجنة الأوروبية في البرلمان البريطاني يوم 12 جويلية 2017 قبل قرار تجديد عملية صوفيا، أن عملية صوفيا فشلت في تحقيق وتأدية مهامها في منع ووقف شبكات مهربي

البشر من نقل المهاجرين إلى السواحل الإيطالية في رحلة محفوفة بالمخاطر، أيضا في ظل عدم موافقة الحكومة الليبية دخول القوات العسكرية المياه الإقليمية لاجدوى من مهمة صوفيا في المياه الدولية في القضاء على مهربي البشر، ومن بين النقاط المهمة التي تحدثت عنها رئيسة اللجنة البرلمانية المعنية بالتدقيق في وثائق وسياسات الإتحاد الأوروبي، أن تهريب البشر يبدأ من البر لذلك فمهمة بحرية كآلية خاطئة لحل مشكل المهربين، وحسب ماجاءت به المشرعة البريطانية أن الحل يكمن في النظر في المقام الأول في المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يتخبط فيها دول المغادر منها المهاجرون، وكيف نتعامل مع المهاجرين ومنعهم من الهجرة(تقرير بريطاني، 2017).

أيضا إعتبرت مهمة صوفيا فاشلة في تحقيق أهدافها نظرا لأنها تشجع على الهجرة بطريقة غير مباشرة من خلال إستقبال المهاجريين غير شرعيين في المياه الدولية لإنقاذهم بواسطة زوارق مهمة صوفيا التي تقودهم إلى أوروبا بأمان، أصبح المهاجر لايتردد في ركوب زوارق المهربين لإطمأنانه بوجود القوت الأوروبية لإنقاذه، وبالتالي ساهمت في زيادة وتيرة الهجرة غير شرعية نحو أوروبا، وهذا ماأكد عليه أيضا المتحدث بإسم البحرية الليبية **أيوب قاسم** للجزيرة نت أن عملية الإتحاد الأوروبي قصرت المسافة التي يقطعها المهاجريين، إذ أن القوارب تطلق نداءات الإستغاثة ومن ثم تبدأ مهمه صوفيا بالإنقاذ، وهنا كان الدور فقط.

تحديات مهمة صوفيا: من بين التحديات والصعوبات التي واجهتها مهمة صوفيا منذ إنطلاقها عام 2015 التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من العملية في البحر الأبيض المتوسط:

1- إرتفاع وتيرة الهجرة غير شرعية، حيث إرتفعت عمليات الهجرة غير شرعية إلى أوروبا عبر طريق وسط المتوسط بنسبة 18 % في عام 2016، وإرتفعت بنسبة 19% في الأشهر الأولى لعام 2017 مقارنة بالعام الماضي.

- نظرا لعمليات مصادرة قوارب المهربين من طرف قوات صوفيا، سارع المهربين إلى التكيف مع العملية، وأصبحو يرسلون المهاجرين على متن قوارب غير صالحة لإبحار مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الوفيات.
- وجود حكومة موحدة تمثل دولة ليبيا قادرة على توفير الأمن في جميع البلاد، والعمل مع الإتحاد الأوروبي بشأن الهجرة هو شرط أساسي مسبق لإتخاذ إجراءات هادفة ضد شبكات تهريب المهاجرين الموجودة داخل ليبيا وحدودها، في ظل عدم قدرة حكومة الوفاق القيام بهذا الدور.

أيضا من بين التحديات التي صعبة من وصول مهمة صوفيا إلى تحقيق أهدافها هي منطلقها في حد ذاته، أي أن منطلق المهمة في الحد من شبكات مهربي البشر هو عسكري أمني بحت وهذا مالم تستطع تطبيقه على دول المصدر أو العبور، لأن هذه الدول تعاني من مشاكل إقتصادية، إجتماعية، أمنية، سياسية ساهمت في زيادة وتيرة الهجرة غير شرعية، ولتخطي هذه الظاهرة والحد منها وبالتالي الحد من مهربي البشر هو التعامل مع المسألة من منطلق تناول المشاكل الجذرية لإيجاد الحلول وبالتالي تتراجع وتيرة الهجرة تماشيا مع تحسين الظروف حياة المواطن خاصة المهمش.

أوضحت صحيفة" ذي نيويورك تايمز" أن 3 مهاجرين الذين نجو وهم إثنين من السودان والآخر من غامبيا، قالا لفرقة الإنقاذ الإيطالية التي نقلتهم إلى جزيرة لامبيدوزا، أن بقية المهاجرين وعددهم 117 شخصا غرقو في مياه المتوسط،(العربية،arabic.rt.com/world/995509) كما أعلنت الحكومة المغربية عن إحباط 89 ألف محاولة هجرة غير مشروعة عام 2018 بزيادة قدرها 37% مقارنة بعام 2017، وقد قالت مسؤولة السياسة الخارجية بالإتحاد الأوروبي فيديريكا موغيرني خلال مؤتمر صحفي بالرباط على هامش زيارتها للمغرب إن الإتحاد منح المغرب 30 مليون يورو من 140 مليونا تعهد بها في أكتوبر لمساعدته في مكافحة الهجرة غير شرعية.

مايأخذ على السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة غير شرعية القادمة من الجنوب المتوسطي أنها غير موحدة وتعتمد بشكل كبير على سياسات وطنية لكل دولة أوروبية، فعدم وجود إقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة في القارة الأوروبية وذلك من خلال وجود صراع قانوني وسياسي بين المعسكرين الأول معسكر دول جنوب أوروبا وهي (إسبانيا، ايطاليا، اليونان، قبرص، مالطا) وهي دول الواجهة والمستقبلة للهجرة غير شرعية مباشرة وتتحمل العبئ الأكبر في االتعامل مع القضية وتطالب بإعادة توزيع هذه الأعباء على باقي دول الإتحاد بإعتبارها مشكلة دولية لا داخلية، أما الإتجاه الثاني يتمثل في دول وسط أوروبا وشمالها وتشمل(فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وبقية الدول) تتعارض مع إتفاقية" دبلن"، وترى أن الهجرة قضية داخلية بالأساس وأنها تستقبل قدرا كبيرا من الهجرة غير الشرعية أيضا نجد السويد تشجع الهجرة من جهة أخرى.

كما أن السياسات الأمنية التي يطرحها الإتحاد الأوروبي تقوم على الحلول الأمنية وهي غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بالهجرة غير شرعية فتعتمد على إنشاء مراكز الإحتجاز والترحيل وتشديد المراقبة ... وبدلا من ذلك يفترض به التركيز على دعم مشروعات تنموية يكون عمادها مؤسسات

المجتمع المدني وخاصة في القرى والأرياف، مع محاولة الإتحاد جعل جنوب المتوسط عبارة عن تخوم لحمايته من تداعيات الهجرة غير شرعية والتعامل أمنيا معها عن بعد دون الأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي تهدد دول العبور خاصة دول شمال إفريقيا التي هي وجهة دول جنوب إفريقيا بالتحديد، أيضا نجد أن إقتصاديات دول الإتحاد تجني أرباحا من المهاجرين غير شرعيين القادمين من شمال إفريقيا ويتم ذلك من خلال عملهم في السوق السوداء التي لا تشهد عقوبات رادعة بحق من يقوم بتشغيلهم وهذا مايمثل تناقض في موقف الإتحاد الذي يرفض علنا ويرغب في الخفاء.

3.4. واقع ومستقبل السياسات الأمنية الأوروبية في المنطقة المغاربية.

1.3.4. الإتحاد الأوروبي بين التفكك والإستمرار.

تشهد دول الإتحاد الأوروبي في شهر ماي الحالى إنتخابات تجديد نواب البرلمان الأوروبي وذلك في خضم أجواء سياسية عاصفة تتميز بحالة من الشك بشأن مستقبل الإتحاد الأوروبي ومؤسساته في بروكسل وبخاصة بعد إستفتاء" بريكست" في المملكة المتحدة عام 2016، ويذهب الدارسون للشأن الأوروبي على أن إنتخابات القادمة ستساهم بشكل كبير في تحديد معالم مستقبل الكيان الأوروبي الموحد، وذلك لأن النتائج تشهد تراجع أحزاب الوسط في البرلمان الأوروبي هذه الأحزاب التي تؤمن بمستقبل أوروبا وتريد تقويتها ولديها أهداف واعدة بالنسبة للإتحاد الأوروبي(**www.dw.com/ar WD.**)

بدأ التوجه التوسعي لأوروبا يخفت بريقه خلال السنوات الماضية، وباتت الديمقراطية الأوروبية تعرف تراجعا غير مسبوق وهي الظاهرة التي سعى إلى دراستها وتوثيقها المفكر(مارك لازار في مؤلفه المشترك مع إلفودياماننتي) الموسوم (الشعب– قراطية التحولات الكبرى لديمقراطيتنا) والذي إستعرض فيه الكاتبان التغيرات المفاجئة التي حدثت على مستوى المنظومات السياسية للدول الوطنية في أوروبا التي تعرف عودة لافة لتيارات اليمين المتطرف الذي يريد أن يفرغ الديمقراطية من مضامينها الإنسانية وتحويلها إلى مجرد آلية لفرض سلطة الأغلبية الشعبية المطلقة على باقي فئات المجتمع. (الزاوي ب، 2019)

لقد أضحت الديمقراطية الليبرالية في أوروبا مهددة من قبل (ديمقراطية عامة) يمكن تسميتها بالشعب–قراطية، تسعى إلى تجاوز الديمقراطية التمثيلية ودولة القانون والمؤسسات وعندما تنتصر الإيدولوجيات الشعبوية كما حدث في المجر والنمسا فإنها تخلق حالة سياسية يمكن وصفها بالديمو– ديكتاتورية، تقوم على إفراغ الديمقراطية من كل مضامينها السياسية وتحويلها إلى آلية للصندوق تضمن حصول الأغلبية على السلطة لكنها لاتحترم في المقابل رأي الأقلية، ويمكن القول أن التيارات الشعبوية في أوروبا تسعى إلى الفوز بالإتخابات المقبلة للتأثير على مسار التغير في أوروبا من داخل مؤسساته الرسمية من أجل إنهاء حلم أوروبا الواحدة والعابرة للقارات (الزاوي ب، المرجع نفسه).

أما في إطار التحديات العالمية الإقليمية فقد تحدث تقرير 2030 حول الإتجاهات العالمية(عبد العليم، 2015) عن بعض التغيرات التي دخلت حيز التنفيذ على الساحة الدولية حاليا لم تكن موجود في مرحلة الستينات وهذا التحول يأثر بشكل مباشر في وجود الإتحاد الأوروبي ومنها:

1- يتجه الجنس البشري إلى النمو أكثر وهناك زيادة في الأكبر سنا الأكثر ثراءا، وكذلك ثمة نمو للطبقة الوسطى عالميا دون أن يعنى ذلك تقليل الفوارق ٱلإجتماعية.
2- ثمة إنتقال للوزن الإقتصادي والسلطة السياسية عن الغرب نحو الشرق أي من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى القارة الآسيوية، كما باتت التنمية المستدامة أكثر عرضة للعنف ومواجهة كثير من التحديات في ظل العولمة.
3- هناك ثورة رقمية وتكنولوجية آخذة في التزايد من ناحية والتأثير في المجتمعات من ناحية أخرى.
4- توجه ندرة الموارد بشكل متزايد في المقابل ثمة إرتفاع في إستهلاك الطاقة عالميا، وكذلك هناك تحول في أنماط الإنتاج.
5- أصبح النظام العالمي أكثر هشاشة فالإعتماد المتبادل بين الدول لايقابله تعزيز الحوكمة العالمية.

إن الإتحاد الأوروبي يواجه معادلة صعبة خلال السنوات المقبلة في ظل زيادة الديون على مستويات عالية وغير مسبوقة، وكذلك إرتفاع مستوى الشيخوخة السريعة لسكان أوروبا وتتوقف قدرة الإتحاد على تجاوز هذه المعوقات إلى مدى قدرته أن يكون أكثر مرونة وشمولية في التعامل مع مثل تلك التحديات.

يواجه الإتحاد الأوروبي العديد من التحديات التي تفرض عليه مواجهتها وإعادة تعريف موقفه منها من أجل الحفاظ على رؤيته ومنظوره المختلف للعالم، والقيم التي يجب أن تسوده فالهجوم الروسي على نظام مابعد الحرب الباردة وإنهيار بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على إثر موجة التحولات السياسية والإقتصادية جراء الإنتفاضات والثورات الشعبوية في المنطقة، وتزايد موجات الهجرة غير شرعية والإرهاب، بالإضافة إلى التحولات وتوزيع القوى الدولية والتغيرات الإقتصادية والتكنولوجية العالمية، كلها تحديات أعادت تشكيل البيئة من ناحية والطمح في تصدير نموذجها ومعايرها القيمية للعالم الخارجي من ناحية أخرى(راشد، 2015).

لكن أبرز التحديات التي تواجه فعلا السياسة الأمنية الأوروبية تكمن في عدم وجود رؤية مشتركة لدول الإتحاد الأوروبي لتأسيس سياسة خارجية موحدة تحقق أهداف الإتحاد التي أنشئ من أجلها، بما أدى إلى ظهور موجات رافضة للإتحاد وأخرى ضد إنشاء كيانات مشتركة داخل القارة، كما إزدادت أزمة

اليورو داخل دول الإتحاد الأوروبي مما ساهم في تعميق الخلافات بين الدول، والأخرى الدائنة بما يعيق إمكانية رؤية مشتركة للسياسة الخارجية.

وضعت المفوضية الأوروبية خمسة سيناريوهات محتملة لمستقبل الإتحاد الأوروبي في أعقاب قرار خروج بريطانيا من الإتحاد بموجب ملف "**بريكست**"، فكما قلنا هناك صراع يواجه الإتحاد الأوروبي بسبب الأزمات بريكست، الهجرة غير شرعية، الإرهاب كلها تحديات دفعت بالمفوضية الأوروبية لوضع هذه السناريوهات المحتملة (Florian EDER RAYAN HEATH,….2017)

السيناريو الأول الإستمرار في المسار الحالي

من خلال هذا السيناريو المحتمل من طرف المفوضية الأوروبية أن مايحدث في الإتحاد الأوروبي يشمل تغيرات طفيفة لاغير وأن الإستمرار في الوضع القائم مع التقدم التدريجي، ويعود ذلك إلى موافقة الحكومات الوطنية إلى تعميق السوق الموحدة للإتحاد الأوروبي والإتحاد في السياسات الخارجية، في حين تركت معظم المسؤوليات الرئيسية مثل السيطرة على الحدود في أيدي الحكومات الوطنية، وتحذر المفوضية بأن هناك حاجة دائمة للتحسين المستمر في إدارة الحدود لمواكبة التحديات الجديدة حتى لا تغرب بعض الدول التعامل مع الوضع على إنفراد لتحقيق أمنها وإستقرارها.

السيناريو الثاني السوق الموحدة

تركز اللجنة من خلال هذا السيناريو في نجاح وإستمرار الإتحاد الأوروبي على السوق الموحدة للإتحاد الأوروبي والذي يحظى بدعم كبير من طرف دول الإتحاد، لكن اللجنة تقر بأن عملية إتخاذ القرار في كذا أمر يبدو متاح وسهل أما إذا إنتقلنا إلى عملية التنفيذ على أرض الواقع والعمل بشكل جماعي يكون محدود نوعا ما، وهذا قد يوسع الفجوة بين التوقعات والتنفيذ على كافة المستويات، أيضا يواجه الإتحاد أزمة اليورو في ظل السوق الموحدة مما يجعله عرض للأزمات المالية.

السناريو الثالث أولئك الذين يرغبون في المزيد عليهم بذل المزيد من الجهد

يعنى هذا السيناريو للحفاظ على وحدة الإتحاد الأوروبي والوصول إلى الإندماج لابد من بذل المزيد من الجهد والعمل لتحقيق هذا الهدف من طرف دول الأعضاء والراغبة في ذلك، ويتم هذا من خلال تحالف الراغبين في مجالات محددة مثل سياسة الدفاع والأمن الداخلي والضرائب أو المسائل الإجتماعية

في ظل هذا السيناريو تفترض اللجنة أن جميع الأعضاء 27 سيستمرون في تحقيق التقدم مع وجود سوق واحدة بشكل أعمق.

السيناريو الرابع بذل جهد أقل بشكل أكثر فعالية

ربما تعني اللجنة معالجة أفضل وبفاعلية عالية لأولويات معينة بشكل تعاوني وبعبارة أخرى ليس "أقل" لبذل الكثير من الجهد في عدد محدود من المناطق، تشير المفوضية هنا إلى مشكلة واحدة مع تطبيق هذا السيناريو أنه يعتمد على إتفاق دول الإتحاد الأوروبي فيما بينها على المناطق التي يريدون أن يتعاونو فيها بشكل أكثر كفاءة.

السيناريو الخامس بذل المزيد من الجهد في شكل تعاوني

في هذا السيناريو سوف يعمل الإتحاد الأوروبي بشكل تعاوني لتعزيز القدرات الداخلية الذاتية مثل زيادة الإيرادات من خلال الضرائب، وسيتم الإنتهاء من أزمة اليورو حسب تقرير عام 2015، بموجب هذا السيناريو فإن الإتحاد الأوروبي ستكون لديه صلاحيات للتحدث نيابة عن كل أوروبا حول التجارة والسياسة الخارجية، وسيتولى القيادة والعالمية لمكافحة تغير المناخ والقضايا الإنسانية.

رغم التخمينات التي تذهب إلى ترشيح إمكانية إنهيار منظومة الإتحاد الأوروبي في ظل الواقع الدولى والإقليمي الذي يلقى بظلاله الوخيمة على الدول الأوروبية. فإن آفاق نجاح وإستمراره تبقى الفرضية المربحة أكثر من غيرها حاليا بالنظر إلى التبعات والإنعكاسات الخطيرة التي ستواجهها أوروبا ككل في حال فشلت تجربة الوحدة التكاملية للإتحاد الأوروبي.

ومن خلال التقرير 2030 وجب على الإتحاد الأوروبي إعادة تشكيل الإقتصاد الأوروبي بحيث وجب إستعمال أدوات جديدة للإستدامة وتحقيق النمو الإقتصادي من أجل تجاوز المستويات المرتفعة لديون التي تمثل عائقا خطيرا أمام أوروبا، تعزيز المجتمع المتغير والإبتكار بحيث تحتاج دول الإتحاد الأوروبي للحاق بركب الإبتكار التقني والصناعي، حيث أن القطاع الرقمي سريع النمو وهو ماحقق عائدا إقتصاديا كبيرا، مواجهة الإقصاء المتزايد وعدم المساواة في أوروبا، أيضا مخاطر الهجرة غير شرعية على التركيبة الديمغرافية فوجب إعادة تشكيل سياسات الهجرة قبل عام 2030 بغية الوصول إلى إستراتيجية فعالة للهجرة، أيضا تعزيز الدور الدولى للإتحاد الأوروبي من خلال إتخاذ تدابير من أجل مزيد من المسؤولية

الجماعية عن الأمن والإستقرار الأوروبي، ومن الضروري تطوير التحالفات الدولية والشراكات الإستراتيجية في ظل تصاعد القوى الجديدة في النظام الدولى.

2.3.4. الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي بين الإستمرار والتغير.

تحظى دول المغرب العربي بأهمية جيوسياسية بالغة الأهمية بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، لاسيما بالنسبة لدول أوروبا الوسطى وفي مقدمتها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، كما أن بريطانيا ورغم قيامها التصويت لصالح "البريكست" إلا أنها تظل تحتفظ بعلاقات إستراتيجية قوية مع دول المغرب العربي لأسباب عدة تتعلق في المقام الأول بالمنطلقات الأمنية والإقتصادية والقرب الجغرافي.

نستطيع أن نلاحظ أن السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي كانت ومازالت حتى الآن بمثابة محصلة لتوافق مابين أعضائها الثلاث الكبار، وذلك مايجعل ألمانيا المنشغلة بملفات وسط وشرق أوروبا تمنح تفويضا واسعا لفرنسا من أجل رسم معالم السياسة الخارجية لأوروبا تجاه منطقة المغرب العربي، لأسباب تتعلق في مجملها بالماضي الإستعماري لها في المنطقة، وعليه فإنه فرنسا تكتفي في الغالب بإجراء مشاورات شكلية مع الدول الأوروبية الأخرى مثل إيطاليا، إسبانيا اللتين تملكان أيضا روابط تاريخية قوية بدول المنطقة، وتحديدا مع ليبيا بالنسبة لإيطاليا والمغرب بالنسبة لإسبانيا.

كما تأخذ علاقات المغرب العربي بأوروبا أهميتها إنطلاقا من حاجة كلا الطرفين لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات، فهناك بالنسبة للإتحاد الأوروبي مسائل كثيرة تتعلق بالأمن الطاقوي والهجرة غير شرعية وحاربة الإرهاب والتحديات الجيوسياسية التي يفرضها القرب الجغرافي مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وهناك أيضا حاجة ملحة بالنسبة لدول المغرب العربي من أجل تطوير مبادلاتها مع الإتحاد الأوروبي الذي يملك سوقا واسعة ومتنوعة قادرة على إستيعاب منتجاتها.

يمكن القول أن سياسة الإتحاد الأوروبي مازالت تتميز حتى الآن بعدم الوضوح وغياب الإنسجام نتيجة لإختلاف الأجندات السياسية بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، حيث نلاحظ مثلا أن الدول الأوروبية غير المتوسطية لاتعير إهتماما كبير لعلاقاتها مع دول المغرب العربي بحيث تصب جل إهتماماتها نحو المشرق للتأثيرات الكبيرة التي باتت تمثلها قضايا المشرق على السلم والإستقرار الدولي، كما أن هناك تباين داخل مؤسسات الإتحاد الأوروبي بالنسبة لتحديد الأولويات بشأن علاقتها بدول المغرب العربي، فالبرلمان الأوروبي الذي يمثل واجهة الرأي العام داخل دول الإتحاد الأوروبي يركز إهتمامه على المسائل السياسية وبخاصة مايتعلق منها بملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تعمل الهيئات التنفيذية في

بروكسل على تركيز جهودها على القضايا الإقتصادية والأمنية ذات الصلة الوثيقة بمقتضيات الأمن القومي ومصالح الدول الوطنية داخل الإتحاد.

إن الصعوبات الداخلية التي باتت تواجه الإتحاد الأوروبي نتيجة لتراجع حماس الشعوب الأوروبية تجاه مؤسساته في بروكسل، تجعل هذا الإتحاد يفقد الكثير من قدراته لتطوير سياسته الخارجية مشتركة ومتجانسة نحو دول الجوار الإقليمي، الأمر الذي شجع الكثير من دول الإتحاد على تبني سياسات وطنية مستقلة في تعاملها مع المنطلقات الإقليمية على المستوى الحدود الشرقية والجنوبية لأوروبا.

أيضا تعامل دول الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي منفردة أي دولة مغاربية مقابل كتلة الإتحاد الأوروبي وهذا راجع لجملة من التحديات التي يشهدها منطقة المغرب العربي حالت دون إحياء إتحاد المغرب العربي حيث يشكل التبادل التجاري فيما بينها مكلفا جدا مقارنة مع دول الإتحاد الأوروبي(الزاوي ب، مرجع سابق).

سوف يؤدى إلحاق إقتصاد الدول مغاربية بالإقتصاد الأوروبي إلى نشوء حالات من اللاتكافئ وذلك لأسباب تالية:

1- إن إقتراح إنشاء منطقة التبادل الحر فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لاتؤخذ بعين الإعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول المغاربية وذلك بالرجوع إلى مثلا الناتج الخام والمبادلات الجارية، فدول الإتحاد الأوروبي يفوق 20 مرة من الناتج الخام لدول المغرب العربي أما التصدير والإستيراد نجدها قد بلغت عند الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي 56% و52% على التوالي عند توقيع إتفاقية الشراكة، إن إصرار الإتحاد الأوروبي على إقامة منطقة التجارة الحرة يخدم طبعا مصالحه في المنطقة.
2- إن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية مغاربية غير قائمة حاليا، أو قائمة على نطاق محدود، فإنقسام الأسواق المغاربية ومن دون حماية على إسترداد سلع مصنعة متطورة وذات تقنيات عالية يشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار المغاربية المتوسطية.
3- تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها البلدان المغاربية جنوب المتوسط في أسواق الدول المتقدمة وخاصة الإتحاد الأوروبي، فنجد في السابق أن تونس والمغرب تتمتعان بإتفاقيات تفضيلية لمنتجاتها داخل السوق الأوروبية المشتركة وفي حالة إنضمام الدول المتوسطية إلى

المنظمة العالمية للتجارة فإن تطبيق مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية وفقا لمبادئ المنظمة، يقضي بأن تمنح دول الإتحاد الأوروبي تلك الميزة في إيطار التكامل الإقتصادي، وهذا ماينعكس سلبا على الدول المغاربية المتوسطية المتفرقة في تعاملها(عبد الله، 2018، ص-ص، 314-315).

4- إن الموقف السياسي والأمني للإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المغاربية منذ بداية يسوده الكثير من الغموض، فإنتشار قوات التدخل السريع من طرف الدول الأوروبية في المتوسط بهدف إسترجاع السلم والأمن نتيجة تزايد وتيرة الهجرة غير شرعية القادمة من جنوب المتوسط والمتجه نحو الدول الأوروبية، تثير الشكوك وقلق الدول الجنوبية للمتوسط ومنها الدول المغاربية في إستعمالها بصورة غير موازنة وطبقا لمصالح الغربية مما يزيد من تهديد الهامش الديمقراطي المقيد أساسا في البلدان المغاربية الشريسكة ومن ثم زيادة عدم الإستقرار.

5- في ظل التنافس الدولي والإقليمي على منطقة المغرب العربي وجلها تنطوي على محاولة وراثة هذه المنطقة الذي يشهد إضمحلال وزوال العلاقة فيمابين دول أمام حدة التحديات الداخلية والإقليمية ومنها العالمية.

لقد أضحى واضحا بناء على ماتقدم أن العلاقات المغاربية الأوروبية ليست مرشحة الآن لتطور بشكل جدي، ولن يمكنها بالتالي فتح آفاق جديدة أمام دول المنطقة لاسيما في هذا السياق الجيوسياسي الراهن البالغ الصعوبة، الذي يدفع جميع الدول إلى التركيز على المسائل الأمنية التي إزدادت خطورتها بعد إنهيار مؤسسات الدولة في ليبيا، كمأن فشل مشروع الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي المتعلق بالإتحاد من أجل المتوسط يدفع بالكثير من المحللين والمتابعين للشؤون السياسية في المنطقة المطالبة بتطوير العلاقات مابين الدول الواقعة في الجهة الغربية للبحر الأبيض المتوسط وخاصة في سياق مجموع (5+5) التي سبق لها أن عقدت الكثير من الإجتماعات الأمنية، وحسب توجهات الباحثين أنه يمكن توسيع دائرة إهتمامها لاحقا، لكي تصبح قادرة على التكفل بملفات إقتصادية من شأنها دعم مشاريع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي وذلك في حال نجاح المساعي الدولية والإقليمية الهادفة لإعادة الأمن والإستقرار إلى ربوع العالم.

هناك تغيير في الوسائل وليس الأهداف في السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية إتجاه ثورات أو التحولات السياسية في المنطقة المغاربية، وذلك يعود إلى: (شبيب، الأمة: واقع الإصلاح ومآلات التعبير، مرجع سابق)

- العوامل الذاتية الداخلية المؤثرة على القوة الخارجية لسياسات الإتحاد الأوروبي، مثال على ذلك الجانب الديمغرافي حيث تبدل الهرم السكاني في إتجاه إنخفاض نسبة القوى المنتجة العاملة والمتخصصة وإرتفاع نسبة القوى المستهلكة من المتقاعدين وهذا يؤثر سلبا على وظيفة الإتحاد الأوروبي إلى حد ما.
- تأثير الضغوط المتزايدة على فئات متضررة داخل المجتمعات الأوروبية مع العولمة الليبرالية/ الرأسمالية، وظهور بدايات أولى لتأثير الثورات الشعبية العربية عليها كما هو الحال في إسبانيا.
- الخلل المتزايد في البنية الهيكلية المالية محليا وعالميا.
- تبدل مراكز الثقل في العلاقات الدولية على حساب الصيغة السابقة لإنفراد الزعامة دوليا في الغرب وإنفرادها غربيا في الدول الأمريكية.

على خلفية هذه العوامل الإضافية وتلخيصا لما سبق يمكن القول إستشرافا لمعالم رئيسية لتعامل الإتحاد الأوروبي مع التحولات السياسة في منطقة المغرب العربي. (شبيب، الأمة: واقع الإصلاح ومآلات التعبير، المرجع نفسه)

أولا: لن يتبدل جوهر الهدف الأوروبي بالعمل على تجديد موقفه في صناعة القرار والحدث في المنطقة العربية عبر ركائز بديلة عن الركائز الإستبدادية المتهاوية تباعا.

ثانيا: تكثيف الجهود للحيلولة دون إنتقال الثورات العربية إلى أقطار أخرى وإن إنتقلت لمنع وصولها إلى مثل ماوصلت إليه تونس، مصر، وليبيا، نتيجة نجاح الثوار في تحقيق هدفهم رغم معيقات التدخل الأطلسي.

ثالثا: تكثيف التركيز على مشاريع واسعة النطاق للتأثير على جيل الشباب صانع الثورات العربية في تجاه تبني المنطلقات الغربية، والوسائل في عملية تكوين الدولة وعملية بناء المنبثقة عن الثورة.

رابعا: دعم القوى المعارضة التقليدية الأقرب إلى الفكر الأوروبي والتي ماتزال موجودة بدرجة محدودة في الأقطار العربية وإستقلالية ماينبثق عنها.

الثابت في السياسة الأمنية الأوروبية إتجاه الدول المغاربية هو البعد الأمني في سياستها الخارجية وفي تناولها القضايا والأزمات الجوارية كالتحولات السياسية التي شهدتها منطقة المغرب العربي وتداعياتها الإقليمية، فمنطقة المغرب العربي ضمن الجنوب المتوسط تمثل توجه إستراتيجي مهم بالنسبة

لأوروبا في المنطقة وبالتالي تبقى الإعتبارات الإستراتيجية والأمنية أولى سلم توجهات الإتحاد الأوروبي الخارجية، أما المتغير نسبيا في سياسة الإتحاد الأوروبي إتجاه دائما أحداث منطقة المغرب العربي هو محاولة إعادة صياغة وبلورت منطلقات ومبادئ ضمن آليات السياسة الأمنية البحة مع المسجدات الإقليمية التي فرضتها تداعيات ماسمي بالربيع العربي الذي مس العديد من الدول العربية في منطقة المغرب أو المشرق العربي.

ملخص الفصل الرابع.

حاولت أوروبا مواكبة حدث التحولات السياسية في المنطقة المغاربية من خلال ردها السريع والمشجع في بادئ الأمر لكنه خالي من العمق الإستراتيجي والرؤية البعيدة المدى، بالنسبة لأوروبا لما نتج عنه من مهددات إعتبرتها أوروبا تهديد مباشر لأمنها القومي وأمن منطقة المتوسط ككل كالهجرة غير شرعية، الإرهاب، وصعود الإسلاميين للحكم، إذن إنتقلت الدول الأوروبية الداعمة للأنظمة السابقة في دول المغرب كنظام زين العابدين في تونس ونظام معمر القذافي في ليبيا وكانت داعمة وحليفة لهذه الأنظمة ولها علاقات وشراكات عديدة ومتينة على المستوى الإقتصادي، السياسي والإجتماعي، في لحظة من الزمن غيرت وجهتها وسارعت لدعم الحركات الشعبوية القائمة ضد الأنظمة المستبدة ومساندتها وإعطاءها الشرعية من خلال تصريحات رسمية لمسؤولين عن الإتحاد الأوروبي لإسقاط الأنظمة القائمة، ودعم التحول الديمقراطي في هذه الدول ودعم الإصلاحات السياسية كدولة المغرب من خلال جملة من الآليات السياسية والمالية، نجد أن الإتحاد الأوروبي حاول المزج مابين المنطلقات الأمنية لتحقيق أمن وإستقرار الدول الأوروبية ومابين دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان أي الأبعاد القيمية في المنطقة، وهذا ماتبلور من خلال سياسة الجوار المتجددة في منطقة المتوسط، لم يكن الإتحاد الأوروبي بمستوى الرد الفعل الإيجابي إتجاه أحداث ثورات الربيع العربي في منطقة المتوسط مقارنة مع ثقله وحجمه الإقتصادي والسياسي العالمي.

تعتبر قضية الهجرة واللاجئين القضية الأساسية في إنقسام دول الإتحاد الأوروبي، والتى أخذت تعصف بتماسك هذا الإتحاد منذ موجات الهجرة إلى أوروبا عام 2014، ومازالت تضرب بتداعياتها لحد الآن، فإن وجود عدد من الحكومات الرافضة للهجرة والأجانب صعد المواجهة مابين الأحزاب التقليدية وأحزاب اليمين المتطرف، وإن إيجاد معسكرات للمهاجرين في شمال إفريقيا، يتعارض مع مبادئ الهجرة واللجوء، ويبدو أن دول أوروبا تحاول بأي ثمن إبعاد موجات المهاجرين من الوصول إلى أراضيها عبر مختلف البوابات التي تؤدي إلى أوروبا سواء من شمال إفريقيا أو من جهة تركيا، تحاول أوروبا الحد من الهجرة بإعتماد تمويل العودة الطوعية للمهاجرين والإستثمار في التنمية الإقتصادية المحلية لدول إفريقيا، وتعد ليبيا واحدة من أهم الدول العبور للمهاجرين نحو أوروبا، وظلت موجة الهجرة المتدفقة من ليبيا وتونس والجزائر ودول مغاربية أخرى تمثل هاجسا يقلق دول أوروبا، لكن رغم ذلك توصلت بعض دول أوروبا وأبرزها ألمانيا إلى الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين، ماتهدف له الدول الأوروبية هو كبح

الهجرة غير شرعية نحو أراضيها وذلك بعقد شراكات مع دول شمال إفريقيا على حساب مصالح تلك الدول وعلى حساب مبادئ الهجرة واللجوء وحتى حقوق الإنسان.

خاتمة

في إطار تجارب التكامل والإندماج في العلاقات الدولية تعتبر التجربة الأوروبية أنجح تجربة حيث نقلت دول أوروبا من حالة الصراع والتنافس إلى حالة من الإنسجام والتوافق لدرجة التكامل ضمن مبادئ وأسس الوظيفية الجديدة، قد تم التعاطي مع هذا المفهوم في إطار آلية التكامل والإندماج بين الدول، وقد جرى تطبيقه النظري بشكل موسع في أوروبا الغربية أكثر منه في أي مكان آخر، ويرجع ذلك إلى أن هذه المنطقة سارت أشواط على طريق التكامل في خمسينات القرن الماضي، كانت الوظيفية هي الحل المقترح لمشكلة جعل البلدان تقترب من بعضها حتى تتمكن من التعاطي مع المشكلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية، وقد قدم دفييد متراني هذه المقاربة على أنها بديل من أشكال الإندماج السياسي والدستوري، وإنشاء سوق أوروبية مشتركة تمثل قوة إقتصادية عالمية والطموح إلى التكامل السياسي بوضع دستور موحد يعبر عن كل توجهات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، وبالتالي الوصول إلى تحقيق قوة سياسية عالمية تنافس الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والقوى الصاعدة كالصين مثلا.

تشكلت السياسة الأمنية الأوروبية الخارجية مع معاهدة ماستريخت في مرحلة التسعينات، حيث توجه الإتحاد الأوروبي إلى منطقة جنوب المتوسط الغربي محاولة منه الإنفراد بالمنطقة في إيطار العلاقات الإقتصادية والتجارية ضمن آليات سارع الإتحاد الأوروبي إلى خلقها في المتوسط ودعوة دول المغرب العربي للإنضمام إليها في إطار الشراكة الأورمتوسطية والتي مع مرور الوقت كشفت نوايا الإتحاد الأوروبي في السيطرة على المنطقة بطرق غير مباشرة وبالتالي تحقيق المصلحة والنفوذ بإعتبار أن المنطقة المغاربية لها بعد جيوإستراتيجي مهم.

تمحورت سياسة الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى على القضايا الأمنية والسياسية التي ترى في المنطقة المغاربية مصدر خطر وتهديد لأمنها وإستقرارها، كما ترى أنها منطقة غنية بالموارد الطبيعة ومخزن للطاقة، إزدواجية الرؤى لسياسة الإتحاد الأوروبي تنعكس بالضرورة على وحدة صناعة القرار الخارجي إتجاه هذه المنطقة، وبالتالي من خلال مقاربات الأمن التقليدية والحديثة نجد أن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى تحقيق التعاون والشراكة مع دول المغرب العربي وهذا ماجاءت به المقاربات الحديثة حول التعاون لخلق الأمن والإستقرار والإبتعاد عن الحروب والصراع، في مقابل إعتماد الإتحاد الأوروبي مبدأ القوة والبراغماتية والمصلحة وهذا ماجاءت به النظريات التفسيرة والواقعية للمحافظة على الأمن والإستقرار والقوة العالمية في إطار التهديدات الأمنية، ومثال ذلك التدخل في ليبيا عن طريق القوة العسكرية للحفاظ على أمن وإستقرار أوروبا.

تجدر الإشارة إلى أن عملية صنع القرار الخارجي أو السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بشأن القضايا الجوارية الإقليمية تشهد الكثير من الخلافات والإشكالات والتي تؤثر سلبا على جماعية صنع القرار، أيضا بالإضافة إلى الخلاف داخل دول الإتحاد حول من يتزعم القرارات والتي تدور عادة بين الدول الكبرى(فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) في جنوب المتوسط، ومازاد من تفاقم هذه الخلافات وصعوبة الوصول إلى توافق في القرارات والسياسات اتجاه الأحداث العربية خاصة ملف بريكست حيث بدأت الدول الأوروبية تتعامل خارجيا بشكل فردي في ظل غياب سياسة واضحة تضم جميع اطراف الإتحاد بشأن الأحداث في المنطقة المغاربية دائما، هذا النهج خلق حالة من التخبط حيال الموقف الرسمي للإتحاد الأوروبي في المنطقة، ومع دخول فاعلين آخرين مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بات الإتحاد الأوروبي في حاجة إلى إعادة صياغة، وهناك من الإشارات التي تجذم بأن صراع النفوذ في أوروبا بدأ يتجلى في الأزمة الليبية.

والمأزق الذي وقعت فيه سياسات الإتحاد الأوروبي هو التوجه السياسي الأمني غير مكترث بسياسات التنمية المشتركة والديمقراطية الحقة ولا التكامل الإقليمي، وعلى الرغم من وجود إتفاقيات تجارية إقتصادية بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي إلا أنها تفتقد للرؤية البعيدة المدى، وعدم كفاية الموارد كل ذلك يبرهن على عدم قدرة الإتحاد الأوروبي على دفع عجلة التنمية في دول المغرب العربي.، على أن دول المغرب العربي تحمل المسؤولية أيضا في إخفاقها في تناول التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي يواجهها المجتمع المغاربي، وعدم التطلع لتلبية مطالب وحاجيات أفرادها، وعدم الإهتمام بالتكامل الإقليمي أو تفعيل إتحاد المغرب العربي، وبالتالي الإخفاق في إخراج المنطقة من الركود الإقتصادي وهشاشة الأنظمة السياسية لتحريك عجلة النمو والإستقرار.

على المستوى المفاهيمي كما أشرنا سابقا لم يتغير أي شئ في **المقاربة المفاهيمية** لسياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه جنوب المتوسط بعد الثورات العربية، قد يكون الإتحاد إستعمل مفهوم الديمقراطية العميقة للإشارة إلى تركيزها على الإستقرار السياسي ومع ذلك كان هناك تغيير طفيف في طريقة تعريف الإتحاد الأوروبي لترويج الديمقراطية وتفعيل سياسات الجوار، ويواصل الإتحاد الرسم على نفس الأدوات المفككة وغير الواضحة من الناحية المفاهيمية، ولم تقدم مراجعة سياسة الجوار الأوروبية أيضا رؤى جديدة **للهيكل الإقليمي** للعلاقات الأورومتوسطية، لكن ثورات الربيع العربي طرحت العديد من الأسئلة حول جدوى

سياسة الجوار الأوروبية لعدم الإقتناع بالبعد الإقليمي وشكلها التنظيمي في المنطقة، وحتى تكون سياسة الجوار فعالة لابد أن تكون ذات بعد إقليمي مجدي للعلاقات الثنائية.

فعلى الإتحاد الأوروبي تعديل سياساته إتجاه الدول المغاربية لتحقيق النمو وتقريب الهوة بين الشامل والجنوب لأن هذا يساعد دول المغرب العربي التخلص من تحديات الفقر والإحباط والبطالة خاصة فئة الشباب وأيضا يخدم مصلحة الإتحاد الأوروبي لأن توجه السياسة الأوروبية هو نحو الجنوب لما لها من أبعاد جيواإستراتيجية في المنطقة.

وكإجابة للتساؤلات الفرعية ثم التساؤل الرئيسي التى وردت في مقدمة البحث ومنه الخروج بنتائج علمية واضحة للبحث إنطلقت من فرضيات حاولنا الإجابة عليها كذلك.

- لجأت دول الإتحاد الأوروبي إلى توظيف المقاربة السياسية الأمنية تمثلت في جملة من الآليات المتجددة كالمزيد من الدعم المالي، حرية التنقل، لكن التجديد أيضا في المشروطية وبالتالى" المزيد مقابل المزيد" المزيد من المال مقابل المزيد من التنازل، أيضا من السياسات الأمنية الأساليب والطرق المستعملة في مواجهة التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية التى تعتبرها أوروبا خطر يهدد أمنها وإستقرارها، بناء الحواجز الإرجاع الإجباري للمهاجرين، ...إلى غير ذلك من السياسات الأمنية.
- شكلت الأحداث السياسية في دول المغرب العربي تهديدا أمنيا خطيرا للإتحاد الأوروبي أولا سقوط الأنظمة الموالية والتابعة للإتحاد وبالتالى المساس بالمصالح في دول المغرب العربي، أما ثانيا نتج عن هذه الأحداث والتحولات السياسية جملة من التداعيات السلبية بالإضافة للإجابية والتي تمثلت في الفوضى وإنعدام الإستقرار والأمان هذا بالنسبة لدولة تونس أما ليبيا شهدت عاصفة قوية هدمت كل مؤسسات الدولة الليبية، هذه الأوضاع ساهمت بشكل كبير جدا في زيادة ظهور التهديدات الأمنية كالإرهاب، إنتشار السلاح وظاهرة الهجرة غير شرعية حيث إرتفع عدد المهاجرين غير شرعيين من جنوب المتوسط سواء من دول المغرب العربي أو دول الساحل الذي وجد في هذه الأوضاع فرصة للهجرة نحو الشمال المتوسطي، كل هذا شكل تهديدا بالنسبة للإتحاد الأوروبي على أمنه وإستقراره، أما ثالثا شكلت الصحوة الشعبوية خطرا على مصالح أوروبا والعالم ككل بالمنطقة لأن هذه الصحوة فاجئت الجميع والإتحاد الأوروبي من بينهم لأن فكرة نهوض الشعب ويطالب بإسقاط الأنظمة الدكتاتورية مستبعدة جدا في الفكر الأوروبي

والعالمي ككل وبالتالي أي خطوة يخطوها الفرد العربي دون علم الغرب وتمس مصالحه تعتبر خطر بالنسبة لهم.

- يخضع صنع القرار داخل بيت الإتحاد الأوروبي لإعتبارات عدة ساهمت بشكل كبير في ضعف سياسته الخارجية إتجاه القضايا الجوارية ومنها التحولات التى شهدتها منطقة جنوب المتوسط التى تعتبر منطقة جيواستراتيجية ويسعى الإتحاد الأوروبي دوما للعب الدور المحوري في هذه المنطقة لإعتبارات تاريخية سياسية إقتصادية (مصدر الطاقة) بالدرجة الأولى، ومن بين هذه الإعتبارات **أولا**، الخضوع للحلف الأطلسي وبالتالى للولايات المتحدة الأمريكية فالقرارات الأوروبية لاتنفصل عن قرارات أمريكا، أما **ثانيا** والإختلاف والتنافس الداخلي أي داخل البيت الأوروبي بين الدول الكبرى فيه، فصنع القرار الخارجي أي سياسة أوروبية موحدة خارجية أصبحت شبه مستحيلة وهذا ما لوحظ من خلال سياسته إتجاه الأحداث السياسية في جنوب المتوسط التى تراوحت مابين عدة قرارات وآراء وتصريحات تعبر عن كل دولة على حد وهنا الحديث يدور حول الدول الكبرى والفاعلة في الإتحاد (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا) أيضا بحكم تجاورها لدول المغرب العربي من حيث الضفة الجنوبية للمتوسط.
- العلاقة القائمة بين دول الإتحاد الأوروبي وبين دول المغرب العربي علاقة براغماتية تخدم المصالح الأوروبية وسياسة الإتحاد الأوروبي سياسة أمنية إتجاه القضايا الجوارية سواء قبل أحداث 2011 أو بعدها، لذا فالحديث عن آليات الديمقراطية و حقوق الإنسان تتنافى تماما مع واقع السياسة الأمنية الأوروبية البراغماتية في المنطقة المغاربية.
- كان للأحداث المغاربية تأثيرا كبيرا على السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي والدليل تسارع الإتحاد للتجاوب مع هذه الأحداث من خلال جملة من التصريحات والقرارات الرسمية محاولة تغطية هذه المنطقة والسيطرة على تداعيات هذه التحولات السياسية نظرا لإمتداد المنطقة المغاربية لأوروبا حسب الفكر الأوروبي وغير مسموح بالتواجد الدولي فيه، حاول الإتحاد الأوروبي إضافة نوع من المرونة على سياسته الجوارية مع الدول المغاربية وذلك لإحتواء الأحداث، فبعد 2011 سارعت الدول الأوروبية إلى إدخال نوع من التغيير في سياسته حيث مس هذا التغيير الجانب المالي خاصة كما قلنا سابقا وأيضا حاول الإتحاد الخروج نوعا ما من التوجه البراغماتي البحت نحو المعيارية وهذا من خلال دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومساندة الثورة الشعبية.

- الإتحاد الأوروبي عملاق إقتصادي لكن قزم سياسي، يمثل سوق إقتصادية ناجحة وتمثل قوة عالمية لكن لايمكن منافشة القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والروسيا من حيث القوة السياسية وتأثير في القضايا العالمية.

ومنه نجد أن مواكبة السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي للأحداث المغاربية كانت نسبية لم تستطع تقديم ماهو أفضل لهذه الأحداث وهذا يعود كما ذكرنا سابقا لإعتبارات عدة أهما المصلحة الأوروبية قاعدة ثابة لأي سياسة خارجية أوروبية، العلاقة البراغماتية مع دول المنطقة المغاربية سواء قبل أو بعد أحداث 2011 فهذه الفترة الزمنية لم تغير الكثير من نظرتها المصلحية في المنطقة، وتعدد الإتجاهات والمواقف داخل الإتحاد الأوروبي في حد ذاته يشكل تهديد داخلي له، وهذا ما إنعكس على مدى تجاوب الإتحاد مع إنعكاسات الأحداث المغاربية التي أثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في مصلحته في المنطقة،

يبقى الثابت والمستمر في السياسة الأمنية الأوروبية الخارجية المشتركة البراغماتية، القوة والمصلحة في المنطقة المغاربية وكل تهديد يمس المنطقة يمتد بالضرورة لدول الإتحاد الأوروبي لذا يحاول الإتحاد الأوروبي دائما كبح جماح المخاطر اللاتماثلية خاصة داخل حدود الدول المغاربية حتى لا تتعدى للحدود الأوروبية لهذا يرى الإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية بؤرة مخاطر وتهديدات وجب التعامل معها بالقوة، وما شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا بوابة للولوج لمصالحها في المنطقة وتبقى على فكرة أن أوروبا الشق الحامي والجنة لسكان جنوب المتوسط ككل.

ومن أهم التوصيات الضرورية والمهمة للبحث:

_ لقد أصبحت مسألة إعادة النظر في إحياء إتحاد المغرب العربي من أولى الأولويات للدول المغاربية بعد موجات الربيع العربي ولعل الهاجس الأمني صار أكبر دافع للرغبة في تنسيق الجهود بين هذه الدول كحتمية من شأنها مواجهة الأخطار التي تواجه المنطقة.

_ إن إحتدام المشكل الأمني في المنطقة المغاربية يستوجب ضرورة إعادة النظر في تظافر الجهود وتكاملها بقصد إحتواء مجموعة من الظواهر التي باتت تهدد الأمن والإستقرار بالمنطقة، من قبيل التهريب، الهجرة غير شرعية، الإرهاب.

_ لتحقيق التنمية والتقدم والإزدهار والتخلص من كل مسببات وعوامل الهجرة غير شرعية وغيرها من مظاهر ضعف الدولة إجتماعيا في دول المغرب العربي لابد من الإستثمار في الإنسان لأنه هو العنصر الفعال والمحرك الأساسي للتقدم.

_ فتح المجال للإستثمارات الشابة وإعطاء فرصة للإبتكارات المحلية لتطويرها وتنميتها.

_ خلق تعاون بين دول المغرب العربي وتكامل في نفس الوقت في شتى المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية والأمنية.

_ خلق علاقة جنوب جنوب ومحاولة خلق سوق مشتركة تصب في دفع عجلة التنمية والتقدم للحد من علاقة شمال جنوب التي رمت بثقلها على المنطقة.

_ وبهذا نكون قد شكلنا قوة إقليمية تستطيع أن تدخل في علاقة متكافئة مع دول الإتحاد الأوروبي دون الإضطرار لتقديم تنازلات أوالخضوع للمشاريع الأوروبية في إطار الشراكة المتوسطية دائما.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أبراش ابراهيم،(2011)، الثورات العربية في عالم متغير(دراسة تحليلية)، منشورات الزمن، دار البيضاء، عدد 55.

أمين سمير،(1981)، المغرب الحديث، ترجمة كميل، داغر الجزائر، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ط2.

إيفانز غراهام، جيفري نوينهام،(2004)، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، دبي ، ترجمة ونشر مركز الخليج.

آربرا دلي جون، (2013)، مابعد الربيع العربي: كيف إختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة، كلمان عربية للترجمة والنشر، ط1.

أكمير عبد الواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، الرباط، مجلة المستقبل العربي، العدد 30.

أيوب خليل سامي،(2011)، موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، العدد 3564.

إدريس أمبارك طاهر الدغاري،(2016) مخاطر الهجرة غير شرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، العدد 8.

الإدريسي محمد، إتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي والإرهاب وتجارة المخذرات ومشكل الصحراء، **آراء ومناقشات**، العدد 137.

بن يونس كمال، التهميش الشامل، عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة العالمية

بن عنتر عبد النور،(2015)، أروبا بين الإرهاب المحلي والعابر للأوطان، من مجلة كيف يفكر العرب، موقع السياسة الدولية.

بولعراس فتحي،(2011)، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، مجلة العربية للعلوم السياسية.

بومدين عربي،(2018)، الإستمرار والتغير في العلاقات الأورومغاربية بعد الحراك العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 472.

البكري جواد كاظم،(2012)، الثورات العربية ربيع عربي.. بخريف إقتصادي، كلية الإدارة والإقتصاد، شبكة بابل.

البدوي عبد الجليل،(2017)، الإنتقال الديمقراطي العسير، تونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

البديوي عادل،(2015)، الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية، دار الجنان للنشر والتوزيع.

بلقزير عبد الإله،(2013)، المغرب العربي نقل المواريث ونداء المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

بلقزيز عبد الإله، وآخرون،(2011)، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن (مصر، المغرب، سوريا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

بليس جون وستيف سميث،(2004)، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي.

البار أمين، منير البسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.

بروكي عبد العالي،(2017)، المغرب وإسبانيا البحر والرمال ومابينهما، سلسلة شرفات، 83، الرباط، ديسمبر.

براون كريس،(2004)، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1.

بن عنتر عبد النور،(2005)، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

بن نهار نايف،(2016)، مقدمة في العلاقات الدولية، دار عقل للنشر والترجمة، الدوحة قطر، ط1.

بيندر جون، سايمون أشروود،(2015)، الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة خالد غريب علي، مصر، مؤسسة الهنداوي للنشر والتعليم والثقافة، ط1.

بيورن ماغلين، إليزابيث مكونر، القطاع العسكري في محيط متغير، ترجمة فادي حمودي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

بو غزالة المنجي،(2010)، منطقة التجارة الحرة تونس– الإتحاد الأوروبي بع مضي 14 عاما، الكتاب السنوي IEMeD للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي، دار الفضاءات للنشر والتوزيع، عمان.

بخوش مصطفي،(2008)، التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ملتقي دولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة.

بخوش مصطفي،(2006)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة الرهانات والأهداف، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع والترجمة.

بن صالح يدعو لحوار تحضيري للإنتخابات، الحرة، نقلاعن: www.alhurra.com

بن عنتر عبد النور، الربيع العربي والخيارات الإستراتيجية الأورواطلسية، فيفري 2012، الجزيرة للدراسات، نقلاعن: studies.aljazeera.net/mritems/Documents

بن عنتر عبد النور،(2012)، أروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي، مركز الجزيرة للدراسات،.

بن عنتر عبد النور،(2015)، الإستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة، العربي الجديد.

بن عنتر عبد النور،(2013)، الإتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاعن: http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/3/4

التليدي بلال،(2012)، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)، مركز النماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1.

التشيني عزت أحمد، (2010)، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض جامعة العربية للعلوم الأمنية.

تقرير سري لإتحاد الأوروبي حول تدمير زوارق المهاجرين، عملية صوفيا، نشرت من طرف صحيفة موسكوفسكي كومسومولتيس، 18/ 02/ 2016، نقلاعن:
https://arabic.rt.com/press/811641

تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

تقرير الجمعية العامة للامم المتحدة،(2013)، فرانسو كريبو، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، دورة 23، البند 3.

مصطفي حمزة، مؤتمر خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، تقرير ورشة،(2016)، مستقبل العالم العربي، الدوحة: 15-16 جانفي 2016، مجلة سياسات عربية، العدد 18.

سيناريوهات المستقبل العربية: السيناريوهات الثلاث لعام 2025، تقرير رقم 22 فيفري 2015، ترجمة مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، نشر معهد الإتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (فرنسا).

التقرير السنوي لحقوق الإنسان في العالم العربي،(2012)، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الجميلي صدام مريم،(2009)، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1.

جندلي عبد الناصر، (2015)، التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 3..

جنداري إدريس، (2015)، من أجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي (العروبة- الإسلام- الديمقراطية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1.

الجندوبي كمال،(2017)، العلاقات التونسية الأوروبية: الرؤيا، الرهانات والآفاق، إصدار الأورومتوسطية للحقوق، سبتمبر.

حامي الدين عبد العالى، (2011)، الثورة الشعبية في تونس: مدي قابلية النموذج للتعميم، بحث منشور ضمن إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.

حمودي عبد المؤمن، (2017)، السياسة العامة في الجزائر: حالة معالجة الأزمة السياسية والأمنية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسنطينة-3-.

حمدوش رياض،(2008)، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، ملتقي دولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة.

حمزاوي عمر، معاهدة لشبونة 2007 ... فرصة الإتحاد الأوروبي الأخيرة، العربية، نقلا عن: http://www.alarabiya.net/views/2007/12/17/43033.htm"

حسين زكريا ، الأمن القومي، نقلاعن: www.islamonline.net/arabic

حرب علي،(2011)، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي(نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1.

حسين ناهد على الأسدي،(2015)، ربيع الثورات العربية: أسبابه تحولاته، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1.

الحمد جواد،(2011)، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، شهرية الشرق الأوسط'19 ، ط1.

الحموي فيصل،(2011)، الحوار العربي -الأوروبي (1957-2010)، دار النفائس للطباعة، لبنان، ط1.

خضر بشارة، (2010)، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995- 2008)، ترجمة سليمان الرباشي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

خليل فؤاد، محمود حيدر، وآخرون،(2012)، ثورات قلقة، مقاربة سوسيوإستراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت، ط1.

خرباش عقيلة،(2012)، الشعوب العربية والتحول الديمقراطي: بين المفاخر والمخاطر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 1، جامعة الجلفة.

خضيرات عمر ياسين،(2017)، مواقف القوي الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق الأوسطي(2010، 2015)، مجلة إتجاه الجامعات العربية للأداب، المجلد 14، العدد 1.

دان تيم، ميليا كوركي وستيف سميث،(2016)، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، ط1.

دستور الجمهورية التونسية، (2004)، تونس، الطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

دكاك أمل حمدي،(2008)، الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والافريقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 1+2، 2008.

دياب أحمد عبد الحكيم، ملود عبد الله المذهبي،(1994)، إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام 2000، المستقبل العربي، ع 184.

دياب أحمد، (2015)، معضلة أوروبية: جدوي الإقتراب الأمني لهجرة غير شرعية، مجلة السياسة الدولية، نقلاعن: http://www.siyassa.org.eg/News/5361.aspx

دبوز محمد على،(2010)، تاريخ المغرب الكبير، مؤسسة تاوالت الثقافية، القاهرة، 1964، الجزء الأول.

دحان محمد، محمد وحنيني، وآخرون،(2012)، الربيع العربي وأسئلة المرحلة، مجلة منار الهدي، الدار البيضاء، ط1.

دورتي جيمس وروبرت بالستغراف، (1985)،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

ديبوف كورت،(2016)، الثورات العربية وجهة نظر أوروبية، ترجمة محمد سامح، القاهرة، دار البدائل للطبع والنشر والتوزيع.

ذكر الله أحمد،(2016)، التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تقديرات إقتصادية.

راغب زغلول محمد النجار، (2013)،مابعد ربيع الثورات العربية؟، دار النهضة للنشر، مصر، ط1.

رشاد مولود وآخرون،(2014)، المغرب والعالم المتوسطي(دراسات في تاريخ العلاقات الدولية المغربية مابين القرنين 16 و20م)، تحرير سعيد عدي، دار الأمان، الرباط، ط1.
رقايقية فاطمة الزهراء،(2013)، الشراكة الأورومتوسطية، رهانات حصيلة وآفاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
الرواف عثمان ياسين، توفيق المدني، وآخرون،(2006)، الربيع العربي ...، ماذا بعد؟ تحرير عبد الواحد أكمير، ط1، الرباط، مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات.
الرديسي حمادي، (2016)، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، دراسات أوراق تحليلية، العدد 18.

راشد باسم،(2015)، تحديات خمسة: الطريق نحو إستعادة قوة الإتحاد الأوروبي، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، سبتمر، نقلاعن: futureuae.com/ar/Mainpage/Item/691

رداف طارق،(2018)، إشكالية السياسة العليا في تجربة التكامل الأوروبي، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، قسنطينة-3-.

زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع العلاقات الدولية، باتنة، منشورة.

الزوبير عروس،(2015)، الإنتفاضات العصبية: الخصوصية الجزائرية في إستعاب الإحتجاجات الشعبية، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، أوراق سياسات "3".
زايد أحمد، (2011)، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد 42 أفريل.

زياني صالح، آمال حجيج،(2011)، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1.

الزين حسن محمد، (2013)، الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، لبنان، ط1.
زاوي عبد القادر،(2014)، الربيع العربي: ثورات ملغومة، مطبعة دار الناشر المغربية، ط1.

الزاوي الحسين،(2017)، الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، جريدة الخليج، نقلاعن: www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/c3f83545-cfd7-4f8a-9ecd-cd642b995914

الزاوي الحسين،(2019)، تحولات الديمقراطية الأوروبية، جريدة الخليج، نقلاعن: http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/c3f83545-cfd7-4f8a-9ecd-cd642b995914

زقاغ عادل، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، نقلا عن : ://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.htm

سامي سالي،(2011)، آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان للنشر، القاهرة، ط1.

سعدي محمد،(2006)، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات على أنسنة الحضارة و ثقافة السلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

سليم محمد سيد،(2004)، تطور السياسة الدولية في القرنيين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع ، ط2.

السرجاني راغب، (2011)، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1.

السيسي صلاح الدين حسن، (2007)، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع: مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر، ط1.

سالم أحمد على، القوة والثقافة وعالم مابعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة زايد الامارات العربية المتحدة.

سالم بول، أمندا كادليك،(2012)، تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الوسط، بيروت.

السراني عبد الله بن سعود،(2012)، العلاقة بين الهجرة غير مشروعة وجريمة تهريب البشر، ندوة علمية، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد 257.

السيد محمد محمود، (2011)، الهجرة غير شرعية، الحوار المتمدن، العدد 3554، نقلا عن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28

الشهاوي طارق عبد الحميد،(2009)، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

شحاتة ينا، مريم وحيد مخيمر،(2011)، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 184، مجلد 47، أفريل.

الشريف عبد الله، (2017)، حول الإتفاق الليبي الإيطالي بشأن الهجرة غير شرعية، الجديد، 8 فيفري نقلاعن: https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/

شبيب نبيل،(2012)، الثورات العربية والمواقف الأوروبية، دراسة تحليلية، من كتاب: الأمة واقع الإصلاح ومآالات التغير، مجلة البيان، الرياض.

صالح نغم محمد، (2010)، الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر)، دراسة لدورها في ظل التحولات الديمقراطية، دار الجنان للنشر والتوزيع، السودان، ط1.

صالحي صالح، (2003)، التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، العدد 2.

صاغور هشام،(2010)، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول الجنوب المتوسط (الجزائر)، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1.

طرشونة لطفي، عائشة تائب، وآخرون،(2012)، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1، بيروت.

الطراح علي أحمد، غسان منير حمزة سنو،(2003)، الهيئة الإقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني، الجزء 1، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 4، ماي.

طالب إحسان، (2013)، حوار الديمقراطية والإسلام: مفاعيل الربيع العربي، بيروت، منشورات الضفاف، ط1.

الطيار محمد رضا،(2016)، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي: دراسة مقارنة (تونس، مصر)، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1.

عبد المولي هايل طشطوش،(د. س)، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، د ط.

عبد النور ناجي، خير الدين حسيب، وآخرون، (2011)، الربيع العربي إلى أين، أفق جديدة للتغير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

العابدة محمد، (2011)، الإصلاح، التنمية، الديمقراطية بالوطن العربي– مدخل لقراءة ربيع الثورات العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ط1.

العقاد صلاح، ((1993)، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر:الجزائر، تونس، المغرب الأقصي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1.

عرفة خديجة، محمد أمين،(2009)، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1.

عكروم ليندة، (2011)، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، عمان/ الأردن، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، تصوير أحمد ياسين.
عيت حمدوش لويزا إدريس، جون بيير كاسارينو، ساندرا لافينيكس، ماري مارتن، أندريو باسولس، ميغيل أنخيل موراتينوس، وآخرون،(2014)، الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الله سليمان حربي، مفهوم الأمن مستوياته و صيغته وأبعاده ، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19.

عبد المؤمن مجدوب،(2014)، ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرهما على العلاقات الأورومغاربية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي.
عدالة جعفر،(2014)، تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 19 ديسمبر.

العزي غسان،(2014)، الأمن الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط بعد الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية.
العياش ابراهيم محمد، الهجرة غير شرعية، الجزء 2، الحوار المتمدن،عدد 2386 نقلا عن : http://www.ahewar.org
العناني خليل،(2016)، الإسلاميون العرب بعد خمس سنوات من الربيع العربي، "أسئلة المشروع والإيدولوجيا والتنظيم"، مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي.
عقل زياد،(2015)، عسكرة الإنتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهرية الليبية، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، أوراق سياسات "3"، سبتمبر.
عقل زياد،(2018)، من باريس إلى باليرمو: صراع النفوذ الدولي في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
عويضة محمود دعاء محمد، (2018)، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي منذ عام 2011(دراسة حالات: مصر، ليبيا، تونس)، المكتب العربي للمعارف، مصر، ط1.
عائشة قادة بن عبد الله، عياد محمد سمير،(2018)، مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد2، سبتمبر
علوش محمود،(2016)، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 18 أوت.

عبد العال محمود جمال،(2019)، حراك الجزائر.. الأطراف الفاعلة ومواقفها والسناريوهات المحتملة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 13 مارس، نقلاعن: 41140 /www.acrseg.org

عبد العليم أحمد،(2015)، الإتجاهات العالمية 2030: أي آليات تواجه بها أوروبا التحديات المقبلة؟، مشروع الإستراتيجية الأوروبية، مستقبل الأبحاث والدراسات المتقدمة، نقلاعن: futureuae.com/cart/Mainpage/Item/810

عبد الله مصطفي، (2017)، قادة الإتحاد الأوروبي أقرو خطوات لمكافحة الإرهاب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14088، 24 يونيو.

عليوي العرداوي خالد،(2013)، الربيع العربي، ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية في ندوة: تداعيات مابعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة الأبحاث القانون والدراسات الدولية، جامعة كربلاء، آذار.

عياد سمير محمد،(2008)، الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسات، ملتقي دولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة.

العدوي محمد أحمد على، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم ...والعلاقات المتبادلة، المركز الإعلامي الأمني، جامعة أسيوط ،نقلا عن: http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/March/29-3-2011/634370196843147393.pdf

عنصر العياشي، الحركات الإحتجاجية في الجزائر، مصدر الجزيرة، نقلاعن: www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11

لعقاب محمد، التحديات الإستراتيجية للدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين، الجزيرة نقلاعن: http://aljazairalyoum.com

غلاب عبد الحكيم، (2005)، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1/ ج1/.

غريفيثس مارتن، تيري أوكالاهان،(2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، ط1.

غريب حكيم، (2018)، البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب: الأطر والتحديات، مجلة البدر، المجلد 10 العدد 1146.

الفهداوي فهمي الخليفة،(2001)، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
فرج أنور محمد، السياسة الخارجية المشاركة للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط- إعلان برشلونة نموذجا-، مجلة دراسات دولية، العدد 39.
فيل جون لوي، يوروميد للهجرة 2، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط و الإتحاد الأوروبي، د.سنة
الكثيري مصطفي،(1986)، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدي إنعكاسها على التنمية الإدارية، الأردن، منشورات المنظمة للعلوم الإدارية.
كريم حسن، (2015)، خمس سنوات بعد الربيع العربي: ما الذي حدث؟، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، أوراق سياسات "3"، سبتمبر.
كولومبيه فرجيني، (2016)، الإنتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا مابعد القذافي، مجلة السياسات العربية، العدد 18 جانفي.
لكريني إدريس،(2015)، محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لإحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، أوراق سياسات "3"، سبتمبر.
كارس عصمت هايدي،(2016)، المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1.
الكيالي عبد الوهاب،(1999)، الموسوعة السياسية، ط 4، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
كريم حسن، أحمد كرعود، عبد العزيز قداقي، وآخرون،(2013)، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات، مجموعة مؤلفين، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، ط1.
كمال محمد مصطفي، فؤاد نهرا،(2001)، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت .

كاناليس بدور،(1997)، العلاقة بين إتحاد دول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها، بروكسل 9-11 فيفري 1997، مركز الدراسات العربي -الأوروبي، باريس CEEA، ط1.

محمود أحمد إبراهيم، أحمد يوسي أحمد، أمجد خليل وآخرون،(2011)، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
مانع جمال عبد الناصر،(2004)، إتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع.

المبيضين مخلد عبيد، (2012)، الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، عمان الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1.

المدني توفيق،(2014)، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، دار البيضاء، الأطلس للنشر.

موسي غادة على،(2005)، إعادة النظر في إستراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية ، مؤتمر دولي حول الأمن الإنساني في الدول العربية، أوراق مختارة ، 14_15 مارس، عمان، الأردن.

مرسي مصطفي عبد العزيز، (2007)، تأثير الهجرة غير شرعية إلى أروبا على صورة المغترب العربي، ندوة في جامعة الدول العربية (ادارة المغتربين العرب)، بالتعاون مع القاهرة.

مرزوق وفاء، صلاح عبد الله، عبد الخالق عبد الله، صلاح الدين جورشي ناجي سفير، وآخرون،(2014)، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1.

محمد عبد الوهاب العمراني،(2011)، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2.

مساوي عادل، عبد العلى حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية،

محمد عبد القادر فهمي،(2010)، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1.

مصباح عامر، (2005)، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1.

مصباح عامر،(2010)، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، ط1.

مقلد اسماعيل صبري،(1982)، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، ط1.

المصري خالد،(2014)، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 2.

مقلد حسين طلال،(2009)، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 25، العدد الأول.

مقلد حسين طلال،(د .س)، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية –حالة تطبيقية– مجلة المفكر، العدد 9.

محمد نوار، (د.س)، السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية بين طموحات الإستقلالية ومحدودية التحرك المستقل، مجلة السياسة الدولية.

المختار سيد، ليبيا: إنتهاء مأمورية حكومة الوفاق الوطني بموجب إتفاق الصخيرات 18 ديسمبر 2016، مصدر روسيا اليوم، RT Arabic، نقلاعن: http://m.yehemak.com/news-101230

محزم عبد المالك، المقارنة بين الواقعية والواقعية الجديدة، نقلا عن : https://www.politics-dz.com

مكاوي بهاء الدين، مجتمع المعرفة في العالم العربي: الواقع وآفاق المستقبل،الصحافة، نقلا عن: http://alsahafasd.com/4162647

محمد مجدان، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة- سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا-، مجلة المفكر، العدد11.

مطاوع محمد، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، الاشكاليات الكبري والاستراتيجيات والمستجدات، القاهرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 24.

مصطفي عبد العزيز مرسي،(2010)، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أوظبي، ط1،

مؤيد سامر،(2013)، متغيرات مابعد الربيع العربي والطريق إلى الحكم الراشد، ورقة بحثية في ندوة: تداعيات مابعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة الأبحاث القانون والدراسات الدولية، جامعة كربلاء، آذار.

المفوضية الأروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية و لجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوا، بروكسل، 2015.

نصر الدين إبراهيم وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، تحرير على الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

نافعة حسن،(2004)، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

نوفل أحمد سعيد، الإتحاد الأروبي في مطلع الألفية الثالثة، الواقع والتحديات، جامعة اليرموك، الأردن.

نوفل أحمد سعيد، أسامة أبو رشيد، بشارة خضر، وآخرون، (2014)، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري.

نوفل أحمد سعيد، (2010)، الإتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة، الواقع والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 28.
ناصف حتي يوسف،(1985)، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.)
النقاز شمس الدين،(2016)، هل هناك تعاون أمني بين الأوروبين والمغاربيين في سبيل محاربة الإرهاب، 23 ماي، ن بوست

وفاء هندي، (2014)،غياب الرؤية الحضارية في الحراك الثوري العربي (أزمة نخبة وشعب)، شهادة 45 مفكرا وباحثا رؤية تحليلية، منتدي المعارف، بيروت، ط1.
ولد أباه السيد،(2011)، الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، ط1.

ويلكينسن بول، (2013)، العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبني عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة للنشر، مصر، ط 1.

الهواري عبد القادر، (2013)، الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية، ط1، شركة الأمل للطباعة والنشر.

هكو أمينة، يوسف اليحياوي، (2015)، الإصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق الإندماج، ط1، وجدة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية.

هاشم نوار جليل، زين العابدين طعمة،(2017)، رؤية في مستقبل التوجهات الفرنسية نحو مكافحة الإرهاب، مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، العدد 3، آب.
ياماورا تاكايوكي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، ترجمة عادل زقاغ ، نقلا عن ،://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.htm
التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية،(2012)، سلسلة تحليل السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز أفريل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
إنهاء التوافق في تونس،(2018)، تحد جديد يعرقل الإنتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 ديسمبر.

الهجرة السرية ... والبحر المتوسط طريق الاخطر في العالم، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2015
خمسة أعاوم على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي، 2016.

الأزمة الليبية إلى أين ؟ مركز دراسات الشرق الوسط، العدد 13 الأردن، مارس 2017

خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 30 يونيو 2016.

التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، 26 جوان 2016، وحدة الدراسات الأوروبية، مركز الإمارات للسياسات.

الهجرة السرية والبحر المتوسط الطريق الاخطر في العالم، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2015.

البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير شرعية إلى أوروبا، السياسة الدولية، الاهرام .

مستقبل الإتحاد الأوروبي على محك الأزمات الداخلية والخارجية، صحيفة العرب، 12-10- 2015.

الربيع العربي أكبر موجة هجرة منذ الحرب العالمية الثانية، جريدة مصر العربية ،2015 نقلا عن : http://www.masralarabia.com

في 2014 البحر المتوسط مقبة المهاجرين، جريدة مصر العربية،2014 نقلاعن : http://www.masralarabia.com

إرتدادات الزلزال البريطاني، جريدة البيان، العدد 13158، 27 جوان 2016، نقلا عن: https://www.albayan.ae/files

المجلس الأوروبي، أوروبا آمنة في عالم أفضل، الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ، ديسمبر 2003، 2018/03/18.

المنطقة المغاربية قواسم مشتركة تفرقها الصراعات السياسية، الجزيرة، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2017/5/15

رياض هاني بهار، رسم السياسات الأمنية، ضرورة وطنية، نقلا عن: http://riadhbahar.blogspot.com

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي لعام 2014 ، الشباب وتوطين المعرفة.

تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي لعام 2002.

موقع DW نقلاعن: www.dw.com/ar.

Sputin عربي، نقلاعن: https://arabic.sputniknews.com/arab

سياسات الإتحاد الأوروبي حول البحر المتوسط بعد الربيع العربي، نقلاعن: http://amsterdamlawforum.org/article/view/268/454

أوروبا عصابات التهريب...حرب جديدة وقودها المهاجرين، شبكة نبأ المعلوماتية، 2015/10/5، نقلاعن: http://annabaa.org/arabic/rights/3734

تقرير بريطاني: عملية صوفيا الأوروبية فشلت في منع تهريب المهاجرين من ليبيا، أخبار ليبيا24 ، 2017/07/12.

نتائج الإنتخابات الأوروبية تخلط الأوراق وتغير موازين القوى، نقلاعن: www.dw.com/ar WD

المغرب العربي، موقع المعرفة، نقلاعن: https://www.marefa.org

RT العربية نقلا عن: "https://arabic.rt.com/world/995509

ثانيا: باللغة الأجنبية

Acharya Amitav,(2001) , Human Security, East versus West, internationl journal, sumer .

Amouyel Alexandra(2006) , What is Human security ? revue de sécurité humaine / human security journal Issue 1/ April 2006.

Brinton Crane ,(1995) The anatomy of revilution , New York, vintage books,

Buzan Barry ,(1991), Peaple state and fear : An aganda far international security stadies in the post cold war,bonlder Lynne pubhishers .

Buzan Barry ,(1991), Is international security possibal ?, paper presented at new thinking about strategy and international security (conference) , edited by ken booth,London harper Collins academic .

Buza Barry n,(1998), Ole Waever and Jaap Wilde, Security : Anew framework for analysis , united kingdom, boulder, Lynne rienner publishers

Burchill Scott ,(1996), Realism and neo realism ,in Scott Burchill and Linklanter Etal, theories of international relation, London,acillan press ATD,

BaldwinA. David,(1995) “Security Studies and the End of the Cold War”, in World Politics,Vol. 1, n° 48.

Banescu Dragos, Regional security dynanics in the post cold war era, paper n 1/ 07, SAE

Booth Ken ,(1994), Security and self reflection of Afallen realist , Yciss occasional paper number 26 October.

Bouriche Raidh,(2006), analyse des politique publique, revue sciences humaines, N 25.

Bouriche Raidh , Approches des politiques publiques sécuritaires : Cas des pays du Maghreb, revue dailogue méditerranéen,V4, N1.

Bouriche Riadh,(2011), élaboration et application des politiqhe publique sécurité, revue des sciences juridiques, administratives et politique, N 12.

Biscop Sven : The ENP ,(2008), security and democracy in the context of the European security strategy, global Europe papers.

Behr Timo ,(2012), After the revolution, the EU and the Arab transition , Notre Europe, policy paper,54 ,p4.
Ben Lambardi,(2011), the Brlusconi Govermment and intervientionin Libya, the international spectator, Italian journal of international affairs 46 , issue4

Cassen Bernard,(2003), une Europe de moins en moins europeénne le monde diplimatique , Janvier

Deutsch Karl W ,(1956), Political community and the North Atlantic Area; in the European Enion, readings on the theory and praetice of European integration, London, lynne riemer publishers

El-Khader.B,(1994), l'europe et la Méditerranée, Géopolitique de la proximité, Paris: ed. l'harmattan.
Fontaine Pascal,(1994) , L'union Europeénne ,bilan et perspectives de l'ntègration communautaire ,éditions du seuil .

Galbreath David, Neo _ liberalism, IR 2501 Theories of international Relation Friday ,14-17.

Guzzini Stefano, Constructivism and the role of institution in international relation , copenhagen peace research institute.

Hough Petter ,(2004), Understanding Global Security , London , Routledge , led

Hibou Beatrice,(2006) ,La force de l'obeissance : Economie politique de la repression en Tunisie, Paris, la decouverte .

Hadfleld Amella , Scientific Realism ,the EU,and EU integration Theories , 2008 ISA, Sanfrancisco, Saturday, 29, S D 05

Helwig Niklas :Eu foreign policy and the high representat invés capability Expectations gap-A question of plotical will, European foreign affairs 18 No 2:235-254,1/jun 2013

Keohane Robert(1977) .O. and Joseph.J.Nay , Power and interdependence boston, Little and company .

Krause Keith,(1998), Critical theory and security studies the research programme of ; critical security studies, cooperation and conflict.

Klotz Audie et Cecalia Lynch,(1999) , Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, Critique internationale n2 - hiver.

Laursen Finn,(2006), The Teraty pf Nice, Actor preference, bargaining and institutional choice , Martinus nijhoff publishers,Leiden,Boston

Michelle Cini AND , Europan Union politics, Oxford , Fifthe, Edition

Moller Bjorn,(2000), The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction , a paper submitted to the 18 Conference, IPRA, Finland.
Miskimmon Alister,(2012), German foreign policy and the Libya crisis, German politics 21, ,issue 4.
OyeOgunbadejo,(1983), Qaddafi's north African design, International security ,Cambridge the mitpress, vol 8,No1 summer.
peel Michael,(2011), Calls Grow for scrutiy of famil's finances, Financial Tims ,London, 22 February.

Rosenau Jamas(1992) , The united nation an a turbulent world ,london ,lyne ,rienner publishers . Reus Chris- Smit,(1996), The constructivist turn : Critical theory After the cold war, working paper no 1996l4 Canberra August

Stone Marianne,(2009) Security According to Buzan : A comprehensive security Analysis, Security discussion papers series 1, Columbia university, school of international and public affairs newyork, USA.

Stephane De la peschadière‹ la sécurité humaine: état de l'art et repères bibliographiques‹ revue de sécurité humaine / human security journal, issue 1, april 2006

T . Zeeson Peter and Andrea M. Dean,(2009), The democratic domino theory , an empirical investigation, American journal of political science, Vol 53,3 July.

The European council and the council, Tow institution acting for Europe, Luxembourg :Publication office of the European, 2010.

W.Doyle Michal ,(1996), Libiralisme and the and of cold war, in Richard ned lebow and Thomas Risse Kappen, international relatiers theory and the end of the cold war, new York , Columbia university press.

Williams Paul .D.,(2008) Security studies , An introduction ,Lodon routledge.

Youngs By Richard ,(2003), European approches to security in the Mediterranean, the middle east journel, vol 57 ,no3.

The European Union ,(2012), Explained, How the European Union works, your guid ti the euintitution, Luxembourg: punlication office of the European Union.

Nations United,(1994), Human Development Report (New York: United Nations , Development Programme 1994

Goucha Moufida and John Crowley ,(2008), Rethinking human security, this edition first published, Unesco

Kofi Annan, Millennium report of the secretary general of the UN.
Bertelsmann stiftung,(2009), Libya country report, Gutersloh.

The European Council in 2011 , January 2012, European Union.

Vaisse Justim and Hans Kundmani,(2012), European foreign policy scorecard 2012,London; European council on foreign relations, retrived 16/03/2018, january

European Union ,(2011), Jout statement by EU high representative cath erine ASHTON art commissioner Stefan fule on the sitnation in Tunisia ,17 January

European foreign policy scorec and 2012 , Justin Vaisse and Hans Kundnani ,European council on foreign relations ,ecfr. Eu p95 ://www.ecfr.eu/page/-/ECFR_SCORECARD_2012_WEB

Report : The Transatlantic relationship after the Arab uprisings ; stronger in north Africa, Shakier in the middel east ? ruth hanau santini, Thursday, june 9-2011.

European commission : Connuniction from the commission to the European parliament, the council, the European economic and social committee and the committee the regions, A budget for Euope 2020 Brussels, 29 .6.2011, com 2011-500 final, part 1.

Florian EDER RAYAN HEATH,…., Commission outlines 5 scenarios for future of EU in white paper, Politico American, 2017, according to: www.politico.eu/article/breaking-politico-obtains-white-paper-on-eu-future
W Davidson(.2013), Jason : France, Britain and the intervention in Libya , an integrated analysis, cambidge review of international affairs,26 /,issue 2,p310-329.

Council Regulation (EC),(1996) ,the reform of economic and social structure in the framework of the Euro-Mediterranean partnership eofficial, No1988/96 of23 July 1996 on financial and technical measures to acconpany (MEDA) , journal L189 of 3007/.

Minister French defends offer of security ,forces to Tunisia,the guardian, 18/01/2011.

African and European leaders agree action plan on migration crisis , The guardian.
Taylor Owen, Human Security mapping ;a new metyhodology, Available at

Court of Justice of the European Union (CJEU), European Union https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/court-justice_en

Déclaration Franco ,Britannique sur la défense emopéenne Saint_ Malo, 4 décembre 1998 , de site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-defense/declaration-saintmalo.shtml
Helsinki , European Council 10 and 11 december 1999 , presibency conclusions , according to :

Yasmina Allonche, 6 years after the Arab spring : where is Libya now? 15/2/2017

Stefan Fule, European commissioner for enlargement and neigh bourhood policy , speech on the relent events in north Africa, brussele,28 /02/ 2011, from:

Richmond Olivir , Broadenling concepts of security in the post cold war : implication for the EU and the Mediterranean region.
Council of European Union , relation with Morocco ,draft EU_Morocco action plan implementing the advanced status (2013-2017),2013, from:

Relation Tunisie- Union Europeénne , UN pastenariat privilégie, plan ‘s d’action 2013-2017 ,p6 , from :

Briam love 1/01/2011 , France okayed tear Gaz as Tunisia revolt peaked, reuterts, retrieved 15/03/2018 from: https://www.reuters.com/article/uk-tunisia-france-teargas-idUKTRE71077O20110201

Maria Cristina Paciello ; The Euro Crisis and Euro mediterranean relation, Euro-mediterranean relation facing new challenges, 2013, retrieved 17/03/2018; from: http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/iemed-2013/Paciello%20Euro%20Crisis%20Euromed%20Relations%20EN.pdf
Frentex presentation du role aduel et avenir de l’agence , europa official websit

Eunafor med operation Sophia starts training of Libyan navy coast guand and Libyan navy Europeen vmian external action.

Peration Sophia : pachage2 of the Libayan navy coast and Libyan navy traiming launchea today:according to: https://eeas.europa.eu/headquarters/ homepage/19518/operation-sophia-package-2-libyan
Eunafor med opertion Shphia : mandate extended until31 December201.

Proportion of Members in each political group, in: epthinktank.eu/2014/11/26/european-parliament-facts-and-figures/fig-2-proportion-of-polic .

Full Name: Daouia Bouzerida

Security policies of the Euripean Union towards the maghreb countries in light of the geopolitical changes after 2011.

A Thesis submitted for the PhD Degree in Security and Strategic studies

Abstract

The European Union serves to preserve the Maghreb strategic role after the establishment of a European security system aimed at ensuring the security and stability of its peoples, far from the American umbrella that prevailed before the end of the cold war. The security policy of the Maghreb European Union has adopted a number of mechanisms in the Barcelona Process which has enshrined the principle of subsidiarity rather than partnership and cooperation.

The populist explosion of the Maghrib has been at the origin of a number of reasons and factors that have led to political changes, particularly in the whole of the Mediterranean region and on its southern and northern shores. Because of what is happening in the southern Mediterranean, the European Union has made direct changes to the politics of its north: it has modified the European Neighborhood Policy adopted in 2004 to create a kind of flexibility to make facing developments in the Maghreb region, The position of a kind of normative rather than pragmatic.

The ussue was dealt with through the help of a set of methodological procedures to analyze and anderstand the course of relation between the European Uinion and the countries of the magrebe region initially by adressing the moste important theories explained by this broad fold , then dealt with the mechanisms and procedures followed by both parties to achieve the desired.

Europe seeks security and stability in the light of internal crises and chaos in Maghreb and Arab countries and new security challenges related to the implementation of security policies aimed at achieving its pragmatic objectives, which form the basis of relations between the two parties, by focusing on the mechanisms applied and not on the objectives of its common foreign security policy.

Keywords : European Union , The Maghreb , Security Policies, Political Transformation, Maghreb Events.

Keywords : European Union , The Maghreb , Security Policies, Political Transformation, Maghreb Events.

Supervisor: Raidh Bouriche. - University of Constantine 3

March 2019-2020